المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا:

دراسة حالة فرنسا (2002-2022)

The Rise of the Extreme Right in Europe:

France Case study (2002-2022)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد:

زرقاني ذكرى

إشراف الأستاذة:

د. بلقرشي إيمان

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتساب	الصفة
محمد السعيد مكي	أستاذ محاضر "أ"	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
إيمان بلقرشي	أستاذة محاضرة "أ"	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقرراً
حميد رامي	أستاذ محاضر "أ"	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مناقشاً

السنة الجامعية:2022م-2023م/1443هـ-1444هـ

قال الله تعالى: بعد بسم الله الرَّحمن الرَّحيم:

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

-صدق الله العظيم-

سورة النمل: الآية(19).

الإهداء

- إلى والديّ ... عنوان المحبة والحنان ... أطال الله في عمريْهِما ...
- إلى جدتي الغالية ... أدامك الله تاجاً فوق رؤوسنا ...
- إلى إخوتي ... كرام النفس ... جهادكم في العلم منارُفخرٍوعز...
- إلى زميلتي في الدراسة... وقفاتكِ غمرتني بالزهو...
- وإلى كلِّ من قدّم ليَ يد العونِ ... في القلبِ لكم مكان يسمو...

أهدي جهدي المتواضع

شكروعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، تمّ بعون الله وتوفيقه الانتهاء من إعداد هذا العمل الأكاديمي، وننتهزهذه الفرصة للتقدم بخاص الشكروو افر العرفان إلى المشرفة على هذه المذكرة الأستاذة إيمان بلقرشي التي أحاطتني برعايتها واهتمامها طيلة فترة إعداد هذه الدراسة، والتي كان لنصائحها القيّمة الدور الكبير في إتمام هذا العمل وإخراجه بالصورة التي عليها.

كما أتوجه بفائق الاحترام والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم شيئاً كثيراً في قراءة هذه المذكرة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها. وإلى أساتذتي في قسم العلاقات الدولية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وأخصُ منهم أستاذي الفاضل حميد رامي على توجيهاته وعلى كل ما بذله معي من جهد منذ السنة التحضيرية بشكل مكنني من الوصول إلى هذه المرحلة في جانب البحث العلمي.. كنتَ لي خير قدوةٍ ..وكل كلمات وعبارات الشكروالمديح لا تو افيك حقك.

وإلى كل من أسدى لي النصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها...إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكرُوبالغ التقدير والرفعة.

زرقاني ذكرى

ملخص الدراسة

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مسارات تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي الممثل بحزب الجبهة الوطنية- التجمع الوطني- خلال الفترة الممتدة من(2002-2022) في المشهد السياسي المحلي والأوروبي في ظل التداعيات والتحديات المحتملة التي قد يطرحها هذا التصاعد على كل من النظام السياسي والسياسة الفرنسية الدولية، إلى جانب التطرق إلى أهم العوامل والسياقات التي ساهمت في بروزه كقوة صعبة وثابتة في المعادلة السياسية وتحوّله من موقع هامشي إلى موقع القوة السياسية المعارضة الأولى في البلاد. كما وسعت هذه الدراسة إلى رصد ملامح الثبات والتحول في خطاب حزب الجبهة الوطنية خاصةً مع تولي مارين لوبان قيادة الحزب ومحاولتها تغيير الخط السياسي لوالدها بالتخلي عن كل ما يمت بصِلَة مع ماضي الحزب وإرثه التاريخي، فضلا عن تقييم التحديات والتداعيات الناتجة عن تصاعد الخطاب والممارسة السياسية لليمين المتطرف الفرنسي.

الكلمات المفتاحية: تصاعد اليمين المتطرف، اليمين المتطرف الفرنسي، الخطاب الشعبوي، خطاب الكراهية والتمييز، التداعيات السياسية والاجتماعية.

Abstract :

Herein study deals with the Rise paths of the French Extreme right which represented by the National Front party - National Rally - during the period (2002-2022) in the local and European political scene in light of the possible implications and challenges that this rise may pose to both of the political system and French international politics, in addition to addressing the most important factors and contexts that contributed to its emergence as a difficult and constant force in the political equation and its transformation from a marginal position to the first opposition political force in the country. This study also sought to monitor the features of stability and transformation in the discourse of the National Front party, especially when Marine Le Pen undertaken the leadership of the party and her attempt to change the political line of her father by giving up everything related to the party's past and historical legacy. As well as assessing the challenges and implications resulting from the rise of the discourse and political practice of the French Extreme Right.

Keywords: The Rise of the Extreme Right, French Extreme Right, Populist discourse, Hate speech and discrimination, Political and Social implications.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

(FN)	Le Front national
(FNUF)	Le Front national pour l'unité française
(RN)	Rassemblement national
(PS)	Parti socialiste
(PCF)	Parti communiste français
(PG)	Parti de gauche
(MRC)	Mouvement républicain et citoyen
(LO)	Lutte ouvrière
(NPA)	Nouveau Parti anticapitaliste
(UMP)	Union pour un mouvement populaire
(PRP)	Rassemblement pour la République
(UDF)	Union pour la démocratie française
(MNR)	Mouvement national républicain
(LS)	Ligue du Sud
(PPF)	Parti populaire français
(RNF)	Rassemblement National Français
(UDCA)	Union de défense des commerçants et artisans
(DLF)	Debout la France
(R !)	Reconquête!

(LP)	Les Patriotes
(ON)	Ordre Nouveau
(UKIP)	UK Independence Party
(PVV)	Partij voor de Vrijheid
(FPO)	Freiheitliche Partei Österreichs
(VB)	Vlaams Belang
(DF)	Danish People's Party
(LN)	Lega Nord
(MSI)	Italian Social Movement
(PIS)	Prawo i Sprawiedliwość
(AFD)	Alternative für Deutschland
(FDL)	Fratelli d'Italia
(VOX)	VOX
(SD)	Sverigedemokraterna
(FIDESZ)	Fidesz-Magyar Polgári Szövetség
(JOBBIK)	Jobbik – Konzervatívok
(CNCCFP)	La Commission nationale des comptes de campagne et des financements politiques
(CNCDH)	Commission nationale consultative des droits de l'homme

(INSSE)	Institut national de la statistique et des études économiques
(EU)	European Union
(MEP)	Members of the European Parliament
(CEU)	Council of European Union
(ECSC)	European Coal and Steel Community
(EPP)	Group of the European People's Party (Christian Democrats)
(S&D)	Group of the Progressive Alliance of Socialists and Democrats in the European Parliament
(ECR)	European Conservatives and Reformists Group
(REG)	Renew Europe group
(Greens/EFA)	Group of the Greens/European Free Alliance
(GUE/NGL)	Confederal Group of the European United Left - Nordic Green Left
(ID)	Identity and Democracy
(NI)	Non-attached Members

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لليمين المتطرف الأوروبي

المبحث الأول: البناء المفاهيمي المعرفي لليمين المتطرف

المطلب الأول: مفهوم التطرف السياسي

المطلب الثاني: تحديد الطيف السياسي

المطلب الثالث: الوعاء الحزبي لليمين المتطرف

المبحث الثاني: البناء الفكري والنظري لليمين المتطرف الأوروبي

المطلب الأول: محطات تطور أيديولوجية أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا

المطلب الثاني: المنطلقات الفكرية والأيديولوجية لليمين المتطرف الأوروبي

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة لتصاعد اليمين المتطرف وعلاقته بالمد القومي

المبحث الثالث: الخريطة السياسية لليمين المتطرف في أوروبا

المطلب الأول: عوامل وخلفيات تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا

المطلب الثاني: التيارات السياسية لليمين المتطرف في أوروبا

الفصل الثاني: توجهات التيارات اليمينية المتطرفة في فرنسا (2002-2022)

المبحث الأول: موقع اليمين المتطرف في الحياة السياسية الفرنسية

المطلب الأول: الخريطة السياسية والحزبية في فرنسا

المطلب الثاني: التوجهات اليمينية في الحياة السياسية الفرنسية

المطلب الثالث: التيارات اليمينية المتطرفة الفرنسية

المبحث الثاني: حزب الجبهة الوطنية في الخريطة الحزبية الفرنسية

المطلب الأول: نشأة حزب الجبهة الوطنية-التجمع الوطني حالياً-

المطلب الثاني: أيديولوجية حزب الجبهة الوطنية

المطلب الثالث: حزب الجبهة الوطنية من الهامش السياسي إلى المنافسة على السلطة السياسية

المبحث الثالث: دورنمط الزعامة في الصعود السياسي لحزب الجبهة الوطنية

المطلب الأول: الانتشار السياسي والانتخابي لحزب الجبهة الوطنية في عهد المؤسس جون ماري لوبان

المطلب الثاني: الصعود السياسي والانتخابي لحزب الجبهة الوطنية في عهد مارين لوبان

المطلب الثالث: معالم التحول في خطاب الجبهة الوطنية-التجمع الوطني-

الفصل الثالث: التداعيات السياسية لتصاعد أدوار الجبهة الوطنية في الحياة السياسية الفرنسية

المبحث الأول: تصاعد أدوار الجبهة الوطنية و انعكاساتها على الو اقع السياسي الفرنسي

المطلب الأول: الممارسة الديمقراطية الليبرالية في فرنسا في ظل تنامي أدوار الجبهة الوطنية

المطلب الثاني: تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا وتعميق الصور النمطية عن الإسلام والمسلمين

المطلب الثالث: قضايا الهجرة واللجوء

المبحث الثاني: الفريكست (Frexit) ومستقبل فرنسا في الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي في منظور حزب الجبهة الوطنية

المطلب الثاني: موقف حزب الجبهة الوطنية من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: حزب الجبهة الوطنية ومستقبل فرنسا في الاتحاد الأوروبي

الخاتمة

مقدمة

توطئة:

شهدت أوروبا في السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظاً ومقلقاً لتيارات اليمين المتطرف بشكل جعل منها ظاهرة مميزة وفريدة من نوعها تستحق الدراسة والتحليل، وذلك قياساً بحجم شعبيتها وأدوارها المتزايدة في المشهد السياسي للعديد من الدول الأوروبية. وفي هذا السياق، تبرز فرنسا -كحالة مثيرة للاهتمام- كواحدة من الدول التي شهدت تصاعدًا متكرراً ولافتاً للنظر لقوى اليمين المتطرف، هاته الأخيرة التي تمكنت من احتلال مكانة بارزة في الساحة السياسية الفرنسية على مدى العقدين الماضيين.

تعود جذور اليمين المتطرف في فرنسا إلى الفترة التي أعقبت نهاية الثورة الفرنسية سنة1789م، غير أنَّ الفترة من "2002-2022" شهدت تحولاً ملحوظاً في مستويات تأثيره وانتشاره، بشكل جعل منها فترة جديرة بالإحاطة والتحليل العميقين، فلقد شكّلت سنة 2002م سابقة تاريخية في الحياة السياسية الفرنسية بتأهّل حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، المسألة التي أثارت العديد من الإشكاليات حول حجم تأثير اليمين المتطرف في المجتمع الفرنسي. ومنذ ذلك الحين عرف المشهد السياسي الفرنسي تحولات جذرية كنتيجة لتنامي تأثير هذه الحركات اليمينية المتطرفة من جهة، وظهور قوى سياسية متطرفة جديدة من جهةٍ أخرى، هاته الأخيرة التي تميَّزت بمواقفها القوية والصلبة تجاه قضايا الهجرة والأمن والهوية الإثنو-وطنية، مستخدمةً في ذلك خطاباً شعبوياً جذاباً للترويج عن أفكارها ومواقفها ولاستقطاب المزيد من الجماهير لتوسيع قاعدتها الداعمة، بُغية التأثير في القرارات السياسية وعلى السياسات الحكومية.

اختلافاً وذلك، شكَّلت تجربة الاتحاد الأوروبي فرصة غير مسبوقة بالنسبة للمجتمعات الأوروبية لإعادة تعريف نفسها داخل المجموعة الأوروبية، كما ونجحت تجربة التكامل في استيعاب وإدارة مختلف الصراعات البينية نظراً إلى وجود قناعة سادت لعقود طويلة بقدرة الاتحاد الأوروبي وفاعليته كقوة مادية ومعيارية في تحقيق ثلاثية "الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي" لمجموع أفراده. بيْد أنَّ تصاعد أدوار اليمين المتطرف في فرنسا والمُمَثل بحزب الجبهة الوطنية -التجمع الوطني- وتحوّله إلى القوة السياسية المعارضة الأولى في البلاد، مثَّلَ إعادة إحياء للمخاوف المتجددة حول مدى قدرة هذا البناء الراسخ على مواجهة ما قد تؤول إليه النزعة التشكيكية لهذا التيار السياسي الذي لا يعترف أصلاً بمبررات وجوده.

وبناءً على ما سبق، فإنَّ فهم التصاعد المستمر لليمين المتطرف في فرنسا خلال الفترة من 2002م إلى 2022م يُعد أمراً حاسماً لمناقشة تحديات الديمقراطية والتعددية والأسس التكاملية التي تُمثل أساس المجتمعات الأوروبية الحديثة، ويتطلب ذلك تحليلاً شاملاً للأسباب والعوامل المؤثرة، مع مراعاة التحولات

السياسية في البلاد وتأثيرها على تنامي أدوار هذه الحركات، فضلاً عن تقييم تأثيرها على الساحة السياسية والمجتمعية في فرنسا.

- **أهمية الموضوع:**

تعد ظاهرة صعود اليمين المتطرف في أوروبا وبروز تأثيراته على المشهد السياسي في العديد من الدول الأوروبية، من الظواهر السياسية والاجتماعية التي نالت اهتمام غير مسبوق سواءً من قبل الحكومات الأوروبية، والمنظمات الدولية، وكذا مراكز البحث والدراسات الأكاديمية الأوروبية.

وتتوضح أهمية هذه الدراسة من خلال إطارين أساسيين يكمل كل منهما الآخر ويمنحان لموضوع الدراسة قيمة علمية:

أ/ الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة في كونها أولاً تعبّر عن تقاطع حقلين معرفيين؛ فهي في الوقت نفسه تندرج ضمن أحد أهم الفروع المعرفية للعلوم السياسية والمتمثلة في حقل النظم السياسية المقارنة وكذا ضمن حقل العلاقات الدولية، بشكل يجعل من هذه الدراسة مميزة تُلِم بكلا الحقلين لتكوين صورة موّضحة عمّا تُشكّله هذه الأخيرة.

كما وتتمثل القيمة العلمية لموضوع دراستنا والمتمثل في" **تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا: دراسة حالة فرنسا(2002-2022)**"، في كونه يُعالج إحدى أهم المسائل البحثية الأكثر إثارة للجدل في الوقت الراهن سواءً على مستوى ساحة النقاش السياسي وكذا في الأوساط العلمية والأكاديمية على حدٍ سواء، وذلك بالنظر إلى ما يُثيره من إشكاليات متعددة الأبعاد منها ما يرتبط بفرنسا ومنها ما يتعدها ليشمل الأبعاد الإقليمية والدولية.

وتبرز هذه القيمة أيضاً من خلال الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة إلى البحث فيها، بصورة تستوجب منهجياً وتحليلياً توفير بناء معرفي، وفكري، وتاريخي لظاهرة اليمين المتطرف في أوروبا وتحديداً فرنسا، وكذا مختلف العوامل التي ساهمت في ظهوره وتصاعده بهذه القوة والانتشار، وكذا تحديد مضامين هذا التصاعد، أبعاده ومآلاته السياسية والمجتمعية ومحاولة إعطاء صورة مستقبلية لعضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي في حال استمرار هذا التصاعد في الأدوار لأحزاب اليمين المتطرف الفرنسي.

كما تسعى هذه الدراسة إلى إعطاء صورة حول ما سيؤول إليه تصاعد اليمين المتطرف في فرنسا وإمكانية فوزه بالسلطة مستقبلاً على غرار ما حدث في إيطاليا والسويد وقبلهما المجر وبولندا، وتداعيات

كل هذا على كل من الداخل الفرنسي والمشروع الوحدوي الأوروبي، وكذا العلاقات العبر متوسطية- نخص بذلك المنطقة المغاربية-.

ب/ الأهمية العملية:

توّفر الدراسة كم وافر من المعلومات المبنية على أسس علمية من شأنها أن تكون ذات فائدة للمهتمين بالشأن الأوروبي والمتخصصين في قضايا التطرف، وكذا المتتبعين لمسارات صعود اليمين المتطرف في أوروبا.

كما وتحاول هذه الدراسة على المستوى الممارساتي تسليط الضوء على الضغط والتأثير الذي يُمارسه اليمين المتطرف الفرنسي-كظاهرة حزبية-على السياسية الداخلية سيما ما تعلق منها بقضايا الهجرة واندماج الجاليات-المغاربية خاصةً- في النسيج الاجتماعي الفرنسي. وبما أنَّ السياسة الخارجية هي امتدد لسياسات الداخلية للدول، تحاول هذه الدراسة البحث في انعكاسات وتأثيرات صعود اليمين المتطرف في فرنسا على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول المنطقة المغاربية من جهة والنظام الإقليمي الأوروبي من جهة ثانية.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

يعد موضوع الدراسة" **تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا: دراسة حالة فرنسا(2002-2022)**" من المواضيع الحديثة والمستجدة ذات الاهتمام الأوروبي والدولي وهو ما يُفسّر لنا الاهتمام الكبير الذي تحظى به لدى الكثير من الباحثين والأكاديميين، وقد ترجع مبررات اختيارنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من الدوافع منها ما ارتبط بالرغبات والبواعث الذاتية والبعض الآخر ارتبط بالجوانب الموضوعية:

أ/المبررات الذاتية:

- وجود نوع من التركيز والاهتمام ورغبة في التخصص في هذا الموضوع، من أجل تكوين رصيد معرفي حول ظاهرة التطرف اليميني في أوروبا عامةً وفرنسا خاصةً بشكل يُمكّن من مواصلة البحث فيه في المستقبل.

ب/ المبررات الموضوعية:

- وجود نقص معرفي؛ حيث أنّ موضوع اليمين المتطرف في فرنسا لم يستوفِ حقه في الدراسة، وفي بعض الكتابات التي تطرقت إليه نجدها إما تطرقت إليه في إطار جزئية معينة أو أنَّها تتناوله في إطار سرد مهم وفي بعض الأحيان لا تمُتّ بصِلة مع ظاهرة التطرف اليميني في فرنسا.

- وجود حالة من الخلط في المصطلحات في معظم الكتابات التي تناولت موضوع اليمين المتطرف في أوروبا سيما ما تعلق منها بما تُشكله أحزاب اليمين المتطرف، الأمر الذي أخذته هذه الدراسة بعين الاعتبار من خلال محاولة إعادة مفهمة "أحزاب اليمين المتطرف" ووضعها في إطارها الدلالي الصحيح.
- الاهتمام الكبير الذي بات يولى لموضوع الدراسة في ساحات النقاش العلمي والسياسي وحتى في مختلف الأوساط الإعلامية بصورة لافتة للنظر بشكل يعكس أهمية الموضوع.
- أصالة الموضوع باعتباره أحد أهم مواضيع الساعة بالنظر إلى الإشكاليات والتحديات التي قد يثيرها وقد يثيرها مستقبلاً سواءً على المستوى الداخلي الفرنسي أو الخارجي.

- **أهداف الدراسة:**

يتمحور الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على ظاهرة تصاعد اليمين المتطرف في فرنسا وفهم التداعيات والتحديات التي قد يشكّلها تنامي أدوار هذه التيارات على عديد القضايا. ويندرج ضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وهي كالتالي:

- تفسير موجة الاندفاع نحو الأيديولوجيات المتطرفة في فرنسا خاصةً وأوروبا عامةً.
- تحديد مكانة حزب الجبهة الوطنية في الحياة السياسية الفرنسية من خلال النجاحات التي حققها في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.
- التعرف على التأثيرات المحتملة لتنامي أدوار اليمين المتطرف في فرنسا.

- **إشكالية الدراسة:**

مع تصاعد أدوار اليمين المتطرف في الحياة السياسية الفرنسية، بات المشهد السياسي الفرنسي يعرف تحديات داخلية كبيرة تكشف عنها بشكل واضح تلك الأسباب التي أدت إلى تدعيم قوة هذا التيار المتطرف وحصوله على ثقة العديد من الناخبين الذين رأوا فيه البديل المناسب لأحزاب اليمين واليسار التقليدية السائدة، هذه الأخيرة التي أبانت عن عجزها في التعامل مع التحديات التي فرضها الواقع السياسي والاجتماعي الفرنسي ما يعني عدم الوفاء بالتزاماتها في ظل فوضى العولمة وتداعياتها.

وترتيباً على ما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

كيف يُفسَّر تصاعد أدوار اليمين المتطرف في فرنسا (2002 - 2022)، في ظل التداعيات والتحديات المحتملة على النظام السياسي والسياسة الفرنسية الدولية؟

وتتضمن هذه الإشكالية **التساؤلات الفرعية** التالية:

1. ماهي مكانة حزب الجبهة الوطنية ضمن الخريطة السياسية والحزبية الفرنسية؟ وما هي الأسس الفكرية التي يقوم عليها إدراكه للواقع السياسي الفرنسي؟
2. إلى أي مدى تأثَّر المشهد السياسي في فرنسا بأفكار وطروحات حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف؟
3. إلى أي مدى يمكن اعتبار خطاب حزب الجبهة الوطنية يُعبّر عن أيديولوجية ذات توجه سياسي واجتماعي بعيد المدى وأنَّه ليس استراتيجية انتخابية لاستمالة جمهور الناخبين؟

- **الفرضيات:**

تماشياً مع الإشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

كلما تزايدت حالة عدم الاستقرار(السياسي، الاقتصادي والاجتماعي) الداخلي في فرنسا من جهة وحِدّة الأزمات (السياسية، الاقتصادية، والأمنية) التي تشهدها القارة الأوروبية والعالم من جهة ثانية، تصاعدت أدوار اليمين المتطرف الفرنسي في المشهد السياسي المحلي والدولي.

1. بقدر ما تمكّن حزب الجبهة الوطنية الفرنسي من تكييف أجندته مع سياقات البيئتين الداخلية والخارجية، استطاع أنْ يُؤسس مستقبلاً لمكانة اليمين المتطرف الفاعل في الخريطة السياسية والحزبية الفرنسية.
2. بِزيادة ترسيخ مواقف وتوجهات حزب الجبهة الوطنية في الوسط السياسي والاجتماعي الفرنسي، يزداد تأثيره على المشهد السياسي الداخلي.
3. كلما ابتعد حزب الجبهة الوطنية عن الشعبوية ورؤيته التبسيطية للواقع السياسي والاجتماعي، كلما استطاع أن يعبر عن أيديولوجية ذات توجه سياسي بعيد المدى.

- **حدود ومجال الدراسة:**

تستدعي الضرورة المنهجية وعملية التحكم في الموضوع، وضع حدود زمانية ومكانية للدراسة وهي كالتالي:

أ/الإطار المكاني:

يشمل الإطار المكاني للدراسة الموسومة ب"**تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا: دراسة حالة فرنسا (2002-2022)**" الفضاء المشكل للاتحاد الأوروبي، وبالتحديد دراسة اليمين المتطرف في جمهورية فرنسا، وحصراً على حزب الجبهة الوطنية -التجمع الوطني- دون أي تنظيم سياسي آخر.

ب/الإطار الزماني:

تمتد الدراسة خلال الفترة(2002-2022)، وقد جرى اختيار هذه الفترة لأسباب موضوعية نوجز منها ما يلي:

- **سنة2002 كبداية للدراسة**، وذلك بالنظر إلى النجاح الانتخابي الذي حققه حزب الجبهة الوطنية في عهد جون ماري لوبان والذي بلغ ذروته في الاستحقاق الرئاسي لسنة2002، ليُعبّر بذلك عن سابقة تاريخية في حياة الحزب وفي تاريخ فرنسا السياسي، حيث لأول مرة يصعد زعيم يميني متطرف إلى الدور الثاني في الانتخابات الرئاسية الفرنسية.

- **سنة 2022 كنهاية للدراسة**، بالنظر **أولاً** إلى أنَّ هذه الدراسة ستُناقش بحدود السنة الجامعية(2023/2022) وعليه أردنا أن نغطي كافة النتائج التي تحصلت عليها الجبهة الوطنية في مختلف الاستحقاقات الفرنسية منها والأوروبية بما فيها رئاسيات سنة2022. **ثانياً** تعمدت هذه الدراسة البحث في مسارات تصاعد حزب الجبهة الوطنية طيلة(20) سنة وذلك بالنظر إلى التغييرات التي طرأت على الحزب من تغير في القادة -جون ماري لوبان(Jean Marie Le Pen) ثم مارين لوبان(Marine Le Pen) منذ سنة2011، ثم جوردان باردیلا(Jordon Bardella) منذ نوفمبر2022- وكذا في تسمية الحزب -من حزب الجبهة الوطنية إلى حزب التجمع الوطني منذ سنة2018-،حيث سعت هذه الدراسة للإحاطة بها وتضمينها في تحليل وتفسير مسارات الصعود.

كما وتجدر الإشارة، إلى أنَّه ومن خلال هذه الدراسة سنعبّر عن اليمين المتطرف في فرنسا بحزب الجبهة الوطنية وسنتعامل معه بهذه التسمية بالرغم من تغيير تسمية الحزب منذ سنة2018، وذلك لأنَّ مارين لوبان أرادت بهذه الخطوة إحداث قطيعة مع ماضي الحزب وموروثه التاريخي، وبالتالي فهي مجرد

استراتيجية لتطبيع الحزب في الوسط السياسي ولاستقطاب المزيد من الناخبين لا غير دون أن يعني هذا التغيير في الاسم تغيير في أيديولوجية الحزب.

- **الإطار المنهجي:**

بغية الإلمام بجميع جوانب وأبعاد الموضوع اقتضت طبيعة هذه الدراسة وإشكاليتها الاعتماد على المركب المنهجي التالي:

1. **المنهج التاريخي:**

يُعرّف التاريخ بأنَّه سِجل الوقائع وأحداث الماضي المكتوبة والموصوفة بفكر ناقد للوصول إلى الحقيقة الخالصة، أمَّا المنهج التاريخي يُستمد من دراسة التاريخ، حيث يعمل الباحث التاريخي على دراسة الماضي وفهمه وربطه بالحاضر ومن ثَّمَ التنبؤ ووضع خطة للمستقبل، ويمكن تعريفه بأنَّه: "**مجموعة الأساليب والخطوات التي يتَّبعها الباحث للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه وأحداثه في حدود الزمان والمكان التي وقعت فيه تلك الأحداث**"[1].

وبشكل عام، من غير الممكن على أي باحث بصدد الخوض في مجموع الإشكاليات الراهنة التي يطرحها تصاعد موجة الاندفاع نحو الأيديولوجيات المتطرفة دون استحضار تاريخ هذه الأيديولوجيات وامتداداتها في الماضي من أجل فهم الحاضر ومن ثَّمة إمكانية التنبؤ بمستقبل هذه الظاهرة. كما وتبرز من جهة أخرى أهمية المنهج التاريخي في دراستنا في تحليل التاريخ السياسي والاجتماعي لفرنسا من أجل فهم السياق الذي ساهم في تصاعد اليمين المتطرف ولاستكشاف الأحداث المهمة والتغيرات السياسية والاقتصادية التي قد تكون أثرت على ظهور وتصاعد اليمين المتطرف فيها.

2. **منهج دراسة الحالة:**

يمثل منهج دراسة الحالة أحد مناهج البحث العلمي القائمة على الاستقصاء والتحقق والفحص الدقيق والمكثف لخلفية المُشكِلة أو الظاهرة محل الدراسة ووضعها الحالي وتفاعلاتها مع البيئة المحيطة بها. ويُعرّف هذا المنهج بأنَّه:" **المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة (حالة) سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً أو سياسياً، كما يقوم على أساس التعمق في دراسة حالة**

[1] محمد عبد العال النعيمي، عبد الجبار توفيق البياتي، غازي جمال خليفة، **طرق ومناهج البحث العلمي**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014)، ص252.

معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرّت بها، وذلك بهدف الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة (الحالة) المدروسة وبغيرها من الوحدات أو الحالات المتشابهة"[1].

وفي هذا الشأن، عمدت هذه الدراسة على اختيار اليمين المتطرف في فرنسا بصفة خاصة حزب الجبهة الوطنية-التجمع الوطني حالياً-كحالة دراسية وذلك من أجل التعمق في الخلفيات التاريخية والأيديولوجية التي ساهمت في نشأته، وكذا استراتيجيته الانتخابية في تعبئة الحشود والجماهير، بغية الوصول في الأخير إلى تعميمات علمية يمكن سحبها على كامل قوى اليمين المتطرف الفرنسية وحتى أوروبية مع مراعاة بعض الفروقات والخصوصيات المميزة له عن غيره من تيارات اليمين المتطرف.

3. منهج تحليل المضمون:

ويسمى أيضاً بالمنهج التحليلي لأنَّه يهدف إلى إتباع خطوات منهجية تؤدي إلى قراءة تحليلية لخطاب أو نص، أو رسالة، ويُعرّف هذا المنهج بأنَّه: "**أداة لجمع البيانات يهدف إلى وصف محتوى مادة من المواد، وتحليل مضمونها، للتعرف على الاتجاهات البارزة في محتواها**"[2]. ومن خلال هذا المنهج نهدف إلى شرح ودراسة الوثائق المتعلقة باليمين المتطرف من "خطابات سياسية، مقالات، منشورات علمية وأكاديمية" وكذا تحليل التركيبات اللغوية والرمزية لهذه الوثائق والخطابات من اجل فهم الأفكار والقيم التي يروج لها هذا التيار السياسي.

إضافةً إلى المناهج السابقة، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الإحصائي لتزويدها بمختلف الأرقام والمؤشرات والبيانات الكمية المتعلقة تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا عامةً وفرنسا خاصةً بشكل يسمح لنا من إعطاء قراءة تحليلية لأسباب هذا التصاعد وتأثيراته المحتملة مستقبلاً.

---

[1] زهرة تيغزة، محاضرة في مقياس منهجية العلوم السياسية بعنوان: منهج دراسة الحالة، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، السنة الجامعية(2021/2020).

[2] مدحت أبو النصر، **مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية**،(القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017)، ص191.

- **الإطار النظري:**

اقتضت هذه الدراسة استعمال مجموعة من المقاربات النظرية التي تدّعم موضوع البحث وهي كالتالي:

1. المقاربة البنائية:

برزت البنائية كنظرية قائمة بذاتها مع نهاية الحرب الباردة، وتندرج النظرية البنائية ضمن الاتجاهات التكوينية-التأملية- في نظريات العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتي يصفها بعض الدارسين بالجسر الرابط(Bridge Gap) بين النظريات الوضعية التفسيرية والنظريات الما بعد وضعية التكوينية. وتنطلق البنائية من فرضية أنَّ الواقع لا يمكن اعتباره معطى مسبق بل هو نتاج تفاعلات متبادلة تخضع للإرادة والفكر الإنساني، مع إمكانية تغييره متى استدعت الضرورة لذلك[1]، وعلى خلاف النظريات التقليدية تُركز البنائية على عنصر "الهوية" "Identity" إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الجرب الباردة، أين برزت قضية الأقليات بعد تحول الصراع بين الدول إلى صراع داخل الدول، وبروز قضايا الإرهاب، بعد تحول الصراع الأيديولوجي إلى صراع حضاري وثقافي. كما وتركز البنائية على مفهوم الثقافة وأهمية الأفكار والقيم والمعايير في تفسير واستيعاب العلاقات الدولية، وهو التفسير الذي يواكب التفسير الحضاري للنزاعات العرقية والإثنية التي برزت على الساحة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي.

ترتيباً على ما سبق، يمكن القول أنَّ البنائية هي الاقتراب الأكثر فعَّالية في تحليل تصاعد اليمين المتطرف في فرنسا في الفترة المحددة، بناءً على تحليل وتفسير خطاب اليمين المتطرف الفرنسي القائم على مفهوم" الهوية الإثنو-وطنية " باعتبارها أحد أهم المحددات المحركة لسلوك هذا التيار في تعامله مع قضايا المهاجرين والأقليات المسلمة.

2. نظرية الأمن المجتمعي:

عرّف باري بوزان الأمن المجتمعي بأنَّه القدرة على المحافظة على استمرارية الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والعادات، فالتغيرات الطارئة سواءً على مستوى النظام الدولي، أو الدولة، أو المجتمع قد تؤثر سلباً على الخصائص الهوياتية للجماعات بشكل قد يساهم في اختراق خصوصياتها ونسيجها المجتمعي الأصلي، وهي التطورات التي قد تكون سبباً في بروز قيم دخيلة لا تتوافق والنسيج المجتمعي السائد. وفي هذا الشأن ومن خلال توظيف نظرية الأمن المجتمعي يمكن فهم جدلية الأنا والآخر التي تقوم عليها أيديولوجية

[1] حنان دريسي، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة مدارات سياسية**، مجلد05، عدد02،(2021)، ص ص.239-253.

اليمين المتطرف في فرنسا ويُروج لها في خطاباته التي تحاول تكريس مفهومي "البقاء الهوياتي" و "معضلة التعددية الثقافية والحضارية".

3. اقتراب تحليل النظم (الاقتراب النسقي):

تبلور هذا الاقتراب مع منتصف الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ويرجع الفضل في إرساء قواعده وتطويرها إلى علماء الاجتماع أمثال تاركوت بارسونز(T.Parsons) وهومانز(Hommans)، كما ويعود الفضل إلى عالم السياسية الأمريكي دافيد إستون(David Easton) في إدخال هذا الاقتراب إلى حقل العلوم السياسية. قدّم إستون إطار تحليلي للنظام السياسي والذي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية/ العكسية بالربط بين هذه النهاية والبداية.

ويفيدنا هذا الاقتراب على تفكيك العلاقة التفاعلية داخل العلبة السوداء في فرنسا وفق تصور دافيد إستون حول المدخلات(inputs) والمخرجات(outputs) والتغذية الاسترجاعية(feedback)، كما وقد تمّ الاعتماد على هذا الاقتراب لدراسة طبيعة النظام السياسي والانتخابي والحزبي القائم في فرنسا بشكل يسمح لنا من فهم ديناميكيات صنع القرار من جهة، وميكانيزمات المنافسة على الرهان السلطوي فيها، وكذا معرفة الظروف المؤسسية التي ساهمت في ارتقاء اليمين المتطرف في الساحة السياسية الفرنسية من جهة أخرى.

كما تستعين هذه الدراسة، بـ**الاقتراب العبر حضاري** وكذا **اقتراب القوة والنزاع** من أجل الالمام بمختلف جوانب الظاهرة المدروسة، فالاقتراب الأول يساعدنا على فهم خلفيات العداء الذي تحمله أحزاب اليمين المتطرف للإسلام والجاليات المسلمة في أوروبا، في حين يساعدنا الثاني في النظر إلى تصاعد اليمين المتطرف كنتيجة للصراع بين القوى المجتمعية المتباينة مع استعراض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشكّل أسباب الصراع وتؤدي لظهور اليمين المتطرف.

- **الأدبيات والدراسات السابقة:**

أ/أدبيات الدراسة:

1. كتاب"**The Extreme Right Parties in Western Europe**" للخبير في شؤون اليمين المتطرف الأوروبي **بيرو إغنازي (Piero Ignazi)** الصادر سنة2003، حيث يقسم بيرو كتابه إلى (12) فصل تناول فيها إشكالية تصنيف هذه العائلة الحزبية ضمن المحيط السياسي الأوروبي، مع تأصيل إبستيمولوجي لماهية اليمين المتطرف، ودراسة مقارِنة لأيديولوجية اليمين المتطرف في كل من إيطاليا، وألمانيا، وفرنسا، والنمسا وبلجيكا والدول الإسكندينافية وهولندا والمملكة المتحدة. يبدأ هذا الكتاب بنظرة عامة حول تطور أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الغربية منذ سنة1980، كما ويسلط الضوء على ظهور أحزاب يمينية متطرفة "جديدة " والتي حسبه لا تشترك في أي شيء بالفاشية الجديدة، وأنَّ أهم ما يميزها هي معاداتها للنظام لأنَّها تقوّض شرعية النظام الديمقراطي من خلال خطاباتها وممارساتها السياسية، كما أنَّها تستجيب للاحتياجات الناتجة عن مجتمع ما بعد الصناعة التي فشلت الأحزاب التقليدية في تلبيتها. لينهي كتابه بنتيجة مفادها أنَّ أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الغربية هي أحد المنتجات الثانوية للثورة الصامتة المضادة.

2. كتاب "**The Ideology of The Extreme Right**" لعالِم السياسة الهولندي المتخصص في شؤون اليمين المتطرف المعاصر والشعبوية اليمينية واليسارية في أوروبا والولايات المتحدة **كاس مود (Cas Mudde)** الصادر سنة2000، والذي يرى فيه أنَّه على الرغم من أنَّ اليمين المتطرف لم يحقق نجاحاً خاصاً في الانتخابات الأوروبية لسنة1999، إلاَّ أنَّه شكَّل عاملاً رئيسياً في الحياة السياسية لدول أوروبا الغربية. ومن خلال مراجعتنا لهذا الكتاب نجد أنَّه قدَّم تحليلاً شامل ومفصّل للتطرف اليميني في كل من هولندا وبلجيكا وألمانيا، مجادلاً بأنَّه على الرغم من اختلاف الخلفيات المؤسِسة لأحزاب اليمين المتطرف في هذه الدول إلاَّ أنَّها تشترك في أيديولوجية أساسية تتمثل في القومية وكراهية الأجانب وشوفينية الرفاهية وحفظ القانون والنظام.

3. كتاب آخر لكاس مود المعنون ب "**Populist Radical Right Parties**" والصادر سنة2007، حيث قدَّم مود بهذا الكتاب أول دراسة أوروبية شاملة وحقيقية لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا والتي يُطلق عليها "**أحزاب اليمين الشعبوي الراديكالي**" مُركزاً على طبيعة الأحزاب نفسها والتي اعتمد عليها كمتغيرات تابعة ومستقلة في تفسيره لعوامل صعود هذه التيارات السياسية، كما حاول تقديم رؤية نقدية ومبتكرة لثلاث جوانب رئيسية لأحزاب اليمين الشعبوي الراديكالي في أوروبا: المفاهيم والتصنيفات

(concepts and classifications)، الموضوعات والقضايا(themes and issues)، وتفسيرات أسباب الفشل والنجاحات الانتخابية(explinations for electoral failures and successes) . ليختم كتابه بمناقشة تأثير هذه الأحزاب على الديمقراطيات الأوروبية والعكس بالعكس.

4. كتاب "**The Right wing in France From1815 to De Gaulle** " للمؤرخ الفرنسي الكبير **روني ريموند (René Rémond)**، ترجمة **جيمس لوكس (James.M.Laux)** والصادر سنة1966، والذي أرّخ فيه ريموند للاتجاهات الثقافية المختلفة لليمين المتطرف الفرنسي منذ الثورة الفرنسية إلى غاية منتصف القرن العشرين من خلال ثلاث نماذج أساسية: الثورة المضادة، الأورالية، البونابارتية. ويواصل روني ريموند من خلال كتابه في البحث عمَّا إذا بقيَ هذا التمييز ساري المفعول وهل الانقسام بين اليمين واليسار نفسه بقي منطقياً؟ ليخلص في الأخير إلى أنَّ كل من التقليدين المضادة للثورة والبنابارتية استمرت في إيجاد أثارها لدى تشكيلات اليمين المتطرف الفرنسي طوال الفترة التي أعقبت الثورة الفرنسية.

5. كتاب "**The Front National in France: Continuity and change Under Jean-Marie Le Pen and Marine Le Pen** " لصاحبه **دانيال ستوكيمور(Daniel Stockemer)** الصادر سنة2017، في ضوء تحول الجبهة الوطنية إلى لاعب رئيسي في السياسة الفرنسية يبحث هذا الكتاب في كيف كان من الممكن حدوث زيادة غير مسبوقة في الآراء الإيجابية تجاه الجبهة الوطنية وكذلك زيادة عضويتها ونجاحها الانتخابي، كما ويبحث المؤلف في تطور حزب الجبهة الوطنية عبر دراسة مقارنة بين ما أسماه "الجبهة الوطنية الجديدة" بقيادة مارين لوبان و"الجبهة الوطنية القديمة" تحت قيادة جون ماري لوبان، وذلك عبر أربعة أبعاد أساسية: أيديولوجية الحزب، أساليب القيادة للزعيمين بما في ذلك تكوين النخب الحزبية وعلاقة القادة والعلاقة الحزب مع وسائل الإعلام، أعضاء الحزب، ناخبين الحزب.

6. كتاب " **Le Front National Mutations de:L'Extreme Droite française**" تحرير **باسكال ديليوي (Pascal Delwit)** الصادر سنة2012، وهو عبارة عن كتاب جماعي يجمع مساهمات من متخصصين مرموقين ومشهورين في دراسة اليمين المتطرف الفرنسي. تتبع هذا الكتاب التاريخ السياسي للجبهة الوطنية وعلاقتها مع اليمين الأوروبي، مع تحليل معمق للنموذج التنظيمي المتشدد للحزب ومحاوره الأيديولوجية والبرنامجية، فضلاً عن نجاحاتها الانتخابية ومسألة التحالفات السياسية، ليخلص في الأخير إلى تحديد المناطق الثلاث التي تُشكّل نقاط القوة الانتخابية للجبهة الوطنية (/Nord Pas de Calais L'Alsace et Provence/ Alpes- cote d'Azus).

ب/ الدراسات السابقة:

1. أطروحة دكتوراه موسومة ب" **الاتحاد الأوروبي والمسائل الأمنية في ظل صعود التيارات السياسية اليمينية**" للباحثة **سهام ركنية**، والتي حاولت فيها الإجابة عن مدى إمكانية اعتبار صعود التيارات السياسية اليمينية في الاتحاد الأوروبي مُراجعة للأجندة الأمنية في صيغتها الموسعة، لتخلص في الأخير إلى أنَّه بقدر ما تصادمت الأفكار والمصالح بين دول الاتحاد وأحزاب اليمين الناشئة بقدر ما سيُشكّل ذلك مجموعة من التحديات و التأثيرات على مؤسسات الاتحاد الأوروبية وسياساته اتجاه المسائل الأمنية.

2. مقال موسوم ب" **الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية**" للمفكر العربي والمدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات **عزمي بشارة (Azmi Bishara)**، حيث تنطلق هذه الدراسة من افتراض أساسي مفاده أنَّه ما يُعدّ أزمة تمر بها الديمقراطية الليبرالية المعاصرة الناتجة من تناسج تقليدَين هما التقليد الديمقراطي والتقليد الليبرالي مع انتشار الشعبوية اليمينية في الغرب ليست بالظاهرة الجديدة، بل هي أحد تجليات ما يمكن أن نسميه أزمة دائمة للديمقراطية في ظروف جديدة. كما وتستعرض هذه الدراسة الاختلاف بين الشعبوية والحركات الأيديولوجية الشمولية في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، وترى في الخطاب الشعبوي أنَّه يتم تنفيذه من خلال التوترات القائمة في الديمقراطية الليبرالية ليُترجم من غضب اجتماعي إلى نقد للنظام الديمقراطي في حد ذاته.

3. دراسة بعنوان"**The Radical Right in France**" ل**نونا ماير(Nonna Mayer)**، والتي ركّزت فيها على التغييرات التي أحدثتها مارين لوبان منذ توليها قيادة حزب الجبهة الوطنية في سنة2011، لتجادل في هذه الدراسة أنَّ استراتيجية "إزالة الشيطنة" لقد حسّنت بالفعل من صورة الحزب بشكل مكَّنه من اجتذاب المزيد من الناخبين. وبتركيزها على الانتخابات الرئاسية لسنة 2017 رأت أنَّه بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققها الحزب إلاَّ أنَّه لا يزال يعاني من العزلة السياسية، فبينما فاز أحياناً بالجولة الأولى من الانتخابات لم يُحقق الحزب بعد الأغلبية في الجولة الثانية.

4. دراسة بعنوان" **Rise of the far Right Parties in Europe : from Nationalism to Eurosceptism**" لمجموعة من المؤلفين، حيث ترى هذه الدراسة أنَّه بعد أزمة اللاجئين في سنة2015، لم تعد أحزاب اليمين المتطرف هامشية بل أصبحت سائدة في معظم الدول الأوروبية. سعت هذه الدراسة إلى تصوير منظور صعود اليمين المتطرف في أوروبا مع التركيز على خصائصها الأيديولوجية من التشكيك في أوروبا والقومية وكراهية الأجانب، مع تسليط الضوء على الأسباب الرئيسية التي ساهمت في صعود هذه التيارات المتطرفة من خلال تركيزها على أزمة الهجرة واللاجئين باعتبارها تمثل اسباباً رئيسية للنجاحات

الأخيرة لهذه الأحزاب، كما وتكشف هذه الدراسة أنَّ هذه الأحزاب استفادت من التصويت الاحتجاجي وتصاعد الاستياء بين المواطنين تجاه النخب الحاكمة.

وما تختلف فيه دراستنا عن كل هذه الأخيرة، هي طرح الموضوع في سياقه الجديد المتسم بتنامي أدوار اليمين المتطرف الفرنسي وتحوّله من الموقع الهامشي إلى موقع المُؤثر في الحياة السياسية خصوصاً مع تولي مارين لوبان رئاسة حزب الجبهة الوطنية منذ سنة2011، مع المحاولة على قدر الإمكان تحليل وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الربط بين تصاعد اليمين المتطرف في فرنسا بالتداعيات والتحديات المحتملة وطنياً وأوروبياً، مع إعطاء رؤية استشرافية لما قد يؤول إليه هذا التصاعد مستقبلاً.

- **هيكلة الدراسة:**

لمعالجة موضوع "تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا: دراسة حالة فرنسا(2002-2022)" ومراعاةً لطبيعة الإشكالية المطروحة والفرضيات المقدّمة، جرى تقسيم الدراسة إلى: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة عبر هيكلة مترابطة ومتسلسلة منطقياً.

يتعرض **الفصل الأول** من الدراسة إلى البناء المفاهيمي والنظري لليمين المتطرف الأوروبي، حيث تمَّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تضمن الأول منها البناء المعرفي للتطرف اليميني في أوروبا وذلك من أجل تحديد الخلفية المفهومية للتطرف السياسي وكذا ماهية الطيف السياسي، لنتمكن بعدها من تحديد الوعاء الحزبي لليمين المتطرف. أمَّا الثاني فتناول دراسة البناء الفكري والنظري لليمين المتطرف الأوروبي وذلك من أجل تحديد الأسس الأيديولوجية التي يقوم عليها هذا الأخير وكذا المداخل النظرية المفسرة لتصاعده وذلك من أجل الوقوف على أهم العوامل والخلفيات التي ساهمت في تصاعد هذا التيار في معظم الدول الأوروبية.

بينما ينصب اهتمام **الفصل الثاني** على دراسة التوجهات اليمينية المتطرفة في الحياة السياسية الفرنسية منذ سنة2002 إلى غاية سنة2022 وذلك من خلال تحديد موقع اليمين المتطرف في الحياة السياسية الفرنسية عبر توصيف الخريطة الحزبية والسياسية في فرنسا، ومن ثَّم كشف الامتدادات التاريخية للأيديولوجيات اليمينية المتطرفة في فرنسا، مع التركيز على حزب الجبهة الوطنية، نشأته، أيديولوجيته، ومساره السياسي في عهد كل من جون ماري لوبان وابنته مارين لوبان وذلك من أجل كشف معالم التحول والثبات في خطاب الجبهة الوطنية.

في حين ركّز **الفصل الثالث** على التداعيات السياسية لتنامي أدوار حزب الجبهة الوطنية في الحياة السياسية الفرنسية بناءً على النتائج التي أحرزها خلال الفترة المحددة، حيث جرى تقسيم هذه التداعيات إلى قسمين؛ اهتم الأول بالواقع السياسي الفرنسي من خلال التعرض إلى مستقبل الديمقراطية الليبرالية داخلياً وكذا وضعية الجالية المغاربية المسلمة في ظل تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا وانتشار الصور النمطية عن الإسلام والمسلمين، إضافةً إلى قضية الهجرة والإشكاليات المرتبطة بها، وهذا من أجل إعطاء دراسة تقييمية في آثار هذا التصاعد على الداخل الفرنسي. أمَّا القسم الثاني فيهتم بمستقبل عضوية فرنسا في الإطار النظام الإقليمي الأوروبي، وذلك من خلال تحديد منظور حزب الجبهة الوطنية لمسألة التكامل الأوروبي وكذا موقفه من انسحاب بريطانيا، لينتهي هذا الفصل بدراسة استشرافية عن مستقبل فرنسا في الاتحاد الأوروبي في ظل تصاعد أدوار الجبهة الوطنية وتنامي النزعة التشكيكية تجاه هذه المؤسسة.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي والنظري لليمن المتطرف الأوروبي

تمهيد الفصل:

شكَّل القرن العشرين كما عبَّر عنه المؤرخ البريطاني الكبير إريك هوبزباوم(Eric Hobsbawm) ب"عصر التطرّفات"، حيث عرفت القارة الأوروبية سيطرة الأيديولوجيات المتطرفة والحركات القومية المتشدّدة على المشهد السياسي فيها، بل أكثر من ذلك تسببت في العديد من الحروب والمآسي، هذه الأخيرة التي استطاعت أن تُعبّر بجلاء عن النتائج الوخيمة لتوظيف القومية والعرقية في الحياة السياسية.

تماشياً وذلك، يعرف المشهد السياسي الأوروبي اليوم تصاعداً متكرراً لأحزاب اليمين المتطرف، هاته الأخيرة التي كانت هامشية في وقتٍ مضى لتضحى حالياً ظاهرة مميزة للمشهد الأوروبي، الأمر الذي طرح عديد التساؤلات حول طبيعة جذورها الفلسفية والفكرية، وأهم توجهاتها، وماهية العوامل التي ساعدت على عودة ظهور التطرف اليميني بهذه السرعة والقوة.

تتباين توجهات وأفكار أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، نظراً لاختلاف البيئة والسياق التاريخي والثقافي-الاجتماعي والسياسي الذي ظهرت ونمت فيه تلك الأفكار، ويكمن التباين في الأساس في حِدَّة ودرجة التطرف من دولة إلى أخرى، ومدى مساهمة البيئة الاجتماعية والسياسية في تعزيز تلك التوجهات.

مباشرةً اتساقاً وذلك، يعالج هذا الفصل الإطار المفاهيمي لظاهرة اليمين المتطرف المعاصر في أوروبا، وأهم منطلقاته الفكرية، مع التطرق إلى مختلف الاتجاهات النظرية المفسرة لتصاعد اليمين المتطرف وعلاقته بتنامي النزعة القومية في أوروبا، فضلا عن إبراز عوامل وخلفيات هذا التصاعد، وأهم التنظيمات السياسية لليمين المتطرف في أوروبا.

المبحث الأول: البناء المفاهيمي المعرفي لليمين المتطرف

المبحث الثاني: البناء الفكري والنظري لليمن المتطرف في أوروبا

المبحث الثالث: الخريطة السياسية لليمين المتطرف في أوروبا

المبحث الأول: البناء المفاهيمي المعرفي لليمين المتطرف

تمهيد:

تجدر الإشارة بدايةً الى غياب الإجماع والاتفاق حول مفهوم اليمين المتطرف، وإن كان هناك شبه إجماع حول الخصائص العامة لهذه الأحزاب، إلا أنّ مفهوم اليمين المتطرف كغيره من المفاهيم الأخرى التي تعاني مشكلة ضبط المصطلح، فعلى الرغم من العودة القوية للأحزاب اليمينية المتطرفة، وبروزها كطرف صعب في المعادلة السياسية في أوروبا، إلا أنّ ذلك لم يساهم في وضع مفهوم واضح يتسم بالدقة والعلمية لهذه العائلة السياسية.

يعد ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة ظاهرة جديدة نسبياً، حيث لم تلقَ الاهتمام الكبير إلاّ منذ سنة1990م، خاصةً فيما تعلق بتحديد ملامح هذه الأحزاب والعوامل التي ساهمت في ظهورها ونجاحاتها الانتخابية، ليصبح اليمين المتطرف بحلول الألفينيات بمثابة الطرف السياسي الحزبي الأكثر دراسةً على الإطلاق، وبالرغم من ذلك لم يسمح هذا الاهتمام بحدوث إجماع حول ما يُشكِله اليمين المتطرف.

ومن بين الصعوبات التي تعترضنا أثناء تصنيف هذه العائلة السياسية، هو عدم تجانس هذه الأحزاب التي يمكن أن تستوعب الأنواع الفرعية (sub-types) حسب بعض الدارسين أمثال إغنازي (Ignazi)، غوبدر بروتر (Gobder Bruter)، هاريسون(Harrison).

"اليمين الراديكالي، أقصى اليمين، اليمين الشعبوي، الفاشيون الجدد، النازيون الجدد، اليمين الجديد، اليمين الشعبوي الراديكالي ..." هي كلها تسميات يتم توظيفها للدلالة على مصطلح "اليمين المتطرف" في حين أنّ لكل مصطلح مضمونه الدلالي وسياق تَكَوُنِه التاريخي والبيئة الاجتماعية والسياسية التي نشأ فيها، وعليه ينبغي علينا كأكاديميين التعامل مع اصطلاح اليمين المتطرف بحذر وعقلانية قصد وضعه في إطاره الدلالي الصحيح.

المطلب الأول: مفهوم التطرف السياسي (political extremism)

تستدعي الضرورة المنهجية قبل الخوض في مفهوم أحزاب اليمين المتطرف، تحديد وتفكيك مجموعة من المفاهيم الأساسية المرتبطة به.

الفرع الأول: التطرف لغةً

التطرف في **لسان العرب**، هو مصدر كلمة (طَرَفَ)، بمعنى "لحظ وقيل حرّك شفره ونظر"، و"طرف كل شيء منتهاه" و "رجلٌ طرِف أو متطرف؛ لا يثبت على أمر "[1].

أما في **المعجم الوسيط**، "تطرف: أتى الطرف، ويُقال تطرفت الشمس دنت الى الغروب، وتطرف في كذا: جاوز حد الاعتدال ولم يتوسط "[2].

وفي **قاموس وبستر(Webster)** أن التطرف يشير إلى" الابتعاد عمّا هو منطقي أو معقول، أو مقبول كالتطرف في الرأي، وتشير كلمة (Extreme) إلى أي الناحيتين تكونان متناقضتين ومتباعدتين فب المسافة عن بعضهما مثل انفعال الألم والسرور "[3]

يرى **أندريه لالاند(André Lalande)** أن التطرف يشير الى " تجاوز الأمر حده النهائي ،فينقلب هذا الأمر من حقيقته الى حقيقة أخرى تماماً "[4].

"مشتق من الطرف أو نهاية الشيء، فإذا قيل تطرف جاوز حد الاعتدال ولم يتوسط، وطرف الشيء جوانبه، والتطرف بهذا المعنى يستعمل في الحسيات، إلا أن له معنى آخر في المعنويات، يُقال التطرف الفكري وهو ما جاوز حد الاعتدال أو الوسطية لجهة اليمين أو اليسار"[5].

التطرف يعبر عن أقصى الاتجاه أو النهاية والطرف أو الحد الأقصى، وهو "حد الشيء وحرفه، وعلى عدم الثبات في الأمر، والابتعاد عن الوسطية، والخروج عن المألوف ومجاوزة الحد، والبعد عمّا هي عليه الجماعة"[6].

---

[1] **لسان العرب**، ابن المنظور، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3 ،1999)،"مادة طرف".

[2] **المعجم الوسيط**، منير البعلبكي، (القاهرة: دارالنهضة،1994)،"مادة طرف"، ص.555 .

[3] **Webster's new dictionary of synonyms,** Merriam Webster,(Merriam Webster,9th edition,1983),pp.316.

[4] **موسوعة لالاند الفلسفية**، أندريه لالاند، ترجمة خليل أحمد خليل، (بيروت: منشورات عويدات،2001)، ص.401 .

[5] سهام ركنية، **الاتحاد الأوروبي والمسائل الأمنية في ظل صعود التيارات السياسية اليمينية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(جامعة باتنة1 :كلية الحقوق والعلوم السياسية،2023/2022)،ص.102 .

[6] **المرجع نفسه**.

ويستشف من هذا أنّ التطرف في دلالاته المعجمية العربية، هو الوقوف في الطرف والابتعاد عن الوسط، إذا فهو خلاف التوسط، أما في المعاجم الأجنبية فيذكر **ألبير بيرتون (Albert Berton)** أنّ القواميس الفرنسية و الألمانية و الإيطالية تعرف التطرف بأنّه الإفراط، في حين تعرفه القواميس الإنجليزية بأنّه "عنف الوسائل المتبناة "[1].

الفرع الثاني: التطرف اصطلاحاً

يعرّف مصطلح التطرف من حيث هو ظاهرة اجتماعية وسياسية معقدة، كما يشير التطرف الى عملية تطوير الأيديولوجيات و المعتقدات المتشددة ،و يعبر في هذه الحالة عن التفوق العنصري أو الديني، فالتطرف السياسي يعبر عن أيديولوجية سياسية إقصائية تلغي الآخر الغير مشكِل للأنا و الغير منتمي إليها، حيث أنّ التطرف في المجال السياسي يعبر عن الأفراد أو الجماعات التي تحمل إيديولوجية مغلقة ويريدون التغيير الجذري في النظام السياسي والاجتماعي للدولة، وتطبيق أفكارهم الأيديولوجية بالإقصاء والنقد وبتكريس تصوراتهم السياسية الأحادية بدلا من الانفتاح والحوار .

من جهته يرى **عزمي بشارة (Azmi Bishara)** التطرف: "أي فكرة ورأي وسلوك وذوق ومزاج، إذا التزمنا معناه الحرفي بوصفه نعتاً وصيرورة، يفيد الذهاب بتلك الفكرة أو ذلك السلوك الى الحد الأقصى، وما ينطوي عليه بعد واحد في الظواهر المركبة على حساب غيره، وبهذا المعنى يمكن أن تكون الذات الفاعلة، سواءً كانت فرداً أم جماعة متطرفة في عنفها أو سلميّتها، وفي تشددها أو تسامحها، بل ومن الممكن أن تكون متطرفة في اعتدالها، أو في وسطيتها".[2]

الفرع الثالث: التطرف والمفاهيم المتداخلة معه

عند محاولتنا لتحديد المعنى الاصطلاحي للتطرف، يظهر أنّه مفهوم يشوبه الكثير من اللبس، ويظهر حقاً أنَّ هناك نوع من التقاطع الدلالي مع بعض المصطلحات غير أنها لا تعني الشيء ذاته، **كالغلو والتعصب، الإرهاب، الأصولية والراديكالية.**

أمّا عن **الغلو**: "فهو التجاوز لقدر ما يجب، والغلو في الدين التشدد فيه ومجاوزة الحد". في حين يُشير **التعصب (Fantacism)** إلى المحاماة والمدافعة، وهو من العصبية والعصبية أن يدعو الشخص إلى

[1] زهرة ثابت، "أيديولوجيا التطرف الديني في المنطقة العربية: أسبابها، مظاهرها، وطرائق علاجها من خلال دراسة مقارنة بين تونس وليبيا"، **مجلة مدارات تاريخية**، مجلد01، عدد02، (جوان2019)، ص ص.89-113.

[2] عزمي بشارة، "فيما يسمى التطرف"، **مجلة سياسات عربية**، عدد 14، (ماي 2015)، ص ص.5-18.

نصرة عصبته والتآلب معهم على من يناوئهم، أما اصطلاحاً فيعني التشدد بفكرة أو مبدأ أو عقيدة، بحيث لا يوجد مجال للتسامح وقد يؤدي الى العنف والاستماتة[1].

الإرهاب(Terrorism):

ويتصل التطرف بالإرهاب، هذا الأخير الذي يعتبر مصطلح خلافي بالأساس بل أكثر من ذلك أصبح مفهوم نمطي، تم ربطه مباشرةً بالإسلام على شاكلة الثنائية (مسلم/إرهابي)، على أساس أنّ كل مسلم هو إرهابي بالضرورة.

ولفظ الإرهاب في لسان العرب مأخوذ من الفعل (رَهَبَ)، "ورهب الشيء بمعنى خافه"، وبتالي كلمة الإرهاب في اللّغة العربية معناها الترويع أو التخويف والإزعاج أو ممارسة العنف بشتى أنواعه المادي والمعنوي. وهو "الاستخدام المتعمد للعنف أو التهديد باستخدامه لبث مشاعر الخوف، بهدف إجبار أو ترويع الحكومات والمجتمعات".

الأصولية (Fundamentalism):

يرتبط مفهوم الأصولية بمجموعة من المفردات كالأصل والتأصيل والأصالة والأصيل والأصولي والأصولية، فأصل الشيء هو الأساس الذي نشأ عليه، والتأصيل هو كشف هذا الأصل والبحث عن الأسس البنيوية التي تقوم عليها ظاهرة ما، والأصالة هي تأكيد الانتماء الى الأصل والتمسك به، أما الأصيل قد يكون الامتداد الصافي لأصل سابق، أو قد يكون على العكس تماماً أي مستحدث ذو خاصية جديدة، أما الأصولي فهو المشتغل بأصول الدين أو الفقه أو المهتم بدراسة أصول القضايا والظواهر العامة[2].

وعليه فإنّ الأساس اللّغوي لاصطلاح الأصولية يحمل في طياته معاني إيجابية وليس معنى سلبي كما هو منتشر في الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر، فالغرب بأدواته الفكرية والإعلامية نجح في جعل وصف أصولي يترادف مع وصف إرهابي، وفي جعل وصف الأصولية الإرهابية يلحق بالحركات "الإسلاموية"، لتكون مقدمة لأن يقبل العالم الترادف بين المسلم والإرهاب.

---

[1] زهرة ثابت، **مرجع سابق**، ص ص.89-113.

[2] شاهر إسماعيل شاهر، سعيد جمال الدين ماينغ جيغ،"قراءة في محددات الفكر الأصولي وأسس الخطاب الديني السياسي المعاصر"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، مجلد03، عدد02 ،(أكتوبر2019)،ص ص. 9-25 .

الراديكالية (Radicalism):

لا تشير الراديكالية الى منظومة محددة من الأفكار والحجج، وإنّما قد تصف أي أفكار أو تيار يُناهض الأفكار والنظم المتفق عليها أو التي أصبحت مقبولة وتعد موضع إجماع واتفاق في المجتمع.

ليس في اللّغة العربية مصطلحان منفردان لترجمة لفظي (Extremism) و(Radicalism) ، ولذلك غالياً ما نستعيض عن ترجمة الثاني بتعريبه الى "الراديكالية" ،ويستخدم الأول بإسقاطات سلبية عند تصنيف ما هو غير مقبول وخارج الإجماع ،وحتى غر عقلاني ،وذلك في مقابل الوسطية و الاعتدال ،والتيار الرئيس ،وغيرها من التعبيرات التي اصطُلح عليها للدلالة على المقبول و الموافق والمجمع عليه ،بمعنى الأفكار المهيمنة على الوضع القائم ،أمّا الثاني فهو مشتق من اللاتينية (Radix)بمعنى الجذر، وتُستخدم المفردة بدلالات موجبة في وصف النهج و المقاربات التي لا تكتفي بالسطح وتتعامل مع جذر القضايا، وهذه هي مقاربة ماركس في "مدخل لنقد فلسفة الحق عند هيغل(Hegel)"؛ إذ يرى "أن تكون راديكاليا تعني ان تُمسك بالشيء من جذوره"[1].

وقد تُستخدم سلبياً فقط في حالة إلصاق الصفة بأفكار الخصوم وآرائهم ،فتغدو في هذه الحالة رديفاً للتطرف ففي معجم كامبريدج مثلاً "تعني كلمة الراديكالية أن يحمل الإنسان معتقدات وآراء ترى الغالبية أنّها غير عقلانية وغير مقبولة"، وفي المجال السياسي الراديكالي هو "المدافع عن الإصلاح الراديكالي ...الذي يحمل أكثر الأفكار تقدماً من الإصلاح على المسار الديمقراطي ،وفي القرن التاسع عشر استُخدمت التسمية للفرع المتطرف من الحزب الليبرالي ،وحالياً تعني بصورة عامة من يدافع عن أي تغيير سياسي أو اجتماعي شامل ،من ينتمي الى الفرع المتطرف في حزب من الأحزاب ...مُنتَمٍ الى جناح يساري أو ثوري[2].

بالرغم من شيوع استخدام مصطلح التطرف، إلا أنّه يُصعب تحديده، فمعالجتنا لهذا المفهوم تلقي بنا في زخم من المصطلحات "المثيرة"، وعادةً ما تستعمل هذه المصطلحات في وسائل الإعلام الغربية بشكل متقاطع بل وأحياناً متماثل، بل أنَّ أغلب هذه المفاهيم غربية المنشأ والسياق إلاّ أنّه دائماً ما يتم إسقاطها على الواقع العربي والإسلامي، وهو ما جعل عزمي بشارة يجادل بأنّه لا وجود لمعيار علمي موضوعي للتطرف، وذلك لعدة أسباب نوجز منها ما يلي:

[1] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص ص. 5-18 .

[2] **المرجع نفسه**.

- يرى المؤرخ البريطاني مارك سيد جويك، يرجع سبب الارتباك حول مفهوم التطرف الى وجود سياقات مختلفة، تشمل الأمن والتكامل الاجتماعي والسياسة الخارجية، مما يؤدي الى فهم المصطلحات والتعامل بشكل مختلف وفقاً لاختلاف أجندة كل سياق.
- نسبية المعنى اللّغوي للتطرف، حيث لا يمكن تحديده بدقة لالتباسه بمفاهيم مجاورة، واستخدام مفاهيم أخرى كمرادفات للتطرف على غرار التعصب، الإرهاب، الراديكالية.
- توصيف يخضع للذاتية، فما قد يعتبره مجتمع ما تطرفاً قد لا يعتبره مجتمع آخر كذلك.
- إخضاعه لظاهرة التنميط من خلال ربطه بالمتغيرات الدينية والحضارية.

التعريف الإجرائي للتطرف السياسي:

التطرف السياسي يُعبّرعن أيديولوجية سياسية بعيدة عن التوجه السياسي السائد في مجتمع ما، يرتبط بأشخاص وتيارات سياسية توظف قواعد اللعبة السياسية لتكريس تصوراتها الأحادية والإقصائية.

المطلب الثاني: تحديد الطيف السياسي (Political spectrum):

يُعبِّر الطيف السياسي عن طريقة لتوصيف الأفكار ولنمذجة مواقف ومعتقدات وأيديولوجيات التيارات السياسية المختلفة في شكل هندسي واحد ويسمى في هذه الحالة الطيف ذو البعد الواحد، أو في أكثر من شكل ويسمى الطيف المتعدد الأبعاد.

ويعتبر التوصيف الخطي للطيف السياسي والذي يمتد من أقصى الجناح الأيمن، الوسط الى أقصى الجناح الأيسر، إحدى أكثر التطبيقات انتشاراً للتعامل مع مصطلحي اليمين واليسار بوصفهما يعبران عن التيارين الرئيسيين للطيف السياسي، حيث يقع في أقصى اليمين الأيديولوجية الفاشية والنازية، وفي أقصى اليسار نجد الاشتراكية والشيوعية.

الشكل رقم(01): رسم توضيحي للطيف السياسي

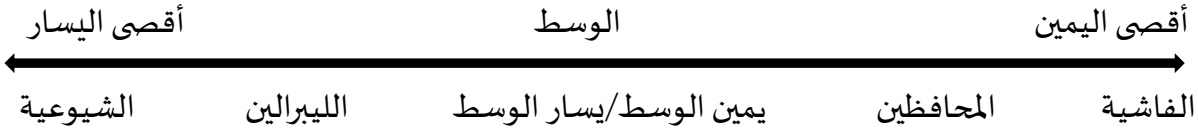

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الأول: اليمين في مقابل اليسار

في إطار استعراضه لمفهوم اليمين المتطرف تساءلَ بيرو إغنازي (Piero Ignazi)"كيف ومتى أصبح مصطلحي اليمين واليسار جزءاً من المجال السياسي ؟"[1]، ففي الحقيقة لم يكن مصطلحي اليمين واليسار مكتملي التحديد حتى نهاية القرن الثامن عشر وتحديداً عام 1789م ،حيث يبقى التقسيم (يمين/يسار) تراثاً خاصاً بالثورة الفرنسية*،حيث تولد هذا الانقسام السياسي الجديد عندما نشأ الخلاف في الجمعية

[1] Piero Ignazi, **Extreme Right Parties in Western Europe**,(New York: Oxford University Press,2003),p.4.

* قبل اندلاع الثورة الفرنسية كانت فرنسا تحكمها سلالة ملكية تحمل اسم "لويس" وقد امتدت سلطة هذه السلالة لقرون من الزمن، وكانت الثورة الفرنسية قد تفجرت في عهد الملك لويس السادس عشر، حيث كان النظام السياسي الفرنسي على حد تعبير المؤرخ الفرنسي الكبير "آلبير ماليه " في كتابه "تاريخ القرن الثامن عشر والثورة الفرنسية الكبرى وإمبراطورية نابليون": "لم تكن في فرنسا طبقة رجال الدين، ولا طبقة نبلاء ولا طبقة ثالثة، كان هناك سلطان يأمر ورعية تطيع فحسب". وعلى هذا الأساس كان بناء السلطة في تلك المرحلة في الأساس عموديا، على شكل أربع طبقات وهي: "الأعلى وهو الملك "ثم "العالي وهم رجال الدين"، ف"المتوسط وهم النبلاء "، ثم "الداني وتمثله العامة". وبعد الثورة الفرنسية انهار هذا الهرم والسلم الطبقي العمودي، وتحول إلى مجرد تصنيف أفقي مؤلف من طرفين: "يمين" "يسار". عن: محمد ملا عباسي، سجاد صفار هراندي، تعريب :حسن علي مطر، **اليمين واليسار: رؤية إبستيمولوجية نقدية للمفهوم**،(المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية ،ط1 ،2017)،ص23 .

التأسيسية حول الفيتو الملكي أي حق الملك في النقض و الاعتراض على أعمال الجمعية ،حيث اتجه المؤيدين للملك و المدافعين عن الفيتو (المحافظين) الى يمين المنصة ،كما جرى العرف بالنسبة لأصدقاء، بينما اتجه المعارضين (الحداثيين) إلى يسارها.

هذه الانطلاقة الخاطئة للانقسام الجديد (يمين/يسار)على حد تعبير بيرو ،اكتسبت فيما بعد معناً أيديولوجياً، وأصبح هذين المفهومين اسمين للهوية السياسية ووصفاً للتوجه السياسي للأفراد و الجماعات، أي كتمييز سياسي بين التقليدين والمحافظين(اليمين) و التقدميين والحداثيين(اليسار).ثم اكتسب اليسار واليمين، القوة والانتشار مع زيادة الانقسام الطبقي، وقد أصبحت ثنائية العمال/الملاك التي لطالما مثلت أساس الصراع السياسي في المجتمعات الغربية، تُتَرجم عالمياً الى قطبية اليسار واليمين، حيث يمثل اليمين المالكين و الطبقة البورجوازية، بينما يُمثل اليسار مصالح العمال والطبقة البروليتارية. هذا التفسير السوسيولوجي لليمين واليسار اكتسب اعترافاً عالمياً، حيث أُنسِب لليسار معنى التغيير الاجتماعي نحو مساواة أكبر، واليمين في الحفاظ على النظام الرأسمالي الاقتصادي والاجتماعي التقليدي[1].

إنّ مركزية الانقسام الطبقي الذي شكّل النظام الحزبي في جميع أوروبا منذ عصر الموجة الأولى من التحول الديمقراطي، تم استبداله وفقاً لأطروحة رونالد إنجلهارت (Ronald Inglehart) بصراع أساسي آخر بين القيم المادية وما بعد المادية، ووفقاً لإنجلهارت هذا التغير في القيم عمل على تحويل معنى اليسار واليمين والأسس الاجتماعية لهذين القطبين.

إلا أنّه حسب إغنازي (Piero Ignazi) هذا التفسير الجديد للمجال السياسي لا يحل محل الانقسام بين اليسار واليمين، بل إنّه ببساطة يقدم عناصر مختلفة لتحديد المصطلحين، حيث لم يعد اليمين واليسار يتتبعان التناقض بين الطبقات خاصة في ظل ما أسماه ب "**الثورة الصامتة المضادة The counter silent revolution** "وتأكيد الانقسام الجديد والمتمثل في الانقسام المادي /ما بعد المادي. فالنموذج المتغير للمجال السياسي يثري الانقسام بين اليسار واليمين، كما تساهم الانقسامات القديمة والجديدة في تشكيل موقع الفرد على الطيف السياسي.

جديرٌ بالذكر أنّه منذ ظهور الاصطفاف اليساري واليميني بعد الثورة الفرنسية، كانت جميع أنواع النقاش المرتبط بهذه الثنائية هي في الأساس نقاشات أوروبية، أما في النصف الأول من القرن العشرين، فقد أخذ هذين المصطلحين مضمون المنافسات القطبية الثنائية، حيث مثَّل الاتحاد السوفياتي أكبر مظاهر اليسار، في المقابل مثَّلت الولايات المتحدة مركز استقطاب لليمين في العالم، تمَّ فيها تعريف

[1] **ibid**,p.5.

اليمين/اليسار في هذه الحقبة من خلال مفاهيم كالرأسمالية والليبرالية في المقابل نجد الاشتراكية والشيوعية[1].

المطلب الثالث: الوعاء الحزبي لليمين المتطرف

حتى بداية التسعينيات لم تحظ أحزاب اليمين المتطرف باهتمام أكاديمي كبير من قبل الدارسين والباحثين، ومع ذلك كانت هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع اليمين المتطرف، على غرار الدراسة التي قام بها كلاوس فون بيم (Klaus Von Beyme)في مقاله التمهيدي عام 1988، والذي أقرّ فيه بصعوبة تحديد أرضية مشتركة لما تشكله هذه الأحزاب ،ناهيك عن الصعوبة التي تعتكف تصنيفها ضمن أحد العائلات السياسية.

ومن جهته جان إيف كامو (Jean Yves Camus)، يُشير في دراسة له الى نفس الإشكالية حيث ذكر بأنَّه على الرغم من مرور ثلاثين سنة منذ عودة أحزاب اليمين المتطرف بقوة وبروزها كطرف فاعل في المشهد السياسي الأوروبي، إلاّ أنّ ذلك لم يساهم في وضع مفاهيم واضحة تتسم بالدقة و العلمية لهذه الفئة السياسية ،لذلك فهو يدعو الباحثين والمتخصصين في هذا الشأن إلى مضاعفة جهودهم النظرية ،لتجاوز هذا الإشكال المفاهيمي نحو هذه الفئة التي تضم ما يمكن أن نسميه عادة ب"اليمين المتطرف"[2] .

الشكل رقم(02): تمثيل بياني يمثل عدد الدراسات التي تناولت موضوع أحزاب اليمين المتطرف (1970-2010)

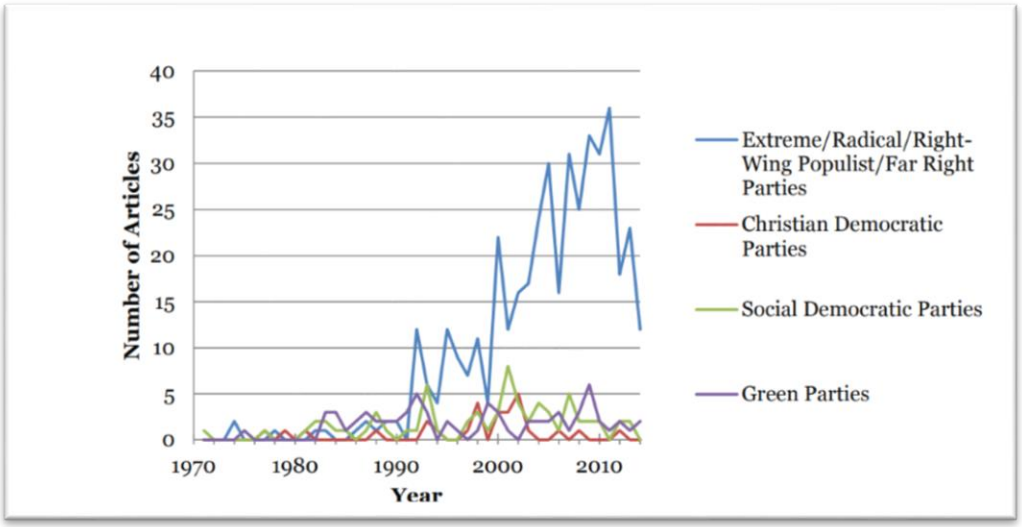

[1] ملا عباسي، صفار هراندي، **مرجع سابق**، ص.80 .

[2] هشام لقريعي، **الجالية الجزائرية في الخطاب السياسي لليمين المتطرف الفرنسي حالة: الجبهة الوطنية-التجمع الوطني-(2001-2018)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2022/2021)،ص100.

المصدر:-Cas Mudde, The Study of Populist Radical Right Parties: Towards a Fourth Wave,C REX Working Paper Series, no. 1, 2016.p 3 .

بالاعتماد على الشكل أعلاه يمكن أن نميز بين ثلاث (3) موجات مختلفة زمنياً وأيديولوجياً من اليمين المتطرف الذي ميَّز فترة ما بعد الحرب في أوروبا؛ حيث استمرت الموجة الأولى من سنة 1945 إلى غاية سنة 1980 وكانت في الغالب دراسات وصفية وتاريخية ركزت بشكل أساسي على الاستمرارية التاريخية بين فترتي ما قبل الحرب وما بعدها، حيث كان غالبية الباحثين من المؤرخين و الخبراء في تاريخ الفاشية "**الفاشية التاريخية**" واللذين درسوا اليمين المتطرف تحت عناوين ومسميات ك"**الفاشية الجديدة**"، ولعل من أبرز الدراسات التي ميزت هذه الفترة هي دراسة كورت.ب.تاوبر (Kurt.P.Tauber) "**القومية الألمانية منذ عام 1945**" الصادرة سنة1965 والتي ناقش فيها سياسات اليمين المتطرف الأماني غُداة الحرب فيما لا يقل عن 1600 صفحة[1]. أما الموجة الثانية من الدراسات امتدت بين عامي (1980-2000) حيث عرفت هذه المرحلة انتشار أدبيات العلوم الاجتماعية (**نظرية التحديث**)أين حاول الباحثين فهم أسباب نجاح أحزاب اليمين المتطرف في الديمقراطيات الغربية من خلال دراسة جانب الطلب في سياسات اليمين المتطرف باعتباره متغير تابع، في حين ركزت الدراسات التي ميزت الموجة الثالثة مع مطلع القرن الواحد والعشرين على جانب العرض في سياسات اليمين المتطرف، حيث لم يعد الباحثين يحاولون شرح نجاحاتها الانتخابية فقط بل أيضاً دراسة آثارها وبالتالي تمت دراسة اليمين المتطرف باعتباره متغير تابع ومستقل وأصبح دراسة اليمين المتطرف جزء من العلوم الاجتماعية وبالتحديد العلوم السياسية مما أدى إلى المزيد من دمج النظريات والمنهجيات السائدة في هذا الحقل في دراسة التطرف اليميني.

الفرع الأول: اليمين المتطرف والمصطلحات المتداخلة معه

قبل تحديد ماهية أحزاب اليمين المتطرف، لابد من تحديد أسباب استخدام مصطلح "اليمين المتطرف" بدلاً من المصطلحات المتنافسة والمتداولة في الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع، على غرار: **اليمين الراديكالي (Radical right)، اليمين الجديد (New right)، اليمين الشعبوي (Populist right).**

[1] Cas Mudde, **The Populist Radical Right: A reader**,(New York: Routledge studies in extremism and democracy,2017),pp.24-25.

1. **اليمين الراديكالي (Radical right):**

يرى بيرو إغنازي أنّ له دلالة غامضة بسبب استخدامه الأمريكي الأصلي و معناه الغريب في السياق الألماني، وهو كمصطلح تم تناوله في الدراسة الرائدة ل دانيل بيل(Danial Bell)حول اليمين الراديكالي عام 1963 "مراجعة لكتاب اليمين الأمريكي الجديد 1955 "،ومن ثّم تناوله كل من ليبيست و راب (Lipest and Raap) في "**سياسات اللامعقول/The politics of unreason** "، وريتشارد هوفستدتر(Richard Hofstedtors) في مؤلفه " **The paranoid style in american politics** "[1]،و من خلال هذه الدراسات تبرز الصعوبة في تحديد دلالة هذا المفهوم، كونه أولاً يشير الى كل من (Birch society)والمكارثية (Mccarthism)، وهي جمعيات و حركات محافظة بدلاً من الأحزاب، كما عَبَّرت عن المحافظ المتطرف (extreme conservative) وليس اليمين المتطرف، وبالرغم من أنّها تعبير عن التقاليد المحافظة و المعاداة للشيوعية، إلاّ أنّها لا تعتبر مناهضة للنظام، وثانياً يتم تحديد اليمين الراديكالي من خلال السمات الشخصية للأفراد بدلا من مجموعة القيم السياسية. وعليه يشير اليمين الراديكالي الى سياق فريد يرتبط بالسمات النفسية والمنظمات الغير حزبية التي ليست مناهضة للنظام، وعليه فإنّ اصطلاح اليمين الراديكالي فضفاض للغاية ولا يمكن اعتباره مُمثِل للتنظيمات السياسية لأجنحة اليمين في أوروبا.

من ناحية أخرى تم استخدام اليمين الراديكالي للتعبير عن تلك الحركات والجماعات التي وَجَدت قالبها الأيديولوجي في التقاليد الفكرية المعادية للثورة (counter revolutionary) والمعادية للحداثة(anti-modern) والتي حاولت تبني وسائل عنيفة وحتى أعمال ارهابية. واصطلاح متطرف بدلاً من جذري أو راديكالي نابع أيضاً من مناقشة الأدب الألماني لهذا الموضوع (**The study of rechtsradikalismus**)، من خلال العمل الذي قام به كل من شوش(scheuch) وكلينجمان(Klingemann) في 1967 وتم تعريف (radikalismus) بأنّها نقد راديكالي للنظام الدستوري بدون أي معنى أو نية معادية للديمقراطية، في حين أنَّ التطرف (extremismus)يحدد نهجاً مناهضاً للديمقراطية والليبرالية ومنهضة للدستور. أما كاس مود (Cas Mudde) يرى أنَّ الفرق بين الراديكالية والتطرف في أنَّ الأول opposed to the/ verfassungswidrig constitution أي عكس الدستور، والثانية hostile towards the constitution/ verfassungsfeindlich أي معادية للدستور، حيث يمكن مراقبة أحزاب اليمين المتطرف عبى نطاق واسع من قبل الدولة، بل ويمكن حظرها، في حين الأخرى غير خاضعة لسيطرة الدولة.

[1] Ignazi ,**op.cit** ,p.28.

2. **اليمين الجديد (The new right):**

أثار استخدام هذا المصطلح المزيد من الارتباك، حيث يشير اليمين الجديد الى حركة ثقافية تُنميها بعض مراكز الفكر ومؤسسات النشر التي نشأت وتعمل داخل الفضاء السياسي المحافظ.

ونجده في الفكر السياسي الفرنسي تحت تسمية" Le nouvelle droite "، حيث يشير الى مجموعة من المثقفين الذين يحاولون مراجعة الخريطة السياسية والثقافية لجناح اليمين، ولكنَّه لا يشترك في شيء مع اليمين المتطرف من حيث القيم أو النظرة للعالم، فهذا الأخير هو مناهض لليبرالية ومناهض للدولة (anti-liberal and anti-statist) أمَّا الآخر أي اليمين الجديد مناهض للدولة ولكنه مؤيد لليبرالية (anti-statist but pro liberal)، كما أنّه يتعلق بالمجال الثقافي ولا ينقل أفكار متطرفة مناهضة للنظام (anti-system ideas).

3. **اليمين الشعبوي (Populist right):**

هو اليمين الذي تتحكم فيه شخصيات وجماعات غير مؤسسة وتشكل أحد إفرازات الحركات الاجتماعية التي جاءت على إثر تردي الأوضاع الاقتصادية حيث لا يستند هذا التيار اليميني الشعبوي على أطر حزبية ونقابية محددة. بشكل عام، هم يمينيون كونهم يرفضون المساواة الفردية والاجتماعية والمشاريع السياسية التي تسعى الى تحقيقها، تعارض الاندماج الاجتماعي للفئات الهامشية _الأقليات_ وكراهية الأجانب إن لم تكن العنصرية ومعاداة السامية[1]. شعبويون، حيث تميل هذه التيارات إلى استغلال الأزمات وحالة الارتباك والانسداد الحاصل في المجتمع، وحشد الجماهير وتعبئتها عبر خطاب شعبوي يقوم به زعيم مُلهِم أو شخصية كاريزمية. وتقوم هذه الأحزاب على الأسس التالية:

- مناهضة النظام والتيارات السياسة الرئيسية.
- قائد يتمتع بالشخصية الكاريزمية.
- خطاب شعبوي موجه الطبقة السياسية وضد العناصر الدخيلة على المجتمع.

الفرع الثاني: ماهية أحزاب اليمين المتطرف

بالنسبة لبعض الدارسين فإنهم يُعرفون أحزاب اليمين المتطرف بشكل أساسي بناءً على مجموعة من المعايير التالية:

[1] Hans Georg Betz ,**Radical right-wing populism in westren europe**,(London :The macmilan press, 1994) ,p.4.

1) **معيار الموقع المكاني للأحزاب في الطيف السياسي (Spatial terms)** :

ونجد من بينهم بيبا نوريس (Pippa Nouris)، وبهذا يكون اليمين المتطرف هي الأحزاب التي تتموضع في أقصى الجناح الأيمن من الطيف السياسي، وتُعرّفها: "أنها الأحزاب التي تتموضع على مسافة تساوي أو أعلى من (8) في الطيف السياسي على مقياس يتراوح من(0) يساراً إلى (10) يميناً "[1].

لكن إذا ما اعتمدنا على هذا التعريف الغير ممنهج، سنقع في:

- أنَّ هذه الأحزاب لا تدافع بالضرورة على سياسات وأيديولوجيات مشتركة ومماثلة أو تشترك في جوهر واحد.
- يمكن تعريفها بناءً على الانقسام الكلاسيكي الأحادي البعد بين اليمين واليسار في المنافسة الانتخابية، بيْد أنَّ الطيف ذو البعد الواحد غير كافي لفهم المنافسة الحزبية في العديد من البلدان.
- يعطي فكرة أنَّ اليمين المتطرف يجب تعريفه بناءً على المصطلحات المكانية لنظامها السياسي الحزبي الوطني، في حين أنّه من المعروف أنَّ العديد من هذه الأحزاب تتبادل الدعم دولياً، وتتبنى استراتيجيات مماثلة فهم بهذا المعنى يشاركون في شبكة دولية "على حد تعبير كاس مود (Cas Mudde) حتى وإن كانت في إطار غير رسمي، مما يثير الحاجة الى فهمها أيضاً في السياق الدولي.
- لعل من أهم القضايا المنهجية التي تطرح إشكالاً هي أنه قد يكون من الصعب التمييز بين اليمين المتطرف والأحزاب اليمينة السائدة الأكثر راديكالية والتي يمكن وضعها على حدٍ سواء مع اليمين المتطرف من الطيف السياسي على الرغم من عدم مشاركتها جميع الخصائص والانتماء الى مجموعات منفصلة.

2) **معيار الأسلوب السياسي (Political style):**

عادة ما يسلط هذا النهج الضوء على "مناهضة النظام"،"الشعبوية"،" انتقاد المؤسسات السياسية السائدة"، ويميل هؤلاء الدارسون الذين يتصورون اليمين المتطرف بهذه الطريقة الى التأكيد على النقد الذي تحمله هذه الأحزاب تجاه التيارات الرئيسية السائدة. وفي هذا السياق نجد بيرو إغنازي يمزج بين الخطاب المناهض للنظام والدفاع عن قيم معينة لتوصيف اليمين المتطرف، ولكنه يؤكد على الأول

[1]Aline Burni,"Extreme right parties in Europeto day: definition and electoral performance",**Revista estudos politicos** ,vol.9,No.1,(octobre2019),PP.124-141.

للتمييز بين نوعين من اليمين المتطرف؛ اليمين المتطرف التقليدي (traditional extreme right) واليمين المتطرف الما بعد صناعي (post industrial extreme right)[1].

وإلى حدً ما يرى هذا الطرح أنَّ الأحزاب اليمينية المتطرفة متجهة نحو المعارضة الأبدية، كما لا يتوقع وصولهم الى السلطة والمشاركة في الحكومات، بيْدَّ أنَّ الكثير من التجارب أثبتت غير ذلك كما هو الحال في النمسا، إيطاليا، والدانمارك وبولندا وفنلندا، سويسرا والمجر، فهذا المنظور يؤطر هذه الأحزاب على أنّها معارِضة للنظام السياسي ولكن ليس كجهات فاعلة تجلب مفاهيم معينة للعالم أو بدائل وحلول في إطار المنافسة السياسية.

3) معيار الأسس الأيديولوجية والسمات المميزة لأحزاب اليمين المتطرف:

يقترح **بيرو إغنازي** مجموعة من الخصائص التي انطلاقاً منها يمكن تُمّيز أحزاب اليمين المتطرف عن غيرها من الأحزاب السياسية:

- يجب أن تتموقع بعيداً عن الثنائية التقليدية(يمين-يسار) التي ظلت تحكم المشهد السياسي منذ اندلاع الثورة الفرنسية سنة 1789م.
- ضرورة ارتباطها بالأيديولوجية الفاشية.
- مناهضتها للنظام الدولي الرأسمالي وكل مؤسساته الدولية وقيم الديمقراطية والعولمة[2].

يقدم **بيار أندري تاغيف** (Pierre Andrè Tguiffe) تعريفاً للنزعة اليمينية المتطرفة على أنَّه: "التخوف الوطني المستند الى أسس اثنية حيث يعتمد على أسس بيولوجية، عرقية أو تاريخية ثقافية". ويحيلنا تعريف الباحث الفرنسي تاغيف الى بعدٍ آخر، هو الهوية بعدِّها إحدى الركائز المهمة في الخطاب السياسي لليمين المتطرف[3].

أمّا **هانز جزرج بيتز**(Hans Georg Betz)،فيقدم مقاربة أقل صرامة وأكثر اتساعاً لليمين المتطرف والذي يطرق عليه "**أحزاب جناح اليمين الشعبوي**"، هذه الأحزاب حسبه هي تلك التي تنتقد السياسيات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطيات الغربية دون مهاجمة أسُسِها؛ بحيث ترفض المساواة الفردية

---

[1] **Ibid**, PP .124-141.

[2] هشام لقريعي، **مرجع سابق**، ص ص.100-101 .

[3] خيرة لكمين، "ظاهرة اللجوء في أوروبا ثنائية التهديد والأمن : دراسة في تنامي الإسلاموفوبيا"، في: **الإسلاموفوبيا في أوروبا :الممارسة والخطاب**، تحرير توفيق بوستي، إسماعيل بوقنور، سليم حميداني، (برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية،2019)،ص.68 .

وترتكز على التجانس الاثني وتمقتُ المهاجرين، و هي معادية للنخبوية(Anti-elite)، إقصائية و تمييزية بشكل علني، قائمة على التفضيل الوطني (national preference)،وهي أحزاب تؤمن بمركزية عالية و نظام هرمي مرتكز على شخصية القائد الكاريزمية وتستعمل الشعبوية كأسلوب فعَّال للتسويق السياسي [1].

ويجادل **كاس مود** (Cas Mudde) في أنَّ الأسس الأيديولوجية المشتركة لليمين المتطرف الأوروبي هي أربعة: القومية أو الانتماء للوطن(Patriotrism)، العداء للأجانب (Xenophobia)،حفظ القانون والنظام (law and order)، والنظرة الشوفينية للرفاهية (chauvinism welfare)، بحيث يجب على الدولة أن تضمن من خلال سياستها الاجتماعية رفاهية أفراد الأمة دون الأجانب.

في حين ينظر **ماياندرت فينيما** (Mayndert Fenemma) إلى أحزاب اليمين المتطرف كنسق فكري موحد، من خلال برنامجها المعادي للهجرة والمهاجرين، لذلك يطلق عليها تسمية "**أحزاب ضد الهجرة -anti immigration parties**"، فرغم بعض الاختلافات في الأولويات المحلية، إلاّ أنَّ جميع أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا تشترك في موقفها المعادي للمهاجرين، حيث تُصوِرهم كأنَّهم مشكلة في أربع (4) صور مختلفة؛ كتهديد للهوية الاثنو-وطنية، كسبب رئيسي للبطالة والجريمة ومظاهر أخرى للاأمن الاجتماعي، وكمستغلين بسوء لما توفره دولة الرفاه[2]. وفي سياق آخر يرى فينيما، أنَّ هناك أربع(4) سمات لإيديولوجية اليمين المتطرف؛ القومية العرقية (Ethnic-nationalism)، مناهضة المادية(Anti-materialism)، مناهضة البرلمانية(Anti-parlimenrianism)، صياغة نظريات المؤامرة (Formulation of conspiracy theories)[3].

يستخدم **هارتمان**(Hart-mann) التطرف اليميني كمصطلح جماعي لجميع "**القوى المعاديةللتقدم**"[4]. أمّا بول هابنسورث (Paul hainsworth) يصنفها بناءً على مجموعة من الأفكار؛ مناهضة المساواة(Anti-egalitarianism)، مناهضةالعالمية(Anti-universalism)، الشعبوية(populism)، القومية (nationalism)الموقع في أقصى اليمين، مناهضة البرلمانية، مناهضة التعددية (Anti-pluralism)[5].

ونجد في تعريف كل من شومان (Schumann) وفالتر (Falter) يحددان (10) سمات تمثل جوهر التفكير اليميني المتطرف وهي: القومية المتطرفة، النزعة العرقية، مناهضة الشيوعية، معاداة البرلمانية،

---

[1] Burni, **op.cit**, PP124-141.

[2] رابح زغوني،"الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية"، **المستقبل العربي** ،عدد421(مارس2014)،ص ص.122-133.

[3] Burni,**op.cit**,PP124-141.

[4] سهام ركنية، عادل زقاع،**"**أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الغربية: من التهميش إلى الصعود (حزب الجبهة الوطنية)**"**، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**،مجلد15 ،عدد3(ديسمبر2022)،ص ص.46-61.

[5] Burni,**op.cit**,PP124-141.

مناهضة التعددية، العسكرة، القانون والتفكير النظامي، مطلب زعيم سياسي قوي، معاداة أمريكا والتشاؤم الثقافي[1].

عرَّف جيسي(jesse) وباكس(Backes) اليمين المتطرف على أنَّه: "مصطلح جماعي للتوجهات والمحاولات المناهضة للديمقراطية والتي يتم وضعها تقليدياً في أقصى اليمين من الطيف السياسي"[2].

ومن جهته يصفها (Morcidis) بأنَّها :"أحزاب ذات أيديولوجية تدور حول نفس المواضيع الأساسية القديمة؛ العنصرية ،كره الأجانب والقومية"[3].

وعليه يمكن القول أنَّه من ضمن (26) تعريف للتطرف اليميني الذي تناولته العديد من الأدبيات التي اهتمت بالموضوع، تمَّ ذِكر مالا يقل عن (58) سمة مختلفة لما تُشكِله أحزاب اليمين المتطرف، وفي كل هذه التعاريف نجد سوى(5) سمات تكررت لدى أغلبية الدارسين وهي: القومية، العنصرية، كراهية الأجانب، مناهضة الديموقراطية، والدعوة لإقامة دولة قوية[4].

التعريف الإجرائي لأحزاب اليمين المتطرف:

أحزاب اليمين المتطرف هي عبارة عن كيانات سياسية وطنية تتسم بالشوفينية وترتكز في أيديولوجيتها على الهوية الإثنو-وطنية، كما تتبنى خطاب هوياتي يرفض التعددية (الإثنية-الثقافية) ويعكس نظرتها الاستعلائية، استطاعت استغلال الظروف المواتية لتطوير خطاب شعبوي قائم على العنصرية تجاه الآخر معتمدةً في ذلك على التأثير الكاريزمي لقادتها لتحقيق اختراقات انتخابية، ولتكريس خطاباتها على المستويات السياسية الرسمية.

[1] **Ibid**,PP.124-141.

[2] Cas Mudde, **The ideology of the Extreme Right Parties**, (Manchester: Manchester University Press, 2000),P.10.

[3] **Ibid,**P.11 .

[4] **Ibid,**P.11 .

المبحث الثاني: البناء الفكري والنظري لليمين المتطرف الأوروبي

تمهيد:

قد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن اليمين المتطرف كظاهرة سياسية يُعَبِّر عن "مشكلة آنية "؛ حيث يمكن تتبع أفكاره إلى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، ممثلة في اندماج الأفكار اليمينة الراديكالية والقومية المتعصبة مع الأشكال التنظيمية التي طورها اليسار الثوري، ليتبلور ذلك مع بداية القرن العشرين في موجة جديدة من القومية المتطرفة خاصةً في ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، والتي هاجمت الأيديولوجيات المحافظة والشيوعية والليبرالية، مُتَبنيةً في المقابل هجيناً أيديولوجياً ثورياً قائماً على أسطورة "الأمة القومية"[1].

[1] مروة فكري، "مسلمو أوروبا وتجدد صعود اليمين"، **فصيلة قضايا ونظرات**، عدد01، (مارس2016)،ص ص.65-85.

المطلب الأول: محطات تطور أيديولوجية أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا

تعتبر أفكار أحزاب اليمين المتطرف خليطاً من الأيديولوجيات تم تبنيها بفعل التطور التاريخي الذي عرفته هذه الظاهرة، وعليه لابد من إخضاعها للمعيار الزمني لنتمكن من تتبع مظاهر التطور في خطابها وفي أيديولوجيتها وذلك من خلال التقسيم الكرونولوجي التالي:

الموجة الأولى (1922-1945) :

تُعبِر هذه الفترة عن البداية الحقيقية لبروز أحزاب اليمين المتطرف في المشهد السياسي في أوروبا، حيث تمكن اليمين المتطرف من الظهور كقوة سياسية بديلة ناجحة، والمتتبع لمسارات صعود هذا التيار في تلك الفترة سيجد أنَّ هذا التيار استغل فترة الأزمة السياسية والاجتماعية التي كانت تمر بها العديد من دول القارة؛ حيث عبَّرت هذه المرحلة عن ولادة الفاشية التي سرعان ما امتدَّ تأثيرها في أوروبا وما ورائها. ناهيك عن الأزمات الاقتصادية في تلك الفترة أو ما عُرِف ب"الكساد العظيم "في 1929 والذي كان من بين إفرازاته السياسية وصول التيارات القومية المتطرفة إلى سدة الحكم في أوروبا.

الشكل رقم(03): تمثيل بياني يوضح نتائج الانتخابات التشريعية للحزب النازي 1924-1933

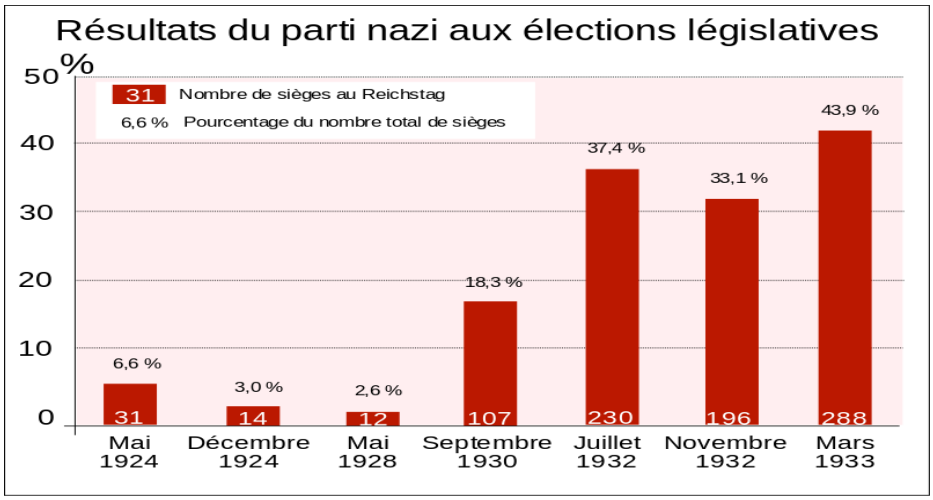

المصدر: https://www.ledauphine.com/politique/2022/08/01/il-y-a-90-ans-les-nazis-devenaient-le-premier-parti-allemand-et-hitler-allait-prendre-la-tete-de-l-allemagne

ومن خلال دراستنا للنتائج التي تحصل عليها حزب العمال القومي الاجتماعي الألماني-الحزب النازي الذي أسسه هتلر نلاحظ حجم الفارق في النسب والأرقام؛ فبعدما كان الحزب يتحصل على نسب صغيرة في الانتخابات التشريعية (2.6%)التي سبقت الأزمة المالية العالمية 1929، عرفت نتائجه بعد هذه الأزمة صعوداً لافتاً (43.9%).

لعل أهم ما ميَّز هذه الأحزاب في تلك الفترة هو خطابها القومي المتعصب، نظرتها الشوفينية والميل نحو العنف السياسي والحرب والديكتاتورية في الحكم، ولقد لخص بيرو إغنازي السمات المميزة للفاشية في النقاط التالية:

- "الإيمان بسلطة الدولة على حساب الفرد.
- التأكيد على فكرة الجماعة الطبيعية، ومن ثَّم القومية والتركيز على الذات والعنصرية.
- الشك في النظام التمثيلي والانتخابات البرلمانية.
- الحد من الحريات الفردية والجماعية.
- المصير القومي هو الأساس الوحيد للهوية الجماعية.
- القول بمبدأ الهرمية في كافة التنظيمات الاجتماعية.
- الدولة لها أولوية على الفرد"[1].

الموجة الثانية(1945-2001):

بنهاية الحرب العالمية الثانية ،بدأ اليمين المتطرف في الاختفاء عملياً من الساحة الأوروبية، وفي هذا الصدد ترى بيبا نوريس(Pippa Nouris) "**أنَّ أحزاب اليمين المتطرف تكاد تكون تلاشت في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بفعل الدمار الذي حلَّ بأوروبا** ".فقد كانت للهزيمة القاسية التي تلقتها الفاشية والنازية أثره في دخول اليمين المتطرف في فترة "تيه" كنتيجة للمناخ السياسي الذي ساد في القارة بعد الحرب والذي لم يمثل فيه التعصب القومي عملة ذات تأثير اجتماعي وسياسي قوي[2]،فقد كان التخوف من إعادة سيناريو الحرب السبب الرئيسي في التهميش والاستبعاد السياسي لهذه القوى المتطرفة ،وعلى هذا الأساس نُزِعت الشرعية السياسية عنها وحُرمت من الوصول الى الحكم.

بيد أنَّ ذلك التهميش لم يكن مطلقاً، فخلال الخمسينيات شهدت فرنسا نمو حركة "بوجادي" والتي حققت انتصاراً غير متوقع في الانتخابات التشريعية في عام 1956، وفي ألمانيا هي الأخرى سجل حزب النازية الجديدة (NPO) نجاحات انتخابية مقلقة في نهاية الستينيات مكنه من الحصول على تمثيل برلماني داخل البوندستاج[3].

---

[1] Piero Ignazi, « The Re-emergence of the extreme right in Europe », **Institut für Höhere Studien Reihe Politikwissenschaft,** No.21,(March1995),PP.1-15.

[2] مروة فكري، **مرجع سابق**، ص ص.65-85.

[3] ستار جابر الجابري، "أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي"، **دراسات دولية**، مجلد10،عدد35، (جانفي2008)،ص ص.47-62.

كما سمح النمو الاقتصادي المنتظم وتوسع دولة الرفاه في تقديم خدماتها في أوروبا بتحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي والاجتماعي وبتالي اختفاء الدعم لأية أفكار متطرفة ، بيْدَ أنَّ منذ الثمانينيات برز اليمين المتطرف بقوة وبشكل لافت للنظر من خلال النجاحات الانتخابية التي حققها في فرنسا، بلجيكا، النمسا والدانمارك، والتي استطاع فيها اليمين المتطرف من إعادة إنتاج وتقويم بعض القضايا المحورية التي لطالما ميَّزت أيديولوجيته كالقومية، مناهضة الهجرة وعدم التسامح مع الأقليات وذلك في خطاب سياسي جديد أكثر قبولاً وإقناعاً بانقطاعها عن الماضي الفاشي[1].

كما كان لسقوط الاتحاد السوفياتي ومرحلة ما بعد الحرب الباردة أثراً إيجابياً على تمدد اليمين المتطرف في أوروبا، فقد شهدت القارة انبعاث القومية في العديد من الدويلات التي التفتت إلى أصولها العرقية، كما أتاحت حرية التعبير عن الرأي كنتيجة للديموقراطيات الجديدة التي حلَّت بهذه الدول إلى انتشار الأيديولوجية اليمينية المتطرفة من دول غرب أوروبا الى شرقها[2].

ومن جهة أخرى حملت هذه المرحلة عدداً من التحديات الأمنية التي بلغت ذروتها مع أحداث 11 سبتمبر 2001 ،أدى كل من ذلك إلى بروز أحزاب يمين متطرف جديدة في العديد من الدول الأوروبية ،كما عملت أحزاب اليمين المتطرف التقليدية من تعزيز قدراتها الاتصالية وقدمت مشروعاً أيديولوجياً شعبوياً أكثر إحكاماً قائم على مناهضة الهجرة و الرفض التام للنظام السائد و كل مؤسساته الدولية anti-establishment ورفض قيم الحداثة و الديموقراطية باعتبارها عدو خارجي يتربص بالدولة القومية، كما اعتبرت الدولة و مؤسساتها السياسية الداخلية عدواً داخلياً يعمل لصالح قوى أجنبية وتُفَّرِط في واجباتها تجاه المجموعة الأصلية لصالح الأجانب والمهاجرين.

عرفت هذه الفترة تصاعد الخطابات المعادية للإسلام والمسلمين –الإسلاموفوبيا- في ظل بيئة الحرب على الإرهاب وانتشار الصور النمطية عن الإسلام، الطرح الذي تبنته أحزاب اليمين المتطرف وصاغته في إطار التخوف من "أسلمة أوروبا "،كما باتت الهجرة الشغل الشاغل لأحزاب اليمين المتطرف الذي عرف كيف يسوّق إشكالاتها خاصةً تلك المرتبطة بسياسيات الهوية والاندماج وذلك لإضفاء مشروعية على خطاباتها الإقصائية والمعادية لكل ما هو أجنبي ،وعلى هذا الأساس تمَّ توجيه الخطاب

[1] Aristotle Kallis, **The Radical Right in Contemporary Europe**, (Istanbul: Foundation for political Economic and social Research ,2014),P.11.

[2] نعيمة خطير، **"في مفهوم التطرف"**، في **مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية**، تحرير محمد عربي لادمي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص65.

السياسي لأحزاب اليمين المتطرف صوب معاداة الهجرة (anti-immigration)سعياً منها لاكتساب تأييد شعبي أكبر وعلى نطاق واسع.

الموجة الثالثة(2001-2022):

لقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 من إعادة بعث خطاب التطرف وانتشاره في الفضاء الأوروبي العام قياساً بتنامي ظاهرة الإسلام فوبيا في المجتمعات الغربية عقب تلك الهجمات، حيث يعتبر بيرو إغنازي: "هجمات 11 سبتمبر وما تلاها من هجمات إرهابية على مختلف العواصم الأوروبية كانت بمثابة ثروة لأحزاب اليمين المتطرف، حيث عززت هذه الأحداث من قوة خطابها وأطروحاتها لدى الرأي العام الغربي خاصةً فيما تعلق بموضوعات الهجرة والأمن "[1].

تميزت هذه المرحلة ببروز ما اصطُلِح عليه ب "اليمين الشعبوي"، حيث قلب هذا الأخير ثوابت المعادلة السياسية التي حكمت المشهد السياسي الدولي منذ عدة عقود، فلقد استطاعت شخصيات من خارج أطر الأحزاب التقليدية والطبقة السياسية أن تصل الى سدة الحكم -برسلكوني- ولعلَّ أهم ما ميَّز هذه التيارات هو قدرتها على الاستئثار بعقول الناخبين من خلال تطوير خطاب سياسي شعبوي مكَّنها من استقطاب هؤلاء الناخبين واستمالة الأجيال الجديدة من الشباب الأوروبي.

الشكل رقم(04): مخطط للموجات المميزة لتطور أيديولوجية أحزاب اليمين المتطرف

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع

[1] هشام لقريعي، **مرجع سابق**، ص103.

المطلب الثاني: المنطلقات الفكرية والأيديولوجية لليمين المتطرف الأوروبي

تقوم أيديولوجية اليمين المتطرف في أوروبا على مجموعة من المرتكزات الفكرية التي تميزها كتيار سياسي واحد ومتجانس وهي: الأصلانية/الحركة السياسية المعادية للأجانب(Nativism)، التسلطية (Authoritarianism)، الشعبوية(PoPulism)، سياسات الهوية /القومية(Nationalism)، التشكيك في أوروبا(Eurosceptism).

الركيزة الأولى: الأصلانية (Nativism)

"**أوروبا للأوروبين Euorpe for the europeans** "، تمثل هذه الركيزة جوهر فلسفة اليمين المتطرف ومبرر وجوده واستمراره[1]، وهي أيديولوجية تقوم على أنَّ الدول يجب أن يسكنها أعضاء المجموعة الأصلية لل"الأمة"، وأنَّ العناصر الغير أصلية "أشخاص أو أفكار" تهدد بشكل أساسي تجانس الدولة القومية، و بالتالي فهي ترفض أي تغيير في الصورة النمطية لجماعتها "المثالية "من شأنه أن يُفضي إلى اندثار هويتها الأوروبية الأصلية.

يقوم إدراك اليمين المتطرف للسكان الأصليين من خلال ثنائية "**نحن الأوروبية الصالحة** و "**هم**" التي تشمل كل من "**الأجانب**" و "**خونة الأمة**" على حد تعبير هذه الأحزاب، فبالنسبة لها يوجد أعداء الداخل والتي تمثل "**النخبة الفاسدة**" وكذا المتمردون عن القيم والمعايير من الشواذ والمنحرفين، إلى جانب الأجانب باعتبارهم عدو خارجي. ويجسد هذا التقسيم بين "الأنا" الأوروبية و "الآخر" الأجنبي نظرتها الاستعلائية وهو فكر إقصائي يؤمن بالتفوق والدونية كحقيقة هرمية بين الأفراد والمجتمعات، حيث تجد في "الآخر" مصدر لتمجيد الذات على أساس أنَّ انتمائهم الحضاري وثقافتهم أسمى من الموروث الثقافي " للآخر".

الركيزة الثانية: التسلطية(Authoritarianism)

تحيل هذه الأيديولوجية إلى الإيمان بمجتمع منظم تنظيماً محكماً يشدد على قضية "**القانون والنظام**"[2]، فالدولة التسلطية القوية هي الضامن الوحيد لبقاء الأمة في مواجهة أعداء الجماعة الوطنية في الداخل والخارج، لذلك نجد هذه الأحزاب دائماً ما تحرص في برامجها السياسية على ضرورة تعزيز

[1] فتحي بولعراس، "تأثير صعود اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي"، **مجلة السياسة الدولية**، مجلد52، عدد214(أكتوبر2018)،ص ص.60-72.

[2] Cas Mudde and Cristóbal Rovira Kaltwasser, **Populism A Very Short Introduction**, (Oxford: Oxford university press,2017),P.34.

الضبط الاجتماعي من خلال تقوية الأجهزة الأمنية وعدم التسامح مع المجرمين، كما تطالب بالعودة إلى العمل بعقوبة الإعدام كونها الأنجع في الحفاظ على الأمن الاجتماعي والمجتمعي في الدول الأوروبية.

الركيزة الثالثة: الشعبوية* (Populism)

يُعرّفها كيتشلت(Kitschelt) بأنَّها:" **التعبير الإحتجاجي أو الغاضب في مواجهة الأنماط السائدة من الوساطة السياسية بين النخب الحاكمة والشعب**"[1].

ويُعرّف جاك لانغ(Jack lang) الأسلوب الشعبوي يشمل العناصر التالية:" مناشدة إرادة الشعب، موقف قوي مناهض للمؤسسات السياسية، التبسيط المفرط للمشاكل و الحلول الممكنة، تنظر إلى المواجهة و الأعداء بناءً على الانقسام بين " هم" و "نحن"[2].

ويرى كاس مود أنَّ الشعبوية بوصفها أيديولوجية جزئية**ترى المجتمع مقسما إلى مجموعتين؛ (**الشعب الصالح**) (**النخبة الفاسدة**) وأنَّ كل واحد منهم متجانسة فيما بينها وتعادي الأخرى. كما تنظر

---

* **الشعبوية** هي مفهوم إيجابي وتعني إعطاء الحكم للشعب إلا أنَّه تم تحريفها لتصبح مصطلح سلبي حيث تستغل بعض الأحزاب مرحلة الأزمة لتطورِ خطاب شعبوي يعتمد على تجييش المشاعر من أجل إثارة عواطف العامة ضد عدو خارجي أو عنصر داخلي ذو أصول أجنبية يُحمّل مسؤولية انحطاط الأمة سياسياً، اقتصادياً، حضارياً وحتى إنسانياً.

الشعوبية: ذات مفهوم سلبي فعندما تنحرف الشعبوية تتحول الى شعوبية، تُعبر عن إرادة فئوية تحمل أفكاراً أيديولوجية عرقية تهدف إلى تحقيقها عبر مجموعة من آليات الحزبية والمؤسسية وحتى العسكرية من أجل تحقيق أهداف المجموعة والتي تسعى بالأساس الى إقامة دولة عنصرية قائمة على أساس عرقي أو ديني أو لغوي وغيرها من الانتماءات القومية الضيقة.

النخبوية: تمثل أحد الاتجاهات المتناقضة على طرفي الشعبوية، حيث تشترك كليهما في رؤيتهما للمجتمع من خلال تقسيميه الى مجموعتين "خير" و"شر" ولكنهما تتعارضان فيما يخص صفات المجموعتين.

التعددية: ترى المجتمع مقسم إلى مجموعات اجتماعية كثيرة و متنوعة تمتلك قواسم مشتركة ولكنها مختلفة الأفكار والاهتمامات .

الزبونية: اتفاق تبادلي بين الناخبين والسياسيين حيث يحصل الناخبين على مقابل شريطة دعمهم مالك مؤسسة ما أو حزب ما.

[1] فتحي بولعراس، **مرجع سابق**، ص ص.60-72.

[2] Pavala Docekalava, « Radical Right-wing parties in central Europe: mutual contacts and coopration », **politics in central Europe**,vol.2,No.2,(2006),P.10.

** يجادل كاس مود بخلاف الأيديولوجيات المتكاملة مثل الفاشية والليبرالية، الاشتراكية، فأنَّ الأيديولوجية الجزئية تمتلك بنية محدودة ولذلك تظهر دائماً مع أيديولوجية أخرى أو مندمجة معها، والواقع أن الشعبوية تظهر مقرونة بعناصر أيديولوجية أخرى ما يعينها على الترويج لمشروعاتها السياسية بين جمهور واسع من الناس.

الشعبوية إلى السياسة بوصفها منبرا للتعبير عن الإرادة الشعبية، هذه الأخيرة التي تسمو على القوانين والدساتير[1].

تمتلك الشعبوية ثلاث(3) مفاهيم جوهرية وهي: "الشعب، النخبة، الإرادة العامة" حيث تصور الشعب بوصفه صاحب السيادة والمصدر الأساس للسلطة السياسية. كما ترتبط الشعبوية بزعيم قوي يدعمه الناس بفضل جاذبية شخصيته الكاريزمية. ولمَّا كان جوهر الشعبوية متمثلاً في الصراع القائم بين "الشعب النقي الصالح" و "النخبة الفاسدة" ودفاع الشعبوية المزعوم عن السيادة الشعبية مهما كانت التكلفة فإنَّ الزعماء الشعبويين لا يتوارون عن تقديم أنفسهم بوصفهم الصوت الحقيقي للشعب، و لما كان "الشعب" و"النخبة" بنيتين قائمتين على تأويل غير سليم للواقع، فإنَّ صوت الشعب يبقى من اختصاص الزعيم الشعبوي، و يتكون بناء صوت الشعب حسب مود من عمليتين مترابطتين: "تتمثل الأولى في الانفصال عن النخبة و الثانية في إحداث رابط قوي بالشعب، أي أنَّ الأولى تتعلق بكون الزعماء الشعبوية خارجيين و الثانية تتعلق بأصالتهم المزعومة.

الشكل رقم(05): المفاهيم المرتبطة بالشعبوية

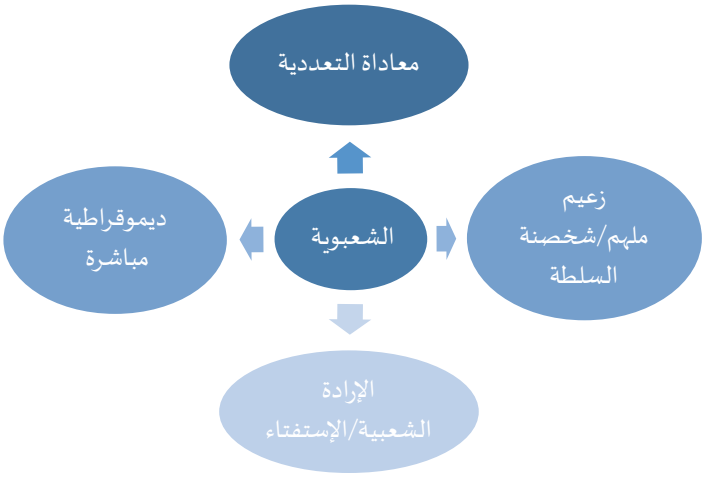

المصدر: من إعداد الطالبة

الركيزة الرابعة: سياسات الهوية/ القومية (Nationalism)

هي قومية مغلقة تقوم على مبدأ" **النقاء العرقي والحضاري**" ودائماً ما تستند في ذلك على التمييز بين"الأنا" و "الآخر"، فلبناء الهوية الأصلية يحتاج المرء إلى تحديد الحدود التي تفصله عن الهويات الأخرى، أي لبناء المجموعة الداخلية"**In-group**" المشَكِّلة للـ"أنا" يحتاج المرء إلى بناء المجموعات الدخيلة أو

[1] Mudde and Kaltwasser,**op.cit**.P34.

الخارجية"**out-groups**"المشَكلة للآخر"، هذا التمييز هو سلوك معياري في بناء الهوية حسب علماء النفس الاجتماعي، وهو أكثر أهمية لليمين المتطرف من الجهات الفاعلة الأخرى المنخرطة في سياسات الهوية.

تستمد القومية العرقية أهميتها من كونها موروثة، ويستحيل تشكيلها عبر التبادل، ويُوظف اليمين المتطرف "**القومية العرقية**" لتحقيق مكاسب سياسية و رصيد شعبي، حيث يركز في خطابه على نظرية المؤامرة والتهديدات الخارجيين وتجييش العواطف ضد المهاجرين باعتبارهم يحاولون فرض هويتهم دون مراعاة الخصوصية الثقافية للبلد المستقبل، وقد عبّر جون ماري لوبان(Jean Marie Le Pen) عن البعد الاثني للأمة حيث شبهها بجماعة مغلقة مكونة من ورثة تراث ضخم ثقافي وفني وقانوني واجتماعي لم يكن لهم دور في بروزه، لكنَّه تشكل عبر تاريخ طويل وبفضل جهود السلف، غير أنَّ نقل هذا التراث يقع على عاتق جيله والأجيال القادمة[1]. ويوظِّف اليمين المتطرف المقولات القومية (الوطنيون الإيطاليين، القوميون الألمان، الديمقراطيين السويد، الجبهة الوطنية الفرنسي - التجمع الوطني-) ليقترب اليمين المتطرف من المشاعر القومية للبيض الأوروبيين الخائفين على ضياع الهوية الأصلية لمجتمعهم.

الركيزة الخامسة: التشكيك في أوروبا (Euroscepticism)

يُعرف بأنَّه: "**عدم الرضا عن عملية التكامل الأوروبي ومؤسسة الاتحاد الأوروبي**"[2]، حيث يتجذر الطعن في مشروع التكامل الأوروبي في مجموعة العقائد الإثنو-قومية التي تشكل الأساس الأيديولوجي الرئيسي لهذه الأحزاب، ويشير كاس مود (Cas Mudde) في هذا الصدد إلى أنَّ قومية اليمين المتطرف تُؤسس التكافؤ بين الأمة والدولة وتمثل الدولة الكيان متجانس وثابت يتشكل من مجتمع عرقي مثالي يتألف فقط من السكان الأصليين. وعليه ترى أحزاب اليمين المتطرف أنَّ الاتحاد الأوروبي يُقوِّض القيم الوطنية ويشجع الأقليات في البلاد مما يؤدي في النهاية إلى الانفصال، كما يجادلون أنَّ الإصلاحات التي يتم تنفيذها من أجل التكيف مع نظام الاتحاد الأوروبي تجعل الدول ضعيفة وعرضة للتهديدات الداخلية والخارجية[3].

[1] فتحي بولعراس، **مرجع سابق**، ص ص.60-72.

[2] Seyed Nader Nourbakhsh and others, "Rise of the Far Right parties in Europe: from Nationalism to Euroscepticism", **Geopolitics Quarterly**, Vol.18, No.4, (April 2021),PP.47-70.

[3] سهام ركنية، **مرجع سابق**،ص.164.

تنقسم النزعة التشكيكية إلى نزعة صلبة والتي تعبّر عن الموقف الرافض له، ونزعة ناعمة وتتضمن الموقف المساوم والشرطي من الاتحاد الأوروبي، حيث تشترك كلتا النزعتين في معارضة البناء المستقبلي لنظام سياسي أوروبي.

1) **الموقف الرافض**: يعبّر هذا الاتجاه عن "**أزمة الفكرة الأوروبية**"[1] أي المعارضة الشديدة للاتحاد الأوروبي ولمشروع التكامل ويدعو للانسحاب منه؛ أي مناهضة النزعة الفوق وطنية والرغبة في استعادة سيادة مؤسسات الدولة القومية، ونجد من بين هذه الأحزاب حزب استقلال المملكة المتحدة(UKIP)، حزب الجبهة الوطنية-التجمع الوطني الفرنسي(RN)- ،حزب الحرية الهولندي(PVV).

2) **الموقف الشَرطي**: تمثِّله الأحزاب التي تتبنى الموقف المشروط من أوروبا منه عن فكرة التمسك بانسحاب دولها من الاتحاد الأوروبي، وهي حزب الحرية النمساوي(FPÖ)، حزب المصالح البلجيكية الفلمنكية(VB)، حزب الشعب الدنماركي(DF)، حزب رابطة الشمال (LN).

3) **الموقف المساوم**: تُقِر هذه الأحزاب بالمنافع الاقتصادية التي وفرها التكامل الأوروبي إلا أنَّهم يرون بضرورة إصلاح هياكله الحالية ويمتنعون عن اقتراح بديل للتعاون مثل الاتحاد الكونفدرالي الذي ناقشته بعض الأطراف المنتمية للموقف الشرطي، التحالف الوطني الإيطالي(AN)، وحزب القانون والعدالة البولندي(PIS).

[1] Cas Mudde, **On Extremism and Democracy in Europe**, (New York: Routledge studies in extremism and democracy, 2016),P.78.

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة لتصاعد اليمين المتطرف وعلاقته بالمد القومي

ينبغي الإشارة إلى أنَّه في إطار تحليلنا لظاهرة تصاعد أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، أنَّه لا وجود لإطار نظري محدد يُفسر تصاعد هذه الأحزاب، إلاَّ أنَّه ومن خلال مراجعتنا لظروف نشأتها ومختلف السياقات التي ساعدت على بروزها يمكن أن نستشف مجموعة من المداخل التفسيرية التي نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: مدخل الاقتصاد السياسي

يقترح هذا المدخل التفسيري الربط بين الصعود المتنامي لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا وتلك العوامل المتعلقة بالجوانب السوسيو-اقتصادية وذلك من خلال دراسة تأثير ديناميات التغيير الاقتصادي والاجتماعي في القيم والتوجهات السياسية للأفراد.

أشارت العديد من الدراسات إلى التطور الذي عرفته المجتمعات الصناعية بعد فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية، مفندةً بذلك تنبؤات كبار منظري التحديث (مثل ماكس فيبرMax Weber) حيث مكّن التغير الإيجابي في ظروف الاقتصاد الكلي الذي ميَّز المجتمعات الصناعية ما بعد الحرب الأفراد من التفكير بطريقة أخرى في بقائهم وتغيير أولوياتهم خاصةً فيما تعلق بالحرية الشخصية وتبني أنماط الحياة البديلة وتحسين نوعية الحياة.

ففي بداية السبعينيات وبالتحديد سنة1971 كتب رونالد إنجلهارت(Ronald Inglehart) كتاب "**الثورة الصامتة في أوروبا**"، مثيراً بذلك قضية التغيير في القيم بين الأجيال في المجتمعات ما بعد الصناعة وفقاً لأولويات القيمة لدى الأفراد الذين يعيشون في الدول المتقدمة، وقد أكد أنَّ هذا التحول في القيم لم يكن عشوائيا بل نشأ عن طريق التنشئة الاجتماعية لأتراب الولادات المتعاقبة في سياق الأمن الاقتصادي والمادي الذي مكنهم من ضمان الحاجات الاقتصادية والمادية الأساسية ومنه إعادة توجيه حاجاتهم نحو الأولويات الغير مادية كنتيجة حتمية للنمو الاقتصادي الهائل وأنظمة الرعاية الاجتماعية السخية التي ميَّزت فترة ما بعد الحرب، الأمر الذي جعل من الأمن الوجودي أمر مسلَّم به في هذه المجتمعات مما أدى إلى التركيز على القيم ما بعد المادية التي تأكد على الاستقلالية الفردية والتعبير عن الذات، والاستقرار البيئي على حساب الأهداف المتعلقة للبقاء الاقتصادي والأمن المادي.

كانت وجهة نظر إنجلهارت قائمة على افتراض أساسي يبدأ بسلسلة سببية في المجال الاقتصادي (حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي الدافعة)، ويمر عبر المجال الثقافي (التحول نحو القيم ما بعد الحداثة)، وينتهي بالتغيير السياسي (زيادة في الحقوق المدنية والانتخابية والمشاركة السياسية)[1].

مجيء مجتمع ما بعد الصناعة / ما بعد الحداثة والرخاء الاقتصادي وظهور دولة الرفاه التي كانت قادرة على إنتاج الأمن الوجودي، كرّس قيم ما بعد المادية وقيم التعبير عن الذات كنتيجة مباشرة لتغيير مسارات التفكير، هذا التغيير في القيمة حسب إنجلهارت يتم تبنيه من قبل الشباب والمواليد الأصغر سناً والطبقات الأكثر تعليماً، وقد ذلك إلى زيادة التركيز على القضايا البيئية وزيادة القبول بين الجنسين وحقوق مجتمع المثليين، وقد عززت هذه التغيرات الكاسحة النمو التسامح مع أنماط الحياة والأديان والثقافات المتنوعة. وعليه كانت المجتمعات ما بعد الصناعة في قلب التحولات الثقافية (استبدال السكان بين الأجيال، ارتفاع المستوى التعليمي، المساواة، تدفقات الهجرة، عمليات التحديث) هذه الهيكلة أدت تدريجياً إلى تآكل الهويات التقليدية الأساسية التي سادت في القرن العشرين، وبالتالي فالقبول بمعايير جديدة ثقافياً، اجتماعياً، اثنياً، هو ما لم تتقبله التيارات المحافظة الأكثر راديكالية حيث نظرت إليها باعتبارها تهديدات معيارية كونها فاسدة أخلاقيا. الأمر الذي يعزز السلطوية من خلال تفاقم التعصب العنصري والسياسي والأخلاقي وتعزيز القوالب النمطية والتمييز ضد الأقليات[2].

ومن جهته أوضح ماسلو(Abraham Maslow) في إطار نظرية الحاجات الأساسية هذا التحول في الثقافة السياسية بمفهوم "التسلسل الهرمي للحاجة الذي وفقا له يتم تحفيز الأفراد لتحقيق عدد من الأهداف التي هي منظمة بشكل هرمي فعندما يتم إرضاء الأهداف في المستوى الأدنى(الحاجات الأساسية: الماء، الغذاء، المأوى) تتحول دوافع الأفراد إلى المزيد من الأهداف الفكرية المتعلقة بتحقيق الذات و الاحترام.

وفي نفس السياق يجادل بيرو إغنازي أنَّ ظروف ولادة الأحزاب اليمينية المتطرفة منذ سنة 1980 مختلفة تماما عن سابقتها، فهي لا تعكس مجرد إحياء الصراعات في فترة ما بين الحربين على العكس من ذلك يتم تعريف هذه الأحزاب على أنها أحزاب ما بعد الصناعة وأنها رد الفعل (Backlash)على ظهور

---

[1] سهير صفوت، "التغير في القيم و الأمن الوجودي: تحليل نظرية تغير القيم بين الأجيال لرونالد إنجلهارت"، **المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية**،عدد4(أكتوبر2021)،ص ص.32-63.

[2] Pippa Norris, Ronald Ingelhart, **Cultural Backlash: Trump, Brexit and authoritarian populism**, (New York: Cambridge University press,2019),pp.87-102.

للمزيد راجع:

Ronald Ingelhart, **The Silent Revolution changing values and political styles among western publics**, (New Jersey: princton university press1977),PP.177-262.

صراعات جديدة تدافع عن المجتمع الطبيعي من الوجود الغريب و الملوث (Alien and polluting) والمطالبة بالقانون والنظام والتعبير عن عدم الرضا بشأن الآلية التمثيلية. حيث أدى التطور الما بعد صناعي للمجتمعات الغربية إلى تصاعد الصراعات الغير المادية القائمة أساسا على القيمة وتركز على نوعية الحياة (quality of life) ، وكان أحد المنتجات الثانوية(be-products) لمرحلة ما بعد الصناعة هي ظهور أحزاب اليسار التحررية، أحزاب الخضر، وما صاحبها من تغيرات اجتماعية وثقافية كانت من نتائجها تآكل الروابط الاجتماعية وتراجع الشعور بالقومية وتنامي أدوار المؤسسات فوق القومية، كما ساهمت عمليات التحديث في هذه المرحلة إلى إضعاف مكانة طبقة من الأفراد (العمال و الحرفيين) التي وجدت نفسها مهمشة وعلى مسافة اتجاه المؤسسات و الآليات التمثيلية ما زاد شعورها بالاغتراب و الاستياء.

وعليه فصعود اليمين المتطرف هو نوع من رد الفعل في إطار الثورة الصامتة المضادة (The counter- silent revolution)لطبقة معينة من الأفراد في مجتمعات ما بعد الصناعة التي لم تستطع التكيف مع تحولات الاقتصاد الخدماتي المعولم مع تزايد الفشل والحرمان وتراجع الانسجام والتناسق المجتمعي كنتيجة لتدفق المهاجرين، ولَّد لدى هذه الفئة مفاهيم عنصرية مثلت البيئة المناسبة للقوى السياسية المتطرفة التي تمكنت من التعبير عن المشاعر التي تعكس مطالب الخاسرين من الحداثة(losers of modernization) ،ولقي خطابها الشعبوي القبول لدى العمّال(الياقات الزرق) و أصحاب المستوى التعليمي و الثقافي المحدود و الأفراد الأكثر عرضة للمخاطر السوسيو-اقتصادية والذين وجدوا أنفسهم خارج الاقتصاد الخدماتي.

الفرع ثاني: مدخل المؤسسات السياسية

يقترح هذا المدخل مجموعة من المقاربات النظرية في تفسيره لتصاعد اليمين المتطرف، وذلك بالاستناد على العوامل السياسية والجوانب المؤسسية والممارساتية. حيث استطاع اليمين المتطرف الاستفادة من بنية الفرص السياسية التي توفرها الديمقراطية الليبيرالية في توسيع قاعدته الانتخابية.

ولعل أهم هذه المقاربات النظرية هي نظرية التصويت العقابي أو الاحتجاجي، التي تفسر زيادة التصويت لصالح قوى اليمين المتطرف في مختلف الانتخابات كتعبير عن اتساع دائرة السخط وعدم الرضا عن سياسات الأحزاب السائدة فيتجه الناخبين للتصويت لأحزاب اليمين المتطرف ليس اقتناعاً ببرامجها

السياسية بقدر ما يعبر عن الاستياء من التيارات السائدة[1]. وهذا ما تناولته دراسة نونا ماير وباسكال برينو (nona mayer and paskal perrineau)؛ حيث أن حالة الاستياء الشعبي من أداء الأحزاب التقليدية هي السبب الرئيسي في شعبية اليمين المتطرف الذي استغل ظروف عدم رضا الناخبين عن أداء الأحزاب التقليدية لا سيما في القضايا الاقتصادية، البطالة، الجريمة، ليسوق نفسه كبديل ناجح. ومن جهة أخرى تجادل بيبا نوريس (Pippa Norris) أنَّ طبيعة النظم الحزبية والانتخابية القائمة على أساس التعددية السياسية والنسبية الانتخابية ومبدأ التداول على السلطة ساهمت في تهيئة الظروف المناسبة لوصول اليمين إلى سدّة الحكم.

الفرع ثالث: المدخل القومي

يفترض هذا المدخل وجود علاقة بين صعود اليمين المتطرف وتجدد النزعة القومية في أوروبا، ويبدو أن اليمين المتطرف يأخذ برؤية إيرنست غيلنر(Ernest Gillner) في مفهوم القومية فهي "مبدأ أساسي (سياسي)و الذي يقول إن على الوحدتين السياسية و القومية أن يتواءمان، القومية كعاطفة أو كحركة يمكن أن تعرَّف بأحسن الأحوال في سياق هذا المبدأ...العاطفة القومية شعور بالغضب يُثار من خلال انتهاك المبدأ أو الشعور بالقناعة من خلال تحقيقه و الحركة القومية تصبح واقعية خلال عاطفة من هذا النوع"[2].

وفي هذا الصدد يكون من المفيد أن نشير الى أن مفهوم القومية -العرقية- أصبح الشكل الخطابي الأكثر تجليا في خطابات أحزاب اليمين المتطرف الأوروبي ، ويظهر ذلك عندما تُؤكِّد هذه الأحزاب على أهمية وجود أمة متجانسة ثقافياً، فالاختلاف الثقافي الذي يحدث في المجتمعات الأوروبية كنتيجة لموجات الهجرة واللجوء يمثل شكل من أشكال "**الإبادة القومية**" لهذه المجتمعات من وجهة نظر هذه الاحزاب، لذلك نجد هذه الأحزاب تستند في خطاباتها على مفهوم" القومية الخبيثة" أو "الإقصائية " و تعني إغلاق الحدود أمام المهاجرين واللاجئين وتعزيز التسلسلات الهرمية العرقية المحلية وحتى عند تعريفها للسكان الأصليين تتعمّد استعمال مصطلحات عرقية تستثني بها المجموعات الغير أصلية مع تركيزها على الأصلانية؛ أي أنَّ الأمة هي

---

[1] رابح زغوني، "صعود اليمين المتطرف في أوربا: تعبير عن عداء سياسي أم مجتمعي للإسلام؟"، في: **الإسلاموفوبيا في أوروبا :الممارسة والخطاب** تحرير توفيق بوستي، إسماعيل بوقنور، سليم حميداني، (برلين:المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية،2019)،ص.143.

[2] إيه جيه هوبزبوم، ترجمة: مصطفى إبراهيم علي حجاج، **الشعوب والقوميات منذ عام 1780: المنهج والخرافة والحقيقة**، (أبو ظبي: دار الكتب الوطنية، 2013)، ص13.

نِتاج ثقافة معينة ترتبط بموروثها التاريخي و الحضاري و نظام من القيم التي ينبغي الحفاظ عليها والدفاع عنها.

ولمَّا كانت القومية تُشير إلى أسبقية سيادة الدولة القومية على أشكال أخرى من الحكم ومركزية الولاء القومي للقوة السياسية باعتبارها الشكل الرئيسي للشرعية، فإنَّ أحزاب اليمين المتطرف تستند على مبدأ الأولوية القومية؛ فهي ترفض انصهار الدولة الوطنية والقوميات الأوروبية في اتحاد يُدار في بروكسل ولا يستطيع الناخبين التأثير في قراراته.

الفرع الرابع: المدخل الثقافي -الحضاري

تُعد نظرية صدام الحضارات لصاحبها صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) أحد الطروحات التي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة والتي تُقِّر بالتحول الجذري للعلاقات الدولية، حيث تُثير هذه الأطروحة عدداً من الإشكاليات في علاقة العولمة بالهوية الثقافية كونها تنطلق من الصراع، وأنَّ صراع الحضارات سيكون الصراع المقبل على المستوى العالمي ،كذلك ستُربط القضايا الجوهرية على الساحة الدولية بشكل مباشر بالاختلاف بين الحضارات (التاريخ، اللّغة، الثقافة، العادات، الدين) ،وستكون الصراعات العرقية والاثنية داخل الحضارة الواحدة هي الصراعات السياسية المقبلة على المستوى المحلي .ويُصوب هينتغتون تركيزه على الإسلام -الخطر الأخضر- مُعتبراً إياه العدو الجديد بسبب ثقافته المغلقة للحضارة الغربية، "الحضارة الوحيدة التي هددت وجود الغرب...الإسلام هو مصدر عدم استقرار العالم"[1].

إنّ الارتباط الملاحظ بشكل متزايد بين العداء الصريح للإسلام والمهاجر المسلم في خطاب اليمين المتطرف الأوروبي وزيادة شعبيته في أواسط السياسية الأوروبية، يعتبر مؤشر مهم للاهتمام بالتفسيرات الحضارية والثقافية لصعود اليمين المتطرف، فمثل هذا الخطاب لقي رواجاً كبير لدى الناخبين الأوروبيين ليس لأنه برنامج سياسي مقنع بقدر ما هو تعبير عن استجابة لنسق فكري وتصور نمطي في العقل الأوروبي عن المسلمين في أوروبا ترسخ بشكل كبير منذ أحداث 11 سبتمبر2001، فالإسلام وفق هذا المنطق هو تهديد للقيم الغربية كونه يُعبر عن أيديولوجية رجعية ،دونية، عدائية، وداعم للإرهاب ومحرض لصراع الحضارات، وبالتالي هذا العداء للإسلام حين وجد طريقه للظهور في البرامج والخطابات اليمينية المتطرفة

[1] لامية طالة، "حوار ثقافات أم صراع حضارات: دراسة تحليلية لكتاب صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي لصمويل هنتينغتون ونهاية التاريخ والرجل الأخير لفرنسيس فوكوياما"، **مجلة مقاربات**، مجلد06، عدد02،(أكتوبر2020)،ص ص.95-109.

كانت له نتائج مزدوجة؛ صعود متنامي لأحزاب اليمين المتطرف في الانتخابات الأوروبية ،وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا[1].

الفرع الخامس: مقاربة الأمن المجتمعي _نظرية الأمننة

يعد مفهوم الأمن المجتمعي أحد أهم إسهامات مدرسة كوبنهاجن في حقل الدراسات الأمنية، ويعود الفضل إلى أبرز مفكريه أولي ويفر (Ole Wæver) في تطوير هذا المفهوم، حيث يؤكد أن الدولة لم تعد الكيان المرجعي الوحيد، ففي ظل العولمة عرفت الدولة تغييراً في وظائفها لكن دون أن يلغي هذا من سيادتها، في حين أنَّ هوية المجتمعات باتت على المحك في مواجهتها لمجموع الظواهر الجديدة كتصاعد وتيرة الهجرات والاستيراد الكبير للسلع الثقافية الأجنبية، وهي ظواهر تهدد الهوية الوطنية والدينية للمجتمع. وبهذا يكون الأمن المجتمعي مرادفاً لـ "**البقاء الهوياتي** " والذي يُشير إلى ظهور شعور "نحن" متميزة عن "الأخر" سواءً كانت اثنية أو عرقية فإنَّه يُنظر إليه كتهديد.

كما شكلت نظرية الأمننة هي الأخرى أحد الإسهامات الأكثر جدلاً في حقل الدراسات الأمنية، والتي أوجدها أولي ويفر في سنة 1955 من خلال مقاله "**الأمننة ونزع الأمننة**" ثُمّ شاركه باري بوزان (Barry Buzan) في تطويرها. وتشير الأمننة إلى البناء الاستطرادي للتهديد حيث يكمن افتراضها الأساسي في اعتبارها للأمن كفعل خطابي فبمجرد التلفظ بأنَّ شيئاً ما يشكل قضية أمنية/تهديد وجودي فإنَّه يصبح كذلك؛ أي أنَّ تصريح فاعل ما أنَّ موضوعاً مرجعياً ما مهدد في وجوده يمنحه الحق في أخذ تدابير استثنائية لضمان بقاء ذلك الموضوع المرجعي، الأمر الذي يؤدي نقل القضية من حيّز السياسة العادية إلى حيز القضايا الطارئة.

حدد ويفر العميلة(process)المؤدية إلى إنتاجها في ثلاث (3) مراحل: أولها هو تحديد المشكلة الأمنية؛ أي ماهي القضية الأمنية أو الفاعل الذي يعتبر كتهديد وجودي فعلي أو محتمل وعادةً ما تكون هذه المشكلة ذات طابع اجتماعي في الأساس(المخدرات ،الهجرة ،الهوية)، ثم تأتي مرحلة التسيس وهنا تصبح مشكلة ما قضية أمنية متى يعتبرها حامل السلطة كذلك إلا أنَّ هذا لا يكفي لحدوث الأمننة كونها تبقى متوقفة على التأثير المتوقع الذي يحدثه الخطاب في الجماهير ومدى تقبل هذه الجماهير لتعريف السلطة للتهديد (كالقبول بأنَّ المهاجر خطر والمسلم إرهابي) ،وبذلك ينشر الأمننة إلى القاعدة لتصبح في النهاية الخطاب المهيمن في المجتمع ،أو لا تقبل الجماهير هذا الخطاب وتفشل الأمننة، وهذا ما يعني أنَّ الأمننة هي القوة التأثيرية للكلام على حد تعبير جون أوستن (john Austin). أمَّا المرحلة الثالثة فتُعبِر عن استعمال

[1] رابح زغوني، **مرجع سابق**، ص ص.145-146.

مجموعة من التدابير الاستثنائية لمواجهة التهديد واحتوائه وتفترض الأمننة بأنَّ تعريف فاعل ما أو قضية ما كتهديد وجودي يمنح السلطة الحق في استعمال الإجراءات الاستثنائية للتعامل معها، وبمجرد تحرك الأمننة تنتقل القضية من مجال السياسية العادية (Normal politics) حيث تسود القواعد الديمقراطية إلى عالم سياسة الطوارئ أين يتم تعليق العمل بهذه القواعد[1].

اعتبر باري بوزان (Barry Buzan) أنَّ الهجرة الآتية من الأطراف ستكون من أهم المخاطر التي تهدد ثقافة المجتمعات الغربية وهويتها الحضارية، فمع إدراك الهجرة كموضوع مرجعي للأمن استغل اليمين المتطرف هذه الطروحات لكسب المزيد من الدعم الجماهيري.

الفرع السادس: نظرية الاستبدال العظيم (the great remplacement)

تعود هذه النظرية للكاتب الفرنسي رينو كامو (Renaud Camus) صاحب مُؤلف "**الاستبدال العظيم**" الصادر سنة 2010، والتي بناها بالاعتماد على رواية "**معسكر القديسين**" للروائي جان راسبيل (Jean Raspail) الصادرة سنة 1970، حيث ترتكز فكرة الاستبدال على كتابات نازية في إطار الحركات المعادية للسامية لتُطوِّر فكرة تهديد تواجد المسيحية مع الإسلام. ليُعاد بناء هذه النظرية وترويجها من قبل الكاتب السياسي إيريك زمور في مؤلفه "**الانتحار الفرنسي**".

وتستند هذه النظرية على بث الخوف من المحو الديمغرافي الذي يحل فيه السكان الجدد محل السكان الأصليين لفرنسا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام، وإنَّها عملية يُصر كامو(Camus)على أنها تشبه الاستعمار في مقال له يُشيد كامو بالمجموعة الألمانية (PEGIDA) المعادية للإسلام باعتبارها "**آمالاً كبيرة تنهض في الشرق**" حيث لا أمل في العيش معاً في أوروبا عندما يكون هناك "**غزو استعماري قيد التقدم**".

يشير أستاذ الأنثروبولوجيا والنظرية الاجتماعية غسان الحاج (Ghassan Hadj)إلى أنَّه هناك أجزاء من العالم الغربي يتم فيها إعداد" ثقافة الإبادة" للمجتمع المسلم مستندا في ذلك إلى تحليل حنة أرندت(Hannah Arendt) في معاملة النازية لليهود، و يجادل بأن المجتمع يجب أن يصل إلى حالة ذهنية معينة ليكون قادراً على اعتبار مجموعة أخرى قابلة للإبادة، و هو ما تطمح إليه أحزاب اليمين المتطرف من

[1] سيد أحمد فوجيلي ،"فهم الأمننة :مقاربة نقدية للدراسات الأمنية"، **مجلة شؤون الأوسط** .مجلد 26،عدد154،(سبتمبر2016)،ص ص. 71-85 .

خلال هذه النظرية عبر خطاب سياسي وجد من يستمع له لينتقل على إثره إلى التنفيذ لتبديد المخاوف الوهمية التي يختلقها هذا الأخير[1].

المبحث الثالث: الخريطة السياسية لليمين المتطرف في أوروبا

تُجمع بعض الأدبيات التي تناولت ظاهرة تنامي أدوار اليمين المتطرف والحركات القومية المتشـددة في أوروبا إلى أنَّه من غير الممكن فهم وتفسـير الاصـطفاف الكبير الحاصـل خلف أجندات اليمين المتطرف بمعزل عن تلك العوامل التي سـاهمت في صـحوته، وعموماً لا تختلف هذه العوامل من دولة -أوروبية- لنظيرتها باعتبارها تشـكِّل أجزاءً من الكل الأوروبي وبتالي نفس الأسـباب المفسـرة لموجة الاندفاع نحو الأيديولوجيات المتطرفة –باستثناء بعض الخصوصيات- يمكن إسقاطها على كل الدول في أوروبا(بما فيها فرنسا كحالة دراسة).

كما أنَّ الاعتماد على عامل دون غيره غير كافي لإعطاء تفسـير متكامل لانتشـار التطرف اليميني في أوروبا، وعليه نحاول من خلال هذا المبحث إبراز مختلف العوامل التي شكلت الحافز الأساسي لتنامي المد اليميني في الديموقراطيات الليبرالية افي أوروبا مع إبراز أهم التنظيمات السياسية لليمين المتطرف فيها.

[1] للمزيد أنظر:

Renaud Camus, **Le Grand Remplacement**, Neuilly-sur-Seine, David Reinharc, 2011.

المطلب الأول: عوامل وخلفيات تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا

يُفَسر تصاعد التيارات اليمينية المتطرفة في المشهد السياسي الأوروبي من خلال جملة من العوامل التالية:

الفرع الأول: العوامل المتعلقة بسياقات المرحلة النيوليبرالية

في جميع أنحاء أوروبا الغربية تعني العولمة النيوليبرالية التراجع في التصنيع، نقص العمالة، عمل غير مستقر، ركود الأجور وتفشي عدم المساواة و الظروف العامة للانعدام الأمن لدى قطاع كبير ومتزايد من السكان[1]..وعليه يمكن القول بأنَّ اليمين المتطرف قد نجح في الاستثمار في الآثار السلبية للعولمة وتحويل رفض المواطن للسياسات الحكومات الوطنية إلى مكاسب سياسية من خلال استقطاب المزيد من "**الخاسرين من العولمة**" الذين لم يبقى لم خيار سوى الانضمام إلى أحزاب اليمين المتطرف فقد وجدوا في خطاباتها ما يُعبر عن هواجسهم، ففي ظل الوضع الاجتماعي والاقتصادي المأزوم يكون من الطبيعي أن يمنح هؤلاء أصواتهم لأحزاب اليمين المتطرف الشعبوي. كما ساهمت ثورة المعلومات في انتشار أفكار اليمين المتطرف في الدول الأوروبية، هذه الأخيرة التي أبانت على قدرة كبيرة في التحكم في الشبكة العنكبوتية وصياغة مفرداتها حيث تمكنت من توظيف وسائل التواصل الاجتماعي والصحف لانتقاد النخب الحاكمة واستغلال مخاوف المواطنين و حالة القلق التي استبدت بهم، وعليه مكنت ثورة المعلومات اليمين المتطرف من تجاوز القيود الآلية و اللوجستية والإفلات من الحصار الإعلامي المفروض عليه من قبل الأحزاب التقليدية الحاكمة ومن ثم الوصول إلى شرائح واسعة من الأوروبيين وبالتالي توسيع قاعدته الانتخابية ليصبح فاعلاً أساسياً مؤثراً في المشهد السياسي الأوروبي سواءً في إيطاليا أو بولندا أو النمسا، فرنسا، هولندا، ألمانيا وهو ما تؤكده النتائج الانتخابية لهذه الأحزاب[2].

شكّلت وسائل الإعلام هي الأخرى عامل تمكين بالنسبة لأحزاب اليمين المتطرف والواقع يثبت بأنَّ الخطابات الشعبوية التي تنقلها وسائل الإعلام يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أداء الناخبين وسلوكاتهم، وفي هذا السياق يرى العديد من الباحثين أنَّ النجاح الانتخابي للأحزاب اليمين المتطرف لا يمكن تفسيره بشكل كامل دون النظر في كيفية تغطية وسائل الإعلام وترويجها للخطابات الشعبوية لهذه الأحزاب بين الجماهير[3].

---

[1] سهام ركنية، **مرجع سابق**، ص122.

[2] فتحي بولعراس، **مرجع سابق**، ص ص.60-72.

[3] Armiyaou Gombo Hbdoul,Bagui , « Media and the rise of right-wing populism :ganging the role of CNEWS in promoting far-right ideology in France » ,**open Journal of political science**,Vol.11,No.4,(october2021),PP.752-769.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية

ترجع الأسباب الاقتصادية إلى تداعيات الأزمة المالية التي عصفت بأوروبا في سنة 2008،حيث أدت الأزمة إلى زيادة الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات الإنفاق العام والخدمات الاجتماعية تماشياً مع ارتفاع البطالة إلى مستويات قياسية أين وجد المواطن الأوروبي نفسه خارج سوق العمل؛ حيث اضطر أرباب العمل إلى اللجوء إلى العمالة الرخيصة –من المهاجرين-بدلاً من العمالة الأوروبية الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستياء العام وفقدان الثقة في النخب الحاكمة وفي مؤسسات الاتحاد الأوروبي وبالتالي عدم رضى المواطن الأوروبي عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي لهذه النخب فتح المجال أمام قوى اليمين المتطرف لطرح نفسها كبديل فعَّال في هذا السياق.

وفي دراسة أجراها كل من مانوال فونكه(Manuel Funke) وكريستوف تيبيش(Christoph Tebesh) في محاولة منها لإيجاد العلاقة بين الأزمات المالية والصعود القوي لليمين المتطرف كانت ملاحظتهم الأولى هي أنَّه في أعقاب هذه الأزمات(ازمة1929، أزمة القطاع الإسكندنافي في أوائل التسعينيات، أزمة2008)زادت أصوات هذه الأحزاب بنحو الثلث (1/3)، ولشرح هذه العلاقة حسبهما يكفي ملاحظة الانقسام السياسي بعد الأزمات و التشكيك في الحكومات التي رأى الناخبون أنَّها مسؤولة عن البطالة والتضخم لتقلَّ بذلك احتمالية التصويت لما يسمى الأحزاب التقليدية في ظل انعدام الثقة بالوضع الاقتصادي والتآكل في المصادر الرئيسية للأمن الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الثالث: العوامل السياسية

يعتبر الوضع المؤسسي في الثمانينيات أحد أهم الأسباب التي ساهمت في شعبية أحزاب اليمين المتطرف، فقد كان من السهل عليها الدخول في معترك الحياة السياسية الأوروبية وتُشكِّل جزءاً من المشهد السياسي الأوروبي وذلك بالنظر إلى طبيعة الأنظمة الانتخابية، وفي هذا السياق يرى موريس دوفيرجي (Duverger Maurice) أنَّ الدوائر الفردية وطرق التعددية هي العامل الكامن وراء أنظمة الحزبين فالإجراءات الانتخابية النسبية تولد التعددية الحزبية، وعلى هذا النحو كانت حالة حزب اليمين المتطرف الفرنسي التي استفادت من الانتخابات الأوروبية لعام 1984 التي أُجريت بنظام نسبي والتي حصل فيها الحزب على زيادة من 0.2% إلى 11.1% ،كما حقق الجمهوريين في ألمانيا اختراقاً في الانتخابات الإقليمية لعام

1989، وعاد حزب النداء الديمقراطي المسيحي (CDA) اليميني المتطرف الهولندي إلى الساحة السياسة بعد الانتخابات المحلية في عامي 1990-1991[1].

ويجادل بيتز (Betz)أنَّ غالبية المواطنين في معظم الديموقراطيات الغربية لم يعودوا يثقون في المؤسسات السياسية كونها لا تستجيب لأفكار و رغبات المواطنين وغير قادرة على تبني حلول قابلة للتطبيق لمشاكل المجتمع، وهو ما عبَّر عنه إغنازي ب"**أزمة الثقة crise of confidence**"التي تجعل من المواطنين يقدمون الدعم الانتخابي لأحزاب اليمين المتطرف-نظرية التصويت الاحتجاجي- تعبيراً عن حجم السخط والاستياء العام من أداء المؤسسات والأحزاب السياسية السائدة[2].

من جهةٍ أخرى لم تعد عملية التداول على الحكم بين الأحزاب التقليدية تُفرز بدائل من النماذج الاجتماعية والاقتصادية المأزومة في أوروبا وهو ما يعبِّر عن أزمة حقيقية تواجه الديموقراطية التمثيلية في أوروبا ويؤكد على تكلُّس النخب التقليدية الحاكمة، كما يعزز فرضية أنَّ المؤسسات التمثيلية قد أُفرِغت من محتواها وأنَّ الانتخابات التعددية فقدت وظيفتها المتمثلة في تقديم الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها الدول الأوروبية، وهو الوضع الذي جعل الناخب الأوروبي ينفض عن الأحزاب التقليدية ويعتنق أفكار وطروحات هذا التيار حيث وجدوا فيه ما يُهوِّن عليهم مخاوفهم من المستقبل[3].

الفرع الرابع: العوامل الأمنية

مع بروز العوامل الثقافية والحضارية وإشكالية الآخر في النقاش السياسي الغربي أصبح من الصعب قراءة تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا بمعزل عن موضوع الهجرة/اللجوء والهوية باعتبارها من أهم القضايا المؤمنَنَة التي استغلها اليمين المتطرف وأجاد صياغة إشكالياتها في شكل خطابات شعبوية تخويفية يحشد بها الكثير من الأنصار في مختلف الانتخابات الأوروبية.

وعلى هذا الأساس، يعد ظهور أحزاب اليمين المتطرف مجرد خيار سياسي مضاد للهجرة وهو ما جعل كاس مود (Cas Mudde) يُطلق عليها" أحزاب القضية الواحدة "،ومع إدراك قضية الهجرة كموضوع مرجعي للأمن دفع هذا الكثير من الخائفين على أمنهم الوجودي على إعادة النظر في مسألة أمنها الاقتصادي والهوياتي، وفي ظل تسارع وتيرة الأعمال الإرهابية في أوروبا (فرنسا، بلجيكا، بريطانيا، ألمانيا) سيطر الجدل

[1] Radu Vladmir Rauta , " why are extreme right parties so popular in Europe", **the Agora: Political science undergraduate journal**,Vol.3,No.1,(2013),PP.40-46.

[2] Mohmmad Javad Mohammdi, Sayed Nader Nourbakhsh ,"Examining the social basis of the far right parties in Europe", **Journal of world socio political studies**,Vol.1,No.1,(july2017),PP.139-174.

[3] فتحي بولعراس، **مرجع سابق**، ص ص.60-72.

حول التهديد المحتمل الذي يشكله المهاجرين على أوروبا وحوَّله الى مسألة أمنية ونقاش حول الأمن القومي وفي هذا السياق جادلت زعيمة اليمين المتطرف الفرنسي (FN)مارين لوبان(Marine le Pen) بأنَّه هناك حاجة لإلغاء منطقة شنغن وحظر المنظمات الإسلامية وإغلاق المساجد المتطرفة وطرد الجانب الذين ينشرون الكراهية من أجل ضمان أمن الشعب الفرنسي على حد زعمها.

مثَّل تصعيد الإرهاب بمثابة شريان حياة لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا حيث وجدوا ملاذاً ومتنفساً لتقديم أنفسهم مرة أخرى ما زاد شعبيتها في السنوات الخمسة الماضية حيث جاءت أحداث "**شارلي إبدو Charlie Hebdo**" في سنة 2015 بمثابة فرصة ذهبية لليمين المتطرف لافتكاك المزيد من الأصوات من خلال الترويج لأيديولوجية متطرفة ضد الإسلام مستغلاً الخوف المتزايد بين الأوروبيين من اللاجئين في الشرق الأوسط بعد تورط بعضهم في عمليات إرهابية داخل أوروبا[1]،حيث صرَّح رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان(Victor Orban)أنَّ هناك ارتباط مطلق بين اللاجئين في الشرق الأوسط والتهديد الإرهابي في أوروبا.

كما شكلت أزمة اللاجئين في سنة 2015 عاملاً مهماً في تغذية الخطاب اليميني فلقد أدت سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها دول مثل ألمانيا و السويد لاستقبال اللاجئين إلى تفاقم الأعباء المالية والاقتصادية للدول الأوروبية بشكل غير مسبوق في ظل ما تعانيه أصلاً من بطالة وأزمة اقتصادية خانقة، حيث تركت أزمة اللاجئين بشكل عام الطبقة العاملة والمتوسطة في أوروبا في حالة من القلق والتوجس بشأن مستقبل دولة الرفاه وفرص العمل والخدمات الاجتماعية، واستغل اليمين المتطرف هذا القلق المتزايد لترويج خطابه المعادي لكل ما هو عنصر دخيل من خلال رفع شعار "**المواطن أولاً**" وإلقاء اللوم على الاتحاد الأوروبي والنخب الحاكمة بالتسبب في تدهور الأوضاع الاقتصادية للأوروبيين بسبب سياسات الباب المفتوح. ومن جهة أخرى ساهمت أزمة اللاجئين في إشعال الخطاب المتعلق بالحفاظ على الهوية الوطنية والذي لا يمكن قراءته بعيداً عن تصاعد ظاهرة "**الإسلاموفوبيا**" بحيث لا تترد هذه الأحزاب في إعلان عدائها للإسلام وهو ما قوبل بتأييد جماهيري واسع في الأوساط الأوروبية.

ومن جهةٍ أخرى، وفي إطار حديثنا عن العوامل الأمنية التي ساهمت في تصاعد أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، نجد أنَّه قد كان لجائحة كورونا عظيم الأثر في تحقيق هذا التصاعد خاصةً مع تسارع تداعيات الجائحة التي أثارت معها الهلع في أوروبا (وجميع أنحاء العالم)، بشكل سمح معه بتوفير أرضية

[1] ماجد محمد رواجبه، "هل ساهمت أزمة اللاجئين في الصعود الأخير لحزب ديموقراطي السويد اليميني المتطرف"، **مجلة قضايا التطرف و الجماعات المسلحة**، المجلد03، عدد09، (نوفمبر2022)،ص ص.130-147.

خصبة لقوى اليمين المتطرف لترويج أجندتها، وبالرغم من اختلاف رؤيتها وتفسيرها للجائحة اشتركت هذه لقوى في خطاباتها التي حثّت على العديد من أعمال العنف والكراهية تجاه المهاجرين وأجانب من خلفيات دينية واثنية مختلفة.

المطلب الثاني: التيارات السياسية لليمين المتطرف في أوروبا

تنتشر في أوروبا العديد من التيارات السياسية اليمينية المتطرفة التي أصبحت ذات تأثير متزايد سواءً محلياً أو في إطار مؤسسة الاتحاد الأوروبي، وعليه لإعطاء صورة شاملة عن واقع هذه الأحزاب سنحاول تسليط الضوء على أهم هذه التنظيمات السياسية بالنظر إلى مسار نجاحها الانتخابي المحلي وفي انتخابات البرلمان الأوروبي دون التطرق إلى حزب الجبهة الوطنية الفرنسي (FN)- التجمع الوطني حالياً- الذي سنفصل فيه في الفصل التالي.

الفرع الأول: التيار اليميني المتطرف في ألمانيا (حزب البديل من أجل ألمانيا Alternative fur Deutschland –AFD-)

حزب يميني متطرف في ألمانيا تأسس في سنة 2013 كرد فعل على سياسة إنقاذ اليورو، يقدم الحزب نفسه على أنه حزب قومي يؤمن بالنقاء العرقي والليبرالية الاقتصادية، مناهض للتعددية الثقافية والإسلام، معادي للأجانب. لم يحقق في ذلك العام أي نتائج تمكنه من الدخول للبرلمان خلال الانتخابات الفدرالية إلا أنَّه في 2014 تمكن من الفوز بـ7 مقاعد في البرلمان الأوروبي كعضو من المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين، وفي سنة 2016 تفوق الحزب في انتخابات الولايات الألمانية حيث تمكن من تمثيل 14 من بين 16 ولاية وبحلول سنة 2017 أصبح الحزب ثالث أكبر القوى الحزبية في ألمانيا من خلال فوزه في الانتخابات الفدرالية بنسبة تقدر12.6% من الأصوات حاصداً بذلك 94 مقعداً في البرلمان بعد استعماله لورقة اللاجئين كأساس لحملاته الانتخابية، ليكون بذلك أول حزب يميني متطرف يدخل البوندستاج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أصبح الحزب منفتح على نحو متزايد في العمل مع حركات متطرفة(PEGIDA). وفي الانتخابات الأوروبية لعام 2019 استمر الاتجاه الإيجابي لحزب البديل حيث فاز بـ 11% من الأصوات ليتمكن من حصد 11مقعداً في البرلمان الأوروبي من بين 96 مقعداً مخصص لألمانيا[1]، وفي الانتخابات الفيدرالية الأخيرة لعام2021 تحصل الحزب على نسبة10.3% بـ83 مقعداً في البرلمان الألماني.

[1] European Parliament, « European election results of2019 in Germany »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/germany/2019-2024/0020.png (12/03/2023)(12:34).

الفرع الثاني: التيار اليميني المتطرف في هولندا (حزب من أجل الحرية PARTJI VOOR DE VRIJHEID-PVV-)

حزب يميني يحمل أجندة ليبرالية متطرفة يستند منهجه على التراث اليهودي-المسيحي في أوروبا، حصل الحزب على نصر انتخابي كبير في الانتخابات البرلمانية لعام 2010 م أين حصل على 15.5% من الأصوات لتتوسع مقاعده من 9إلى 24 مقعداً ليصبح بذلك أكبر حزب في البرلمان الهولندي وفي الانتخابات التشريعية لعام2017 تحصل الحزب على ما نسبته21.2%.ويشكل الحزب منذ نشأته نهجاً استيعابياً صارماً للاندماج حيث يصور المهاجرين الذين لا يمثلون أي شكل من أشكال الجوانب الثقافية لأسلافهم باعتبارهم تهديد على الرفاه القومي والنجاح الاقتصادي وأمن هولندا[1].

نجح غيرت فيلدز (Geert Wilders) في جعل الحزب قوة سياسية في البلاد وذلك بعد مسار سياسي استثنائي اتخذ فيه من العداء للإسلام وخوف الهولنديين من النخب السياسية حجر الزاوية لنشر خطاباته المتطرفة.وعلى هذا الأساس تبنى الحزب برنامج سياسي يهدف إلى مواجهة الأسلمة وينظر للإسلام باعتباره أيديولوجية ولا وجود لفرق بين الإسلام والتطرف الإسلامي، فالإسلام هو قوة عالمية للهيمنة على العالم الغربي واحتلاله[2]، وهو ما جعل زعيمه غيرت فيلدز يقول "**نحن نريد تطهير هولندا من الإسلام**".

كما يتبنى الحزب مواقف معادية للهجرة ويمقت الأجانب بحيث تُنسب إليهم كل الأعمال الإرهابية إضافةً إلى المساس بأمنهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي لكونهم يرفضون الإدماج والاندماج داخل الدول المضيفة، هذا إلى جانب مواقفه المعادية للاتحاد الأوروبي وهو ما جعل زعيمه يُطالب بإزالة النجمة الهولندية من العلم الأوروبي.

[1] Nathalia Martines, **Anti-immigrant rhetoric western Europe :the role of integration policies in extreme right populism**, athesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of Arts,(university of central Florida, in the department of political science,2012),P.108.

[2] Ineke Van Dervalk, « youth engagement in right wing extremism : comparative cases from the Netherlands »,in **extreme right wing political violence and terrorism**, ed.Max Taylor, Pm Currie, Donald Halbrook, (London: Bloom Sbury,2013),P.136.

الفرع الثالث: التيار اليميني المتطرف في النمسا (حزب الحرية Freedom party of Austria- (FPO-

تأسس في سنة 1955 كخليفة للاتحاد المستقلين (VDU)، حيث يدعي أنَّه وريث للقومية الألمانية وأنَّه جزء من الثقافة الألمانية، وهو حزب مناهض للهجرة على أساس أنَّ حماية الهوية الثقافية والسلم الاجتماعي في النمسا يتطلب وضع حد للهجرة "**النمسا أولاً**"، له موقف مناهض للاتحاد الأوروبي كما يطالب بوجود عملتي اليورو واحدة للدول الأكثر قوة اقتصادية والأخرى لتلك التي تعاني من تبعات أزمة اليورو.

تمكن الحزب من تحقيق ما نسبته 35,1% من الأصوات في الانتخابات الرئاسية لسنة 2016، ليتصدر بعد ذلك الانتخابات التشريعية التي جرت في أكتوبر 2017 بقيادة هاينز كريستسيان شتراخه (Heinz-Christian Strache) حيث حصد 27% من الأصوات ليفوز ب 51 مقعداً من بين 183 مقعداً في البرلمان. وفي انتخابات البرلمان الأوروبي لسنة 2019 حصل على 17.2% من الأصوات مكنته من افتكاك 3 مقاعد من بين 15 مخصصة للنمسا[1].

أصبح الحزب اليوم بقيادة هاربرت كيكل(Herbert Kegel) يشتغل على الموضوعات التي تثير قلق المواطنين على غرار التضخم، الحرب في أكرانيا و جائحة كورونا لتوسيع قاعدته الانتخابية بعد الانكماش الذي عرفه جرَّاء فضيحة الفساد التي تورط فيها الحزب.

الفرع الرابع: التيار اليميني المتطرف في إيطاليا (حزب الرابطة Lega –أخوة إيطاليا FDL – حزب Forza italia)

تم إنشاء الرابطة الشمالية رسمياً عام 1991 من خلال اتحاد(6) اتحادات إقليمية ظهرت في الثمانينيات شمال إيطاليا و كان الحزب عندها بقيادة أمبرتو بوسي(Umberto Bossi)،يُعدّ الحزب أقدم مجموعة في البرلمان الإيطالي و ذلك لأكثر من 20 سنة من التواجد، و أحد أنجح الأحزاب الإقليمية في أوروبا حيث استمر في خدمة الحكومات الائتلافية(2001 -2011)من خلال النتائج التي حققها والمناصب الحكومية التي شغلها، ففي غضون أقل من عقد من الزمن لم يمثل الحزب موقعاً محورياً في النظام الحزبي فقط بل تمكن من شغل مناصب سياسية مهمة ممارساً تأثير كبير على القطاع على الخطاب السياسي العام حيث أصبح الحزب (Ln) أقوى حزب منفرد في شمال إيطاليا بقاعدة انتخابية تجاوزت 20%.لم يتبنَ الحزب

[1] European Parliament, « European election results of2019 in Austria »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/austria/2019-2024/0020.png (12/03/2023)(15:22).

في بداياته الهجرة كمحور استقطاب لبرامجه الانتخابية فقد كان خطابه السياسي منصب على الترويج لبرنامج ليبرالي اقتصادي جديد مصحوب بمواقف مناهضة للدولة. في الانتخابات الأوروبية لسنة2014 تحصل حزب ليغا المشكك في الاتحاد الأوروبي و المناهض للهجرة على 62% من الأصوات، و في الانتخابات العامة لسنة 2018 أصبح الحزب ثالث أكبر الأحزاب في إيطاليا بنسبة 17.4% ليتكتل مع حركة النجوم الخمسة بعد فوزها ب 32% من الأصوات ليعزز ماتيو سالفيني(Matteo Salvini)مكانته في المفاوضات الحكومية بعد أن أصبح نائبا لرئيس الوزراء و وزيراً للداخلية[1]. وفي الانتخابات البرلمانية لسنة 2019 تحصل ليغا على ما نسبته 34.26% بما يعادل 28 مقعداً من بين 73 مخصصة لإيطاليا، وفاز حزب أخوة إيطاليا 6.44 % بمعدل 5 مقاعد أما حزب فورزا إيطاليا تحصل على 8.87% ب 6 مقاعد[2]. وفي الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة2022 فاز اليمين المتطرف بالأغلبية في تشكيل الحكومة التي ترأستها جورجيا ميلوني(Giorgia Meloni) وذلك بعد الائتلاف اليميني الثلاثي بين كل من الأحزاب الثلاثة؛ حزب أخوة إيطاليا 26% بزعامة جورجيا ميلوني، ليغا 8.77% بزعامة ماتيو سالفيني ، فورزا إيطاليا 8.11% بزعامة برسلكوني(Berluscon).

الفرع الخامس: التيار اليميني المتطرف في إسبانيا (حزب VOX)

تأسس الحزب سنة2013 باعتباره سليل حزب الشعب الإسباني، في السنوات الأخيرة انتقل حزب فوكس اليميني المتطرف من عدم التمثيل في البرلمان الإسباني إلى52 مقعداً ليصبح بذلك ثالث أكثر القوى السياسية تمثيلاً على المستوى الوطني بعد حزب الشعب والحزب الاشتراكي، أدى هذا الى تغير جذري في السياسية الإسبانية بمستوى من الاستقطاب لم نشهده منذ الجمهورية الإسبانية الثانية (في سنة 1931) حتى نجاح فوكس(VOX) الانتخابي الأخير.

ظلَّت إسبانيا محصنة ضد قيام أي أيديولوجيات متطرفة بسبب ماضيها الفرونكوي(Francoist) وموقفها الإيجابي نسبياً من العولمة و الاتحاد الأوروبي والهجرة، بيْد أنَّ أيديولوجية الحزب عرفت التغير في السنوات الأخيرة من خلال موقفه القوي المناهض للهجرة والدعوة إلى سياسات أكثر صرامة "القانون والنظام" ،الدفاع عن وحدة إسبانيا ضد كل من يزعم كسرها أو تقويضها معارِضةً بذلك ما تسميه بالديكتاتورية التقدمية (Progressive divtatorship)، والدفاع عن الدين الكاثوليكي والقيم الأخلاقية

[1] سهام ركنية، **مرجع سابق**،ص.138.

[2] European Parliament, « European election results of2019in Italy »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/italy/2019-2024/0020.png (12/03/2023)(16:45).

التقليدية[1] بتطوير رابطة أوثق للكاثوليكية لمواجهة الأسلمة، كما تبنى الحزب خطاب قومي قائم على "الخوف من بتر الوطن" من خلال إعادة إحيائه لمفهوم (Hispanidad)على أساس أنَّ" **المهاجر القادم من دولة أمريكية من أصل إسباني شقيق لا يمكن مقارنته بالهجرة القادمة من الدول الإسلامية**".

الفرع السادس: التيار اليميني المتطرف في السويد (حزب ديمقراطي السويد-SD- Sweden Democrats)

تأسس الحزب في سنة 1988 من قبل مجموعات تؤمن بتفوق العرق الأبيض، يصف نفسه بأنَّه حركة قومية تنتمي إلى حركة النازيون الجدد، منذ تأسيسه أقام الحزب خطابه السياسي على تعزيز القومية ووضعها في وجه المهاجرين و اللاجئين، بيْد أنَّ الخطاب المعادي للأجانب أصبح اليوم أكثر تجلياً في برامج الحزب خاصةً مع زعيمه جيمي إكسون (Jimmie Akesson)،حيث لم تتولى الخطابات الشعبوية عن استغلال موضوع الهجرة و اللجوء في أجندتها السياسية، فدفعوا بمقاربات سطحية و تعسفية تجاهها، كما استثمر الحزب في ظواهر الإرهاب و الجريمة المنظمة التي نفذتها عصابات في مناطق يسكنها ذوي الأصول الغير سويدية-المهاجرين- ناهيك عن عدائها للإسلام من خلال دعمه للرسوم المسيئة للرسول والتي كانت قد نشرتها صحيفة دنماركية وحاول إعادة نشرها، تلك السياسات مكنت من تحقيق نسبة أكثر من 20% من الأصوات في الانتخابات العامة الأخيرة التي جرى عقدها في 11 ديسمبر2022 الأمر الذي منح الكتلة اليمينية واليمين المتطرف في البرلمان ما يقارب نصف الأصوات بالرغم من احتفاظ الحزب الاشتراكي الديمقراطي بالمركز الأول إلا أنَّه يفتقر إلى تشكيل حكومة بأغلبية برلمانية.

الفرع السابع: التيار اليميني المتطرف في الدانمارك (حزب الشعب الدنماركي(DF) Dansk- Folke Parti-)

تأسس الحزب عام 1995 من قبل بيا كير سجارد (P.Sagard) التي كانت زعيمته حتى سنة 2012 عندما سلَّمت القيادة إلى كريستيان تولسين(Christian Toulcine)، من أكبر أحزاب الدنمارك تطرفاً حيث يُعارض دعوات تسهيل الهجرة نحو أوروبا مع رفضه التام لتأسيس مجتمع مهاجرين في الدنمارك، كما يدعو لحماية حرية الشعب الدنماركي وتراثه الثقافي بما فيه الأسرة والملكية والكنيسة اللوثرية، هو حزب معادي للإسلام ويدعو للحد من تنامي الثقافة الإسلامية في الحياة العامة وتقييد الحريات الثقافية للمهاجرين لكي يندمجوا بشكل كامل في الثقافة الدنماركية على أن تقتصر الهجرة بشكل كبير على البلدان الغربية. حقق الحزب أكبر نجاح انتخابي له منذ تأسيسه في الانتخابات التشريعية لسنة2015 بحصد 21.1% من

[1] José Rama and others, **VOX :The Rise of the Spanish Populist Radical Right**,(New York: Routledge, 2021),p.141.

الأصوات بما يعادل 37 مقعداً في البرلمان من أصل 179 مقعداً، وفي انتخابات البرلمان الأوروبي لسنة2019 تحصل على 10.76% بمقعد واحد من ضمن 13 مخصص للدنمارك[1] بعد أن عرف في 2014 نسبة 26.6% ب 4 مقاعد[2].

الفرع الثامن: التيار اليميني المتطرف في بلجيكا (حزب المصلحة الفلمنكية-Vlaams Belang (VB

يعتبر وريث حزب فلامس بلوك (Valams Blok) الذي شكل الجناح اليميني الوطني لاتحاد الشعب الذي اضطر لحل نفسه سنة 2004 بعد أن قضت المحكمة بأنَّه يتبنى سياسات عنصرية. ترتكز سياسة الحزب بشكل أساسي على قضية الاستقلال الفلمنكي ومعارضة التعددية الثقافية والدفاع عن القيم الغربية التقليدية، كما يرى بضرورة انتهاج سياسة هجرة عادلة وصارمة لكي يتمكن الشعب الفلمنكي حماية لغته وثقافته مع سياسة حازمة ضد الجريمة، ولا يكون ذلك إلا من خلال تحقيق الاستقلال كونه أفضل طريقة لتأمين مستقبل الشعب الفلمنكي.

حقق الحزب نتائج قوية في انتخابات برلمان الإقليم الفلمنكي؛ حيث تحصل على ما يزيد عن 18% من الأصوات حيث يعد الإقليم الفلمنكي من أكبر الأقاليم من حيث تعداد السكان (60% من سكان بلجيكا)، وفي الانتخابات الأوروبية لسنة 2019 تحصل الحزب على نسبة أصوات قُدرت ب11.68% محتلاً بذلك المركز الثاني على المستوى الوطني[3].

[1] European Parliament, « European election results of2019 in Denmark »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/denmark/2019-2024/0020.png (12/03/2023)(18:22).

[2] European Parliament, « European election results of2014 in Denmark »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/denmark/2014-2019/constitutive-session/0020.png (12/03/2023)(18:36).

[3] European Parliament, « European election results of2019 in Belgium »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/belgium/2019-2024/0020.png (12/03/2023)(19:22).

الفرع التاسع: التيار اليميني المتطرف في هنغاريا (الإتحاد المدني المجري- FIDESZ -حزب جوبيك- JOBBIK-)

يشكل كل من فيديس وجوبيك القوتين السياسيتين اللتان تقودان العملية السياسية في هنغاريا، و لعل أهم ما يوحد خطابيهما هو المعاداة للهجرة و التصريحات القومية لقادتهما حيث يشكل الخطاب السياسي المناهض للمهاجرين أحد أهم الركائز لسياسة الحكومة المجرية التي دائما ما تحظى بدعم مواطنيها حتى إذا قامت بإدانة الهياكل الرسمية الأوروبية و على هذا الأساس تجاهلت المجر قمة الاتحاد الأوروبي الطارئة بشأن الهجرة في سنة 2018 والتي عقدت في إيطاليا وأعلنت الحاجة الى مراجعة لائحة دبلن(DUBLIN REGULATION) وبالتالي أكدت المجر مرة أخرى عدم موافقتها على قرارات التوزيع الإلزامي للمهاجرين و اللاجئين بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي[1].

تستند أيديولوجية اليمين المتطرف المجري إلى مثلث **القومية** المجرية (الحنين الى المجر الكبرى) والتي ترتبط عموما بالضحية المتصورة للأمة وأفرادها، وإضفاء الطابع الأمني على **الهجرة** فبعدما كان الغجر واليهود أهم أهدافه أصبح منذ سنة2015 المهاجر المسلم الأساس في أيديولوجية اليمين المتطرف المجري حيث يتم شرح هذا العداء في سياق الحرب بين الحضارات، ناهيك عن المشاعر **المناهضة للليبرالية والمؤسسة.**

يعتبر حزب الاتحاد المجري حزب قومبي محافظ يتبنى سياسات استبدادية، حيث تبنى مؤخراً تصريحات أكثر راديكالية على مستوى الخطاب القومي ليتمكن من منافسة حزب جوبيك وتعزيز قواعده الشعبية القومية في المجر وهو ما يفسر التعامل السيء مع ملف المهاجرين واللاجئين السوريين ورفض استقبالهم ترحيلهم للنمسا وألمانيا فضلا عن تصريحات فيكتور اوربان المتطرفة التي قال فيها أن اللاجئين السوريين يشكلون تهديد على الهوية المسيحية لأوروبا. كما يعتبر الحزب الحاكم في المجر بقيادة رئيس الوزراء فيكتور أوربان ويمتلك 115 مقعداً من أصل 199 في البرلمان المجري إلى جانب 11 مقعداً من أصل 21 في البرلمان الأوروبي المخصص للمجر. وفي الانتخابات التشريعية لسنة 2022 فاز رئيس الوزراء فيكتور أوربان بولاية رابعة على التوالي بعدما حصل الحزب على 53% من الأصوات لصالحه. وبالرغم من أن حزب أوربان يقع ضمن تيارات اليمين الوسط إلا أنه الأكثر تطرفاً من الحزب اليميني المتطرف الجوبيك في العديد

[1] Lilia ilikava,Andrew Tushev, « right-wing popylisim in centrel Europe :Hungarian case(Fidesz,Jobbik)”,**utopia praxio latinono Americana**,Vol.25,No.12(2020),PP.325-331.

من القضايا (المعاداة للمسلمين، كراهية الأجانب) كما تحصل الحزب على 52.56% في الانتخابات الأوروبية لسنة 2019 ليحصل بذلك على 13 مقعد من بين 21 مخصصة للمجر[1].

عرف حزب جوبيك تغيير مستمر في مواقفه سيما ما تعلق بالاتحاد الأوروبي وتقييمه لعضوية المجر في المنظمة فبعدما كان يرفض الانضمام والمشاركة في الأعمال الأوروبية أصبح أكثر المدافعين عن عضوية المجر في الاتحاد الأوروبي حيث تحصل هذا الأخير على نسبة 6.34% في الانتخابات الأوروبية لسنة 2019 بمقعد واحد من بين 21 مقعد مخصص للمجر[2].

الفرع العاشر: التيار اليميني المتطرف في بولندا (حزب القانون والعدالةLaw and Justice-PIS)

يعتبر القوة السياسية المهيمنة على المشهد السياسي والحزبي في بولندا، تأسس سنة2001 وهو حزب وطني مسيحي يعتبر نفسه مدافعاً عن العائلة والأعراف والتقاليد البولندية كما يدعو لإقامة دولة قائمة على المسيحية الكاثوليكية باعتبارها قوة وطنية على حد تعبيرهم.

قام الحزب باستغلال أزمة اللجوء و الهجرة التي كانت واضحة بشكل خاص سنة 2015،فبينما كانت الحكومة مترددة جادل حزب القانون والعدالة بشدة ضد اقتراح الاتحاد الأوروبي لنظام الحصص وأثار مخاوف أن يهدد اللاجئون أمن بولندا القومي وهويتها الدينية والثقافية ورفاهها الاقتصادي وحتى الصحة العامة؛ فبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت بولندا واحدة من أكثر دول أوروبا تجانساً عرقياً ودينياً حيث 87.5% من البولنديين يعرفون أنفسهم على أنَّهم روم كاثوليك، مما يعني أنَّها لم تضطر إلى مواجهة تحديات التعددية الثقافية على الرغم من أنَّها استقبلت حوالي مايقارب(100000) لاجئ من حرب الشيشان ومؤخراً ما يقارب نصف مليون مهاجر من أوكرانيا، لكن أزمة اللاجئين هيمنت على المشهد الإعلامي في ظل ظروف مهيأة لنداءات الكراهية الأجانب[3]،ليتحصل الحزب في إنتخابات البرلمان البولندي التي أجريت في سنة 2016 على 37.6% من الأصوات لصالحه، ليستمر هذا الرقم في الصعود ليصل إلى 45.38% [4] في إنتخابات البرلمان الأوروبي لسنة2019 بوصفه القوة الأولى على المستوى الوطني.

---

[1] European Parliament, « European election results of2019 in Hungary »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/hungary/2019-2024/0020.png (12/03/2023)(21:08).

[2] **Ibid**.

[3] Jerzy Jaskiernia, " The Development of the Polish Party System: a Perspective of the Parliamentary Elections Results", **Polish Political Science Yearbook,** vol. 46,No.2(2017), pp. 227–246.

[4] Bartek Pytlas, " Party Organisation of PiS in Poland: Between Electoral Rhetoric and Absolutist Practice", **Politics and Governance**, vol.9,No.4 (November2021), pp.340-353.

الجدول رقم(01): جدول يبيّن أهم التيارات السياسية لليمين المتطرف في أوروبا

اسم البلد	اسم الحزب	النشأة	الشعار	الأيديولوجية	أهم نجاح انتخابي	الترتيب في سلم القوى الحزبي	نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي لسنة 2019
ألمانيا	**البديل من أجل ألمانيا (AFD)**	2013		-القومية، العرقية -مناهض للتعددية الثقافية والإسلام -معادي للأجانب -الليبرالية الاقتصادية	12.6% سنة 2017	الثالث	11%
هولندا	**حزب من أجل الحرية (PVV)**	2006		-معاداة الهجرة -معاداة الإسلام -يستند على التراث اليهودي – المسيحي	21.2% سنة 2017	الثاني	3.53%
النمسا	**حزب الحرية النمساوي (FPO)**	1955		-مناهض للهجرة -مناهض للاتحاد الأوروبي	35.1% سنة 2016	الثالث	17 .2%
إيطاليا	**حزب الرابطة (LEGA)**	1991		-الشعبوية -الليبرالية الاقتصادية -مناهضة الهجرة -موقف شرطي من الاتحاد الأوروبي	17.4% سنة 2018	الثاني/عضو في الائتلاف الحكومي	34.26%
	أخوة إيطاليا (FDI)	2012			26% سنة 2022	الأول/الحزب الحاكم	6.44%

	فورزا إيطاليا (FORZA ITALIA)	1994			29.4% سنة 2001	الثالث/عضو في الإئتلاف الحكومي	8.87%
إسبانيا	فوكس (VOX)	2013		-القومية المستندة على الكاثوليكية -الشعبوية -مناهضة الهجرة -التأكيد على وحدة إسبانيا	15.08% سنة 2019	الثالث	6.26%
السويد	ديمقراطي السويد (SD)	1988		-الشعبوية -معاداة الأجانب -العداء للإسلام	21.2% سنة 2022	الثاني/عضو في الائتلاف الحكومي	15.34%
الدنمارك	حزب الشعب الدنماركي (DF)	1995		-مناهضة الهجرة -معاداة الإسلام	21.1% سنة 2015	الثاني	10.76%
بلجيكا	حزب المصلحة الفلمنكي (VB)	2004		-القومية -معارض للتعددية الثقافية -الاستقلال الفلمنكي	18.5% سنة 2019	الثاني	11.68%
هنغاريا	الاتحاد المدني المجري (FIDESZ)	1988		-القومية المجرية -مناهض للهجرة -مناهضة الليبرالية -مناهضة المؤسسة	53% سنة 2022	الأول/الحزب الحاكم	52.56%
	حزب الجوبييك (JOBBIK)	2003			36.9% سنة 2022	الثاني	6 .34%

بولندا	**حزب القانون والعدالة (PIS)**	2001		-القومية المسيحية -كراهية الأجانب	44.3% سنة 2019	الأول/الحزب الحاكم	45.38%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على عدة مصادر

خلاصة الفصل:

بناءً على ما تم التطرق إليه أنفاً يخلص هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج التي نجملها فيما يلي:

- إنَّ وجود اليمين المتطرف في الأنظمة السياسية الأوروبية ليس بالظاهرة الجديدة، حيث سيطرت التيارات القومية المتطرفة على أوروبا في فترة ما بين الحربين، وقد كانت سبباً في الكثير من الدمار والمآسي التي حلت بأوروبا، هذه الأخيرة التي خبرت جيدا النتائج الوخيمة لتوظيف القومية العرقية في الحياة السياسية.
- إنَّ جزء مهم من الدراسات التي تناولت موضوع اليمين المتطرف لا توفر تعريف إجرائي واضح لما تُشكله هذه الأحزاب فالعديد منهم يعتمد على المفاهيم المجردة (abstract concepets)، أو يتبنون تعريفاً تم إنشاؤه من قبل مؤلف آخر، وإلى حدٍ ما فإنَّ النقاش حول إنشاء مصطلحات مشتركة يكمن في عدم الاتفاق حول تعريف العائلة الحزبية والتي تعتمد بدورها على العناصر التأسيسية والسمات الأساسية لتصنيف الحزب كجزء من المجموعة الحزبية.
- يمكن تحديد أربعة أبعاد أساسية لمفهوم اليمين المتطرف الأوروبي، تاريخي(historical) لارتباطه بالإرث الفاشي، هيكلي(structural)باعتباره أحد المنتجات الثانوية للتغيرات السوسيواقتصادية لمرحلة ما بعد الصناعة، سياسي (political)حيث يعبر عن سياسات احتجاجية (protest policies)، أيديولوجي ثقافي(Ideological-cultural) لتبنيه خطاب الكراهية ضد الأجانب والعداء للإسلام والإيمان بالتفوق الثقافي والحضاري.
- تنامي اليمين المتطرف في أوروبا وخطابه الشعبوي يعبّر عن أزمة مستحكمة داخل التيارات المعتدلة كما يمثل انتكاسة للنموذج الديمقراطي الليبرالي وقيمه التي ظلت راسخة كتقليد في الحياة السياسية منذ أن تمكنت أوروبا من وضع حد للتطرف الذي ميَّزها في فترة ما بين الحربين.
- ثمة أسباب عديدة وراء تنامي أدوار التيارات اليمينة المتطرفة في أوروبا منها ما تعلق بالواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي الذي ميَّز أوروبا في السنوات الأخيرة، وأخرى مرتبطة بسياقات دولية أضحت القارة جزءاً منها وتتفاعل معها.

الفصل الثاني

توجهات التيارات اليمينية المتطرفة

في فرنسا (2002-2022)

تمهيد الفصل:

تعتبر فرنسا أحد أهم الدول التي تُعبِّر بجلاء عن تنامي أدوار التيارات اليمينية المتطرفة في الحياة السياسية، حيث شكَّلت الأيديولوجيات المتطرفة جزءاً مهماً من تاريخ فرنسا السياسي وهو ما أظهرته العديد من الأدبيات التي أرّخت لتطور الحياة السياسية والفكر السياسي في فرنسا، ناهيك عن تلك التي تناولت بوضوح الإرهاصات التاريخية لظهور اليمين المتطرف الفرنسي على غرار الدراسات التي قام بها كل من (روني ريمون René Rémond –موريس دوفيرجي Maurice duverger – إرنست رينان Ernest Renan- ثيري ميشالون Thierry Michalon - زييف سترينهال Zeev Strenhell - نيكولا ليبورغ Nicolas Lebourg...).

اتساقا مع ذلك، فإنَّ بروز اليمين المتطرف في المشهد السياسي الفرنسي يُعبِّر عن ظاهرة **تاريخية**؛ يمكن تعقب جذورها الأولى منذ الثورة الفرنسية سنة 1789 والانقسام السياسي بين اليمين واليسار، وظاهرة **متكررة**؛ حيث أنَّ أصول اليمين الفرنسي المتطرف قديمة ومعاصرة باعتبار أنَّ فرنسا هي أول دولة ظهرت فيها الأيديولوجية الفاشية كهيكل مفصلي للتفكير على حد تعبير زييف سترينهال(Zeev Strenhell)، وأنَّ الأحزاب اليمينية المتطرفة في فترة ما بعد الحرب لم تظهر في فرنسا كطرف فاعل في الحياة السياسية الفرنسية إلا منذ منتصف الثمانينيات.

وعليه لا يمكننا الحديث اليوم عن ما يشكِّله تصاعد المد اليميني في فرنسا- لاسيما بعد النتائج التي أظهرتها الانتخابات الرئاسية لسنة2022م في فرنسا- دون العودة الى السياقات التاريخية المشكلة له. وعليه نحاول من خلال هذا الفصل من الدراسة التطرق إلى أهم التوجهات اليمينية المتطرفة في الحياة السياسية الفرنسية مع إبراز موقع حزب الجبهة الوطنية-التجمع الوطني حالياً- ضمن الخريطة السياسية والحزبية الفرنسية على أن نسلِّط الضوء على معالم التحول في الخطابات السياسية للجبهة الوطنية بدراسة صعوده السياسي والانتخابي في عهد كل من مؤسسه جون ماري لوبان (Jean Marie Le Pen) وابنته مارين لوبان(Marine Le Pen).

المبحث الأول: موقع اليمين المتطرف في الحياة السياسية الفرنسية

المبحث الثاني: حزب الجبهة الوطنية في الخريطة الحزبية الفرنسية

المبحث الثالث: دور نمط الزعامة في الصعود السياسي لحزب الجبهة الوطنية

المبحث الأول: موقع اليمين المتطرف في الحياة السياسية الفرنسية

تمهيد:

يتوقف نجاح أي حزب سياسي -في الوصول إلى السلطة- على طبيعة النظام السياسي، الحزبي والانتخابي الذي يؤطر الحياة السياسية في تلك الدولة، كما أنَّه وبتغير النظام السياسي و الاجتماعي تتغير الخريطة السياسية والحزبية أيضاً، الأمر الذي يفسِّر التعددية والتنافسية في بعض الأنظمة وغيابها في أنظمة أخرى، كما أنَّ الحكم على فعَّالية الأحزاب من عدمها يستدعي الإحاطة بمختلف السياقات التي ساهمت في تشكل هذه التنظيمات ورصد التحولات التي طرأت عليها.

الجدير بالذكر أنَّه ارتبط ميلاد الأحزاب السياسية في فرنسا بالجماعات البرلمانية و اللجان الانتخابية، بيد أنَّ الانتقال الذي شهِدته الحياة السياسية الفرنسية خلال فترة الجمهورية الثالثة(1875-1940) سمح بميلاد قانون الجمعيات والأحزاب السياسية في سنة1901 م الأمر الذي جعل من تلك التنظيمات التي لطالما سيطرت على المشهد السياسي في فرنسا منذ تاريخ الثورة الفرنسية (1789) تكتسب الصبغة القانونية و الشرعية في ممارساتها السياسية [1].

وعليه يتناول هذا المبحث ثلاث مطالب؛ بلقي الأول منها الضوء على الخريطة السياسية والحزبية المميزة لنظام الجمهورية الفرنسية الخامسة، أمّا المطلب الثاني فيعالج الإرهاصات التاريخية المشكلة لمسار التوجهات اليمينة في الحياة السياسية الفرنسية، في حين يدرس المطلب الثالث أهم التنظيمات اليمينة المتطرفة في فرنسا.

[1] جيلالي بشلاغم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف(2002-2010)**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2016)،ص.93.

المطلب الأول: الخريطة السياسية والحزبية في فرنسا

تمثل جمهورية فرنسا أحد أقدم الكيانات السياسية في أوروبا التي تشكل دولة-أمة في الوقت نفسه[1] ناهيك عن كونها أحد القوى الكبرى في التاريخ البشري، فقد وصلت إلى أوجّ قوتها خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لتؤسس بذلك ثاني أكبر إمبراطورية استعمارية بعد الإمبراطورية البريطانية العظمى.

هي عضو مؤسس في الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ وفيما بعد الاتحاد الأوروبي(EU) وأحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، كما أنَّها عضو في العديد من المؤسسات الدولية. من الناحية الجغرافية تتمتع فرنسا بمميزات جغرافية لا تتمتع بها أي دولة أخرى في أوروبا جعلت منها قوة أطلسية وقارية ومتوسطية، لها حدود مع كل من بلجيكا شمالاً ومن الشرق ألمانيا الاتحادية وسويسرا وإيطاليا ومن الجنوب إسبانيا، وتمتد فرنسا على مساحة قدرها 643.801 كيلومتر مربع بتعداد سكاني بلغ 66.99 مليون نسمة سنة 2019. أمَّا اقتصادياً، تعتبر فرنسا دولة رأسمالية متقدمة وبشكل عام كان التطور الاقتصادي في فرنسا جيداً جداً في الماضي القريب، ومن ناحية الإنتاج المحلي الإجمالي للفرد الواحد تُصنف فرنسا كواحدة من الدول في العالم بدخل يقل قليلاً عن ألمانيا ويتقدم كثيراً عن بريطانيا وإيطاليا[2].

تاريخياً يعتبر النظام السياسي الفرنسي من الأنظمة العريقة التي شهد تطورها التاريخي مراحل عديدة* انتقلت فيها فرنسا من دولة ملكية مطلقة إلى تأسيس أول جمهورية بين عامي(1792-1799) وذلك بعد اندلاع الثورة الفرنسية سنة1789، ليتم بعد ذلك تأسيس الإمبراطورية الأولى تحت قيادة نابليون بونابارت في الفترة الممتدة ما بين(1799-1814)، لتعود الملكية مرة أخرى مع لويس الثامن عشر بين

---

[1] جابريال إيه ألموند، جي بنجهام باويل إبنليك، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ترجمة: هشام عبد الله،(عمان: دار الأهلية لنشر والتوزيع،1998)،ص333.

[2] **المرجع نفسه**.

* خلال الفترة الممتدة من (1791-1875) عرفت فرنسا ثلاث أنماط من الحكم فمن الملكية المقيدة إلى الجمهورية الأولى وصولا إلى الإمبراطورية الأولى. وكنتيجة لمحاولة الملك لويس السادس عشر الرجوع إلى الملكية المطلقة قامت ثورة 10 أوت 1792 لتنتهي الملكية المقيدة وقيام الجمهورية الأولى.انهارت الجمهورية الأولى مع الإنقلاب الذي قام به نابليون بونبارت في 9 نوفمبر1799 وبذلك انهارت الجمهورية الأولى وقامت مكانها الإمبراطورية الأولى(1799-1814). ثم الملكية البرلمانية الدستورية 1814-1848 (لويس الثامن عشر). فالجمهورية الديمقراطية 1848-1859 . ثم الإمبراطورية الثانية 1852-1871، الجمهورية الثالثة 1871-1946 قامت على النظام البرلماني الجمهوري، الجمهورية الرابعة 1946-1958، الجمهورية الخامسة 1958 إلى اليوم. عن: حافظ علوان حمادي الدلي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية**، (عمان: دار وائل الطباعة والنشر،2001) ، ص122.

عامي(1815-1848)، وهو ما يشير بوضوح إلى غياب عنصر الاستمرارية عن تطور التاريخ السياسي الفرنسي، فالثورات والانقلابات التي شهدتها فرنسا رسّخت القطيعة بين مرحلة وأخرى.

الفرع الأول: النظام السياسي الفرنسي بوصفه نموذجاً للنظام المختلط

يُعَرَّف النظام السياسي بأنَّه "مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي تتعلق بالتوزيع أو التخصيص الإلزامي للقيم في المجتمع"، ويعرفه هارولد لاسويل بأنَّه "من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟".

يرى كل من ألموند (Almond) وباول(Paoul) أنَّ فرنسا هي واحدة من أكثر الدول التي يصعب الحكم عليها أو تحليلها، فقد ساهم "التنوير الفرنسي" "French enlighitement" مساهمة هائلة فيما أُطلق عليه اسم "ثورة العالم الغربي" "revolution of the west world "على كلا جانبي الأطلسي، فالعديد من الأفكار التي حفَّزت على إسقاط النظام الملكي في فرنسا هي نفسها التي قادت إلى الثورة الأمريكية لكن سرعان ما أصبحت الثورة الأمريكية رمزاً للوحدة في القرن التاسع عشر، في حين اعتُبِرت الثورة الفرنسية مثالاً على الانقسام الحاد والعنيف في أغلب الأحيان حول التنظيم الأمثل للحكومة. بيْد أنَّ الاستقرار الذي ميّز الجمهورية الفرنسية الحالية وجمعها لنموذجين من أنظمة الحكم السياسية جعل الجمهورية الخامسة تخوض تجربة دستورية لم تحظ بنجاح في بلاد أخرى لكنها خدمت فرنسا جيدا منذ تبنيها[1].

و كنتيجة لعدم الاستقرار الحكومي* و الإخفاق السياسي الذي أقامه دستور الجمهورية الرابعة في تعاطيه مع بعض المشكلات الداخلية و الخارجية خصوصاً بعد عجز السلطات العامة عن السيطرة على التمرد العسكري في الجزائر، استنجد رئيس الجمهورية روني كوتي(René Coty) بالجنرال شارل ديغول (Charle Degaulle) بوصفه رئيساً للحكومة حيث فوَّضت الجمعية الوطنية لحكومة الجنرال ديغول بإعداد دستور جديد للبلاد، وفي 28 سبتمبر1958 عُرض مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي أين تحصل على الأغلبية ليوضع بعد ذلك موضع التنفيذ في 4 أكتوبر 1958، ليبدأ بهذا عصر الجمهورية

[1] جابريال إيه ألموند، جي بنجهام باويل إبنليك، **مرجع سابق**، ص329.

* انتقاد الجمهورية الرابعة مرتبط بسببين الأول: وجود هيئة تشريعية ذات نفوذ قوي تقابله هيئة تنفيذية قلقة وعاجزة عن توفير الزعامة القوية- العجز التنفيذي للحكومة في كثير من الأحيان غير قادرة على اتخاذ قرارات مهمة والفشل مع عواقب وخيمة خلال الأزمات في الهند الصينية و المناقشات حول مجتمع الدفاع الأوروبي، والأهم من ذلك الحرب في الجزائر، والسبب الثاني هو عدم استقرار مجلس الوزراء حين تميز عهد الجمهورية الرابعة (1946-1958) بكثرة الأزمات الوزارية إذ كان هناك (29) حكومة و(12) من هذه الحكومات كانت حكومات أقلية (Minority governments)والحكومات الأطول مدة استمرت فقط(16) ستة عشر شهراً. عن:

John.D.Hyber, **Rationalizing parliment: Legislative institutions and party politics in France**,(New York: Cambridge university press,1966),PP.12.

الخامسة أين استمر العمل بهذا الدستور منذ ذلك الحين إلى اليوم مع بعض التعديلات (1962-2001-2008) مُقيماً بذلك نظاماً سياسيا مستحدثاً من خلال الأخذ ببعض آليات كل من النظام الرئاسي و النظام البرلماني في محاولة لترشيد البرلمانية(Rationalize the Parlientarism) ، وهو الأمر الذي يجعل من مسألة تحديد طبيعة هذا النظام صعبة للغاية ناهيك عن الإبهام والتشابك في الاختصاصات الذي تبرزه صياغة الدستور وبالتالي التطبيق العملي له، ويُعرّف النظام الفرنسي بأنه أول نظام طَبق نظرية الفصل بين السلطات منذ قيام الثورة الفرنسية 1789 ودعوتها لتحقيق المبادئ الثلاثة "الحرية والأخوة والمساواة "، وهو ما جعل موريس دوفرجي (Maurice Duverger) يُطلق عليه اسم **النظام شبه الرئاسي** أو **النظام البرلماني-الرئاسي**[1] .

الفرع الثاني:المؤسسات الدستورية في ظل دستورالجمهورية الخامسة

من الناحية الشكلية أقرَّ دستور 1958 الذي يعد الدستور السادس عشر(16) منذ سقوط نظام الباستيل، جاء بمقدمة صغيرة و(89) مادة، مُقراً بأولوية السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية فنظَّم في بابِه الثاني(من المادة5 إلى19) رئاسة الجمهورية، وفي بابه الثالث(من المادة20إلى23)الحكومة، في حين نظّم البرلمان في بابه الرابع(من المادة24 إلى33).

1) السلطة التنفيذية:

تتكون من الثنائية المستوحاة من النظام البرلماني التقليدي والمتمثلة في **رئيس الجمهورية والحكومة**، حيث يسهر رئيس الجمهورية بوصفه حكماً على احترام الدستور والسير المنتظم للسلطات العامة واستمرار بقاء الدولة، وهو الضامن للاستقلال الوطني ووحدة الأرض واحترام المعاهدات، ويُنتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بالاقتراع العام المباشر وذلك بالأغلبية المطلقة للأصوات على دورتين لولاية مدتها خمسة (5) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. ويتمتع رئيس الجمهورية الفرنسي بصلاحيات واسعة؛ تشمل صلاحيات تنفيذية وتشريعية وأخرى قضائية، إضافةً إلى صلاحيات دستورية واستثنائية، تسمح له بإدارة شؤون الجمهورية وذلك وفق ما ينص عليه دستور الجمهورية الخامسة.

وتمثل الحكومة المؤسسة التي تدير شؤون الدولة وفق السياسية العامة الموضوعة حيز النفاذ، فهي تحدد سياسة الوطن وتمارسها، كما تُوضع الإدارة والقوات المسلحة تحت تصرفها وهي مسؤولة أمام

[1] حسن مصطفى البحري، **محاضرة** بعنوان: النظم السياسية المقارنة، جامعة الشام الخاصة: كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية، دمشق،سوريا،(2021/2020)،ص 246 .

البرلمان، كما تمتلك الحكومة سلطة إعلان حالة الطوارئ وممارسة السلطة التشريعية بناءً على تفويض من البرلمان، كما لا يجوز الجمع بين عضوية الحكومة وتولي أي ولاية برلمانية أو أي منصب تمثيلي مهني على المستوى الوطني أو أي وظيفة عامة. يدير الوزير الأول عمل الحكومة وهو مسؤول عن الدفاع الوطني ويكفل تنفيذ القوانين، كما يمارس السلطة التنظيمية ويتولى مهمة إسناد الوظائف المدنية والعسكرية ويجوز له أن يُفوض بعض سلطاته إلى الوزراء.

2) السلطة التشريعية:

يعتبر البرلمان الفرنسي ثنائي التركيب فهو مؤلف من غرفتين أو مجلسين هما الجمعية الوطنية (National Assembly) ومجلس الشيوخ(Senat)، ويبدو أنَّ الدستور قد قلّص بشدة من صلاحيات البرلمان سواءً في دوره كمصدر للسلطة التشريعية أو كجهاز رقابة على السلطة التنفيذية نظراً لأن كل مجلس من مجلسي البرلمان مقيد بدورات محدودة المدة، ورغم القيود على نشاط البرلمان فإنَّ الإنجازات التشريعية لبرلمان الجمهورية الخامسة كان مرموقاً بالفعل[1].

- الجمعية الوطنية: وتمثل الغرفة السفلى في البرلمان مقرها قصر بوربون(Bourbon) تتكون من 577 نائباً (555 ينتخبون في فرنسا الأم و(22)في مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار)، يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام المباشر لولاية مدتها خمس(5) سنوات على أن يتم الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة على دورتين.
- مجلس الشيوخ: يمثل الغرفة العليا في البرلمان مقره قصر لوكسومبورغ(Luxembourg)، حيث يضمن تمثيل الهيئات المحلية والفرنسيين المقيمين في الخارج وهذا ما يفسر كيفية تعيين أعضائه، ويؤدي مجلس الشيوخ دوراً أقل من الجمعية الوطنية في المجالين التشريعي والرقابي. في السابق كان المجلس يضم 321 عضواً يتم انتخابهم لمدة تسع(9) سنوات مع تجديد ثلث أعضائه كل ثلاث(3) سنوات، وكنتيجة للزيادة في عدد السكان توسعت عضوية المجلس ليشمل 348 عضواً مع تخفيض مدة الولاية إلى ستة(6) سنوات، كما يتم تجديد نصف أعضائه كل ثلاث(3) سنوات وذلك بموجب التعديل الدستوري لسنة2008. وينتخب أعضائه عن طريق الاقتراع العام الغير مباشر من قبل هيئة انتخابية تضم أعضاء الجمعية الوطنية والمنتخبين المحليين، ورئيس مجلس الشيوخ هو من يخلف رئيس الجمهورية في حال شغور منصبه.

[1] جابريال إيه ألموند ،جي بنجهام باويل إبنليك، **مرجع سابق**،ص388.

3) السلطة القضائية:

يتمتع القضاء في فرنسا باستقلالية تامة عن بقية السلطات -انطلاقاً من مبدأ الفصل بين السلطات- وتمثل السلطة القضائية "حارس الحريات الفردية". ويتضمن النظام القضائي نوعين من المحاكم مدنية وأخرى متخصصة، ويمثل المجلس الدستوري أعلى هيئة قضائية في البلاد حيث يمارس اختصاصات مهمة بعضها ذو طابع استشاري وأخرى ذات طابع قضائي.

الفرع الثالث: النظام الحزبي الفرنسي

يمثل النظام الحزبي نظاماً فرعياً من النظام السياسي والذي يقصد به نظام التفاعلات الذي يتشكل من علاقة التعارض و التعاون بين الأحزاب السياسية المُشكِلة للمشهد السياسي في دولة ما، حيث يمكن أن نميز بين نوعين للنظام الحزبي؛ أنظمة الحزب الواحد والأنظمة التعددية، ولعل أشهر التصنيفات تلك التي وضعها موريس دوفيرجي(Maurice duverger) في كتابه" الأحزاب السياسية"؛ نظام الحزبية الثنائية المرنة، نظام الحزبية الثنائية الجامدة، نظام التعددية الحزبية.

تتأسس الديمقراطية الفرنسية على ثلاثية تتمثل أساساً في التعددية الحزبية، والتنافس الانتخابي، وحرية المعارضة السياسية والخضوع لإرادة الأغلبية، فقد اعترف دستور الجمهورية الخامسة بدور الأحزاب السياسية في مادته الرابعة حيث:

"**يكفل القانون التعددية في التعبيرعن الآراء والمشاركة العادلة للأحزاب والمجموعات السياسية في الحياة الديمقراطية للأمة**"، "**تساهم الأحزاب والمجموعات السياسية في التعبير عن الاقتراع وهي تتكون وتمارس نشاطها بكل حرية ويتعين عليها احترام مبادئ السيادة الوطنية والديموقراطية**"[1].

وحسب موريس دوفيرجي (Maurice Duverger) تُقاس أبعاد الأحزاب السياسية وقوتها بالاعتماد على ثلاث(3) معايير؛ عدد المنخرطين في الحزب، وعدد الناخبين، وعدد النواب في البرلمان، إلاّ أنَّه يستبعد المعيار الأول كون أنَّ أهمية المنخرطين تختلف من حزب لآخر فأحزاب النخبة لا تعير أهمية للمنخرطين وأحزاب الجماهير لا تحدد عدد المنخرطين، من جهة أخرى يُعبِر عدد الناخبين وعدد النواب عن معايير عامة للقياس، فقليلٌ ما يُعبِر عدد النواب في البرلمان عن القوة الانتخابية للحزب فتوجد أحزاب لم تتمكن من الفوز بمقاعد نيابية في البرلمان إلاَّ أنَّها تمتلك قوة انتخابية كبيرة في الانتخابات الجهوية أو الأوروبية،

[1] La République Française, Le Conseil constitutionnel, **Conctitution de La République Française**, 1 janvier 2015 ,P.2.

للحزب فتوجد أحزاب لم تتمكن من الفوز بمقاعد نيابية في البرلمان إلاَّ أنَّها تمتلك قوة انتخابية كبيرة في الانتخابات الجهوية أو الأوروبية، إلاَّ أنَّه في مقابل ذلك نجد أنَّ معيار الناخبين يستطيع أن يقيس قوة الحزب لدى الرأي العام وهو ما يُعبَر عنه ب"القوة الانتخابية"، بينما يقيس معيار عدد النواب قوة الحزب في الحكومة أي "القوة البرلمانية"[1].

تتقاسم الساحة السياسية الفرنسية المئات من الأحزاب و التيارات السياسية المختلفة وهو ما يجعل من عملية تصنيفها عملية صعبة ومعقدة فلقد أحصت اللجنة الوطنية للمحاسبة الخاصة بالحملات الانتخابية والمويل السياسي (CNCCFP) ما يعادل(588) حزب سياسي سنة2021[2]،والتي يمكن تصنيفها إلى أربع(4) تيارات سياسية رئيسة* ؛ تيار ليبرالي مهتم بالحرية الاقتصادية والسياسية والثقافية، تيار اشتراكي يدعو إلى العدالة الاجتماعية والمساواة، تيار محافظ يدعو لحفظ النظام والحفاظ على الهوية الثقافية للدولة، تيار الخضر يهتم بالحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن الطبيعي والبيئي.

والمتتبع لمسار للمسار السياسي والمؤسسي للجمهورية الفرنسية المعاصرة بأنَّ المشهد الانتخابي الفرنسي قد طغت عليه الثنائية الحزبية، قطبيهما هما الجمهوريين(اليمين) والاشتراكيين(اليسار)، ويمثل الجدول أدناه أهم الأحزاب السياسية الفرنسية[3]:

الجدول رقم(02): أهم الأحزاب السياسية الفرنسية

التيارات الرئيسية	تسمية الحزب	تاريخ التأسيس
اليسار	- الحزب الاشتراكي(PS)	1971
	- الحزب الشيوعي الفرنسي(PCF)	1920
	- حزب الخضر(les verts)	2010
	- حزب اليسار(PG)	2008
	- الحركةالوحدوية التقدمية (MUP)	2009
	- Le Mouvement Republicain et Citoyen(MRC)	

[1] جيلالي بشلاغم، **مرجع سابق**، ص 94.

[2] vie-publique, « Partis politiques : publication de l'état des comptes 2021 », sur le lien : https://rb.gy/ltyqv (04/05/2023)(00:08).

* بالإضافة إلى تيار جديد برز في السنوات الأخيرة(2018) حمل تسمية "السترات الصفراء" وهو تيار ذو طبيعة اجتماعية واقتصادية يعكس مطالب اليمين المتطرف واليسار المتطرف.

[3] خرباشي حنان، "محددات السلوك الانتخابي الفرنسي: دراسة في رئاسيات2017"، **مجلة السياسة العالمية**، مجلد02، عدد02، (ديسمبر2018)، ص ص.151-176.

		2000
اليسار المتطرف	- Lutte Ouvrière (LO) - Nouveau Parti Anticapitaliste (NPA)	1936 2009
اليمين	- الاتحاد من أجل حركة شعبية(UMP) - التجمع من أجل الجمهورية(RPR) - الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية(UDF)	2002 - 2008
اليمين المتطرف	- الجبهة الوطنية(FN) - الحركة الوطنية الجمهورية(MNR) - حزب رابطة الجنوب(LS)	1972 1999 2010

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المرجع التالي:http://www.la-politique.com/france.html

الفرع الرابع: النظام الانتخابي في فرنسا

يُعبِر النظام الانتخابي عن الصيغة الانتخابية المُنتهجة في توزيع المقاعد وعن حجم الدائرة الانتخابية، وينقسم هذا الأخير إلى؛ **نظم الأغلبية التعددية (Plurality Majority system)** والذي بدوره يتفرع إلى أربعة أقسام رئيسية تتمثل في نظام الفائز الأول، تصويت الكتلة، التصويت البديل، نظام الجولتين. **نظم الاقتراع النسبي (Propostional Representation)** والذي يتفرع أيضاً إلى نظام قائمة التمثيل النسبي، نظام تناسب العضوية المختلطة، نظام الصوت الواحد المتحول. **والنظم المختلطة أو التمثيل الشبه نسبي (Mixed Systems)**؛ ونميز فيه بين نظام الصوت الواحد الغير متحول والنظم المتوازية.

وتأسيساً على ما سبق، يقوم النظام الانتخابي الفرنسي على نظام **الأغلبية ثنائي الاقترع -جولتين-** حيث تُجرى الانتخابات عبر جولتين تكون فيها الأولى على أساس طريقة الفائز الأول وفي حال عدم حصول أي مترشح على الأغلبية المطلقة(50%+1) تجري الجولة الثانية من الانتخابات بين مرشحين إثنين وهو ما أقرّته المادة السابع من دستور الجمهورية الفرنسية **"يُنتخب رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة للأصوات وإذا لم يتم الحصول على هذه الأغلبية في الجولة من الاقتراع، يتم إجراء جولة ثانية للاقتراع بعد أربعة عشر يوماً، وتُجرى عادةً بين مرشحين إثنين من الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى، ويبدأ اقتراع بناءً على دعوة الحكومة".**

المطلب الثاني: التوجهات اليمينية في الحياة السياسية الفرنسية

يرتسم تاريخ اليمين المتطرف في فرنسا عبر أربعة (4) أزمنة تاريخية ابتدأت برفض التغيرات السياسية والاجتماعية التي أحدثتها الثورة الفرنسية سنة1789، مروراً بالتطورات التي ميَّزت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وبروز ثقافة الأمة الفرنسية French Nation، وصولاً إلى الدفاع عن قيم الغرب بعد التحرير، وانتهاءً بظهور الجبهة الوطنية(National Front)-التجمع الوطني حالياً(National Rally) ومواقفها المعادية للإسلام والمهاجرين[1].

الفرع الأول: جذور و أيديولوجيات التيارات اليمينية المتطرفة في فرنسا في القرن التاسع عشر

بدايةً برز اليمين المتطرف في فرنسا عقب الانقسام السياسي الذي حدث بين اليمين واليسار سنة1789،حيث جمع كل الأطراف الرافضة للثورة الفرنسية*والمناهضة للنظام الجمهوري والقيم الديمقراطية والتنوير بالمعنى الذي أعطاه القرن الثامن عشر لهذه الكلمة مستلهِماً أفكاره من عقيدة "الله والملك" باعتباره النظام الشرعي الوحيد الذي يجب أن يسود في فرنسا[2]، وعلى هذا الأساس دعا هذا التيار إلى العودة إلى النظام السياسي والتراتبية الاجتماعية للعصور الوسطى، هذه التراتبية التي يُنظر إليها من قبل هؤلاء على أنَّها نتيجة القانون الطبيعي وحتمية للتطور التاريخي[3].

ومن جهته تتبع المؤرخ الفرنسي روني ريمون(René Rémond) في كتابه الشهير والموسوم ب " **The Right- Wings in France**" الاتجاهات الثقافية المختلفة لليمين الفرنسي منذ الثورة الفرنسية إلى غاية

---

[1] جيلالي بشلاغم، **مرجع سابق**،ص102.

* بانتهاء الثورة الفرنسية ظهر الثوريون كمعتدلين بحلول سنة1793 في الوقت الذي كان اليعاقبة (Jacobins) هم من يديرون الحكم في ظل الجمهورية الفرنسية الأولى، كما تأسس الجناح الليبرالي من جناح معتدل وآخر راديكالي إلى غاية 1830 أين إنقسم الأول حول **المسالة الأورالية** (oreanism) (القبول بالملكية) إلى؛ **الأورليون** (الملكيون المعتدلون) و**الجمهوريين المعتدلين** و**أحفاد اليعاقبة**.

كما أنتجت استعادة النظام الملكي سنة1814 انشقاقاً بين **الملكيين المعتدلين (Moderated monarchists)**اللذين دعموا سياسة إصلاح لويس الثامن عشر، و**الملكيين المطلقين أو المتطرفين(ultra royalists)** اللذين قيل عنهم أنَّهم أكثر ملكية من الملك نفسه. وبعد قيام الملك بحل مجلس النواب في سنة1815 أصبح اليمين المتطرف (ultras) معارضاً للنظام إلى أن تمكن من الإطاحة بالملك شارل العاشر(Charelle X) سنة1830. وفي ظل الإمبراطورية الفرنسية الثانية عارض اليمين المتطرف نظام نابليون الثالث حيث شكلت **البونابارتية** عاملاً آخر أكثر تعقيداً. وباستعادة الجمهورية سنة1871 بقي اليمين المتطرف الداعي للملكية في المعارضة تماماً ونهائياً، هذا الأخير الذي اتصف بالطابع المحافظ في تلك الفترة.وبمناسبة أزمة البولونجي (bolange crise)(1886-1889)برزت النزعة الوطنية (nationalism)التي دعت إليها فيما بعد حركة العمل الفرنسية. عن:

Maurice Duverger,**The french political system,** Translated by Barbara and Robert North,(Chicago:the university of Chicago Press,1958),PP.84-94.

[2] Claude Latta , « Histoire de l'Extreme Droite en France » ,**Center Social de Montbrison**,(Mars1998),P.3.

[3] Thierry Michalon,**Dix Lessons sur La Vie Politique en France**,(Paris :Hachette Education,1997),P96.

منتصف القرن العشرين من خلال ثلاثة(3) نماذج أساسية؛ حيث يتمثل الأول في تقليد الثورة المضادة Counter Revolutionaryباعتباره التقليد الذي صنع النظام"The Tradition that's made the systeme" على حد تعبير روني ريمون، ويُمجد هذا التقليد بقوة الملكية القوية والوصاية والمجتمع النقابي، والأسرة، والدين، ولقد مثَّل "Ultras" النواة الأولية لهذه العائلة السياسية. أمَّا التقليد الثاني تمثل في الأورالية "Orleanism" حيث برز هذا التقليد لصالح ملكية(1830-1848) أين تم ربط الليبرالية، والملكية الدستورية، والديمقراطية البرلمانية بالأصولية المسيحية، ولعل أهم ما ميَّز هذا التقليد هو البحث عن التوسط والاعتدال. في حين اعتُبِر التقليد الثالث الأكثر إشكاليةً كونه يعبِر عن مزيج من العناصر الغير متجانسة في الأصل، لكنه اكتسب فيما بعد تماسكاً واتساقاً خاصاً به في ظل مفاهيم السلطة والقومية؛ حيث تمثلت مقدمته بالأساس في البونبارتية "Bonapartism"ليستمر هذا التقليد بعد ذلك في البولانجية "Boulangism "والحركات الفاشية التي ميزت فترة ما بين الحربين وأخيراً في الديغولية "Gaullism"، فالبونابارتية في النهاية تعبر عن زعيم قوي، تمجيد القومية، و ممارسة الديمقراطية المباشرة التي تُظهر صلة مميزة بين القائد وشعبه، و من هنا تأتي مناهضة البرلمانية باعتبارها العنصر الأساسي في هذا النظام[1].

ونظراً لأنَّ العمل الحالي يُركز على تطور اليمين المتطرف في فرنسا فإنَّ التقاليد المضادة للثورة والبونبارتية فقط من تظل موضوعات مناقشة، فقد تم إعادة إحياء التقليد المضاد للثورة جزئياً في بداية القرن العشرين من قبل شارل موراس"Charles Maurace" وحركة العمل الفرنسية(French Action)بل وتحديثها (Modernising) لكي تتناسب مع مطالب المجتمع الجماهيري الجديد لأنَّ الملكية فقدت كاريزمية وشرعية الحق الإلهي فلقد احتاجت الى طريقة جديدة للشرعية التي لا يمكن توفيرها إلاَّ من قبل الجسم الباطني للأمة على حد تعبير بيرو(Piero). كما يمكن العثور على آثار هذا التقليد في نظام فيشي(Vichy) ومؤخراً بين بعض مكونات ما اصطُلح عليه باليمين الجديد (New Right) وكذا الجبهة الوطنية.

من ناحية أخرى يُشكل اليمين البونبارتي المرجع المركزي على حد تعبير روني ريمون كونه يُشكل اليمين المتطرف الأكثر راديكالية الذي برز خلال عصر التسييس الشامل (Mass Politization) والتطور الصناعي والصراعات التي أفرزها، ومنذ ذلك الحين عاد إلى الظهور عدة مرات تحت أشكال مختلفة مثل

[1] للمزيد راجع:

René Rémond, translated by James.M.Laux, **The Right-Wing in france from 1815 to Degaulle**, (Philadelphia: university of Philadelphia press,2nd American Edition,1969),PP.32-125.

البولنجية(Boulangism) والحركة القومية (Fin De siécle)، ومختلف الرابطات التي برزت في ثلاثينيات القرن العشرين (1930's leagues)، البوجاديون (Poujadism)، والشعبوية الوطنية (National Populist).

وفي هذا السياق يتساءل بيرو إغنازي عمَّا إذا كانت هذه التعبيرات المتعددة الأشكال للتطرف اليميني الفرنسي تتكون من الفاشية؟ ووفقا لروني ريمون و أغلبية المؤرخين الفرنسيين أنَّه بصرف النظر عن حزب دوريوت (Doriot)الشعبي (French Popular Party-PPF-) وحزب التجمع الشعبي الوطني (National French Rally-RPN-)، لم تترسخ الفاشية أبداً ولم تحقق بعداً تنظيمياً كبيراً وباختصار بينما كان محافظا لم يكن اليمين المتطرف الفرنسي فاشياً على حد تعبير رونيه ريمون.

وعلى العكس من ذلك قدم زيف ستيرنهل (Zeev Strenhell) مجموعة من الطروحات القائلة بأنَّ الفاشية ولدت ثقافياً في فرنسا وتجسدت في أحزاب مختلفة، حتى لو أنّها لم تترسخ إلاَّ أنَّ العديد من الأفكار التي ظهرت في فرنسا هي في صميم الأيديولوجية الفاشية و ذلك باستناده على الحجج التالية:

- التطوع /التضامن كفكرة مضادة لميكانزمات المجتمع الصناعي.
- مناهضة الفكر والعقلانية.
- النسبية الأخلاقية كقاعدة للتمجيد البيولوجي للعرق.
- رفض القيم البورجوازية وفي الوقت نفسه محاولة تجديد النخبة.
- التفسير العضوي للعالم والمجتمع.
- نسيج اجتماعي هرمي خالي من الوجود الملوث والغريب.

وكل هذه العناصر التي حددها زيف في المجتمع الفرنسي سنة1890 تضاعف السمات الأساسية للأيديولوجية الفاشية [1].

وفي إطار عرضنا لمسارات التطور التاريخي لليمين المتطرف الفرنسي في القرن التاسع عشر تجدر الإشارة الى تلك العوامل التي ساهمت في إحداث توافقات تاريخية بين عدد من تيارات اليمين المتطرف الفرنسية كالأزمة الاقتصادية التي عرفتها فرنسا سنة 1880 و ما تلاها من أزمات اجتماعية سمحت بتكتل الناقمين عن الوضع من أقصى اليمين في تحالفات على غرار عصبة الوطنيين (1882) وعصبة حزب فرنسا(1898) والتي ضَمَّت إلى جانب قدماء الجنرالات مزيجاً من طبقة المثقفين والفنانين المناصرين

[1] Piero Ignazi, **Op.cit**, P84.

لأطروحة اليمين المتطرف لاسيما بعد ظهور ما عُرف بقضية دريفوس"Dreyfus case" وما سببته من انقسام داخل المجتمع الفرنسي حول قضية القومية وحقوق الإنسان وكذا معاداة السامية[1].

وعموماً استقرت أطروحة اليمين المتطرف في شكلها النهائي مع شارل موراس(Charles Maurras) في نهاية القرن التاسع عشر بناءً على الأطروحات التالية:

- "أنّ الجمهورية غير قابلة للإصلاح كونها فاسدة أخلاقياً.
- الجمهورية نظام دخيل تهيمن عليه قوى معادية للدولة الفرنسية تتمثل في اليهود والبروتستانت والماسونيين والأجانب المقيمين.
- لا إصلاح بعيد عن الملكية وتاريخ فرنسا يُقر بأنَّ (40) ملك هم من صنعوا مجد فرنسا خلال ألف سنة.
- السلطة المطلقة بيد الملك وأنَّ السلطة في الأعلى والحرية في الأسفل.
- مناهضة الليبيرالية والاشتراكية وفي هذا الصدد يبرز دور الملكية في التدخل لحماية الاقتصاد الفرنسي وضمان السلم الاجتماعي"[2].

الفرع الثاني: اليمين المتطرف الفرنسي خلال القرن العشرين(1905-1945)

في هذا السياق يمكن أن نميز بين ثلاث(3) أجيال متتالية وأساسية لليمين المتطرف؛ حيث تمثل الموجة الأولى حركة العمل الفرنسيةFrench Action، بينما تجسد الثانية مختلف الرابطات التي ظهرت في الثلاثينيات، في حين ترتبط الموجة الثالثة بإثنين من الحركات الفاشية وهي حزب الشعب الفرنسي(PPF) بقيادة جاك دوريوت(Jacques Doriot) وحزب التجمع الوطني الفرنسي(RNF)بقيادة مارسيل ديات(Marcel Déat).

<u>الجيل الأول:</u>

في السنوات الأولى من القرن العشرين كانت المجموعة الأكثر نفوذاً هي "حركة العمل الفرنسية" التي تأسست سنة1905 والتي ضمَّت العديد من الجمعيات ذات الصلة بالمجلة التي أسسها شارل موراس(Charles Maurras) في نهاية القرن التاسع عشر. تميزت حركة العمل الفرنسية بالتكامل الكاثوليكيCatholic integration والقومية التي اقتربت من كراهية الأجانب ومعاداة السامية، ومناهضة

[1] هشام لقريعي، **مرجع سابق**، ص 109.

[2] Charles Maurras, **Enquete sur La Monarchie Nouvelle,**(Paris :Librairie Nationale,1924),P.458.

البرلمانية والكراهية تجاه الجمهورية، وكل هذا كان مدفوعاً بتمجيد العنف، حيث عملت المجلة على استقطاب نشطاء من الشباب ومن ثمّ تنظيمهم عسكرياً (Camelots du Roi)، ومع ذلك فإنَّ أهمية الحركة الفرنسية لا تتعلق بتعبئة المتطرفين بقدر انتقادها المدمر والحاد فكرياً للمبادئ الديمقراطية وهو ما يجعل حركة العمل الفرنسية تشترك في شيءٍ ما مع التقليد المضاد للثورة حتى لو نأت بنفسها عن هذا التقليد بسبب الدعوة إلى إضفاء الشرعية على النظام الملكي.

وفي نفس الفترة ظهر ما يمكن اعتباره مقدمة للفاشية في شاكلة اتحاد بيار بتري (Pierre Biétry) "اتحاد الأصفر الفرنسي Federation of the yellow of france" والذي تحول بعد ذلك إلى الحزب الاشتراكي الوطني (National socialist party) والذي تأسس سنة 1903 بناءً على برنامج "الاشتراكية الوطنية"، حيث نجح هذا الحزب في تعبئة جمهور كبير مع الآلاف من الأعضاء، كما نجح في انتخاب زعيمه كعضو في البرلمان لكن سرعان ما اختفى هذا التنظيم مع وفاة زعيمه سنة1912 الذي تم اعتباره رائداً حقيقياً للفاشية[1].

الجيل الثاني:

تماشياً مع ما سبق، وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى شهد اليمين المتطرف الفرنسي طفرة تنظيمية، فمن جهة قامت حركات غير سياسية مثل "الاتحاد الوطني للمحاربين القدامى" بتجنيد مئات الآلاف من الأعضاء، وعلى جانب آخر تم إنشاء العديد من الرابطات التي تمجد العنف والتي تشبه الفاشية إلى حدٍ ما والتي كان أبرزها "حركة الشباب الوطنيون Patriotic youth"،و"حركة صليب النار the Fire Cross"حيث؛ تأسست الأولى في سنة1924 من قبل (Taittinger) لمعارضة التهديد الثوري الذي أثاره نجاح اليسار في انتخابات سنة1924 باسم القومية الشرعية، وتأسست الثانية سنة1928 والتي اتسمت بتوجهات سياسية قومية مناهضة للبرلمانية، ومع ذلك لم تكن كلتا الحركتين ثوريتين كالحركات التي برزت فيما بعد.

كما كان "Faisceau" أو" الحزب الفاشي الفرنسي" الذي تحول في سنة1933 إلى " The Francism party"، أول حركة تأسست كتقليد للحزب الفاشي الإيطالي(MSI)والذي تم الاعتراف بها كممثل شرعي للفاشية الفرنسية بعد الاجتماع الفاشي الدولي في (Montreux) سنة1935، وبالرغم من نضالها ضد

[1] Piero Ignazi, **Op.cit**, P86.

الرأسمالية واليهودية والماركسية والدعوة إلى ثورة وطنية إلاَّ انَّها لم تُثِر حماساً كبيراً ويرجع ذلك جزئياً إلى عجزها الفكري*.

الجيل الثالث:

مثَّل الجيل الثالث من اليمين المتطرف قطيعة مع الماضي لأنَّ كلا الحركتين (PPF)و(RNP) في نهاية الثلاثينيات لم تكن متجذرة في بيئة أجنحة اليمين بأتم معنى الكلمة، حيث ركزت كلتا الحركتين على المسألة الوطنية باعتبارها العنصر التأسيسي أين تم طرح المشكلة الوطنية على جانب واحد في الوقت الذي كان المشهد العام مشغولاً بالمسائل الاجتماعية و فكرة الانسجام الاجتماعي الجديد، علاوةً على ذلك، في حين تناولت البطولات في المقام الأول الرجل العادي أو البورجوازية الصغيرة مع النداءات الشعبوية- باستثناءFaisceau التي ناشدت العمال بشكل أساسي- وجد كل من (PPF)و(RNP) دعمهم الأولي لدى الطبقة العاملة لأنَّ قادة الحزب جاءوا من أحزاب يسارية.

وعليه جسدت حركات اليمين المتطرف التي ميَّزت فترة ما بين الحربين وجود مجموعة من القيم والمواقف المعادية للديمقراطية والتي تتعارض مع كل من الليبرالية و الأيديولوجية الماركسية، كما حظيت المعارضة المناهضة للبرلمانية بجاذبية كبيرة حيث جندت مئات الألاف من الأعضاء و التي غالباً ما تفوقت على الأحزاب اليسارية في تطرفها، بيْد أنَّ صياغة ونشر الأفكار التي أظهرها النجاح التحرري الكبير للصحافة اليمينية المتطرفة والتعبئة الجماهرية و التنظيم الكبير لها لم تُقابله الحظوظ الانتخابية، وبالرغم من عدم نجاحها إلاَّ أنَّه لا يمكن إخفاء الاستقطاب الكبير الذي مارسته الفاشية على المثقفين وجذب الدعم من اليسار و العالم الكاثوليكي خاصةً خلال نظام فيشي ومنح جذور ثقافية صلبة للحركات اليمينة المتطرفة فيما بعد.

* تميزت مرحلة الثلاثينيات بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة للأزمة العالمية الأولى أو ما عُرِف بالكساد العظيم سنة1929، وهو الوضع الذي استثمر فيه أنصار الفاشية للترويج عن أفكارها المتطرفة، كما نجحوا في توظيف قضية ستافسكي(Stavsky) توظيفاً سياسياً متخذين منها ذريعة لمهاجمة الحكومة الفرنسية، لتندلع على إثرها أعمال شغب وتدمير بتحريض من قوى اليمين المتطرف ضد حكومة شوتان (chautane) الراديكالية وتمكنوا من إرغامها على الاستقالة سنة 1934.

الفرع الثالث: من نظام فيشي إلى اليمين المتطرف في الجمهورية الرابعة(1946-1958)

مثَّل نظام فيشي توليفة من التيارات المتنوعة لليمين المتطرف (المورasيMaurrasian-التكاملي integralist- الفاشيfascist...) والذي كان قد تأسس في وسط جنوب فرنسا بعد هزيمة1940(غزو ألمانيا لفرنسا)، اعتنق هذا النظام التقليد المضاد للثورة (counter revolutionary)وتألفت أيديولوجية فيشي التي تجسدت في الثلاثية الشهيرة "العمل، الأسرة، والوطن" من رفض الفردية والمساواتية، القومية والبحث عن وحدة وطنية فوق كل الانقسامات، مناهضة الفكر ورفض التعددية الثقافية. وتحت تأثير موراس كانت النزعة القومية لفيشي مشبعة بكراهية الأجانب والعنصرية من خلال تهميش كل ما هو غير نقي من الماسونيين الفرنسيين والشيوعيين وخاصةً اليهود من أجل الحفاظ على نقاء وسلامة الأمة حسبه[1].

لم يكن نظام فيشي مجرد نظام سيطر عليه الألمان، بل مثَّل الفرصة التي طال انتظارها لتحقيق "مواطن الثورة" التي من شأنها أن تُطهر فرنسا من الفوضى السياسية والأخلاقية التي تسببت بها البرلمانية(Parlimentarism)، وعليه عبَّر نظام فيشي عن البديل الأعلى أخلاقياً للديمقراطية البورجوازية المنحطة على حد زعمه[2].

اعتُبرت تجربة فيشي نقطة مرجعية بالنسبة لليمين المتطرف الذي ميَّز فترة ما بعد الحرب كونه جسد ثلاثة(3) اتجاهات عميقة الجذور؛ الهوس بالعدو الداخلي، والنزعة العرقية الإقصائية، والاقتناع بالحاجة الملحة للإصلاح الأخلاقي والفكري والثقافي. كما أنَّه ومن جهةٍ أخرى كان على التطرف اليمني الذي برز غُداة الحرب أن يواجه مشكلة إرث تجربة فيشي وعمليات التطهير التي قام بها (100.000 عملية إعدام) ولاسيما تعاونه مع ألمانيا النازية الأمر الذي أدى إلى انكماش تيار اليمين المتطرف في فرنسا وتوقفه عن ممارسة نشاطه السياسي إلى غاية منتصف الخمسينيات على يد بيار بوجاد(Pierre Poujade) الذي استغل حالة الارتباك في فرنسا بالموازاة مع دخول هذه الأخيرة مرحلة التصنيع وكذا التغيرات العميقة التي صاحبة حركة تصفية الاستعمار في تلك الفترة.

فمع نهاية الجمهورية الفرنسية الرابعة ظهرت حركة يمينية متطرفة جديدة تزعمها بيار بوجاد(Pierre Poujade) سُمِيت ب"الاتحاد من أجل الدفاع عن التجار والحرفين(UDCA)"، والتي تم إنشاؤها كحركة مناهضة للضرائب في سنة1954 (Anti-tax mouvment) والتي شنّت حملة مناهضة للمؤسسة (anti-establishment)تم تلخيص شعاراتها الشعبوية في "kick out the incumbents" "أطردوا

[1] **Ibid**, PP.87-88.

[2] **Ibid**.

شاغلي الوظائف"، حيث عرفت البوجادية نجاحاً فورياً حشد ما يصل على 100.000 متعاطف من التجمعات العامة، كما تمكنت من التأثير على السياسات الحكومية، ففي انتخابات سنة1956 حصل(UDCA)على 11.6% من الأصوات كلها في جنوب غرب فرنسا، وانتُخِب فيها (52) نائباً من بينهم جون ماري لوبان(jean Marie le Pen)، إلا أنَّه مع زوال الجمهورية الرابعة اختفت هذه الحركة تقريباً في انتخابات سنة1958 عندما أُعيد انتخاب بوجاد ولوبان، وقد وفّر رفض الاتحاد لعمليات التحديث التي طالت المجتمع الفرنسي مجالاً جديداً للتيارات اليمينية المتطرفة لإعادة صياغة أطروحاتها.

وعليه يمكن القول بأنّه لا يمكن استيعاب البوجادية (Poujadism) داخل الفاشية الجديدة بسبب غموضها ونظرتها المتفرقة للعالم، وبدلاً من ذلك فقد مثَّلت البوجادية تعبيراً عن عدم ارتياح الفرد عندما واجه عمليات تحديث غير معروفة ومزعزعة للاستقرار على حد تعبير بيرو.

أدى الانتقال من الجمهورية الرابعة على الجمهورية الخامسة إلى المزيد من الإحباط لدى اليمين المتطرف، حيث أزال النظام الديغولي إمكانية زعزعة استقرار النظام من خلال المسألة الجزائرية التي لطالما أراد اليمين المتطرف استغلالها في تلك الفترة، علاوةً على ذلك فإنَّ تفكيك منظمة الجيش السري لم يترك المجال لتحقيق أي نتائج ثورية، ليتخلى بذلك اليمين المتطرف عن النهج الصلب ويسلك بدله النهج الانتخابي من خلال ترشيح (Tixier Vignancour) –أحد المدافعين عن الجزائر الفرنسية- للانتخابات الرئاسية لسنة1965، إلاَّ أنه بالرغم من الجهود التنظيمية و المبادرات التي قام بها (T.V.Carvan) فشل في الحصول على 5% من الأصوات.

وعليه سمح هذا الفشل بتهميش اليمين المتطرف مرة أخرى، وفي السنوات التي تلت ذلك أوجدت المجموعة التي دعمت (Tixier) (C.T.V) والتي أصبحت بحلول 1966 "التحالف الجمهوري من أجل الحرية والتقدم "(ARLP) طريقة للتعايش مع نظام الجمهورية الخامسة باستثناء بعض التيارات الأكثر تطرفاً على غرار" حركة الغرب " وهي جماعة مسلحة نشطت في ثورة الطلاب سنة1968 وكرّست بشكل أساسي للقتال في الشوارع إلى أن تم حظرها في نفس السنة، لتعود مرة أخرى في شكل" حركة النظام الجديدNew Order" (ON) لتصبح بذلك المجموعة اليمينة المتطرفة الرئيسية في سنة1970 بتنظيم جيد مع ما لا يقل عن (5000) ناشطاً، كما عبّرت هذه الأخيرة عن الحركة شعبية ووطنية ثورية تؤكد على مناهضة الشيوعية و مناهضة الهجرة، وبينما أعلنت نفسها معادية للنظام أرادت أيضاً أن تخوض الانتخابات، وعلى هذا الأساس حاولت إعادة تشكيل بقايا اليمين المتطرف من المناهضين للنظام الديغولي(Anti-Gaullists) ،

الثوريين الوطنيين(National revolutionary) ، المواراسيين(Maurrasians)، التيار التكاملي(integralists) وما على ذلك، وتنظيم نفسها كمنظمة جديدة تسمى "**الجبهة الوطنية The National Front** ".

المطلب الثالث: التيارات اليمينية المتطرفة الفرنسية

تنتشر في فرنسا العديد من التشكيلات السياسية والتنظيمات الاجتماعية والثقافية ذات التوجهات اليمينية المتطرفة التي نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

1) حزب الجبهة الوطنية –التجمع الوطني حاليا(RN)/ (FN):

تأسس الحزب سنة 1972 تحت تسمية الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية(FNF) من عدة مجموعات يمينية متطرفة، حققت الجبهة الوطنية أول نجاحاتها الانتخابية في الثمانينيات، وفي سنة 2002 وصل رئيسها جون ماري لوبان(Jean-Marie Le Pen) إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ضد جاك شيراك(Jacques Chirac)، لكنه خسر بشكل واضح جداً مع نسبة تفوق 17% من الأصوات المدلى بها في الوقت الذي لم يخفي فيه جون ماري لوبان معاداة السامية و كراهية الأجانب. إلا أنه منذ سنة 2011 حاولت مارين لوبان(Marine Le Pen)تقديم الجبهة الوطنية كحزب ينتمي إلى اليمين المعتدل، تمكنت خلالها من الوصول إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لسنة 2017 لكنها خسرت أمام إيمانويل ماكرون(Emmanuel Macron)، وخلال الجولة الثانية من تشريعيات نفس السنة تحصلت الجبهة الوطنية على ثمانية مقاعد(8) بنسبة تفوق 13% في الجولة الأولى وما يقارب 9% من الأصوات في الجولة الثانية. ومنذ 1جوان2018 تبنى الحزب إسم **التجمع الوطني**[1]، وفي إطار استراتيجية تشبيب الحزب تولى منذ 5نوفمبر2022 جوردان باربديلا(Jordon Bardella) المناضل الشاب في الحزب منذ سنة 2012 قيادة الجبهة الوطنية-التجمع الوطني-.

2) حزب Debout LA France (DLF):

تأسس الحزب سنة 1999 على يد نيكولا دوبونت إينيان (Nicolas Dopont Aignan) تحت إسم(Debout la République) كفرع يمثل الديغولية" Gaullism" ضمن حزب التجمع من أجل الجمهورية(RPR) ليتم إعادة بعث الحزب مرة أخرى كتنظيم مستقل في 23 نوفمبر 2008 .وفي سنة 2014 تم تغيير اسم الحزب إلى(DLF) بقيادة نيكولا إينيان الذي يشغل المقعد الوحيد للحزب في الجمعية الوطنية.

[1] Johnen Thomas, F.Sullet Nylander and others, **Political Dixourses at the Extremes : Expressions of populism in Romance Speaking countries**,(Stochholm: Stochholm university press, 2019),PP.53-81.

هو حزب محافظ قومي وشعبوي وديغولي، مناهض للمهاجرين، ويُعرف نفسه على أنَّه يمثل الديغولية الاجتماعية وأنَّه البديل عن الانقسام بين اليمين واليسار.

يتخذ الحزب موقف شديد النقد تجاه الاتحاد الأوروبي(EU)مستنكراً ما يعتبره عولمة ضد الهوية الفرنسية، ويجادل بأنه ينبغي على فرنسا الخروج من منطقة اليورو لكي تتمكن من استعادة سيادتها المفقودة أمام(EU)، كما يدعو إلى ضوابط صارمة على الحدود وتنظيم الهجرة وإعادة فتح المستعمرات العقابية للمجرمين والإرهابيين المدنيين. أما فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية يتخذ الحزب موقفاً حماسياً إلى حد كبير بما في ذلك تقديم حوافز ضريبية للشركات للبقاء في فرنسا.

خاض الحزب الانتخابات الرئاسية لعام 2012 وتحصل على 644.043 صوتاً في الجولة الأولى أي نسبة 1.79% من الأصوات المدلى بها ليحتل بذلك المركز السابع. وفي الانتخابات الرئاسية لسنة 2017 تحصل الحزب على 4.73% من الأصوات (في الجولة الأولى) ليصبح بذلك في المرتبة السادسة. وفي انتخابات البرلمان الأوروبي تحصل الحزب بعد تحالفه مع حزبCNIP على ما نسبته 3.51% من الأصوات دون أن يتحصل على أي مقعد من بين المقاعد المخصصة لفرنسا في(EU). أما في الانتخابات الرئاسية لسنة2022 تحصل الحزب على 2.06% من الأصوات وذلك خلال الجولة الأولى[1].

3) حزبVIA :

تأسس الحزب في مارس2001 من قبل كريستين بوتين(Christine Boutine)،عُرف باسم منتدى الجمهوريين الإجتماعيين(FRS) (Forum of social Republicans)بين عامي(2001-2006)قبل أن يتبنى إسم الحزب المسيحي الديمقراطي(PCD)إلى غاية أكتوبر2020 أين غيَّر الحزب اسمه إلى الحزب الحالي (VIA).لم يحقق الحزب طوال مسيرته السياسية أي نجاح انتخابي يُذكر.

4) حزب إيريك زمور(! R)! Reconquete :

هو حزب سياسي قومي تقوم أيديولوجيته على النزعة الوطنية المحافظة يتبنى خطاب يميني شعبوي مناهض للهجرة، سيادي، وحمائي كما يدعم حظر الحجاب في الأماكن العامة ، تأسس في أواخر سنة 2021 من قبل إيريك زمور(Éric Zemmour) الذي مثّل أحد مرشحين اليمين المتطرف في الانتخابات الرئاسية لسنة 2022 ، يُعرف الحزب نفسه كمدافع عن المصلحة الوطنية ويعمل على تعزيز عظمة فرنسا

[1]Ministère de L'interieur, Résultats de l'élection présidentielle2022 ,sur le lien : https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Les-resultats/Presidentielles/elecresult__presidentielle-2022/(path)/presidentielle-2022/index.html ,(11/04/2023)(15:20).

والاستعادة الكاملة للأمن والحرية والقوة والسيادة **"إنَّه تجمع الشعب الفرنسي الذي يُقاتل من أجل بقاءه ومن أجل مُستقبل فرنسا ونفوذها الدولي والدفاع عن حضارتنا"**[1].احتل الحزب المركز الرابع بنسبة تزيد قليلا عن 7% من الأصوات خلال الانتخابات الرئاسية الفرنسية لسنة 2022، ليتم اعتباره كأفضل حزب وافد جديد .

5) حزب الوطنيين (Les patriotes)(LP) :

هو حزب سيادي، ديغولي وطني، أسسه فلوريان فيليبوت(Florian Philippot) و الذي كان يُعتبر الرجل الثاني في حزب الجبهة الوطنية وأحد المهندسين الأساسيين للبرنامج الرئاسي الذي مكّن مارين لوبان من الوصول إلى الدور الثاني من الاستحقاق الرئاسي لسنة 2017،وهو حزب مُشكك في أوروبا يدعو إلى خروج فرنسا من منطقة اليورو و الاتحاد الأوروبي باعتباره إجراء ذو أولوية لاستعادة سيادة فرنسا. تحصل الحزب في انتخابات البرلمان الأوروبي على 0.65%، وفي الانتخابات الإقليمية لسنة 2021 تحصل الحزب على ما نسبته 6.95% من الأصوات المدلى بها[2].

6) حزب الرابطة الجنوبية (league of the south(LS:

أسسه جاك بونبارد (Jacques Bonapard)سنة 2010 مع العديد من الأعضاء السابقين في حزب الجبهة الوطنية، يُعرف الحزب نفسه بأنّه حزب وطني بوجادي يسعى للحفاظ على التقاليد الاجتماعية من الإفرازات السلبية للعولمة. تحصل الحزب في الانتخابات 2014 على 12.09% من الأصوات لترتفع هذه النسبة في تشريعيات 2022 أين تحصل الحزب على 12.58%[3] ليصبح بذلك ثالث القوى السياسية في البلاد.

7) الحركة الجمهورية الوطنية(MNP):

حزب قومي منبثق عن الإنشقاق الذي حصل في حزب الجبهة الوطنية سنة 1999، تأسس على يد برونو مجريت(Bruno Mégret) الرجل الثاني في القيادة في حزب الجبهة الوطنية مع الأعضاء السابقين لنادي كإيفيان بلوت وجان إيف جالو، وتقوم أيديولوجيته على النزعة القومية المحافظة والليبيرالية

[1] الموقع الرسمي لحزب"الإسترداد"،في:https://www.parti-reconquete.fr/ ،(2023/04/12)(21:23).

[2] Ministère de L'interieur, Résultats des élections régionales 2021, sur le lien : https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Les-resultats/Regionales/elecresult__regionales-2021/(path)/regionales-2021/44/44.html (11/04/2023)(16:07).

[3] Ministère de L'interieur, Résultats des élections législatives 2022,sur le lien : https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Les-resultats/Legislatives/elecresult__legislatives-2022/(path)/legislatives-2022/index.html (11/04/2023)(16:15).

الاقتصادية، كما يعتبر من التيارات المُشَككة في جدوى الاتحاد الأوروبي لذلك فهو يتبنى موقف رافض له(شرطي).

8) حركة شباب الهوية(JE):

أُنشأت في سبتمبر 2002 بعد حل المجموعة الراديكالية التي حاولت اغتيال الرئيس الفرنسي جاك شيراك في 14 جويلية 2002 بمناسبة الاحتفال بالاستقلال الوطني الفرنسي. تُدافع هذه الحركة عن الهوية الفرنسية وتدعو إلى الوطنية ومعاداة السامية والعنصرية وهي تضم في صفوفها حسب إحصائيات الأمن الفرنسي حوالي أربعة آلاف(4000) ناشط في مختلف التنظيمات التابعة لليمين المتطرف. تحولت إلى حزب سياسي سنة 2009 لتشارك في بعض الانتخابات والحملات الانتخابية إلا أنها لا تزال تحبذ الاستمرار في الأساليب والإجراءات الرمزية. يعتبر الأعضاء أنفسهم وطنيين وقوميين معارضين للعولمة يتبنون نزعة معادية للمسلمين فالمهاجرين المسلمين هم غزاة يهددون الهوية الأوروبية.

9) تجمع الأزرق البحري:

هو ائتلاف سياسي فرنسي مُشكل من الأحزاب السيادية تم إعلانه من قبل مارين لوبان في 24 مارس 2012 في باريس في المؤتمر التأسيسي لحزب السيادة والهوية والحريات ليتم بعثه رسميا في 8 ماي 2012 ليربط بين مختلف الأحزاب التي تدعي أنها وطنية. تأسس هذا التحالف كجزء من الحملة الانتخابية لتشريعات سنة2012 من قبل الجبهة الوطنية بقيادة مارين لوبان والذي تضمن كل من حزب (SIEL) و(ER).

الشكل رقم (06): تمثيل بياني يوضح نسبة الأصوات التي تحصلت عليها الأحزاب اليمينية المتطرفة الفرنسية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية (2002-2022)

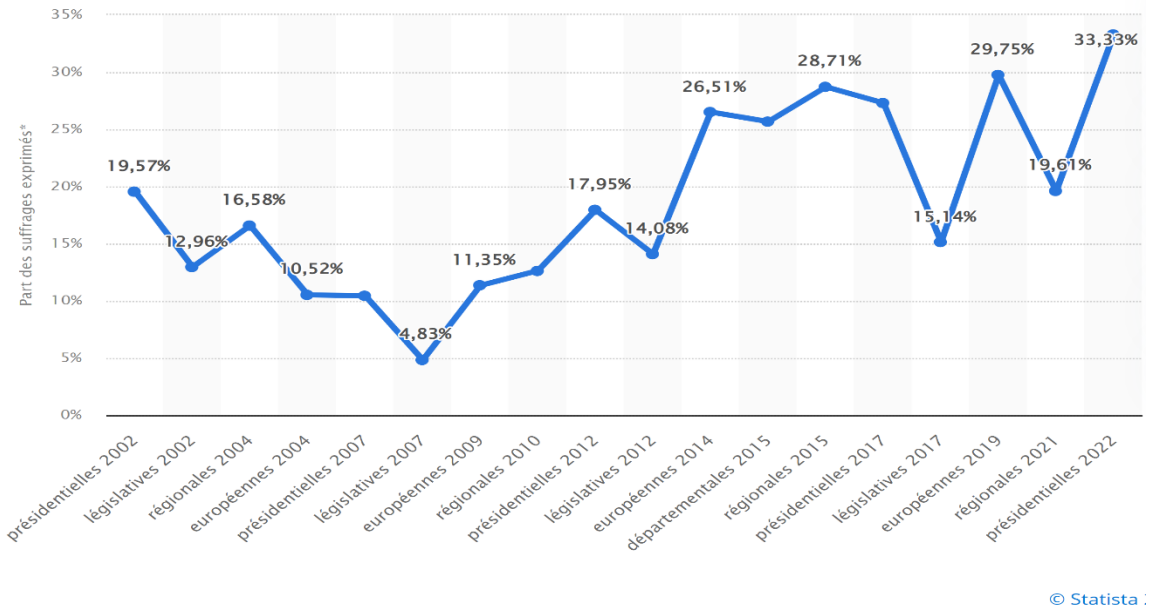

© Statista

المصدر: https://fr.statista.com/statistiques/1276591/rassemblement-national-score-principales-elections/

من خلال المنحنى يبدو أن النتائج التي حققتها الأحزاب اليمينية المتطرفة الفرنسية في الجولة الأولى من الانتخابات الأوروبية لسنة 2019 قد وصلت إلى مستوى تاريخي بنسبة قُدرت (29.75%)، بيد أن النتائج التي تم الحصول عليها في الجولة الأولى من الانتخابات الإقليمية لسنة 2021 تبدو وكأنها تتعارض مع تقدم اليمين المتطرف حيث انخفضت إلى 19.61% و مع ذلك فإن هذا الأداء المضاد عبر عن أزمة مرحلية أكثر من كونه انتكاسة، حيث تحصلت هذه التيارات على ثلث (1/3) الأصوات المدلى بها خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في أفريل 2022.

المبحث الثاني: حزب الجبهة الوطنية في الخريطة الحزبية الفرنسية

تمهيد:

يُعَّد حزب الجبهة الوطنية واحد من أكثر الأحزاب اليمينية تطرفاً في أوروبا عامةً وفي الساحة السياسية والحزبية الفرنسية خاصةً، هذا الأخير الذي كان في وقت مضى لا يُحقق عتبة 1% من الأصوات أصبح مع مرور الوقت القوة السياسية المعارضة الأولى في البلاد التي تنافس على السلطة السياسية. ولفهم جملة العوامل والسياقات التي ساهمت في هذا الظهور والانتشار السياسي يتوجب علينا بدايةً العودة إلى الإرهاصات التاريخية المُشكلة لهوية حزب الجبهة الوطنية ومن ثَّم تحديد الأسس الأيديولوجية التي يقوم عليها لكي نتمكن في الأخير من تتبع المسار السياسي الذي ميّز الجبهة منذ نشأتها إلى حركيّتها التي تشهدها اليوم.

المطلب الأول: نشأة حزب الجبهة الوطنية-حزب التجمع الوطني حالياً-

أقنعت النتائج الإيجابية التي حققها حزب الحركة الاجتماعية الإيطالية (MSI)في الانتخابات العامة الإيطالية سنة 1970 أعضاء حركة نظام الجديد(ON)أنه سيكون من المفيد إنشاء حزب يتألف من مجموعات و أفراد يمينية متطرفة، وفي جوان 1971 بدأ البرنامج السياسي لِ(ON) في التبلور مع بيان فرونسوا دوبارت (François Dupart)من أجل الجبهة الوطنية، حيث دعم البيان القيم التقليدية لليمين المتطرف كما استمر في الدفاع عن بعض القيم التقليدية وتلك التقاليد المتعلقة بالإيمان بالنظام الطبيعي والتشكيك في الديمقراطية(على الأقل في شكلها البرلماني) وكراهية الأجانب وحتى معاداة السامية الكامنة"[1].

وعلى هذا الأساس وبدعم من برنامج دوبارت (Dupart) حشدت حركة النظام الجديد قوى اليمين المتطرف على أمل تحقيق مكاسب سياسية في الانتخابات التشريعية لسنة 1973، لتُؤسس بذلك رسميًا حزباً سياسياً سنة1972تحت اسم" **الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية(FNUF)"** على شاكلة(MSI) والتي بدت في ذلك الوقت وكأنَّها تُنشئ ائتلافاً واسعاً لليمين الإيطالي، كما اعتمدت الجبهة الوطنية على نسخة فرنسية من شعلة(MSI) ثلاثية الألوان كشعار لها مُجسدةً بذلك اتجاهات ثورية من شأنها أن تؤدي إلى نهضة فرنسية ودفاع جديد عن الشعب الفرنسي.

ولتجسيد هذا التشكيل السياسي الجديد عمل أعضاء حركة النظام الجديد على إنشاء واجهة يتم من خلال تقديم زعيم يُمكنه إضفاء المصداقية الانتخابية على الحزب، وبوساطة (Roger Holeindre) و(François Brigneau) أصبح جون ماري لوبان أوَّل رئيس للحزب الجديد، حيث استند هذا الخيار على خبرته السابقة في الحياة السياسية الفرنسية وصورته العامة كسياسي يميني مُعتدل نسبياً. وفي5 أكتوبر 1972أصبحت" **الجبهة الوطنية من لأجل الوحدة الفرنسية"** تسمى "**الجبهة الوطنية"**، حيث جمع هذا التنظيم الغير المتجانس أعداداً من الملكيين (Royalist) والبوجاديين (Poujadist) والفاشيين الجدد(-Neo fascist) والمناهضين للديغولية (Anti-gaullist) وقدماء المحاربين والمدافعين عن الجزائر الفرنسية وكذا الناشطين والمثقفين اليمينيين.

سعى الحزب إلى تقديم نفسه على أنَّه حركة شعبوية قومية بديلة عن المفاهيم التقليدية لليمين واليسار، كما قد تم تلخيص أهداف الحزب وأيديولوجيته في المنشور الأصلي للجبهة الوطنية بشعار **"الدفاع عن الفرنسيين"**، وبالإضافة إلى سياساته القومية كان البرنامج الرسمي للحزب في هذه المرحلة

[1] Daniel Stockemer, **The Front National in France : Continuity and Change Under Jean-Marie Le Pen and Marine Le Pen** ,(Ottawa: Springer International Publishing,2017),P.10.

معتدلا نسبياً[1]. إلاَّ أنَّه ومنذ البداية أثبتت الصراعات الداخلية أنَّها عقبة صعبة أمام التطور التنظيمي للحزب الجديد، حيث فشل هذا الأخير في صياغة برنامج متماسك على خلفية نشوء انشقاقات بين القوميين المتطرفين وأنصار لوبان الأكثر اعتدالاً، وكان هذا الخلاف الأيديولوجي قد تبلور كنتيجة لضعف أداء الجبهة الوطنية في أول انتخابات وطنية لها في4 مارس1973 حيث لم تتمكن الجبهة الوطنية من تحقيق التوقعات بحصولها على(108000) صوتاً فقط أي ما يعادل 1.32% على المستوى الوطني.

وعليه أدى الأداء الانتخابي الضعيف للجبهة الوطنية إلى تفاقم الخلافات الموضوعية ليتم على إثرها طرح مسارين متناقضين للعمل؛ أعضاء حركة النظام الجديد(ON) الذين سعوا إلى التخلي عن المسار الانتخابي والعودة إلى نشاطاتهم المتطرفة، وأنصار لوبان الذي دعا إلى تقوية الحزب والمضي قدماً بالحزب على أساس النهج السياسي. ليتم حل هذا التقسيم الأيديولوجي والاستراتيجي في 21جوان1973 عندما تم حظر(ON) من العمل السياسي بعد اشتباك عنيف مع أعضاء اليسار الراديكالي (الرابطة الشيوعية).

وهكذا وبالرغم من فقدان الجبهة الوطنية لعمود ارتكازها، تمكن لوبان وبعض المؤيدين له من السيطرة تدريجياً على الحزب، كما ترك خروج(ON) مجالاً للمكونات الأخرى التي من شأنها أن تُشَكل" إعادة الترويج الأيديولوجي" للجبهة الوطنية؛ الثوري الوطني(nationalrevolutionary)، والتقليدي الكاثوليكي (catholictraditionalist)، والثوري المضاد(counterrevolutionary)،والليبرالي الجديد(Neo-liberal)، والتضامني(solidarist)،حيث تعايشت كل هذه الإتجاهات المختلفة داخل الحزب بفضل القاعدة القوية التي شكلتها قيادة جون ماري لوبان.

وعلى جانب آخر كان انفصال حركة النظام الجديد مكلفاً للجبهة الوطنية على المدى القصير؛ حيث فقد الحزب جزءاً كبيراً من قاعدة دعمه بالإضافة إلى استثماراته في الحملات الانتخابية، ناهيك عن استمرار أعضاءها في التنافس مع لوبان وحزبه، ففي سنة1973 اتخذوا شعار" **جبهة التدخل**" في معارضة مباشرة للجبهة الوطنية، وفي سنة1974 أسست مجموعة من أعضاء حركة النظام الجديد حزباً يمينياً متطرفاً آخر هو "**حزب القوى الجديدة**""The Party if New Forces" من أجل التنافس مع حزب الجبهة الوطنية في الانتخابات البرلمانية.

[1] **Ibid**.

المطلب الثاني: أيديولوجية حزب الجبهة الوطنية-التجمع الوطني حالياً-

تُشير الأيديولوجية إلى منظومة الأفكار والقيم والمعتقدات والمواقف التي تعكِس وتُشكِل مفاهيم العالم الاجتماعية والسياسية، والتي تهدف إمَّا إلى الحفاظ على الممارسات والمؤسسات السياسية أو تغييرها؛ بعبارة أخرى، هي ذلك الشكل من الرموز والأفكار المُحَمّلة بالقيم السياسية التي تُصمم الهوية المشتركة في إدراكها وفهمها وتقيمها للحقائق الاجتماعية والسياسية[1].

ولمَّا كانت الجبهة الوطنية تُعبّر عن كيان غير مُتراص؛ كونها تُمثِل توليفة من الإتجاهات اليمينية المتطرفة التي تشمل كل من الأصوليين الكاثوليك (Catholic Fundamentalists) والليبراليين المتطرفين (Ultra liberals)، والبلاشفة الوطنيون (National Bolshoviks)، والمناهضين للشيوعية (Anti-communists)، والمناهضين لأمريكا (Anti-Americans)، والقوميين الثوريين (revolutionary nationalists) والمحافظين الجدد(Neo-Conservatives)، والشعبويين الوطنيين (populists national)، والملكيين (royalists)، والفاشيين الجدد (Neo-Fascists) ، بالإضافة إلى بعض اليهود والعرب والهنود اللذين على استعداد للتكتل مع كل مجموعة متنوعة من العنصرية ومعاداة السامية[2]،فإنَّه الأمر الذي يجعل من دراسة عقيدة هذا الحزب غاية في الصعوبة.

وفي هذا الشأن يري بيار ميلزا (Pierre Milza) أنَّ أيديولوجية الجبهة الوطنية مُركبة للغاية لخلق ثقافة سياسية أصلية باعتبارها تُجسد مجموعة غير مُتجانسة من العناصر المستعارة من التيارات المختلفة التي تُشكل التيار اليميني المتطرف في فرنسا. وعموماً تتقاسم الجبهة الوطنية العديد من السمات الأيديولوجية المُميزة للأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا والتي جرى ذكرها أنفاً-في الفصل الأول-، ويمكن تحديد أهم المرتكزات الأيديولوجية التي يتبناها والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: معاداة السامية

بالعودة إلى ماضي معاداة السامية في فرنسا، نجد أنَّ هذه لها جذور عميقة في التاريخ الفرنسي والتي يمكن تتبعها إلى عصر الحروب الصليبية والصراعات العرقية والأيديولوجية والدينية أين أخذت هذه الظاهرة بُعداً دينياً.

[1] Michail Freeden, **Ideology studies: New Advances and Interpretations**, (New York: Routledge,2022),PP .2-8.

[2] Pierre Milza, « Le Front National Crée-t-il une Culture Politique ? »,**SciencesPo University Press**,No.44, (Decembre1999),PP.39-44 .

كما تجِد هذه الظاهرة آثارها في عهد الجمهورية الثالثة أين أخذت شكل توجه سياسي راديكالي وذلك على خلفية نشر غوجينو دي موسيو(Gougenot-De-mousseaux) كتابه الموسوم ب "**اليهودي، اليهودية وتهويد الشعوب الحديثة**" ليفسح المجال أمام العديد من الكتاب للتأليف حول هذا الموضوع وكان أشهرها "**اليهودي ذلك العدو**". وتذكر بعض المصادر التاريخية أنَّ موجة العداء للسامية ظهرت مع الكاتب ريمون (Remond)صاحب مؤلف "**فرنسا اليهودية**" الصادر سنة1886 والذي انتقد فيه اليهود اللذين حسب نظره غزو فرنسا وعبثوا فيها[1].

تماشياً وذلك، وفي ظل تصاعد موجة الكراهية والتحامل ضد الأقلية اليهودية في فرنسا، جاءت "قضية دريفوس" سنة1894* لتُحدِث شرخاً عميقاً في الأوساط السياسية والثقافية داخل المجتمع الفرنسي بعد ان أصبح كل يهودي موضع تشكيك بالشكل الذي مهد بعد ذلك لإضطهادهم[2] (إعدام 100000 يهودي) وهو ما برز جلياً بعد هزيمة ماي1940 أين تمَّ إنشاء تشريع خاص معادي لليهود بالإضافة إلى بعض الإجراءات العقابية الأكثر شمولاً ضدهم[3].

اعتُبِر حزب الجبهة الوطنية –خاصةً في عهد جون ماري لوبان- نموذجاً لحزب عنصري معادي للسامية، فلم يتوارى زعيمه لوهلة في التقليل من إرث الهولوكوست(المحرقة اليهودية) التي يعتبرها "**مجرد تفاصيل تاريخية**"، إلاَّ أنَّه ومع تولي مارين لوبان قيادة الحزب منذ2011 قد تضمنت استراتيجيتها للارتقاء إلى السلطة النأي بالحزب بعيداً عن أي مظاهر معادية للسامية مصرحةً في مقابلة لها سنة2014 عن استعداد حزبها لاحتضان يهود فرنسا وأنَّ الجبهة الوطنية هي أفضل درع حامي لهم ولمصالحهم "**نحن نقف إلى جانبهم دفاعاً عن قيمنا و حرياتنا في التعبير في وجه عدونا الحقيقي و الأوحد و المتمثل في الأصولية الإسلامية**"[4].

الفرع الثاني: النزعة المعادية للإسلام

ظهر موضوع الإسلام لأول مرة في خطاب الجبهة الوطنية في نهاية الثمانينيات مع مؤسسها جون ماري لوبان عبر شعار "**إن شاء الله ! في غضون عشرين سنة بالتأكيد ستكون فرنسا جمهورية إسلامية**"،

---

[1] لقريعي هشام، **مرجع سابق**، ص ص.183-184.

* دريفوس هو ضابط يهودي في الجيش الفرنسي في عهد حكومة فيشي، إتُهم بالخيانة الوطنية والعمالة لصالح العدو الألماني.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] Hristo Milkov, « Origin and Roots of French Anti-Semitism Jewish Genocide in France (1940-1944) » ,**SOSYAL BILIMLER DERGISI** ,Vol.18,No.29 ,(2015),PP.185-207.

[4] Austin Nelson, « The Rise of Neo-Nationalism and the Front National in France »,**SUURJ:Seatlle university undergraduate Jouranal**,Vol.4,No.14,(2020),PP.98-118.

لتغيب بعد ذلك مثل هذه الشعارات عن الخطابات السياسة للحزب للأكثر من 15 سنة كنتيجة لعدة أسباب منها ما هو داخلي مرتبط أساساً بالوضعية الداخلية للحزب مع نهاية التسعينيات(انشقاق برونو)، ومنها ما هو مرتبط بسياقات دولية كان أهمها حرب الخليج[1]،إلاَّ أنَّه منذ مطلع الألفية الجديدة أصبح العداء للإسلام الشكل الخطابي الأكثر تجلياً لحزب الجبهة الوطنية بل وأكثرها انتشاراً وراديكالية في المحتوى وأكثرها قوة في الوصول لمختلف الطبقات الاجتماعية –لاسيما بعد ربطها بالمتغيرات الأمنية- ، ومن جهة أخرى مثَّل هذا الخطاب نقطة التقاطع الخطابي والسياسي للتقارب العبر وطني مع الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى في أوروبا والتي اتسمت خلافاً لذلك بعدم رغبتها في إبعاد تركيزها عن الشأن السياسي الوطني ورفض أي شكل من التحالفات العبر وطنية[2].

قد يكون من المفيد أن نشير إلى أنَّه لا يمكن قراءة ملامح التحول الاستراتيجي في خطابات الجبهة الوطنية من معاداة السامية إلى معاداة الإسلام بعيداً عن السياق الدولي غُداة انهيار الاتحاد السوفياتي وما شكَّله هذا الأخير من تحدٍ إيديولوجي وأمني للغرب- الخطر الأحمر-، فبزوال هذا التهديد وجد الغرب نفسه في فراغ استراتيجي لذا كان من الضروري عليه أن يملئ هذا الفراغ بالبحث عن" **عدو جديد**"، وهو الطرح الذي دعَّمته أفكار كل من صامويل هنتغتون في مؤلفه "صدام الحضارات" وفرانسيس فوكوياما في "نهاية التاريخ"، وعليه أدى بروز الأبعاد الحضارية- الثقافية كمحدد مهم على مستوى النسق الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى إعادة تقسيم النظام الدولي إلى عدة دوائر حضارية كبرى، تم في سياقها إعادة تعريف الدائرة الحضارية الغربية وتحديدها بالمرجعية اليهودية- المسيحية عن طريق التحالف مع الصهيونية[3]، وعلى جانب آخر تم فيها تعريف الإسلام باعتباره العدو الجديد-الخطر الأخضر- المُهدد للمثل والقيم الثقافية للغرب.

وعلى هذا الأساس أصبح المسلم يؤدي دور "الآخر" عبر الوطني والشيطاني المُهدد وجودياً ل"نحن" القائمة على العنصرية والفوقية، لتنسجم هذه الطريقة في تأطير الإسلام و المسلمين مع البناء الأيديولوجي لل"آخر" اليهودي في فترة ما بين الحربين. وعلى عكس معاداة السامية فالعداء للإسلام تُغذيه ديناميكيات طويلة وقصيرة المدى من خلال الثوابت الأيديولوجية والمتغيرات النفسية والسياقية، وباحتضان الجبهة

[1] Naomi Dewulf, **L'évolution du discours d'un parti populiste de droite radicale : Le cas du Front national français sous la présidence de Marine Le Pen** ,Thése de Master en Sciences politiques(université catholique de Lauvain : Ecole des Sciences Politiques et Sociales (PSAD),2016/2017),P.37.

[2] Aristotle Kallis , « The Radical right and Islamophobia », **Oxford Hand Books online**, (April2018),PP.1-23.

[3] نادية محمود مصطفى، **حوار الحضارات على ضوء العلاقات الدولية الراهنة**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث،2016)، ص17.

الوطنية لخطاب كراهية الإسلام وفَّر لها هذا مزايا انتخابية قوية وفريدة في تحديد أجندتها سواءً في الداخل أو عبر الحدود الوطنية.

لكنّ الأمر الأكثر إثارةً للقلق هو أنَّ مثل هذا الخطاب الراديكالي ضد الإسلام ومعتنقيه وجد من يصغي إليه بين شرائح واسعة من المجتمع بالشكل الذي يكشف عن اختراق عميق للخطاب المعادي للإسلام في المجتمع الفرنسي خاصةً والأوروبي عامةً، باعتباره شكل من أشكال التحيز العنصري و الثقافي الذي تضخمه وتذكيه المخاوف الأمنية –سيما بعد الهجمات الإرهابية التي تورط فيها متطرفين إسلاميين- وتصَور المنافسة الصفرية على الموارد على حد تعبير توماس(Thomes).

كما تظل الرؤية الحدودية للإسلام متجذرة بعمق في الإدراك العرقي والقومي القديم حيث لاتزال صورة المؤامرة والأعداء من الخارج والداخل مختلطة، والتي من خلالها تتظاهر الجبهة الوطنية بأنها مناهضة للوضع الراهن التحرري -التعددي الثقافي – السائد بين ما يسمى ب"النخب العالمية"[1].وبتعريف الإسلام على أنه دين المهاجر أتاح هذا للجبهة الوطنية الفرصة لإضفاء الطابع الدراماتيكي على قضية الهجرة، وفي هذا الشأن تُندد مارين لوبان بخطر "مهاجرة الغمر"submersion migration" باعتبارها عامل "مدمر" للهوية الوطنية، "**مما يُثير الخوف من غزوات إسلامية بربرية جديدة فالدين الإسلامي هو دين فتوحات وتوسعات لطالما اعتبر القارة الأوروبية مجالاً حيوياً قابل للتوسع والاحتلال ولعل تاريخ الفتوحات الإسلامية التي فتحت الأندلس وجزء من فرنسا خير دليل على ذلك** " على حد تعبير مارين لوبان.

وفي سياق آخر، فإنَّ الطائفية التي تدَّعي مارين لوبان أنَّها تقف ضدها باعتبارها "**الحصن النهائي**" ليست إلاَّ صياغة مُخففة للوبانية القديمة(old lepenism) القائمة على مناهضة الأسلمة (Anti-islamisation) أو التلبنن (Libanisation)* أو بلقنة فرنسا(Balkanisation)من خلال اللعب باستمرار على الخلط بين العناصر الدينية والقومية، والعرقية، والثقافية، فهي بذلك تمحو أي تدرج دلالي بشكل يربك وبذكاء الدلالات المتعددة للتهديد؛" الهجرة، الدين المهاجر، التعددية الثقافية، الطائفية، الأصولية الإسلامية، الإسلام الراديكالي، الإرهاب الإسلامي، الفاشية الخضراء"، وهي كلها مصطلحات قابلة للاستبدال والتي تشكل بعمق خطاب الاندماج للجبهة الوطنية حول الإسلام والمسلمين.

[1] Gilles Frigoli , Gilles Ivalidi, « L'Extreme droite at L'Islam: Facteures Ideologiques et Stratégies électoral »,**Open Edition Journals**,(Mars2017),PP.27-34 .

*هو مصطلح شاع استخدامه في الخطابات السياسية لأحزاب اليمين المتطرف في فرنسا على غرار حزب الاسترداد وزعيمه إيريك زمور في إشارة لاستنكاره لمحاولة جعل فرنسا على شاكلة لبنان من ناحية التركيبة الاجتماعية والهوياتية.

باختصار، فإنَّ الخلفية الأيديولوجية التي يحملها الحزب عن الإسلام حاضرة في خطابه السياسي الراهن بل أضحت ورقة رابحة له في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وذلك عن طريق استثماره في هواجس وآلام الفرنسيين جراء التصورات الخاطئة التي يحملونها في أذهانهم عن الدين الإسلامي والمسلمين، والتي نجحت الدعاية الإعلامية الغربية عموماً والفرنسية خصوصاً في إذكائها[1]، وبالتركيز على تداعيات الهجمات الإرهابية في فرنسا خاصةً التي شهدتها سنة2015 يمكن أن نلاحظ بوضوح كيف تم تأطير الإسلام وكيف تمت إعادة صياغة الحجج الأصلية للجبهة الوطنية للتعامل مع الفرص الخطابية المتاحة والمفاهيم السائدة للهوية الوطنية بربطها بين الاطر المعادية للإسلام ومفهوم الأمن وكذا القيم الوطنية الأساسية.

الفرع الثالث: معاداة الهجرة

كأي حزب يميني متطرف وظَّف حزب الجبهة الوطنية كراهية الأجانب (Xenophobia) كسمة مميزة له، فلقد شكّلت الهجرة الموضوع الرئيسي الذي يمر عبره البرنامج السياسي للجبهة الوطنية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

عرفت صورة المهاجر في الخطاب الفرنسي عموماً، وفي خطاب الجبهة على وجه الخصوص ثلاث(3) تمثيلات؛ حيث تعكس الأولى استحضار لصورة المهاجر على أنَّه ضحية للهجرة بالنظر لما يترتب عن ذلك من قطيعة مع ثقافته الأصلية وبتالي تمثيله في صورة مهينة كرمز لفرد عديم الوجود لا هوية له(No Existe No identity)، امَّا عن الصورة الثانية فقد تم فيها نقل المهاجر من صورة الضحية إلى صورة المُهدد للسلامة والاندماج الثقافي داخل المجتمع الفرنسي، من خلال اعتبار المهاجرين القادمين من خارج أوروبا من المتوسط وشمال إفريقيا خاصةً المسلمين منهم أقل قدرةً على الاندماج ومُحرضين على صدام الحضارات، في حين تجسدت الصورة الثالثة في خطاب التهديد الاجتماعي والاقتصادي والتي يتم فيها تقديم المهاجرين على أنَّهم المسؤولين عن عِلل المجتمع وفي مقدمتها البطالة وانعدام الأمن والجريمة[2].

وعلى هذا الأساس يقوم البناء الإدراكي للجبهة الوطنية في إطار مقاربتها لقضية الهجرة على ما يلي:

[1] Caterina Froio,"Race, Religion, or Culture? Framing Islam between Racism and Neo-Racism in the Online Network of the French Far Right",**Perspectives on Politics**, Vol.16,No.3,(2018), PP.696-709

[2]Samuel Jeanson, **Nous sans L'Autre : Néo Racisme et Médiatique de Marine Le Pen sur l'enjeu Migratiore Automne 2015**, Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle de la Maitrise en Science Politique, (Université du Québec a Montreal : Faculté de science politique et de droit,2017/2018),P.45.

أولاً: الهجرة كتهديد للهوية الوطنية:

حيث يرتبط تعريف" الهوية الوطنية المثالية " بمواقفها المناهضة للهجرة، فقد تخلى الحزب(FN) عن العنصرية الكلاسيكية وتحول إلى نوع جديد من الفهم العنصري، ووفقاً لوجهة النظر العنصرية الجديدة التي يتم التعبير عنها على أنَّها "**عنصرية تفاضلية**"، يجب الفصل بين الشعوب المختلفة من أجل الحفاظ على طابعها القومي الفريد، فاختلاط الثقافات والعرقيات المختلفة يمكن أن يُسبب تدميراً ثقافياً[1]،ويستمد هذا الطرح جذوره من الأطروحات الشوفينية التي ترتكز على القومية النقية (Pure Nationalism) من خلال أفكار موريس بار(Maurice Barres) وبيجي(Pégy) التي تُروج لكره الأجانب ومعارضة تواجدهم بفرنسا باعتبارهم يشكلون خطراً على تماسك الأمة(Cohesion of the Nation)، والتي بدورها تُبني على مصطلحات مثل الهوية الوطنية (national identity)، الإثنية (ethnicity)، الجذور (Roots)، فرنسا للفرنسيين(France for French)، الكيان الأجنبي(Foreign entity).

وبالعودة إلى سياق النظرة العنصرية الجديدة، فقد كان حزب الجبهة الوطنية من أوائل المدافعين عن نهج" العنصرية التفاضلية" على أساس أنَّ هدفه الرئيسي هو "حماية القيم الأساسية للهوية والحضارة الفرنسية" وفي هذا الشأن يُجادل الحزب(FN) بأنَّ السياسة الثقافية المُصمَمة لحماية جذور الأمة الفرنسية وعكس مسار الانحطاط يجب أن تُعطى الأولوية[2].

ثانياً: الهجرة كمرادف للبطالة و انعدام الأمن العام

طوال تاريخه اعتبر حزب (FN) الهجرة مصدراً رئيسياً لانعدام الأمن العام وكان لهذه الصلة صدى في العديد من البرامج الانتخابية إن لم نقل كلّها، فعلى سبيل المثال نجد في البرنامج الرئاسي للحزب لسنة2007 "**التمثيل المفرط للمهاجرين في الجريمة و الإجرام هو حقيقة**"، كما أعرب الحزب عن أسفه لكثرة الجرائم ضد(البيض) من الرعايا الفرنسيين "**من غير المقبول أن يسود انعدام الأمن الكثير من الأحياء التي يقطنها المهاجرين حيث توجد الهجمات يومياً، ويكون من الخطورة خروج المرأة وحدها بعد حلول الظلام**"، وللحد من هذه الحالة من انعدام الأمن و الناتجة عن الهجرة والتعددية الثقافية دعت الجبهة الوطنية إلى سياسة عدم التسامح مع الأجانب، ومن جهة أخرى وفي إطار محورية الهجرة في خطاب(FN) منذ تأسيسه نجد الهجرة كمرادف للبطالة(العمالة الرخيصة في مقابل تشغيل المواطن

[1] سهام ركنية، **مرجع سابق**، ص ص,117-118.

[2] Deniz Tasci, **The Rise of right-wing Populism In Europe: What are the Primary reasons for the rise of right-wing populism In Europe?**,(Ankara :Hacettepe University Faculty of Economics and Administrative Sciences Department of International Relations ,2019),P.12.

الفرنسي) في مختلف خطاباته منذ تأسيسه والتي يُلخصها شعاره الرئيسي في "**مليون عاطل عن العمل يُقابله مليون مهاجر**".

ثالثاً: الهجرة والنظرة الشوفينية للرفاهية

فوفقاً للجبهة الوطنية، فإنَّ المهاجرين يستغلون وبسوء نظام الرعاية الاجتماعية والمزايا الأخرى التي لا يمكنهم العثور عليها في بلدانهم الأصلية، فلقد تسببت الهجرة الجماعية في حدوث عجز في المساهمة في نظام الضمان الاجتماعي وزيادة في النفقات على الرعايا الصحية والمعاشات التقاعدية، فوفقاً لِ(FN) فإنَّ هذا الضغط المتزايد على نظام الضمان الاجتماعي" **وضعَ عبئًا مالياً كبيراً على كل شخص فرنسي موَّلت ضرائبه المهاجرين**".

كما لخص حزب(FN) طرحه في هذا الشق بمفهوم **التفضيل/الأولويةالوطني**(National Prefernce) والتي مفادها أنَّه ينبغي إعطاء المواطنين الفرنسيين الأفضلية كلما أمكن ذلك على أن تنطبق هذه الأفضلية على السكن و المساعدات الاجتماعية والعمل.

الفرع الرابع: النزعة السيادية(Souverainism)

وفي هذا السياق يمكن القول بأنَّ النزعة السيادية لحزب الجبهة الوطنية ترتبط بثلاثية أساسية يُمكن رصدها في نزعتها التشكيكية الصلبة في الاتحاد الأوروبي، مناهضتها للعولمة، والدعوة إلى دولة قوية عبر تطبيق الحمائية الاقتصادية والاجتماعية. ويُلخص شعار الحزب والمتمثل في" **لا لمستريخت، نعم لأوروبا الأوطان**" نظرة الحزب للبناء الأوروبي معتبراً إياه مؤامرة ضد الشعوب الوطنية أوجدتها العولمة والمرحلة النيوليبرالية، هذه الأخيرة التي يعتمدها الحزب(FN) سبباً في التدهور الثقافي والاقتصادي، فلقد أدت الليبرالية إلى توحيد نمط الحياة الفرنسية، كما دمَّرت التأثيرات الأجنبية تراث فرنسا وتقاليدها، امَّا من الناحية الاقتصادية فقد تسببت في؛ نقل الشركات الفرنسية على الخارج، المنافسة الغير عادلة، وتراجع التصنيع في فرنسا.

وعلى هذا الأساس يدين(FN) في حكمه المطلق لفكرة الأمة، عملية الأوربة(Europeanisation) باعتبارها عملية تهاجم الهويات القومية وسيادة الشعوب، وبالتالي فإنَّ الاتحاد الأوروبي يتناقض مع

الطبيعة الأساسية لكل دولة ذات سيادة باعتباره أداة تكنوقراطية اصطناعية تُفضل بلورة مجتمع متعدد الثقافات على حساب إلغاء الثقافات المحلية الأصلية في كل بلد في اوروبا[1].

اتساقاً وذلك، ومن خلال اعتبار العولمة والاتحاد الأوروبي موضوعان فرعيان للنزعة السيادية، يمكن أن نميز بين جانبين لهذه الأخيرة اقتصادي وآخر سياسي حيث؛ السيادة الاقتصادية(Economic Souverainism) وفي هذا الصدد ترى مارين لوبان أنَّه لابد من إقامة **الحمائية الاجتماعية والإقليمية** (Social and Territorial Protectianism) لأنَّه حسبها قد تم التضحية بالسيادة النقدية لفرنسا من أجل العقائد-العقيدة الأوروبية، عقيدة اليورو، عقيدة الليبرالية المتطرفة-[2] ومن أجل استرجاع هذه السيادة لابد من إقامة الحمائية الوطنية الاقتصادية عبر العودة إلى الحدود والخروج من "أغلال اليورو" وقبل كل شيء إنشاء عملة وطنية. أمَّا السيادة السياسية (Political Souverainism) تقوم على ضرورة استعادة نظام الدولة القومية الوقائية والفعّالة في خدمة المجتمع الوطني، وأنَّ هذه السيادة تعني السيادات الأربع على حد تعبير مارين لوبان والمتمثلة في السيادة النقدية، الاقتصادية والتشريعية والإقليمية.

شكل رقم(07): منحى يوضح ثقة/عدم ثقة الفرنسيين في مؤسسة الاتحاد الأوروبي(2007-2018)

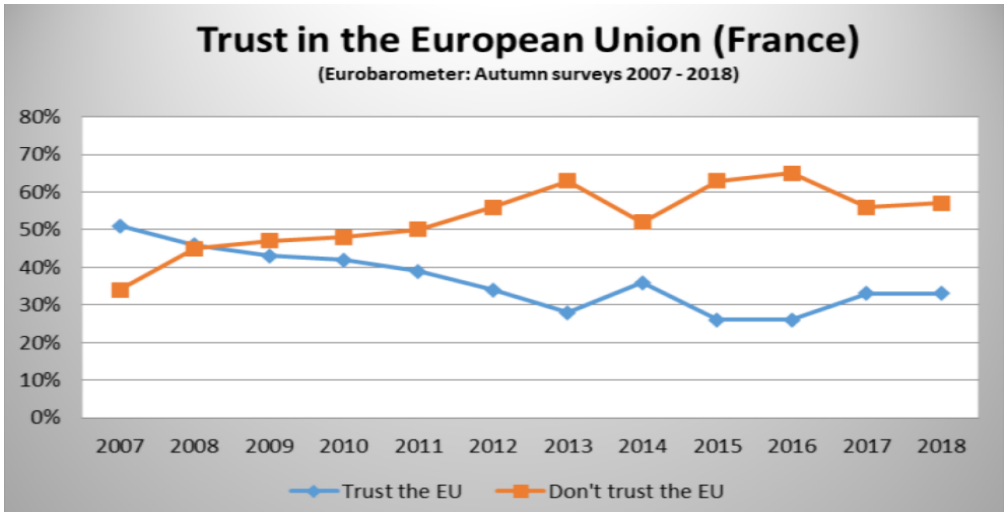

المصدر: Seyed Nader Nourbakhsh and others , « Rise of the Far Right parties in Europe: from Nationalism to Euroscepticism » , Geopolitics Quarterly, Vol.18, No. 4,(April2021), PP 47-70.

في سنة2007 رأى51% من الفرنسيين إنهم يثقون في الاتحاد الأوروبي مقارنةً بـ 34% ممن أعربوا عن عدم ثقتهم في الاتحاد الأوروبي، إلاَّ أنَّه منذ2008 اهتزت هذه الثقة لتُسجل انخفاض في معدلاتها تجاه

[1] Cesareo Rodriguez, Aguilera De Part, **Europhobia and Eurocriticism :The Radical Parties of the Right and Left Vis-a-Vis the European Union**,(Brussels:P.I.E.Peter lang,2013),P.55.

[2] Naomi Dewulf, **op.cit**,P.55.

هذه المؤسسة وقد انعكس ذلك بشكل جلي سنة2018 حيث مثَّل ما نسبته 57% من الفرنسيين الذين لا يثقون في الاتحاد الأوروبي مقارنةً بـ 33% ممن يثقون فيه.

الفرع الخامس: الشعبوية ومناهضة المؤسسة (Populism ,Anti-Establishment)

اتساقاً وما تم التطرق إليه في الفصل الأول حول الأيديولوجية الشعبوية، باختصار نجد أنَّه في جميع برامج الحزب(FN) ثلاثة مذنبين في الانحلال الاقتصادي والاجتماعي لفرنسا؛ الأول هو الاتحاد الأوروبي والعملة الموحدة، أمَّا الثاني النظام المصرفي-البنكي- الدولي، في حين يتمثل الثالث في النخب السياسية والاجتماعية والثقافية الفرنسية، حيث يضع الحزب وفقاً لرؤيته المانوية*الشعب النقي من ناحية ضد النخبة الفاسدة من ناحية أخرى، لاسيما عندما تربط مارين لوبان أسلوب الحياة الفخم للنخب السياسية بأزمة الديون الفرنسية. كما تقدم مارين لوبان ووالدها نفسيهما على أنَّهما **خارجيان(Outsiders)** عن النظام السياسي، وعلى هذا الأساس يقترح الحزب إقامة شكل من أشكال الديمقراطية الشعبوية وحكومة تجمع المواطنين الفرنسيين تحت راية القومية في ظل القانون والنظام، كما تُقدم مارين لوبان نفسها كقوة سياسية جديدة تهدف إلى تمثيل سيادة الشعب وتجسيد لإرادة الشعبية.

*المانوية(Manichean) اعتقاد ديني قديم كان في بابل، ويشير هنا إلى انَّ الحياة مقسمة إلى نور وظلام، أي إلى خير محض وشر محض.

المطلب الثالث: حزب الجبهة الوطنية من الهامش السياسي إلى المنافسة على السلطة السياسية

ظلَّ حزب الجبهة الوطنية منذ تأسيسه ولمدة قاربت العقد من الزمن على هامش المشهد السياسي، وعُرِفت هذه المرحلة في أدبيات الحزب بمرحلة الضعف أو كما يسميها بيرو إغنازي (Piero Ingazi) بالسنوات المظلمة"**Dark years**"، ويشير جون ماري لوبان إلى هذه المرحلة وهو يؤرخ لحزبه وعن الأسباب التي أدت لذلك، حيث يذكر أنَّ تلك الفترة قد حُمّلت بثقل الإرث التاريخي لتيارات اليمين المتطرف في فرنسا، ناهيك عن الخلافات الداخلية التي برزت بين كوادر الحزب والتي أثرت بصورة أو بأخرى على سمعة وأداء الحزب في بداياته الأولى[1]. ولتحسين دعم الناخبين، عدَّل الحزب موقفه الأيديولوجي بالتخلي عن بعض مواقفه الأكثر راديكالية كالتوقف عن تحميل العوامل والتأثيرات الخارجية بالمسؤولية عن الانحطاط الفرنسي، واعتماده موقفاً أكثر عمومية ضد الانتهاكات التي تُمارس ضد الهوية الوطنية لفرنسا.

وإدراكاً لضرورة تقوية الجبهة وتوثيق ارتباطها بجماعات اليمين المتطرف أخرى، طوَّر لوبان علاقات مع أقصى اليمين بما في ذلك الاشتراكيون الوطنيون والأصوليون الكاثوليك (Catholic Fundamentalist/National Socialists). وفي عام 1974 تم جمع فرونسوا دوبارت "François Dupart" وجماعته الثورية الوطنية في الجبهة الوطنية وبعد ثلاث سنوات انضم جان ستيريوا والحركة التضامنية إلى الحزب[2].إلاَّ أنَّه لم يكن لتدفق هذه الفصائل اليمينية المتطرفة مفيداً للجبهة الوطنية في الانتخابات، على العكس من ذلك، ظلّت الجبهة الوطنية هامشية في السياسة الانتخابية، حيث حصل الحزب على أقل من(200000) صوتاً أي(0.29%) في الانتخابات التشريعية لعام 1978. وفي الجولة الثانية من الانتخابات واجه لوبان أيضا معضلة؛ حيث تم دفعه من قبل وسائل الاعلام وبعضه الفصائل داخل حزبه للاختيار بين دعم حزب يمين الوسط والحزب اليساري، ليختار دعم يمين الوسط، وكنتيجة لهذا نشب قدر معين من الخلاف بين "القوميين الثوريين". لتتعرض الجبهة الوطنية لضربة قاسية أخرى على إثر وفاة دوبارت (Dupart) * الذي أصبح في ذلك الوقت الرجل الثاني في قيادة الحزب والمساعد الرئيسي للوبان، بالنسبة للوبان وحزبه أدى ذلك إلى خسارة مزدوجة؛ أولاً فقد لوبان مُنظِّمُه الرئيسي، ثانياً أنَّ العديد من الاشتراكيين الوطنيين الذين

---

[1] لقريعي هشام، **مرجع سابق**، ص127.

[2] Daniel Stockemer,**op.cit**,P.14.

* كعضو سابق في (Jeune Nation)و(Ordre Nouveau) كان دوبارت شخصية مؤثرة للقيادة في اليمين المتطرف الفرنسي. كما أقنع العديد من الفصائل اليمين المتطرف بالانضمام إلى الجبهة الوطنية بما في ذلك اتحاد العمل الوطني والأوروبي (Fédération d'action National et Européenne) ومجموعات القوميين الثوريين(Groupes Nationalistes Révolutionnaires (GNR .في منتصف السبعينيات تمكنت الجبهة الوطنية من جذب ما يقارب 300 (GNR)و500(FANE) ، لبصل مجموع أعضاءها أقل من بقليل من 1000 عضواً.

انضموا إلى الجبهة الوطنية مع دوبارت في منتصف السبعينيات غادروا الحزب، ونتيجة لذلك استمر الأداء الانتخابي "السيء" للجبهة الوطنية في الانتخابات الرئاسية لعام1981حيث فشل لوبان في الحصول على (500) توقيع المطلوبة للترشح في السباق الرئاسي لسنة1981، وبالتالي كانت الجبهة الوطنية عاجزة عن منع فوز التيار الاشتراكي في الانتخابات الرئاسية في ذلك العام.

الفرع الأول: من الهامش إلى السياسة الحزبية

ومع ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فإن فترة " **عبور الصحراء Crossing desert**" على حد تعبير ديكلير ووليامز "Declair, Williams" لم تدم إلى الأبد بالنسبة للجبهة الوطنية، وعلى الرغم من أنَّ حادثة دوبرات كانت ضارة على المدى القصير إلا أنَّها أثبتت على المدى الطويل أنَّها فرصة للجبهة الوطنية للانخراط في السياسة الانتخابية. ارتبط صعود الجبهة الوطنية في السياسة الانتخابية ارتباطاً مباشراً بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في فرنسا بدءاً من أوائل الثمانينيات، وعلى وجه الخصوص أثبتت ثلاثة عوامل هيكلية أنها مفيدة للجبهة الوطنية والمتمثلة في:

أولاً: كان هناك بعض عدم الرضا الكامن بين الفرنسيين حول القانون والنظام بعد تولي الاشتراكيين السلطة في سنة1981على سبيل المثال؛ أثار قرار ميتران باستخدام صلاحياته الرئاسية للإفراج عن(6200) سجين أي ما يقارب 14%في صيف سنة1981 عدم ارتياح الكثيرين، حيث إعتبر61%من المشاركين في استطلاعات الرأي أن منح العفو للعديد من السجناء كان مبالغ فيه للغاية. كما وشملت الإصلاحات السياسية الأخرى المثيرة للجدل في أوائل سنة1980 إلغاء حق الشرطة في إجراء دوريات أمنية عشوائية وسن قانونين تُقيد سلطات الشرطة، وعلى إثرها اعتقد المحافظون وأنصار فرنسا القوية أن هذه الاصلاحات ذهبت بعيداً لمساومتها بالأمن العام.

ثانياً: تميز عهد ميتران بتخفيف لوائح الهجرة وتدابير الإنفاذ لإعادة المهاجرين الغير شرعيين إلى بلدانهم، كما أصبحت التعددية الدينية حقيقة واقعة في المدن الغربية من خلال ظهور غرف الصلاة في مكان العمل وزيادة عدد المساجد (1000مسجد بنهاية الثمانينيات)، وهو التطور الذي لم يلقَ القبول بين المحافظين والكاثوليك التقليديين. كما لم تكن الزيادة في عدد المهاجرين هاجس المواطنين الفرنسيين فحسب، بل ومثلت أيضاً نسبة سكان شمال إفريقيا الذين أصبحوا بحلول عام 1980 أقلية واضحة جداً، فبينما شكّل السكان الأجانب من المهاجرون من شمال إفريقيا والمغرب العربي ما نسبته 2.3% في مقابل 88.7% من الاوروبيين سنة 1946، أصبحوا بحلول 1982 يشكلون 38.5%(هذه الاقلية التي استفادة من

المشاريع السكنية والعمل، وتسببت في ارتفاع معدلات الجريمة، عدم قدرتها على التكيف مع الثقافة الغربية)[1].

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية في أواخر سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن المنصرم ،بعد الصدمتين النفطيتين (1973و1979) وارتفاع معدلات البطالة في ظل حكومة جيسكار ديستان (Giscard d'Estaing) (أكثر من 1.5مليون عاطل عن العمل).وفي هذا السياق سعى ميتران(Mitterrand) من جهته إلى تنفيذ سياسة اقتصادية كينزية جديدة(Neo-Keynesian economic Policy) لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة، وعلى إثرها قامت الحكومة بتأميم العديد من الصناعات والبنوك، وخلقت 150.000وظيفة في القطاع العام ، وقدمت قروضاً وإعانات للشركات ورفعت الأجور ومزايا الرعاية الاجتماعية، ومع ذلك أدت هذه السياسات إلى عجز في الميزانية الحكومية كما أدى ارتفاع الأجور إلى انخفاض أرباح الشركات الفرنسية بالشكل الذي أدى إلى انخفاض الاستثمار وخلق فرص العمل. علاوة على ذلك وبسبب المبالغة في تقدير قيمة الفرنك، انخفضت القدرة التنافسية لفرنسا في السوق الدولية، نتيجة ذلك، كافحت الشركات الفرنسية لتصدير سلعها، وإجمالاً أدت السياسات الاقتصادية التي نفذّها ميتران إلى زيادة البطالة، حيث سجلت زيادة نسبة12%(1.794.900 في ماي1981و2.005.000 في ماي1982)، كما كان لإنفاق القطاع العام أيضًا آثار سلبية على قدرة الحكومة في السيطرة على التضخم (الذي كان مرتفعا بنسبة 14%في أوائل 1980)[2].

استفادت الجبهة الوطنية من هذه التطورات من خلال خلق صورة جديدة تركز على الهجرة والأمن، بل الأهم من ذلك حاولت الجبهة الوطنية تكريس قضية الهجرة في الوعي العام من خلال الربط بين الهجرة من ناحية، والجريمة والبطالة من ناحية أخرى. كما استفادت الجبهة الوطنية من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز العناصر المعادية للأجانب والسلطوية التي أصبحت بالفعل متأصلة في النسيج السياسي، وبالمثل أدى دفاع الجبهة الوطنية عن المواطنين الفرنسيين إلى تسييس المواقف المناهضة للمؤسسة "Politicized anti Establishment Attitudes"[3].

وفي خطوة استراتيجية أخرى استبدل لوبان الخطاب المتطرف للحزب برسالة شعبوية يمكن أن تجذب جمهوراً أوسع بكثير، لتبدأ الجبهة الوطنية في استخدام الشعبوية كوسيلة لتميز نفسها عن الأحزاب الرئيسية وتقديم نفسها كبديل للوضع السياسي الراهن. وفي هذا الصدد كان لمركز الأبحاث التابع للجبهة الوطنية(Research and Study group of European civilization) التأثير الكبير لقيام الحزب بتكييف بعض اللغات الجديدة-خطابات- التي أكدت على مفاهيم مثل "الاختلافDifference" والهوية "Identity"

[1] **Ibid**.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**.

والاقصاء"Exclusion"، حيث تبنت الجبهة الوطنية الخطابات التي اقترحت مفاهيم إقصائية للمجتمع وبالتالي مواجهة المثل العليا لمجتمع دولي متعدد الثقافات.

ومن وجهة نظر فريدمان Freedman، نظّم لوبان الدعم للجبهة الوطنية بناءً على نداءات مناهضة للهجرة من خلال ربطها بانعدام الأمن والبطالة، فلقد كانت القضية الوحيدة الأكثر أهمية التي حشدت الجبهة الوطنية الدعم من خلالها. فالتعبئة الشعبية القوية واستغلال الهجرة كسبب رئيسي للبطالة وانعدام الأمن مكَّنت من حصول الحزب على 13.6% من الأصوات في بلدية (Grande Syntho) و12.6% في الانتخابات البلدية لعام 1983، كما تمكنت الجبهة الوطنية من تعزيز هذه النجاحات بفوز لوبان بنسبة 11.26% من الاصوات في الجولة الاولى، وعُين كعضو في المجلس البلدي في باريس[1].

لقد لعب نظام التمثيل النسبي والمخاوف الاجتماعية بشأن الهجرة والأمن والبطالة عوامل قوة الجبهة الوطنية ليبدوا الحزب أنَّه قد تحول فجأة من هامش السياسة إلى لاعب رئيسي في النظام الحزبي الفرنسي على حد تعبير ديكليرDeclair. وبتعيين برونو ميجريت(Bruno Megret) مديراً عاماً للحزب وإشرافه على خطاب الحزب واستراتيجيته السياسية، لعب برونو دوراً حيوياً في تصميم خطاب الجبهة الوطنية، فتحت إشرافه غيَّر الحزب أسلوب برنامجه وأعاد صياغة كراهية الأجانب والعناصر الإقصائية في التعبيرات الطبيعية سياسياً، الأمر الذي عزز استراتيجية الحزب في استقطاب النقاش السياسي حول أفكاره ووصل إلى ما هو أبعد من دائرته الانتخابية الأساسية، وفي 1989 أنشأ برونو مركز أبحاث داخلي تابع للحزب حيث سعت هذه المبادرة إلى تحسين صورة الحزب في المجال الأكاديمي من أجل إزالته من موقعه الهامشي في السياسة الفرنسية[2].

عرف الحزب في أوائل التسعينيات بعض الاضطرابات الداخلية بانفصال المئات من الأعضاء عن الحزب بسبب استنكار الجبهة الوطنية التدخل الأمريكي حرب الخليج الأولى سنة1991 إلا أنه بنهاية الحرب الباردة وبداية عصر العولمة والتي أصبحت قضية بارزة للغاية في السياسة الوطنية الفرنسية، أتاح هذا للجبهة الوطنية فرصة لتطوير حجج مناهضة للرأسمالية العالمية، حيث دعا الحزب الى شكل من أشكال الرأسمالية الشعبية والتي ركزت بشكل أكبر على الاقتصاد المناهض لليبيرالية الجديدة.

وعلى هذا النحو، يمكن القول أنها تطورت نحو القومية الاقتصادية(Economic Nationalism) التي تتميز بالتركيز على التفضيل الوطني والحمائية (National Preference and protectionism).كما سمح له إعادة التموضع هذه بالدعوة إلى طريق ثالث"third way" بين الليبرالية والاشتراكية "**لا يسار ولا يمين فرنسي**" Neither left nor Right " وكانت النتيجة برنامجاً ليبيرالياً حر، مناهض للدولة مع جوانب

[1] **Ibid.**
[2] **Ibid**,P.17.

سلطوية شعبوية(Market liberal anti state programme) بالإضافة إلى ذلك تم دمج موضوع العولمة في استراتيجيتها السياسية وربطه بالشعبوية والهجرة والأمن. وفي سياق آخر، اكتسب الخطاب القومي أرضية كبيرة، حيث أدت المخاوف المتزايدة بشأن الاتحاد النقدي إلى تراجع الدعم للاتحاد الأوروبي، وكنتيجة لذلك عدَّلت الجبهة الوطنية خطابها المثيرة للانقسام "نحن/هم" ليشمل أعداء سياسيين جدد مثل النخب من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات السياسية الدولية.

لكي يظل هذا الخطاب الشعبوي الجديد للحزب موثوقاً به قدر الإمكان، يُطابق الحزب هذه الاعتبارات الجديدة مع الموضوعات الشعبوية الوطنية المألوفة بما في ذلك الهجرة وكراهية الأجانب، السلطوية وسياسة القانون والنظام، واستمرار الموقف المناهض للنظام، تُرجمة هذه الاستراتيجية الشعبوية إلى فوز للجبهة الوطنية وبما يصل إلى 15% من الاصوات التي المدلى بها بحلول منتصف التسعينيات، واستمرت الجبهة الوطنية في اجتذاب المزيد من الناخبين حيث حصل الحزب على 15.24% من الأصوات في تشريعيات سنة1997، لتصبح بذلك الجبهة الوطنية منافساً جاداً في الحياة الفرنسية بتحديها الأحزاب الرئيسية، فعلى مدى عقدين من الزمن تَقَدَم الحزب من الأطراف إلى مركز السياسة الوطنية على الرغم من العوائق التنظيمية والتحديات المؤسسية، فمنذ عام 1984 فصاعداً اكتسبت الجبهة الوطنية بشكل مطرد ما بين 10%الى 15% من الاصوات وهو وضع صعب للغاية لكل من اليسار الذي فقد العديد من ناخبي الطبقة العاملة واليمين المحافظ الذي خسِر مقاعد في البرلمان لأنَّ مرشح الجبهة الوطنية نجح في الوصول إلى الاقتراع الثاني في الانتخابات التشريعية في العديد من الدوائر وأتت النتيجة عكس ما تم توقعه سابقاً[1] .وهو ما توضحه الأرقام والنسب التالية :

[1] Nora Langenbacher, Britta Schellenberg, **is Europe on the right path? Right-wing extremism and right-wing populism in Europe**, (Berlin: behalf of the Friedrich-Ebert-Stiftung, 2011), PP.84.

الجدول رقم(03): تطور نتائج الجبهة الوطنية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية (1973-1998)

1973	تشريعية	0 .44%	1988	رئاسية	9.79%
1974	رئاسية	0.76%	1989	أوروبية	11.8%
1978	رئاسية	0.30%	1992	جهوية	13.75%
1981	أوروبية	0.17%	1993	تشريعية	12.72%
1984	تشريعية	11.07%	1994	أوروبية	10.61%
1986	جهوية	9.89%	1995	رئاسية	15.26%
1986	رئاسية	9.66%	1997	تشريعية	15.22%
1988	تشريعية	14.61%	1998	جهوية	15.34%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Pascal Delwit, Le Front National Mutations de l'Extrerne Droite Francaise ,(Bruxelles : Universite de Bruxelles,2012) ,P.116.

المبحث الثالث: دورنمط الزعامة في الصعود السياسي لحزب الجبهة الوطنية

تمهيد:

لأكثر من ثلاثين سنة قدمت الجبهة الوطنية لأعضائها والمتعاطفين معها والناخبين صورة مبسطة لما هو عليه العالم وكيف ينبغي أن يكون "How the world is and How it should be"، ووفقاً لخطاب الجبهة الوطنية(FN) التقليدي فإنَّ المجتمع الفرنسي؛ "**ملوث**" بالتأثيرات الأجنبية وسياسات الأمن العام الحكومية المتراخية، و"**مضطهد**" بسبب إملاءات التكامل الأوروبي والعولمة الاقتصادية.

تدمج الجبهة الوطنية هذه العيوب في نظرة عالمية تتمحور حول الاثنية (Ethno centric world view) تنص على أنَّ الأمة يجب أن تتكون من المواطنين الذين يشتركون في نفس الاثنية والثقافة والدين والتاريخ، وفي الممارسة العملية تُتَرجم هذه النظرة العالمية إلى خطاب سياسي يعزز المواقف المناهضة للأجانب والمهاجرين الذين غالباً ما يتم ربطهم بالبطالة وانعدام الأمن العام وشوفينية الرفاهية، وبتالي يجب أن تفيد البرامج الاجتماعية حصراً شعب الأمة نفسه.

وفي هذا السياق يتبادر إلى أذهاننا تساؤل حول ما إذا تغيرت هذه "النظرة العالمية" بصعود مارين لوبان (Marine Le Pen) لرئاسة الجبهة الوطنية منذ2011؟ وهو ما سنحاول لإجابة عليه في هذا المبحث من خلال تتبع مسارات الصعود السياسي لحزب الجبهة الوطنية في عهد كل من جون ماري لوبان وابنته مارين لوبان في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، بشكل يسمح لنا بعدها من تحديد الثابت والمتغير في خطاب حزب الجبهة الوطنية.

المطلب الأول: الانتشار السياسي والانتخابي لحزب الجبهة الوطنية في عهد المؤسس جون ماري لوبان

الجبهة الوطنية تحت قيادة جان ماري لوبان تعمل رسمياً في ظل الساحة الدستورية، حيث قَبِل الحزب المؤسسات والإجراءات الديمقراطية للجمهورية الخامسة لكنَّه عارض السمات الليبرالية مثل ضمان حقوق الأقليات، والمساواة الاجتماعية، والتعددية الثقافية[1].

1. *الانتخابات الرئاسية لسنة 2002:*

باستحضار السياق الدولي نجد أنَّ الانتخابات الرئاسية لسنة2002 تزامنت مع حدثين دوليين مِفصَلِيين شهِدهما العالم ولكلٌ منها تداعياته المباشرة على الداخل الفرنسي؛ حيث تمثل الأول في انهيار الاتحاد السوفياتي أما الثاني تجسد في هجمات11 سبتمبر2001 وما تلاها من هجمات إرهابية طالت العديد من الدول الأوروبية، فلقد سمحت عودة الأبعاد الثقافية والحضارية الى ساحة النقاش السياسي وبروز إشكالية الآخر في المجتمعات الغربية للكثير من الدول أن تُعيد النظر في مسائل الهوية الثقافية والحضارية وكذا إعادة تقييم علاقاتها بجالياتها وأقلياتها. وعليه مثلت هذه العوامل-وأخرى-فرصة ذهبية عرف (FN)كيف يوظَّفها سياسياً في الانتخابات الرئاسية لسنة2002[2].

تضَّمن البرنامج الانتخابي للحزب (16) نقطة أساسية، جاء في مقدمتها قضية الشأن الزراعي والمناطق الريفية حيث دعا لوبان الى ضرورة تطبيق التفضيل الوطني على المنتجات الزراعية مع ضمان دخل لائق للمزارعين، وإعادة تقييم المعاشات التقاعدية مع وقف فرض الديون الزراعية. كما شدد لوبان على قضية التفضيل الوطني -التي اقترح ضرورة إضفاء الطابع الدستوري عليها -في جميع المجالات (الإسكان، العمالة، الصحة والضمان الاجتماعي) وكذا ربطها بالهجرة وضرورة الترحيل الفوري والقسري للمهاجرين الغير شرعيين، على أن يتم إلغاء الاكتساب التلقائي للجنسية الفرنسية.

ومن أجل أوروبا للأوطان، ندَّدَ لوبان بمعاهدة ماستريخت وشنغن وأمستردام، واقترح إلغاء لجنة بروكسل وكذا التعديل الدستوري الذي يسمح للأجانب بالتصويت. وفي إطار الحمائية الجديدة تعهد لوبن بإعادة إنشاء الحدود التجارية لحماية الوظائف والمنتجات الفرنسية، مع مساعدة الشركات الفرنسية في استعادة السوق المحلية وقدرتها التصديرية على أن يقوم بتخفيض نفقات الدولة والهيئات العامة. ولضمان القانون والنظام، حرص لوبان في برنامجه على التأكيد على مبدأ عدم التسامح وضرورة العودة إلى

[1]Daniel Stockemer, **Op.cit**, P.27.

[2] هشام لقريعي، **مرجع سابق**، ص ص.156-157.

العمل بعقوبة الإعدام، وكذلك تعزيز وسائل الشرطة وإجراءات حماية الحدود، مع زيادة الموارد المادية والبشرية لتعزيز العدالة.

الشكل رقم(08): خريطة توضح نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية لسنة2002

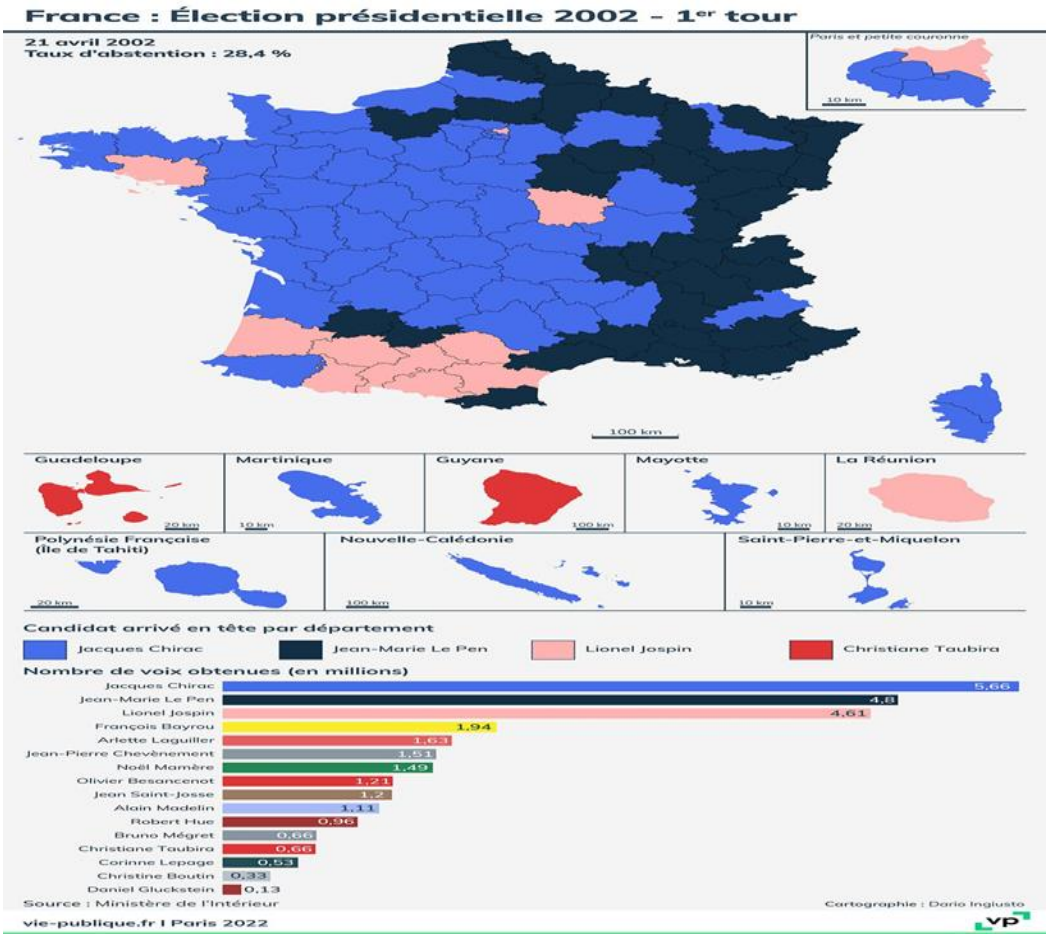

المصدر:https://www.vie-publique.fr/carte/283207-carte-des-resultats-du-premier-tour-de-lelection-presidentielle-2002

بلغ النجاح الانتخابي ل(FN) في عهد لوبان الأب ذروته في الاستحقاق الرئاسي لسنة2002، ليعبّر بذلك عن سابقة تاريخية في حياة الحزب وفي تاريخ فرنسا السياسي؛ حيث أوجد ولأول مرة وصول مرشح من تيار اليمين المتطرف إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية لمواجهة مرشح حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية(UMP) جاك شيراك(Jacques Chirac) على رئاسة قصر الإليزيه. حيث تحصل الحزب (FN) في الاقتراع الأول على ما نسبته 16.86% بما يعادل 4.8 مليون صوت، لترتفع هذه النسبة قليلاً في الدور الثاني إلى 17.79% بمجموع5.5 مليون صوت بالشكل الذي سمح لجون ماري لوبان من احتلال المركز الثاني بعد الرئيس جاك شيراك الذي فاز في الانتخابات و تحصل على 82.2% من الأصوات لصالحه.

الشكل رقم(09): خريطة توضح نتائج الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية لسنة2002

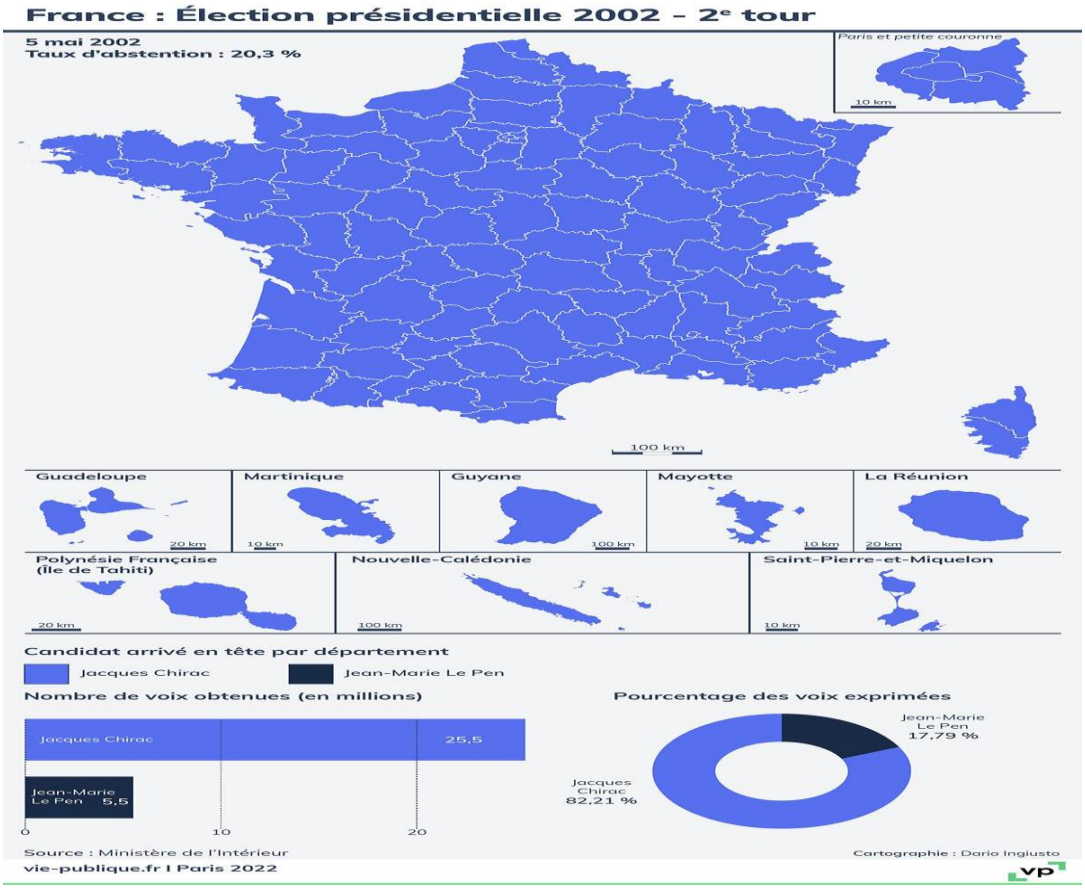

المصدر: https://www.vie-publique.fr/carte/283208-carte-des-resultats-du-second-tour-de-lelection-presidentielle-2002

وكقراءة لمخرجات الاستحقاق الرئاسي لسنة2002، نقول أنَّه يمكن فهم إخفاق(FN) في الوصول إلى سدة الحكم وذلك بناءً على مجموعة من العوامل:

- الأزمات الداخلية التي مرَّ بها الحزب والتي كان أبرزها انشقاق برونو ميغريت(Bruno Mégret) وتأسيسه لحزب الحركة الوطنية الجمهورية وما كان له من آثار سلبية على صورة الحزب وكذا أداءه وهو ما برز بشكل واضح في الانتخابات البلدية لسنة 2001.
- احتلال لوبان المركز الثاني في الاقتراع الأول كان نتيجة طبيعية لوجود عدد كبير من المرشحين، ولأنَّ أصوات اليسار واليسار المتطرف كانت مشتتة بين ثمانية مرشحين.
- عدم حصول لوبان على الكثير من الأصوات في الاقتراع الثاني ارتبط بما اصطُلح عليه في القاموس السياسي الفرنسي ب"الجبهة الجمهورية" باعتبارها كواحدة من الآليات التي تهدف إلى الحيلولة دون تقدم اليمين المتطرف في أي من الاستحقاقات الانتخابية؛ حيث "**تتمثل الجبهة الجمهورية في تنازل متبادل بين مرشحي اليسار واليمين الجمهوري في حال تقدم**

مرشح اليمين المتطرف عليهما، أو على أحدهما، بشكل يسمح له بالتتويج في الدور الثاني، أي تصويت أحدهما للآخر، وبالانسحاب من الدور الثاني، لترك المجال للأوفر حظاً لمنافسة مرشح اليمين المتطرف. وشكلت هذه الجبهة الجمهورية آلية انتخابية قطعت الطريق في عدة استحقاقات انتخابية أمام حزب لوبان سواءً في الرئاسيات أو الانتخابات المحلية"[1].

2. الانتخابات الرئاسية لسنة2007:

على خلاف رئاسيات سنة2002، لم يستطع حزب(FN) من الوصول إلى الدور الثاني لمواجهة وزير الداخلية آنذاك نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) على الرئاسة، هذا الأخير الذي تضمنت استراتيجيته تحييد الجبهة الوطنية من خلال اعتماده على خطاب شعبوي امتزجت فيه بعض جوانب برنامج (FN) خاصةً فيما تعلق منها بالقانون و النظام والمجتمع المتعدد الثقافات و القيم الأخلاقية و الهجرة[2]، وكبديل "لسياسات الهجرة الصفرية" اقترح ساركوزي سياسة الهجرة الانتقائية أو مراقبة الهجرة "الهجرة المختارة ضمان الاندماج"، وعلى هذا الأساس تم تعبئة الناخبين لصالح ساركوزي حيث تحصل حينها على 31.18% في مقابل تحصل (FN) على 10.44% فقط بشكل لم يسمح له من المرور إلى الدور الثاني من الاقتراع[3].

باختصار يمكن أن نفَّسِر نجاح الاستراتيجية التي اتبعها مرشح حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية في مواجهة (FN) لارتباطه بشكل إيجابي بعاملين أساسيين؛ تمثل الأول في انقسامات يمين الوسط حول قضية الهجرة والاندماج، أما الثاني يمكن إرجاعه إلى الخلفية السياسية لساركوزي في مواجهة لوبان الذي بدا وكأنَّه فقد مصداقيته.

3. الانتخابات الجهوية:

وعلى جانب آخر، حقق الحزب(FN) نجاحاً معتبراً في الانتخابات الاقليمة الفرنسية حيث تحصل الحزب في سنة2004 و2010 على مانسبته12.4% و11.4% من الأصوات المدلى بمجموع مقاعد يساوي (156)و(118) من بين (1794) مقعداً على التوالي.

---

[1] عبد النور بن عنتر، "فرنسا: جبهة جمهورية في مواجهة الجبهة الوطنية"، في: العربي الجديد على الرابط: https://www.alaraby.co.uk، (2023/05/03)(20:22).

[2] Nora Langenbacher, Britta Schellenberg, **Op.cit,**PP.84-86.

[3] Joao Carvalho**, impact of extreme right parties on immigration policy comparing Britain, France and Italy**, (London and New York: Routledge, 2014), p.124.

4. انتخابات البرلمان الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي(EU) شكلاً جديداً من أشكال التنظيم الدولي بحيث يشكل كياناً اقتصادياً وسياسياً منفردة عن غيره، وهو نتاج العديد من محاولات التكتل والانصهار التي سعت الجماعة الأوروبية المؤمنة بإمكانية توحيد الرؤى وتنسيق المواقف و السياسات إلى إقامتها[1]،ويستمد(EU) شرعيته من الاقتراع العام والمباشر الذي يشارك فيه مواطنين الدول الأوروبية الذين ينتخبون ممَثليهم في المجلس التشريعي لولاية مدتها خمسة (5) سنوات، هؤلاء الذين يتشاركون سلطة التشريع مع مجلس (EU)المكوَّن من وزراء حكومات الدول الأعضاء فيه(28 دولة عضو). وتشمل العضوية 751 مقعداً في البرلمان الأوروبي(MEP) حيث تتكتل الأحزاب المشاركة في البرلمان الأوروبي في ثمانية(8) تكتلات حزبية هي:

- حزب الشعب الأوروبي (EPP).
- مجموعة التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين في البرلمان الأوروبي(S&D).
- المجموعة الأوروبية للمحافظين والإصلاحيين(ECR).
- مجموعة تجديد أوروبا(REG).
- مجموعة الخضر/ التحالف الأوروبي الحر(Verts/EFA).
- المجموعة الكونفدرالية لليسار الأوروبي الموحد-اليسار الأخضر الاسكندنافي(GUE/NGL).
- مجموعة الهوية والديمقراطية(ID).
- الأعضاء الغير ملحقين (NI)

حقق الحزب نتائج مرضية في انتخابات البرلمان الأوربي لسنة 2004، حيث تحصل الحزب بقيادة جون ماري لوبان على9.8% بمجموع مقاعد يساوي(7) من بين (78) مقعداً مخصص لفرنسا، أمَّا في الانتخابات الأوروبية لسنة 2009 شهد الحزب تراجعاً حيث تحصل على 6.3% من الأصوات المدلى بها بمجموع مقاعد بلغ ثلاث(3) مقاعد فقط من بين (72) مقعداً ليحتل بذلك المرتبة الخامسة في سلم هرم القوى الحزبية الفرنسية في البرلمان الأوروبي وهو ما يوَّضحه الشكل التالي:

[1] ضياء الدين أوشريف، "إنعكاسات صعود اليمين المتطرف على بناء سياسة أوروبية موحدة للهجرة واللجوء"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد12، عدد1، (أفريل2021)،ص ص.686-709.

الشكل رقم(10): رسم بياني توضح نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي على المستوى الوطني في فرنسا للعهدة (2009-2014)

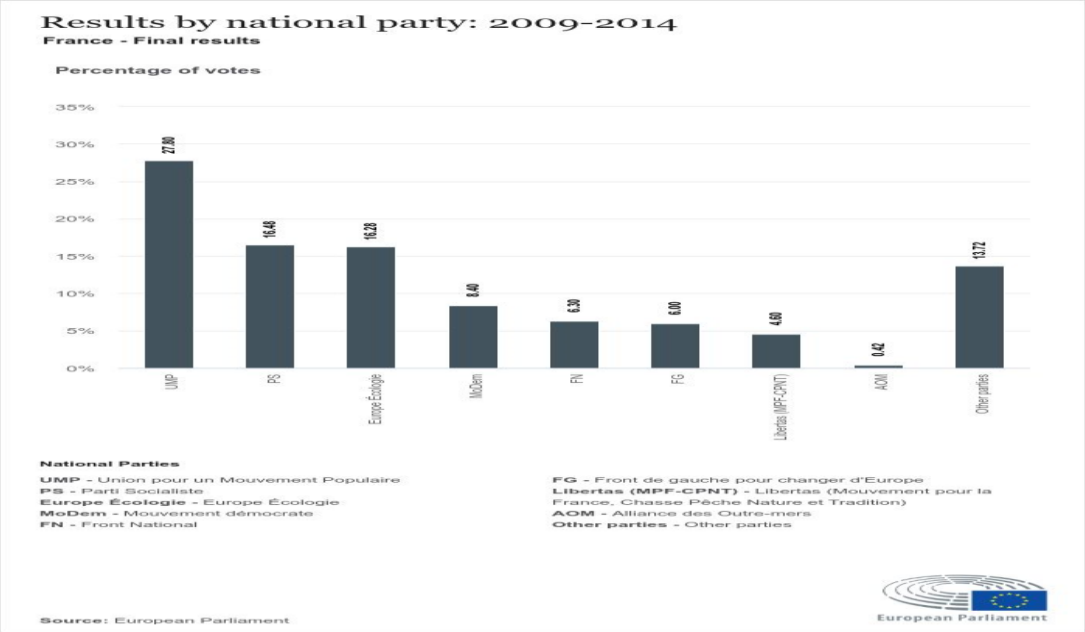

المصدر:-https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-/results/france/2009-2014/constitutive-session/0020.png

المطلب الثاني: الصعود السياسي والانتخابي للجبهة الوطنية في عهد مارين لوبان

بتولي مارين لوبان قيادة الحزب في جانفي2011، عرف الحزب(FN) نجاحات انتخابية لم يسبق لها مثيل، حيث شكَّل هذا الحدث نقطة تحوّل جوهرية في مسار الحزب وتوجّهاته، فلقد استطاعت مارين لوبان منذ تزعمها الحزب المحافظة على تموقعه ضمن المراكز الثلاث الريادية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، بشكل سمح للطبقة السياسية والرأي العام الفرنسي من إعادة النظر في تقييم موقع للجبهة الوطنية من موقع هامشي في الحياة السياسية إلى النقاش حول الآفاق السياسية للحزب واحتمالية وصوله إلى سدة الحكم مستقبلاً[1].

1. *الانتخابات الرئاسية لسنة2012*:

جاءت الانتخابات الرئاسية لسنة2012 في ظل سياق داخلي ودولي مأزوم؛ من جهة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا كنتيجة طبيعية لتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة2008، ومن جهة أخرى الأزمات في المنطقة العربية أو ما اصطُلح عليه ب"ثورات الربيع العربي" وموجات الهجرة الكبيرة التي أفرزتها، حيث مثلت هذه البيئة الأرضية المناسبة للجبهة الوطنية لترويج مبادئ ومسلمات الحزب المتمثلة في معاداة الهجرة ورفض الاتحاد الأوروبي والعملة الموحدة(اليورو).

قدمت الجبهة الوطنية زعيمتها في قلب البرنامج كتجسيد للإرادة العامة للشعب، وأنَّ(FN) كحزب هدفه الرئيسي الدفاع عن الأمة الفرنسية، حيث حمل البرنامج الانتخابي لسنة2012 عنوان "**مشروعي من أجل فرنسا والشعب الفرنسي، ومارين لوبان صوت الشعب وروح فرنسا**"، تمَّ فيه تقديم العديد من الموضوعات التي تناولها جون ماري لوبان في مشروعه التمهيدي*، كما تضمن البرنامج مقترحات ومواضيع جديدة ولعلَّ أحد المواضيع التي أكسبت مشروع مارين المزيد من الاهتمام هو مفهوم" اللائكية"، وفي هذا الإطار يستنكر الحزب انتشار الإسلام الذي بحسبه هو دين خطير بطبيعته ولا يحترم الانفصال بين الدين والدولة.

---

[1] لقريعي هشام، **مرجع سابق**، ص ص.158-159.

*الهجرة باعتبارها الموضوع الرئيسي الذي يشكل أيديولوجية الحزب لم تتصدر البرنامج الرئاسي لسنة2012 بل تمت الإشارة لها في منتصف البرنامج، حيث تم تقديم البرنامج الاقتصادي أولاً.

نتائج الدور الأول:

لم تُسفر نتائج الدور الأول عن نجاح مرشحة الجبهة الوطنية وذلك باحتلالها المرتبة الثالثة بعد كل من مرشح الحزب الاشتراكي(PS) فرانسوا هولوند(François Hollande) ومرشح الحزب الجمهوري (UMP) نيكولا ساركوزي(Nicolas Sarkozy) بنسبة أصوات قُدرت ب17.9% بما يعادل أكثر من ستة(6) ملايين صوت.

الجدول رقم(04): نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية لسنة2012

المرشحين	الأصوات	النسب (%)
François Hollande	10272705	28.63
Nicolas Sarkozy	9753629	27.18
Marine Le Pen	6421426	17.90

المصدر: https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Les-resultats/Presidentielles/elecresult__PR2012/(path)/PR2012/FE.html

لم تشكل هذه النتيجة خسارة للجبهة الوطنية بل على العكس تماماً، فلقد أبانت على قدرة هائلة للحزب في استقطاب الناخبين بالشكل الذي مهَّد إلى العديد من النجاحات في مختلف الاستحقاقات الانتخابية فيما بعد، ففي غضون عشر سنوات(10) وسَّع الحزب دائرته الانتخابية بصورة لم تعد مقتصرة على العمال (الياقات الزرقاء) أو الأفراد ذوي المستوى التعليمي والثقافي المحدود لتشمل طبقات أخرى (التكنوقراط- الياقات البيضاء)، وهو ما سمح له تدريجياً بإقامة مساحة سياسية رحَّبت بتمديد جديد لنفوذ الجبهة الوطنية.

2. الانتخابات الرئاسية لسنة 2017:

شكَّلت الانتخابات الرئاسية لسنة2017 حدثاً لافتاً للنظر ففي الوقت الذي كان فيه الجميع ينتظر صعود مرشحين من التيار التقليدي (اليمين، اليسار)، فوجئ المراقبون بوصول مرشحين خارج هذا التيار أحدهما كان من تيار الوسط والآخر كان من اليمين المتطرف، وعليه شكَّلَ هذا تمرد على السياسة النمطية الفرنسية وانقلاباً حقيقياً على العرف السياسي السائد في فرنسا منذ ولادة الجمهورية الخامسة. كما عبّر هذا السباق الانتخابي على أنَّه الاختيار بين الانفتاح والتعصب، والعولمة والقومية، والتفاؤل والكراهية، وتفوق وانحسار القيم الليبرالية الأوروبية، بشكل أوضح اختلاف المشروعين السياسيين لكلا المرشحَيْن وهو ما صنع الفارق في نتائج التصويت[1].

[1] خرباشي حنان، **مرجع سابق**، ص ص.151-176.

وبالعودة إلى السياق العام للرئاسيات الفرنسية لسنة2017، نجد أنَّ فرنسا قد شهدت حالة من الاحتقان الداخلي نتيجة الأزمة الاقتصادية التي كانت تتخبط فيها فرنسا(ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض النمو الاقتصادي) والفضائح المالية التي تورط فيها عدد من السياسيين- كان أبرزهم وزير الميزانية جيروم كاهوزاك -والتي تنوعت بين التهرب الضريبي وتضليل العدالة ومخالفة الإجراءات القانونية في الصفقات العمومية، وهو ما جعل 85% من المواطنين الفرنسيين يعتقدون بأنَّ الطبقة السياسة فاسدة وقد حان وقت تغييرها[1].وعلى الصعيد الإقليمي جرت الانتخابات في خِضم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و بروز النزعة الانفصالية في عديد من الدول الأوروبية، وهي تطورات شغلت بال الرأي العام الفرنسي وأعادت بعث قضايا عديدة إلى ساحة السجال الفكري كان أبرزها قضية الهوية الفرنسية. ومن ناحية أخرى استفاد حزب الجبهة الوطنية وبقية الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا من صعود اليمين الشعبوي في الولايات المتحدة الأمريكية بفوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية سنة2016 .

نتائج الدور الأول:

منذ بداية الحملة الرئاسية لسنة2017 كانت هناك تكهنات قوية بأنَّ مارين لوبان ستصل بسهولة إلى الجولة الثانية، فقد كشفت استطلاعات الرأي أنَّ مارين لوبان في الصدارة بمتوسط قدره25% من الناخبين الذين يعبّرون عن نيتهم التصويت لها في رئاسيات2017[2]. وعليه حُسِم الدور الأول من الانتخابات لصالح مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبان(Marine Le Pen) ومرشح الوسط إيمانويل ماكرون (Emmaneul Macron) ،كما أسفرت نتائج الاقتراع الأول عن تفوق ماكرون بنسبة23.72% من الأصوات المدلي بها، وحصول مارين لوبان على22,39% ويليهما جان لوك ميلاشون(Jean Luc Mélenchon) ب19.91% ثم فيون(vion) ب18.94% و هامون(Hamon) ب 5.52% [3].

[1] الجزيرة، "الفساد السياسي بفرنسا.. ملفات مغلقة وأخرى مفتوحة"، في الجزيرة على الرابط: https://rb.gy/gfanf ، (2023/05/02)(23:42)

[2] Agnès Maillot, "Setting the Agenda? The Front National and the 2017 French Presidential Election", Irish Studies in International Affairs , Vol. 28 (2017), pp. 45-56

[3] Ministère de L'interieur, Résultats de l'élection présidentielle2017 ,sur le lien : https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Les-resultats/Presidentielles/elecresult__presidentielle-2017/(path)/presidentielle-2017/index.html ,(02/05/2023)(15:23).

نتائج الدور الثاني:

حسب النتائج النهائية التي أدلت بها وزارة الداخلية الفرنسية، أسفر التصويت في الجولة الثانية من الإنتخابات الرئاسية لسنة2017 بين الثنائي الذي سيطر على المشهد السياسي الفرنسي مؤخراً عن66.1% من الأصوات لصالح إيمانويل ماكرون مقابل33.9% لمارين لوبان.

بالرغم من عدم فوز مرشحة الجبهة الوطنية مارين لوبان في الاسحقاق الرئاسي لسنة2017 إلاَّ أنَّ صعودها إلى الدور الثاني وحصولها على أكثر من (11) مليون صوت يعد أكبر إنجاز لها، استطاعت من خلاله إثبات نِديّة الحزب لأحزاب التيار التقليدي بل أكثر من ذلك أصبح حزبها ذا ثقل سياسي يحسب له حساب على المستوى الداخلي وكذا الخارجي- في إطار لاتحاد الأوروبي-. كما شكَّلت المناظرة التي صبت في مصلحة ماكرون مكسباً لزعيمة الحزب وللحزب الذي أوجد منبراً استثنائياً ليُطلق منه أفكاره وشعاراته مثل أي مرشح آخر. وعموماً يمكن أن نوجز الأسباب التي حالت دون اعتلاء مارين لوبان السلطة في انتخابات2017 في مايلي:

- أنَّ ماكرون هو مرشح ما يسمى "الدولة العميقة" ولوبي كبار رجال الأعمال والصناعيين[1].
- اعتماد مرشح حركة "إلى الأمام" على مجموعة من رجال الفكر من ذوي التأثير الكبير في المجتمع الفرنسي كـ "جاك أتالي(Jacques Attali) وبول ريكور (Paul Ricœur)،وإريك أورسينا (Erik Orsenna)"، فلقد لعبت هذه الشخصيات الفكرية دوراً هاماً في تشكيل بيئة فكرية مواتية لتوجيه الناخب للتصويت لصالح ماكرون.
- اعتماده على مجموعة من أصحاب المال والنفوذ مثل هينري هيرمان (Henri Germain)، كلود بيبيار(Claude Bébéar)، مارك سيمونسيني (Marc Simoncini) الذين دعموا ماكرون مالياً في إطلاق حملته والترويج لها.
- هو مرشح المؤسسات المالية الدولية "روتشيلد" "Rothschild " ذات النفوذ الكبير في السياسة العالمية.
- البرنامج الاقتصادي لماكرون" مخطط مارشال لإنقاذ الاقتصاد الفرنسي".
- استغلال ماكرون للتناقضات الخطابية لمرشحة اليمين المتطرف "**الخلط بين الإرهابي والمهاجر وطالب اللجوء وأي شكل من أشكال الهجرة هو خطأ أخلاقي وتاريخي وسياسي عميق**".

[1] خرباشي حنان، **مرجع سابق**، ص ص.151-176.

- تعهد مارين لوبان بالخروج من الاتحاد الأوروبي جعل الناخبين يعكفون عن التصويت لها لاسيما في ظل تقديرات البنك المركزي الفرنسي الذي أثبت أنَّ خروج فرنسا من منطقة اليورو سيكلفها أكثر من 30 مليار يورو سنوياً.
- تبني مارين لوبان الخطاب المعادي للمهاجرين والفرنسيين من الأصول العربية ولد حالة استنفار لدى هذه الهيئة الناخبة ذات الأصول العربية والإفريقية.
- تورط مارين لوبان في فضائح سياسية مالية.

3. *الانتخابات الرئاسية لسنة 2022:*

مثَّلت إنتخابات24 أفريل2022 محطة اختبار للقيم الجمهورية التي تواجه انتكاسة وتراجعات بفعل؛ تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمَّقت أزماته على وقع جائحة كورونا، وانحسار الدور الفرنسي في عديد الملفات الإقليمية والدولية كان آخِرها ملف الحرب الروسية الأوكرانية وكذلك ملف ليبيا ودول الساحل والصحراء الإفريقية دون أن نغفل ملف العلاقات مع الجزائر[1].

تميَّزت الانتخابات الرئاسية لسنة 2022 بترشح شخصيات تباينت رؤاها وتصوراتها حول قضايا الداخل الفرنسي، حيث انقسمت هذه التصورات بين أربعة(4) شخصيات تُمَثِّل كل واحدة منها تياراً أيديولوجياً وتموقعاً سياسياً فريداً يُرَتب بمقتضاه أجندات فرنسا داخلياً وخارجياً وهي كالتالي:

1) التيار اليساري بزعامة جان لوك ميلانشون(Jean Luc Mélenchon) الذي يقود حركة" فرنسا الأبيّة".
2) تيار الوسط بزعامة إمانويل ماكرون (Emmaneul Macron) مؤسس حركة"الجمهورية إلى الأمام".
3) تيار اليمين بزعامة إريك زمور(Eric Zemmour) وحزبه "الاسترداد".
4) تيار اليمين المتطرف بزعامة مارين لوبان(Marine Le Pen) وحزبها "الجبهة الوطنية-التجمع الوطني حالياً- .

[1] المركز الديمقراطي العربي، "قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية: الجمهورية في مواجهة اليمين الشعبوي"، في: https://democraticac.de/?p=81788 (2023/05/02)(15:30).

نتائج الدور الأول:

الشكل رقم (11): خريطة توَّضح نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية الفرنسية لسنة2022 حسب الأقاليم

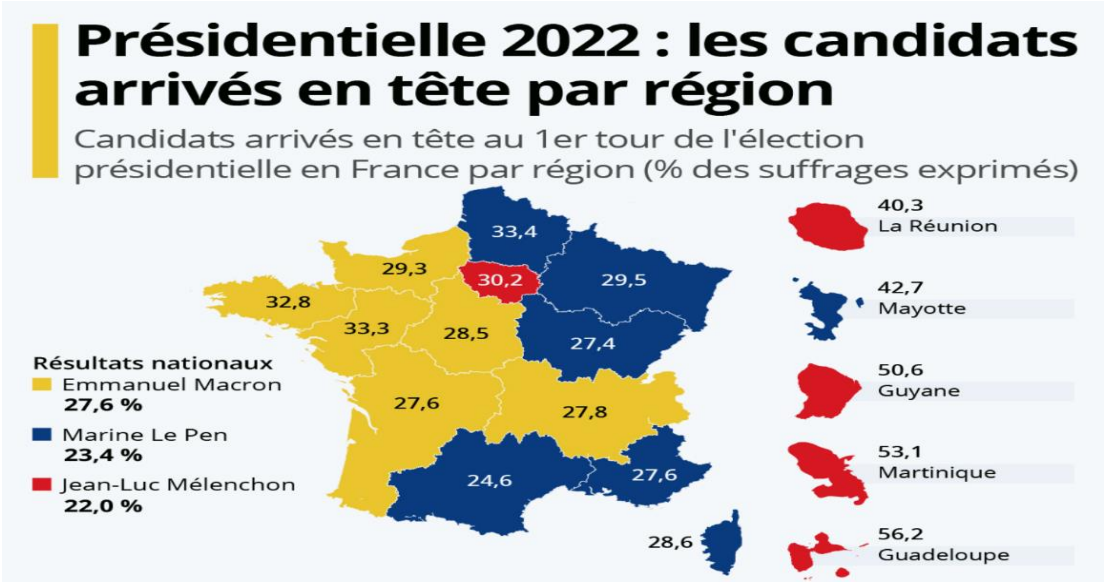

المصدر: https://fr.statista.com/infographie/27227/presidentielle-2022-resultats-premier-tour-candidat-avec-le-meilleur-score-par-region/

تظهر الخريطة نتائج الجولة الأولى والتي يمكن أيضاً رؤيتها على نطاق إقليمي، جاء إيمانويل ماكرون في المرتبة الأولى في ستة(6) من أصل(18) منطقة خاصةً في الوسط والغرب مسجلاً أفضل درجاته في(Bretagne) و(Pays de la Loire) بحوالي33%، وتحتل مارين لوبان الصدارة في(7) مناطق في الربع الشمالي الشرقي وجنوب فرنسا وأيضاً في كل من(Corse)و(Mayotte)،من جانبه فاز جان لوك ميلانشون في (Île-de-France) وكذلك في أربعة من المناطق الخمسة الخارجية حيث يجمع مابين40% وأكثر من50% من الأصوات.

أسفرت نتائج الدور الأول بفوز الرئيس المنتهية ولايته إمانويل ماكرون (Emmaneul Macron) بنسبة27.85% من الأصوات المدلى بها، لتأتي في المرتبة الثانية زعيمة(FN) بنسبة قدرها23.15% ثم جان لوك ميلانشون(Jean Luc Mélenchon) ب21.95%،بعده إريك زمور(Eric Zemmour)ب 7.07% .

الجدول رقم (05): نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية لسنة2022

المترشحين	الأصوات	النسب (%)
إمانويل ماكرون	**9783058**	**27.85**
مارين لوبان	**8133828**	**23.15**
لوك ميلانشون	**7712520**	**21.15**
إريك زمور	**2485226**	**7.07**

المصدر:https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Les-resultats/Presidentielles/elecresult__presidentielle-2022/(path)/presidentielle-2022/FE.html

نتائج الدور الثاني:

وفق النتائج النهائية التي صرَّحت بها وزارة الداخلية أسفر التصويت عن فوز إيمانويل ماكرون بعهدة ثانية وذلك بحصوله على نسبة أصوات قدرها58.55%، لتحتل مارين لوبان المركز الثاني بنسبة 41.45% لتشكل بذلك أكبر نسبة أصوات يتحصل عليها اليمين المتطرف ليس خلال (64) سنة من عمر الجمهورية الخامسة وحدها، بل على امتداد تاريخ فرنسا الحديث بأسره. كما تُتَرجم نسبة الأصوات (التي فاقت 13 مليون صوتاً) تنامي التيار الرافض للوضع الراهن (status quo) من جهة، ومن جهة أخرى تعبِر عن تنامي الفكر القومي في أوروبا عامةً وفرنسا خاصةً.

5. الانتخابات التشريعية:

إضافةً إلى الانتخابات الرئاسية، نجد حزب الجبهة الوطنية حاضراً بقوة في الاستحقاقات التشريعية فمنذ تولي مارين لوبان قيادة الحزب تمكن هذا الأخير بصورة مطردة ولافتة للنظر من تحقيق نجاحات مبهرة في انتخابات الجمعية الوطنية، فبعدما كان لا يتجاوز عتبة2% (سنة2002) تمكن في الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة2022 من تحقيق17.3%، ليحقق بذلك اختراق تاريخي آخر له بشكل سمح له من بتشكيل مجموعة برلمانية كبيرة في الجمعية الوطنية حيث تم انتخاب ما لا يقل عن(89) نائباً من الجبهة الوطنية.

هذا الوجود الجديد في الجمعية الوطنية يسمح ل(FN) ليس فقط بالتمثيل النيابي على مستوى البرلمان وإنَّما يمنحها أيضاً قاعدة مالية جديدة، كما يسمح لها بالترسخ بشكل دائم في الدوائر الانتخابية التي فازت بها[1].

[1] Luc Rouban, « LA MUTATION DU RASSEMBLEMENT NATIONAL », **Cevipof : Sciences Po Paris** ,(juillet 2022) ,PP.1-7.

6. الانتخابات الجهوية والبلدية:

منذ سنة2014 رسّخت الجبهة الوطنية نفسها تدريجياً كقوة انتخابية رائدة في البلاد فلقد ساهمت الانتخابات البلدية في مارس2014 في بروز جبهة بلدية (frontisme municipal)، حيث تم انتخاب أزيد من (1500) عضواً في المجالس البلدية موزعة على المدن الصغيرة والكبيرة. و على جانب آخر تقدم انتخابات مارس 2015 دليلاً أن الجبهة الوطنية ليست حركة مؤقتة للمزاج السياسي، حيث جذب مرشحو(FN) 25.2% من الأصوات بحصص متقاربة مع أصوات اليمين واليسار .كما سمح التقدم الكبير للجبهة الوطنية خلال الانتخابات الإقليمية في 13ديسمبر 2015 إلى زيادة كبيرة في الضغط الذي تمارسه على النظام السياسي بأكمله، فمع 27.7% من الأصوات المدلى بها في الجولة الأولى و27.1% في الجولة الثانية شهد الحزب زيادة قدرها(2.5+نقطة)في ثمانية أشهر، حيث تواجد في جميع مناطق العاصمة الفرنسية بالشكل الذي أظهر قدرته على الحفاظ على ناخبيه في الجولة الأولى مُتجاوزاً 40% في إقليمين(Provence Alps-cotes D'Azur=45.2%)(Nord Pas De calais Picardie=22.2%).

الشكل رقم (12): خريطة توضح نتائج الدورالأول من الانتخابات الجهوية لسنة 2015

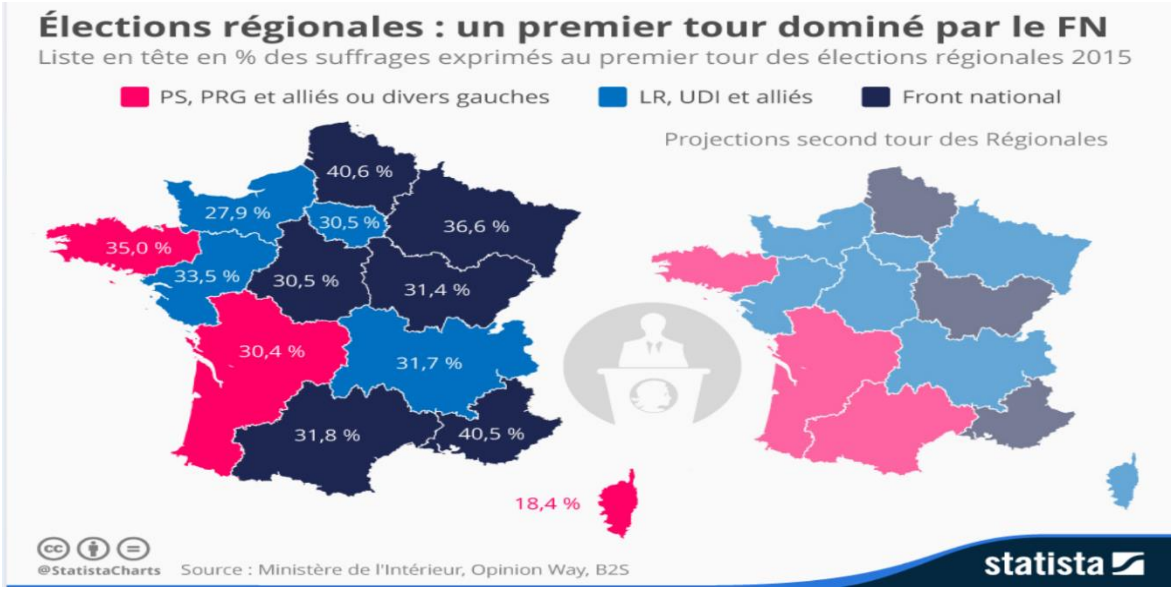

المصدر:https://fr.statista.com/infographie/4113/elections-regionales-_-un-premier-tour-/ domine-par-le-fn

تُظهر الخريطة ما يقارب 30% من الأصوات برزت فيها الجبهة الوطنية كفائز واضح في الجولة الأولى من الانتخابات الجهوية لسنة 2015، ووفقا لنتائج وزارة الداخلية فإن (FN)تأتي أولاً في ستة من المناطق الحضرية الثلاث عشرة (Nord-Pas-de-Calais/Picardie, PACA ,Alsace/Lorraine/Champagne Ardenne,Centre,Languedoc-Roussillon/Midi-Pyrénées , Bourgogne/Franche-Comté).

جاء نجاح الجبهة الوطنية في هذه الانتخابات في سياق بيئة فرنسية عرفت لا استقرار أمني لاسيما بعد هجمات باريس والتي تسببت في وقوع 130 قتيلاً[1] في أسوء حادثة عرفتها فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أعطت هذه الهجمات زخماً كبيراً لخطاب الجبهة الإقصائي والعنصري خاصةً في تلك المناطق التي تعرضت لهجمات إرهابية.

وفي سياق آخر مثَّلت انتخابات البلديات لسنة2020 والانتخابات الجهوية لسنة2021، خطوة مهمة في إضفاء الطابع المؤسسي على حزب الجبهة الوطنية في فرنسا، ومن جهة أخرى عبَّرت عن اختبار واقعي للقوة المحلية للحزب الوطني الذي حاول استغلال السياق الداخلي الوطني الذي امتزجت فيه تأثيرات جائحة كوفيد-19 وحالة الطوارئ الصحية المعلنة والاضطرابات السياسية (حركة السترات الصفراء) وإضرابات إصلاح المعاشات التقاعدية، وهي كلها ظروف مواتية لتفعيل نظرية التصويت الاحتجاجي أو العقابي. وعلى إثر هذا تحصّل الحزب على ما يزيد قليلاً عن 1000 مقعد بلدي[2].أمَّا في الانتخابات الجهوية لسنة2021 تحصل الحزب على18.7% في الدور الأول لترتفع هده النسبة في الدور الثاني إلى19.1% بشكل سمح له من الفوز ب252 مقعد.

[1] Rob Murphy, « France's War on terror: a domestic or foreign threat ? », **politics review**, vol 25, N 04,(April2016), PP.1-3.

[2] Gilles Ivaldi, Jocelyn Evans, " Building a local powerbase? The Rassemblement National in the 2020 municipal elections in France", **Cevipof : Sciences Po Paris** ,(November 2020) ,PP.1-21 .

7. انتخابات البرلمان الأوروبي:

شكل رقم(13): تمثيل بياني توضح نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي على المستوى الوطني في فرنسا للعهدة(2019-2024)

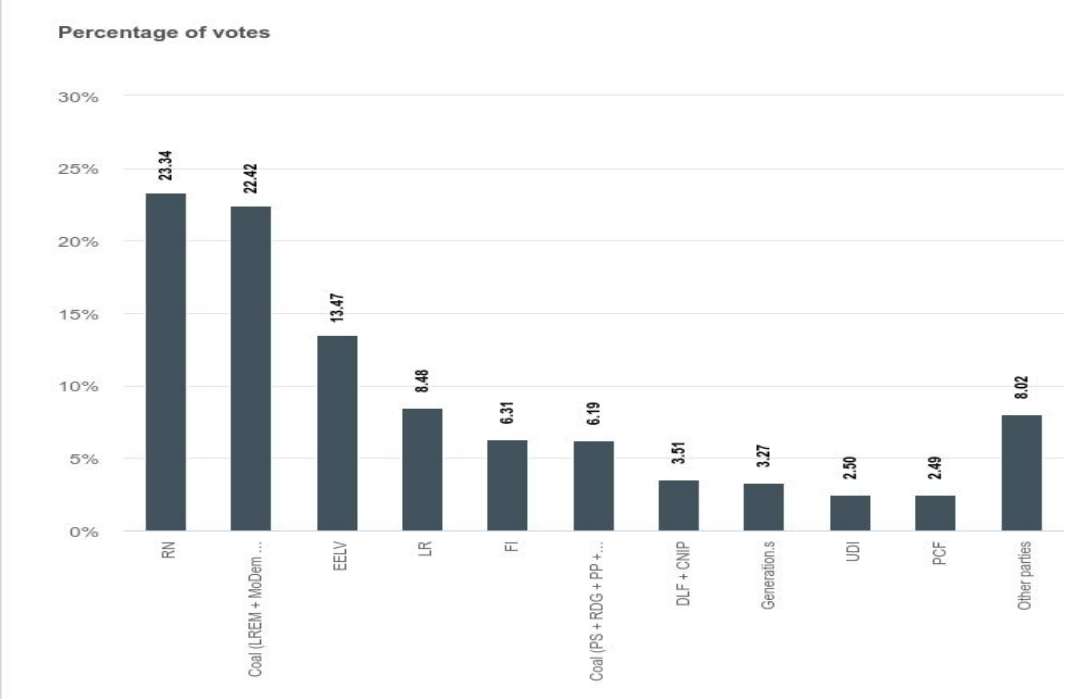

المصدر:https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-/ results/france/2019-2024

شهدت انتخابات البرلمان الأوروبي هي الأخرى تقدماً ملحوظاً وانتصاراً ساحقاً لحزب الجبهة الوطنية، حيث حلَّ الحزب في المرتبة الأولى وطنياً بنسبة وصلت إلى23.34% بما يعادل(22) مقعداً من بين (74) مخصصة لفرنسا في البرلمان الأوروبي. الأمر الذي بات يطرح تساؤلات عديدة حول مألات هذا الصعود والدور المتنامي للجبهة الوطنية محلياً وإقليمياً في إطار الاتحاد الأوروبي، خصوصاً وأنَّه كما ذكرنا سابقاً أنَّه يتبنى النزعة التشكيكة الصلبة تجاه البناء الوحدوي الأوروبي باعتباره أحد نواقل العولمة التي تسببت في الانحلال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الفرنسي على حد اعتقاده.

وبصفةٍ عامة ومن خلال تتبع مسارات صعود حزب الجبهة الوطنية يمكن أن نلاحظ جيداً هذا الزخم الكبير والصعود المطرد لهذا الحزب اليميني المتطرف في مختلف الاستحقاقات الانتخابية بشكل سمح له أن يحجز مكاناً بارزاً ضمن الخريطة السياسية الحزبية الأوروبية عامةً والفرنسية خاصة، كنتيجة لعقود من الخبرة والتجربة التي اكتسبتها مارين لوبان من والدها ومن محيطها السياسي واستثمارها في الأزمات الداخلية منها، والأوروبية والدولية.

تقييم النتائج التي تحصل عليها حزب الجبهة الوطنية (2002-2022):

الشكل رقم(14): تمثيل بياني يوضح النتائج التي حققها حزب الجبهة الوطنية (2002-2022)

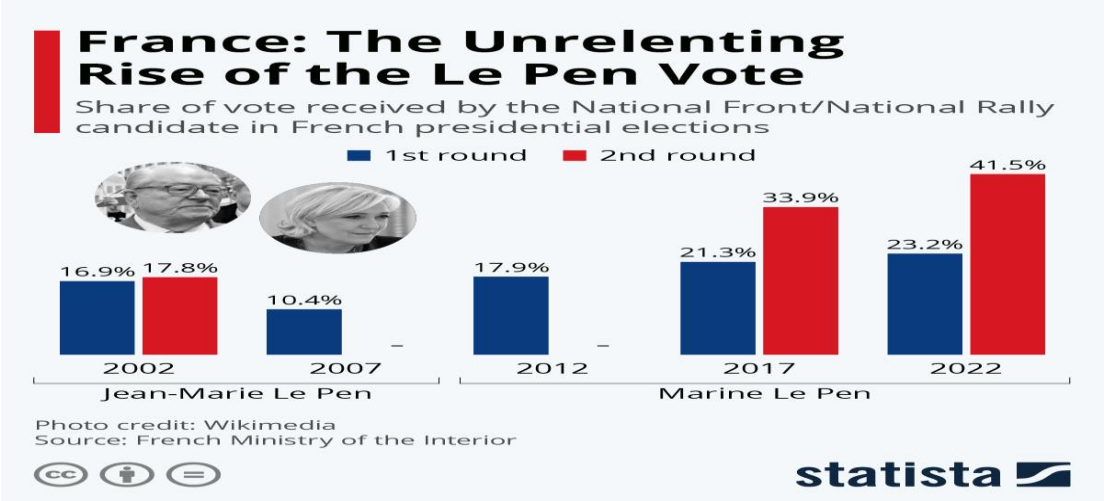

المصدر: https://www.statista.com/chart/27303/vote-of-the-national-rally-candidate-in-french-presidential-elections-le-pen/

نلاحظ من خلال الرسم البياني التصاعد المطرد لحزب الجبهة الوطنية خلال الاستحقاقات الرئاسية التي شهدتها فرنسا منذ سنة2002 إلى غاية سنة2022 في عهد كل من جون ماري لوبان وابنته مارين لوبان. وعلى هذا الأساس فإنَّ صعود اليمين المتطرف الفرنسي قد تمَّ تفسيره بناءً على مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالواقع الفرنسي من حالة الاحتقان الداخلي كنتيجة لتراجع المستوى المعيشي والاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، ومتغيرات أخرى ذات الصلة بالسياق الدولي الذي تؤثر وتتأثر به فرنسا كالأزمات الاقتصادية التي تمر بها القارة الأوروبية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. كما وأنَّ هذا التصاعد من شأنه أن يتعزّز بتضافر مجموعة من العوامل التي نوجز منها ما يلي:

- **تصاعد التوترات الثقافية والهوياتية**: فقد تؤدي الخلافات الثقافية والهوياتية إلى زيادة التوترات والانقسامات في المجتمع الفرنسي، وبما أنَّ "التراكم يولّد الانفجار" قد يؤدي هذا الاحتقان الداخلي إلى احتدام الصراع ما بين الجماعات المختلفة بشكل يؤدي إلى تأجيج الممارسات العنصرية ومشاعر الكراهية من جهة، ويَسهَمُ في صعود اليمين المتطرف من جهة ثانية.
- **تأثيرات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية**: وكما تطرقنا في الفصل الأول أنَّ العامل الاقتصادي يُعدّ أحد أهم العوامل المفسرة لتصاعد المد اليميني في أوروبا، وإذا ما أسقطنا ذلك على فرنسا نجد أنَّه تتأثر هذه الأخيرة بالأزمات الاقتصادية وما ينجم عنها من أزمات اجتماعية

تُشكّل البيئة المناسبة لصعود اليمين المتطرف الذي يستغل مشاعر الاستياء والغضب العام لتعزيز أجندته وجذب المزيد من المؤيدين.

- **الهجمات الإرهابية:** فقد يؤدي وقوع هجمات إرهابية بارزة في فرنسا من قبل متطرفين إسلاميين إلى زيادة القلق الأمني والانقسامات الاجتماعية، وهي الأحداث التي سيوّظفها اليمين المتطرف الفرنسي في خدمة أجندته عبر تأجيج مشاعر المعاداة والكراهية تجاه المهاجرين والجاليات المسلمة باعتبارها تهديدات كامنة على حد زعمهم، وهو ما قد يجد المزيد من الترحيب لدى الأفراد الذين تتملّكهم مشاعر القلق والتوجس من الهجرة والإسلام.
- **التأثير السياسي:** حيث ستؤدي مشاعر عدم الثقة والخيبة لدى الناخب الفرنسي تجاه التيارات التقليدية السائدة لعجزها عن إيجاد بدائل وحلول للمشاكل التي يتخبط فيها المجتمع الفرنسي إلى توجيه سلوك الناخب الفرنسي للتصويت لصالح أحزاب اليمين المتطرف إيماناً منها بقدرة هذا التيار على الاستجابة لمطالبهم.

عموماً يمكن القول، إنَّ هذه السيناريوهات ليست نهائية أو حصرية يمكن أن تتأثر السياسة والمجتمع بعوامل متعددة ومترابطة، لذا سيكون من المهم مراقبة التطورات السياسية والاجتماعية في فرنسا لفهم سياق صعود اليمين المتطرف والتصدي له.

كما وتعبّر الأرقام التي تحصل عليها حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، على تغلغل ثقافة سياسية خلقت لنفسها أرضاً خصبةً داخل المجتمع والدولة الفرنسية، فأنْ يحتل اليمين المتطرف الشعبوي بزعامة مارين لوبان المرتبة الثانية فإنَّ ذلك يُؤشّر على أزمة حقيقية نتيجةً ربما لتراكمات الإخفاق الاقتصادي المُعولم والأزمة الاجتماعية الحادة التي تعصف بجزء كبير من الدول الأوروبية، كما ويبدو من ناحية أخرى بشكل واضح للعيان تأثر الساحة السياسية الفرنسية بكل أطيافها بأفكار وطروحات الجبهة الوطنية التي أوجدت في الخطاب العنصري المعادي للأجانب عناوين كبرى لرؤية سياسية تسمح لها من المحافظة على وزن سياسي وثقافي لا يمكن تجاوزه وإبعاده من دائرة الرهان السياسي سواءً في المحطات الانتخابية أو النقاشات الكبرى فيما يخص السياسية الفرنسية. بل أنَّ تداعيات هذا التأثر طال حتى مراكز صنع القرار، فقد نجح حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف في فرض بعض القضايا والأيديولوجيات المتطرفة على مستوى ساحة النقاش السياسي الفرنسي فضلاً من تمكنه من تعبئة الرأي العام الفرنسي لرفض سياسات الحكومة الحالية لاسيما المتعلقة منها بقضايا اللجوء والهجرة.

المطلب الثالث: معالم التحول في خطاب الجبهة الوطنية-التجمع الوطني-

منذ أن أخذت مارين لوبان مكان والدها* كزعيمة للجبهة الوطنية في سنة2011 شهد الحزب انتعاشاً، علاوةً على ذلك، أبانت مارين لوبان عن رغبتها الواضحة في تغيير "**الخط السياسي**" للحزب، وفي سياق ذلك حرصت على توسيع قاعدته الشعبية من خلال انتهاجها سياسة إحداث القطيعة والنأي بالحزب عن كل ما يمُت بصلة مع ماضيه، وذلك في محاولة منها لجعل الجبهة الوطنية حزباً شعبياً كبيراً على شاكلة التيارات الشعبوية أخرى في أوروبا والتي يُجسِدها كلٌ من حزب الحرية الهولندي أو الحزب الوسط الديمقراطي السويسري[1].

عكفت مارين لوبان على إبراز وجه أكثر حداثة مُتخَطيةً كل العقبات التي تحول دون توغل الجبهة الوطنية في مختلف مشارب الحياة السياسية الفرنسية، كما عملت على إسقاط الصورة السوداوية للحزب التي ارتسمت في أذهان الفرنسيين طيلة عقود من الزمن بفعل الأوساط الإعلامية التي تتعمد تسليط الضوء على ماضي الحزب من خلال استحضار تصريحات جون ماري لوبان العنصرية لضرب سمعة الحزب. وعلى هذا الأساس تضمنت حملتها "إزالة الشيطنة""De-demonization" كاستراتيجية لعكس التصور السلبي للجمهور الفرنسي عن الحزب، وشمل ذلك طرد الأعضاء المثيرين للجدل و التخفيف من حِدَّة الجوانب الراديكالية في الأجندة السياسية للحزب فضلاً عن تغيير خطاب الجبهة الوطنية (محاولة تلطيفه)، فلقد أعادت مارين لوبان تشكيل خطاب الحزب بشكل يسمح من تقليل رسائله المشينة المعادية للأجانب واستبدالها بخطاب شعبوي أكثر "احتراماً".

كما لا يمكن قراءة استراتيجية "نزع الشيطنة" ومحاولة مارين لوبان تطبيع(Normalization) خطاب الحزب تجاه الأقليات اليهودية بعيداً عن النفوذ الكبير الذي يضطلع به اليهود كأقلية مجتمعية واللوبي الصهيوني كحركة سياسية، فلقد استطاعوا التوغل في المجتمع الفرنسي ووصلوا إلى الإليزيه وفرضوا آراءهم وتوجهاتهم، ناهيك عن سيطرتهم على معظم المؤسسات البنكية والمصرفية وحتى الإعلامية[2].

---

* تجدر الإشارة إلى أنَّ تقلد مارين لوبان لرئاسة حزب الجبهة الوطنية سنة2011 كان عبر إزاحتها لوالدها جون ماري لوبان.

[1] Nonna Mayer, « De Jean-Marie à Marine Le Pen : l'électorat du Front national a-t-il changé ? »,dans : Pascal Delwit(Editeur) , **Le Front National Mutations de l'Extrerne Droite Francaise ,**(Bruxelles : Universite de Bruxelles,2012) ,P.143.

[2] شاكر نوري، **اللوبي الصهيوني في فرنسا: من ثكنة عسكرية إلى كواليس الإليزيه**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2014)، ص60.

وبالابتعاد عن العناصر المتطرفة من تعليقات عنصرية ومعادية للسامية، هدفت مارين لوبان إلى تقديم الجبهة الوطنية كحزب معتدل وهو ما يتَّضِح من تحركها الأخير لتغيير اسم الحزب من الجبهة الوطنية إلى التجمّع الوطني (National Rally)، ومع ذلك كانت استراتيجيتها أكثر دلالة على حيلة لإبعاد الحزب وفصله عن جذوره الفاشية بدلاً من تغيير فعلي في أيديولوجية الحزب؛ فالتجمّع(Rally) ارتبط تاريخياً بأحزاب اليمين التقليدي (يمين الوسط)، بينما ارتبطت الجبهة(Front) بالأحزاب الراديكالية على جانبي الطيف السياسي.

وعلى جانب آخر، فإنَّ ما يُفسر لنا التغيّر الواضح الذي طرأ على الجبهة الوطنية منذ تولي مارين لوبان لرئاسة الحزب على مستوى أجندته وخطابه السياسي، هو الخلفية الثقافية و التكوين السياسي والأكاديمي لرئيسته، فلقد وُصِفت بأنَّها أكثر ديمقراطية من والدها القومي الذي بدأ نشاطه السياسي في تشكيلات متطرفة فيشية، كما أنَّه ليس مفكراً أو منظراً للجبهة الوطنية بل دائماً ما يترك ذلك لغيره؛ حيث يكمن اختصاصه في إتقان الخطاب الشعبوي العاطفي والتخوفي والتلاعب بالألفاظ والهجوم على الطبقة السياسية و التهريج السياسي[1].إلاَّ أنَّه خلال فترة مارين لوبان أصبح يُلاحظ على الحزب نوعاً من الارتقاء في الخطاب السياسي، فلم تعد الخطابات الشعبوية والتهريج السياسي الذي مارسه والدها حاضراً في خطابات الحزب بل بالعكس من ذلك، فلقد أبان الخطاب الجديد للجبهة الوطنية على قدر عالٍ من الرصانة والحنكة السياسية في استيعابه وتعامله مع المشكلات التي تعترض فرنسا بصورة تعكس التصورات النخبوية للحزب.

وفي هذا الصدد يرى الباحث المتخصص في شؤون اليمين المتطرف جان إيف كامو، أنَّ أحد أسباب وجود قبول جديد لدى الناخبين تجاه الجبهة الوطنية بالرغم من مواقفها الراديكالية هو العمل على تغيير الأجيال واستخدام خطاب أكثر اعتدالاً، ويظهر ذلك في شخصية زعيمة الحزب التي خلفت والدها في قيادة الجبهة سنة2011.ويضيف كامو أنَّه" **لدى مارين لوبان فرصة أكبر من والدها للفوزوذلك لعدة أسباب: فهي أصغر من والدها بأربعين سنة، كما أنَّ جون ماري لوبان كان يتحدث إلى الناس كرجل مسن عاش أكثر في زمن الجمهورية الفرنسية الرابعة والإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، أمَّا مارين لوبان فإنَّها تستخدم لغة جيلها وتتكلم عن موضوعات جيلها**"[2].

ومن خلال دراستنا للمسار السياسي للحزب يمكن أنْ نلاحظ بأنَّ الخطاب السياسي للجبهة الوطنية بقي ثابتاً ولم يتغير بخصوص المواضيع الكبرى للحزب لاسيما ما تعلق منها بقضية القانون

[1] هشام لقريعي، **مرجع سابق**، ص161.

[2] صلاح شرارة، رومي شتراسنبورغ، "اليمين الفرنسي المتطرف: جيل جديد وخطاب أكثر اعتدالاً"، في: https://p.dw.com/p/1C3tY (2023/05/04)(16:48).

والنظام، الهجرة، ومسألة التفضيل والأولوية الوطنية، وكذلك مسألة الوحدة الأوروبية، وفي هذا الشأن يؤكد الباحث في المركز الوطني للبحث العلمي(CNRS) وجامعة نيس جيل إيفاليدي(Gilles Ivaldi) بأنَّه لا يوجد قطيعة أيديولوجية قوية بين مارين لوبان ووالدها، فالصياغة ليست نفسها والخطاب منمق والمواقف مُغلقة؛ لكن لب الأفكار بقي على حاله[1].

أمَّا ومن وجهة نظر ستوكيمر وباريسيون(Stockemer and Barisione)، فهناك عدد قليل جداً من الاختلافات الأيديولوجية بين الجبهة الوطنية "القديمة " لجون ماري لوبان و"الجديد" لمارين لوبان، حيث تُواصل الجبهة الوطنية التركيز على مفاهيم الأمة والهوية مع أيديولوجية قومية جديدة تُركز على الحفاظ على الهوية الإثنو-وطنية للمجتمع والثقافة الفرنسية، والجبهة الوطنية بصفتها "**الحامي**""**Protector**" لفرنسا فهي تعمل على تصوير الأمة الفرنسية على أنَّها ضعيفة وعرضة لعواقب العولمة والقضايا العابرة للحدود مثل الهجرة، التي تهدد الدولة وبتالي الهوية الفرنسية[2].

وعموماً وبالنظر للسياق والاتجاهات العالمية المتغيرة، نقول أنَّه يتعين على الأحزاب القومية عادةً تعديل الكيفية التي تُروّج بها لأجندتها السياسية من أجل الحفاظ على شعبيتها، حيث أصبح خطاب الإقصاء والعنصرية وكراهية الأجانب غير مقبول بشكل صريح. وبهذه الطريقة يمكن النظر إلى تركيز مارين لوبان على إعادة تشكيل خطاب الجبهة الوطنية على أنَّه محاولة للبقاء في السياسة السائدة من خلال رفض الأصول العنصرية للحزب، وإخفاء حقيقة أنَّ الحزب يُحافظ على نفس الأيديولوجية واستخدام مثل هذه التكتيكات هو استراتيجية لاستقطاب جمهور كبير، ومع ذلك، فإنَّ هذا التحول في الخطاب وحده لا يُمكنه ان يُفسّر شعبية الحزب الأخيرة وبدلاً من ذلك فإنَّ عودة الجبهة الوطنية بهذه القوة والانتشار يعكس صعودها الأولي في سنة2002.

[1] هشام لقريعي، **مرجع سابق**،ص182.

[2] Austin Nelson, "The Rise of Neo-Nationalism and the Front National in France", **SUURJ: Seattle University Undergraduate Research Journal**,Vol.4,N.14,(2020),PP.98-118.

خلاصة الفصل:

بناءً على ما تم التطرق إليه أنفاً يخلص هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج التي نجملها فيما يلي:

- يجد اليمين المتطرف الفرنسي جذوره الأولى في القرن الثامن عشر ممثلا في(Ultras)، فبعدما كان مؤيدا للنظام الملكي أصبح بحلول القرن التاسع عشر- تحديداً في سنة 1815- معارضا له، ليبقى منذ ذلك الحين في المعارضة النهائية. كما أنَّ أهم ما يُميز اليمين المتطرف الفرنسي بالإضافة إلى أفكار شارل موراس، هو معاداته للسامية، وتمجيده للعنف المادي واللفظي.
- مرجعية حزب الجبهة الوطنية مستمدة من النظريات القائمة على التمايز الثقافي والحضاري على غرار نظريات الصراع الحضاري وكذا نظريات الاستشراق خاصةً في تحديده وفهمه لعلاقة الفرنسي (الغرب عموماً) بغيره، بناءً عليه جاء الخطاب المعادي للهجرة على اعتبار أنَّ المهاجر- المسلم - يحمل قيم تتعارض والقيم الفرنسية المبنية على الحرية والمساواة والديمقراطية.
- إنَّ الأساس المركزي للجبهة الوطنية متجذر في تعزيز مفهوم الأمة الفرنسية والهوية الوطنية والدفاع عنها، وهو ما يبرز جلياً في أجندتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تمزج استراتيجية التعبئة للجبهة الوطنية بين كراهية الاجانب والنزعة القومية العرقية والشعبوية المناهضة للمؤسسة، كما أنَّها (أي الجبهة) استطاعت تحقيق نجاحاتها من خلال تسيس قضية الهجرة والتركيز على القانون والنظام.
- واصلت مارين لوبان منذ توليها لقيادة الحزب على نفس مسار العمل السياسي الذي أرساه والدها فيما تعلق بقضية الهجرة، وسعت إلى الاستثمار في الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها فرنسا لصالح حملاتها الانتخابية في إطار "استراتيجية الاستمالة" التي عرف الحزب كيف يوظفها.
- تُظهر النجاحات الانتخابية التي حققها حزب الجبهة الوطنية تغيّر في سلوك الناخب الفرنسي الذي يبدو وكأنه وجد مشروع سياسي بديل كفيل بإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها فرنسا، وهو الأمر الذي يشير من ناحية أخرى إلى تكلّس الطبقة السياسية وتراجع ثقة الفرنسيين في التيارات التقليدية السائدة.

- تصاعد أدوار الجبهة الوطنية في الحياة السياسية الفرنسية بمثابة انقلاب فكري وأيديولوجي على ترسانة التصورات التقليدية التي لطالما قولبت المجتمع والدولة الفرنسية منذ خمسينيات القرن المنصرم.

الفصل الثالث

التداعيات السياسية لتصاعد أدوار الجبهة الوطنية في الحياة السياسية الفرنسية

تمهيد الفصل:

إنَّ ما يُميز الجبهة الوطنية هو شعبوية هذا الحزب، والتي لا تبدو على المدى المنظور(أي الشعبوية) - على حد تعبير ألكسندر دوغين(Alexandre Douguine)- آخذة في الضمور والاضمحلال، بل على العكس من ذلك قد تبدو وكأنَّها آخذة في الانتشار والصعود لاسيما وأنَّها طالت العديد من الدول الأوروبية على غرار إيطاليا، والمجر، وبولندا، السويد، وإسبانيا، الدنمارك وبلجيكا...، وهو ما يقودنا من ناحية أخرى إلى البحث في مألات هذا التصاعد الذي يرتبط بالأساس بمدى قدرة حزب الجبهة الوطنية على استقطاب المزيد من المؤيدين، ووحدها التجربة التاريخية هي من ستُظهر ما إذا كان هذا التصاعد يُعبِر عن توجه أيديولوجي واستراتيجي بعيد المدى أم مجرد استراتيجية لتحقيق اختراقات انتخابية والفوز بالرهان السلطوي.

إنَّ من شأن تنامي أدوار حزب الجبهة الوطنية في المشهد السياسي الفرنسي أن يُشكل تهديداً متعدد الأبعاد؛ تهديداً قد يشمل قيم الجمهورية القائمة على الديمقراطية الليبرالية من جهة، والنسيج الاجتماعي والتماسك المجتمعي بصورة أكبر من جهة ثانية، كما قد يطال هذا التهديد بقاء واستمرارية فرنسا في هياكل ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، بصورة قد تُنذر من حدوث بريكست جديد (New Brexit) لاسيما في ظل مواقف الجبهة الوطنية الرافضة بصورة قطعية لمشروع التكامل الأوروبي باعتباره أحد منتجات العولمة الليبرالية. وعليه يتوزع هذا الفصل من الدراسة على مبحثين يتناول كل منهما جانب من جوانب التداعيات السياسية التي يحتملها صعود الجبهة الوطنية وتنامي أدوارها في الحياة السياسية الفرنسية.

المبحث الأول: انعكاسات تصاعد أدوار الجبهة الوطنية على الواقع السياسي الفرنسي.

المبحث الثاني: الفريكسيت(Frexit) ومستقبل فرنسا في الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: تصاعد أدوار الجبهة الوطنية وانعكاساتها على الواقع السياسي الفرنسي

تمهيد:

بالرَّغم من شيوع النموذج الليبرالي في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، وتكريس هيمنته بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار النموذج الاشتراكي مع بداية القرن الواحد العشرين، إلاَّ أنَّ النجاحات الانتخابية الأخيرة التي حققتها تيارات قومية وشعبوية متطرفة ومعادية للقيم الليبرالية في العديد من الدول الأوروبية وخاصةً في فرنسا، حمل معه مؤشرات تُنذِر بانهيار هذا النموذج الذي لطالما اعتبره بعض الأكاديميين على غرار فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) بأنَّه النموذج الذي يمثل نهاية التطور التاريخي الذي وصلت إليه البشرية.

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المبحث تبيان التداعيات السياسية لتنامي أدوار حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف على الممارسة الديمقراطية في فرنسا من جهة، وعلى التماسك الهوياتي الداخلي من جهة ثانية لاسيما في ظل تصاعد الإسلاموفوبيا والتحامل ضد المسلمين، وكذا دراسة أثره على ملف الهجرة واللجوء من جهة ثالثة.

المطلب الأول: الممارسة الديمقراطية الليبرالية في فرنسا في ظل تنامي أدوارحزب الجبهة الوطنية

كثيراً ما يتم اعتبار فرنسا بمثابة مقياس لمدى صحة الحقل السياسي الغربي، ويستند هذا الطرح على مجموعة من الثوابت الموضوعية والتي تأتي في مقدمتها دور الثورة الفرنسية في تأسيس نمط الحداثة السياسية وبلورة قيم التنوير والنزعة الإنسانية التي هي مرجعية كل القيم والأفكار التحررية الديمقراطية في أوروبا والعالم الغربي بصفة عامة. بيْد أنَّ ما أسفرت عنه الانتخابات الرئاسية ثم التشريعية الفارطة لسنة2022، أثار العديد من التساؤلات بخصوص صحة المناخ السياسي الفرنسي، فبحصول الجبهة الوطنية على ما يقارب نصف أصوات الناخبين أدى هذا إلى بروز خطاب متشائم حول مستقبل الديمقراطية الليبرالية في مهدها الأصلي.

جديرٌ بالذكر أنَّه ليس بالإمكان فهم كيف يُمثل حزب الجبهة الوطنية خطراً على الديمقراطية الليبرالية(تقويضها) دون تحليل العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية، وبيان الفروقات والتمايزات في كلٍ منهما من جهة، وتحليل العلاقة بين الشعبوية والديمقراطية من جهة ثانية.

الفرع الأول: العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية

بدايةً، يمكن أن نقول بوجود تفاوت كبير من الناحية الأكاديمية حول تحديد مفهوم الديمقراطية وهو الأمر الذي ينسحب أيضاً على مفهوم الشعبوية- الذي سبق وفصَّلنا فيه في الفصلين السابقين- وعلى الرغم من أنَّ طبيعة هذه الدراسة لا تسمح لنا بالتفصيل في هذا الأمر، إلاَّ أنَّنا بحاجة إلى توضيح فهمنا للديمقراطية وارتباطها بالليبرالية.

وفي هذا الصدد يمكننا أن نحدد مفهوم الديمقراطية كالذي حدده كاس مود (Cas Mudde) وروفيرا كالتواسر(Cristobal Rovira Kaltwasser) في كتابهما الموسوم ب"**مقدمة مختصرة في الشعبوية**"، فالديمقراطية بإيجاز واختصار(من دون صفة تُحدد نوعها) هي" مزج السيادة الشعبية بحكم الأغلبية"، لكن إذا لحقتها صفة تُحددها يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة، ليبرالية أو غير ليبرالية. والأصل في مدلول الديمقراطية العريق يُلَّمح إلى فكرة الحكم الذاتي للشعب وبتعبير آخر أيُّ نظام سياسي توكل فيه أمور الحكم إلى الشعب[1]. ومع ذلك فإنَّ الطريقة التي يُستخدم بها مدلول الديمقراطية اليوم لا يُحيل على الديمقراطية نفسها بقدر ما يُحيل إلى النموذج الليبرالي، وإن كانت الليبرالية نفسها قد اتخذت في وقتٍ

[1] كاس مود، كريستوبل روفيرا كالتواسر، ترجمة: سعيد بكار، محمد بكار، **مقدمة مختصرة في الشعبوية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020)،ص118.

سابق-تحديداً منتصف القرن التاسع عشر- موقفاً مناهضاً للديمقراطية. ويكمن الاختلاف الأساسي بين الديمقراطية والليبرالية، في أنَّ هذه الأخيرة تُشير إلى نظام سياسي لا يقتصر فقط على احترام سيادة الشعب وحكم الأغلبية بل يضُّم إضافةً على ذلك" مؤسسات مستقلة مكلفة بحماية الحقوق الأساسية للإنسان من قبيل حرية التعبير وحماية الأقليات"[1].

وهي الرؤية نفسها التي يتقاسمها عالِم السياسة الأمريكي روبرت دال(Robert Dahl) الذي حرص على أنَّ الأنظمة الديمقراطية الليبرالية مبنية على أساسيْن مستقليْن هما **النقاش العام والمشاركة السياسية**؛ حيث يُشير الأول إلى إمكانية التعبير عن التوجهات السياسية للأفراد والجماعات وكذا معارضة الحكومة بكل حرية، فيما يُشير الثاني إلى حق المشاركة في الحياة السياسية، ويتوقف تطبيقهما معاً على توفير الضمانات السياسية والمؤسسية[2].

ومن جهته، يرى كارل شميدت(Carl Schmitt) أنَّ الهدف الأسمى لليبرالية هو حماية الحقوق الفردية(حق التملك) وفي سبيل ذلك تسعى الليبرالية إلى تقييد دور الدولة في التدخل في الحياة العامة، ويُشير في سياق آخر له إلى أنَّ فكرة الديمقراطية هي في حقيقة الأمر غير الليبرالية، فالديمقراطية هي في صميم فكرة سياسية تستهدف حشد الجماهير في المجال السياسي والمشاركة في صناعة القرار السياسي، وفي هذا الشأن يدعو شميدت إلى الانعطاف نحو ما يُسميه" الدولة الكلية" التي تذوب فيها الفواصل والحدود بين الدولة والمجتمع بشكل يحقق جوهر الفكرة الديمقراطية[3].

تماشياً مع ما سبق، يرى عزمي بشارة (Azmi Beshara) في كتابه "**المسألة العربية: مقدمة لبيان عربي**" أنَّه: "**قد احتاج الأمر إلى بضعة قرون لكي تلتقي الديمقراطية مع الليبرالية في الحداثة ذاتها، فالليبراليون المدافعون عن الحريات وحقوق المواطن والسوق الحرة لم يكونوا ديمقراطيين تاريخياً، والديمقراطيون منذ بداية الثورة الفرنسية غالباً لم يكونوا ليبراليين. وربما من هذه الزاوية يمكن النظر إلى الوراء والقول بأنَّ الأمر احتاج إلى حربين عالميتين وإلى تحول الاشتراكية من دون حريات إلى أحد**

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] الجزيرة،" في تاريخ العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية"، في: https://rb.gy/hj9j8 (2023/05/07)(21:00).

أسوء أنواع الاستبداد، حتى بدأ الناس بتصور الديمقراطية كنظام ديمقراطي ليبرالي يقوم على حكم الأغلبية واستقلال القضاء والحريات وتعميم المواطنة وحقوقها"[1].

وعلى هذا الأساس اتخذت الدول الأوروبية -بما فيها فرنسا- غُداة الحرب العالمية الثاني من النموذج الديمقراطي الليبرالي القائم على احترام التعددية الإثنية والثقافية، كأساس جوهري لإعادة بناء هيكل حياتها السياسي في خطوة استراتيجية وأيديولوجية تحول دون عودة التيارات الفاشية والنازية -التي لطالما ميَّزت فترة ما بين الحربين- إلى معترك الحياة السياسية. ومن هنا فإنَّ تصاعد الخطاب القومي لحزب الجبهة الوطنية ولدى كافة الأحزاب القومية الأخرى في أوروبا يُنذر بخطر عودة النَزعات القومية بصورة تحمل معها تهديداً على مستوى المساس بالحريات المدنية الليبرالية والحقوق الفردية وحقوق الأقليات.

الفرع الثاني: العلاقة بين الديمقراطية والشعبوية

يرى مود(Mudde) أنَّ التوتر غير القابل للحل بين أحزاب اليمين المتطرف و الديمقراطية الليبرالية يبرز في الطرق المختلفة التي ينظر كلٌ منها إلى المجتمع؛ حيث تنظر غالبية أحزاب اليمين المتطرف إلى المجتمع أنَّه لابد أن يكون متجانساً ثقافياً في المقام الأول، ومن جانب آخر نجد أنَّ الديمقراطية الليبرالية تحوي مجموعات مختلفة وتفترضها مسبقاً، كما يواجه مشروع المجتمع أزمة هيكلية تراكمت على مدى عقود وقد اكتفى المثقفين الأوروبيين بالرد عليها بشعارات من قبيل" نحتاج إلى المزيد من أوروبا"، بيد أنَّ هذا الشعار لا يعتبر ذا أهمية بالنسبة لمعظم الأوروبيين اللذين عانوا من إجراءات التقشف[2].

لطالما كانت طبيعة العلاقة بين الشعبوية والديمقراطية محط نقاش وجدل كبير، حيث انقسمت آراء الباحثين بين من يرى بأنَّ الشعبوية تُشكِّل تهديداً كبيراً على الديمقراطية الليبرالية ونجد من أبرزهم المفكر الفرنسي بيار روزانفالون(Pierre Rosanvallon) الذي يعتقد بأنَّ" الشعبوية تشويه لمثل الديمقراطية الليبرالية وإجراءاتها"، في حين نجد اتجاه آخر يعتبر أنَّ الشعبوية تمثل "النموذج الحقيقي والوحيد للديمقراطية" وهو ما أقَّر به لاكلاو(Laclaw) "إنَّ الشعبوية تعين على دمقرطة الديمقراطية الليبرالية بفضل قدرتها على تجميع مطالب الفئات المقصاة والمهمشة"، أمَّا الاتجاه الثالث يتخذ موقفاً

[1] عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2007)،ص ص.23-24.

[2] "L'Europe est-elle menacee par les parties d'extreme droite ?", **science po**, in: https://www.sciencespo.fr/actualites/actualit%C3%A9s/leurope-est-elle-menac%C3%A9e-par-lespartis-dextr%C3%AAme-droite/2839 (13/05/2023) (14:26).

وسطياً ويرى بأنَّ لكلا التأويلين وجهاً من الصحة والذي يُمثله كل من مود وروفيرا "إذ يمكن أن تكون الشعبوية تهديداً للديمقراطية أو تصحيحاً لمسارها ويتوقف تأثير الشعبوية على قوتها الانتخابية والسياق الذي تظهر فيه"[1]، وهذا يعني أنَّ الشعبوية في حد ذاتها لا تُصلح النظام الديمقراطي ولا تُفسده؛ فهي على غرار باقي الأيديولوجيات الأخرى كالليبرالية والقومية والاشتراكية.

الجدول رقم(06): الآثار الإيجابية والسلبية للشعبوية في الديمقراطية الليبرالية

الآثار الإيجابية	الآثار السلبية
تمنح الشعبوية منبراً للمجموعات التي تحس بأنَّ النخبة السياسية لا تمثلها.	تستخدم الشعبوية مفهوم حكم الأغلبية وتُعمله للالتفاف على حقوق الأقليات.
تعبئ الشعبوية الفئات المُقصاة من المجتمع لإعانتها على الاندماج في النظام السياسي.	تستخدم الشعبوية مفهوم السيادة الشعبية وتُعمله لتشويه سمعة المؤسسات المتخصصة في حماية حقوق الإنسان.
تُسرع الشعبوية استجابة النظام السياسي بحَثّه على إقرار سياسات لمصلحة الفئات المقصاة في المجتمع.	تساهم الشعبوية في إحداث انشقاق سياسي جديد، تحول دون تكوين تحالفات سياسية ثابتة.
تزيد الشعبوية المساءلة الديمقراطية بإدراجها القضايا والقرارات السياسية في عالم السياسة.	تؤدي الشعبوية إلى تخليق السياسة، الأمر الذي يجعل الاتفاق صعباً للغاية أو مستحيلاً.

المصدر: كاس مود، كريستوبل روفيرا كالتواسر، مرجع سابق، ص ص.121-122.

ونحن من جهتنا وكما تطرقنا إليه في الفصل الأول، نرى أنَّ الشعبوية هي في جوهرها إيجابية وتُعبِر عن الديمقراطية ولكنَّها تختلف عن النموذج الديمقراطي الليبرالي السائد في العالم المعاصر، ويكمن هذا التباين أو الاختلاف بالأساس في أنَّ الشعبوية(المعاصرة) تُؤمن بالخطاب الاقصائي فليس أيُّ شخص يُعبِّر عن إرادة الشعب الصالح، كما أنَّها ترفض مفاهيم التعددية جملةً وتفصيلاً - وهو مفهوم جوهري في الديمقراطية الليبرالية- ، الأمر الذي ينجر عنه عدم احترام حقوق وحريات الأقليات وضربها في الضمانات المؤسساتية التي تحميها.

[1] كاس مود، كريستوبل روفيرا كالتواسر، **مرجع سابق**، ص117.

لذلك عادةً ما تُثير الأحزاب الشعبوية على غرار حزب الجبهة الوطنية مبدأ "السيادة الشعبية" بغية انتقاد المؤسسات المستقلة التي تعمل على حماية الحقوق السياسية للأفراد، هاته الأخيرة التي تُعَدُّ الدعامة الأساسية للديمقراطية الليبرالية. ولعلَّه من بين أكثر المؤسسات استهدافاً للنقد نجد القضائية منها ووسائل الإعلام، وبالتالي فإنَّه ليس من الغريب إذا ما استطاع حزب الجبهة الوطنية الفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة أن يعمل على تغيير المشهد الإعلامي وتحويله إلى ناطق رسمي باسم الحكومة ومُمارسة التضييق الإعلامي على غرار ما قام به الزعيم اليميني المتطرف فيكتور أوربان(Victor Orban) في المجر.

كما يمكن للشعبوية أن تؤثر سلباً في الديمقراطية الليبرالية ويبرز ذلك جلياً في الادعاء بعدم أحقية أي مؤسسة في تقييد حكم الأغلبية، الأمر الذي قد يؤدي إلى مهاجمة الأقليات وتقويض جهد المؤسسات التي تُعنى بحماية حقوق الإنسان، لذلك يُمثِل حزب صعود الجبهة الوطنية تهديداً حقيقياً للديمقراطية الليبرالية في فرنسا من هذا الجانب، وحتى يتمكن هذا الحزب من تأسيس **الدولة الاثنوقراطية** المنشودة فإنَّه يقوم بالتضييق على حقوق الأقليات الدينية و الاثنية، تماماً مثل ما يحصل مع الجالية المسلمة في فرنسا والمسلمين بصفة عامة في أوروبا الغربية.

ومن جانب آخر ولمَّا كانت الشعبوية تُشجع في جوهرها على المشاركة السياسية، نجد أنَّ شعبوية حزب الجبهة الوطنية- وباقي الأحزاب اليمينية الشعبوية الأخرى في أوروبا- تحاول الحد منها عن طريق إقصاءها لبعض الأقليات خاصةً ذات الأصول العربية والشمال إفريقية المسلمة، وهو إقصاء أصلاني (Nativist) قائم على "نحن" و"هم". وإذا كانت هذه هي الشعبوية التي تتغنى بها الجبهة الوطنية فإنَّها "**شعبوية أصلانية**" وتتخذ مظاهر هوياتية.

وفي هذا السياق يرى عزمي بشارة أنَّ الصراع بين "نحن" و"هم" يُحوّلنا إلى إسقاط جدلية الصديق والعدو من المجال الدولي والعلاقات بين دول سيادية على علاقات القوى السياسية في الداخل، والتي يُفترض أنَّها تتنظّم في ظل دولة سيادية تحتكر العنف الشرعي ما ينهي أي احتمال لتعددية ديمقراطية، فالديمقراطية لا تحتمل انقساماً حاداً بين "نحن" و"هم" ومِن دون "نحن" جامعة لجميع "نحن" و"هم" الممكنة[1]. وعلى هذا الأساس فإنَّ الانقسام الثنائي بين(نحن/هم)* الذي تعمل الجبهة الوطنية على تكريسه،

[1] عزمي بشارة، **في الإجابة عن السؤال: ما الشعبوية؟**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019)،ص29.

* هنا "هم" تشير إلى أعداء الداخل بلغة حزب الجبهة الوطنية والمتمثلة في النخب والطبقة السياسية السائدة.

هو انقسام هوياتي يختزل السياسة في محصلة هوياتية تقود إلى إلغاء طرف لطرفٍ آخر وهي الحالة التي تلغي التعددية السياسية التي تتلخص في تنافس عادل بين التصورات المختلفة للصالح العام.

وتماشياً مع ما سبق، فإنَّ حزب الجبهة الوطنية يدعو إلى إقامة شكل من أشكال الديمقراطية تُدافع عن نزعة "إثنوقراطية متطرفة" وتدعم الديمقراطية المعادية لليبرالية، وهي ما يسميها إدوارد شيلز (Edward Shils) بـ"**الديمقراطية المفرطة Hyper Democracy**" المعادية لأي صورة من عدم التجانس العرقي والثقافي، ويُهدد هذا النوع من الديمقراطية وفقاً لشيلز والتي يسميها في موضع آخر بـ"**الديمقراطية الشعبويةPopulist Democracy**" جميع مراكز السلطة والقوة في المجتمع، كما يُشكل خطراً على إستقلالية حكم القانون والقضاء التي تُمثّل الأساس الشرعي للأنظمة الديمقراطية في رأيه[1].

وفي هذا الصدد وضَّح جون ستيوارت ميل في إطار حديثه عن الديمقراطية الشعبوية والتي يُوَّصفها بـ"**الديمقراطية الشعبية**" أنَّها واحدة من أنواع الديكتاتوريات وهي دكتاتورية الحشود والجموع حيث يرى في هذا الشأن "لقد رُجِّحت كفة المجتمع على كفة الفرد والخطر المحدق الآن بالبشرية ليس فقط في فرط الميول الفردية بل في اضمحلالها"[2].

إجمالاً وبناءً على ما سبق ذكره، يمكن القول بأنَّ المشكلة تكمن بالأساس في الأغراض التي يُغذّيها الخطاب الشعبوي الذي تتبناه الجبهة الوطنية وكذا الأسلوب الشعبوي في حد ذاته والذي تتعمد الجبهة الوطنية في توجيهه ليس ضد السياسات السائدة فحسب، بل ضد المؤسسات والهياكل القائمة من جهة و"الآخر" المتخيل من أعداء الجماعة الوطنية من جهة أخرى. ولعل الأخطر هو حينما يتحول هذا الأسلوب في التقسيم بين"الأنا /الآخر" أو"نحن/ هم" إلى أيديولوجية مُرسّخة، هنا لا تصبح الشعبوية مجرد إستراتيجية في العمل السياسي بقدر ما تصبح جزءاً من أيديولوجية بعيدة المدى قد يكون من شأنها الإنزلاق من الشعبوية إلى الفاشية والنازية التي ميَّزت النصف الأول من القرن العشرين.

[1] عزمي بشارة،" الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية"، **سياسات عربية**، عدد40، (سبتمبر2019)،ص ص.7-34.

[2] الجزيرة،" في تاريخ العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية"، في:https://rb.gy/hj9j8 (2023/05/07)(21:00).

المطلب الثاني: تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا وتعميق الصور النمطية عن الإسلام والمسلمين

لقد كانت فرنسا توصف بالابنة البِكر للكنيسة الكاثوليكية منذ القرن السابع، حتى أضحت اليوم أيضاً الابنة الكبرى للدين الإسلامي في أوروبا[1]، وعلى هذا الأساس تؤكد الباحثة جاستين فايس(Justine Vaisse) أنَّ مفهوم "الإسلام في فرنسا" صار بحكم الواقع الديموغرافي والثقافي "**إسلام فرنسا**".

تعتبر فرنسا أكبر دول الاتحاد الأوروبي استيعاباً للمسلمين وذلك كنتيجة لظروف اقتصادية وسياسية جعلت من نسبة المسلمين في فرنسا هي الأكبر مقارنةً بالدول الأوروبية الأخرى (المشكلة للاتحاد الأوروبي)، ويُكوِّن هؤلاء المهاجرين-المسلمين- أقلية تسعى لفرض نفسها في المجتمع الفرنسي وتكون جزءاً من النسيج الاجتماعي، بَيْد أنَّ هذه الأقلية لطالما اصطدمت بالعديد من التحديات والمشاكل بصورة تحول دون قدرتهم على الاندماج والتعايش في المجتمع الفرنسي[2]. كما أنَّ هذه التحديات والتوترات التي أصبح المسلمون ضحيةً لها نجدها بارزة في استراتيجية الأحزاب القومية المتطرفة على غرار حزب الجبهة الوطنية، الذي سعى قادته إلى "شيطنة" المسلمين وزراعة الخوف من الإسلام من خلال ترسيخ وتعميق بعض الممارسات والقوالب النمطية حول الإسلام والمسلمين لاسيما عندما يُروَج له على أنَّه-أي الإسلام- قوة جيوسياسية توسعية ومصدراً للإرهاب.

الفرع الأول: الإسلاموفوبيا مفهوم قديم - متجدد

ظهر مفهوم "الإسلاموفوبيا" لأول مرة على الساحة الأكاديمية سنة1910 من قبل أحد المستشرقين المتخصصين في الدراسات الإسلامية، ونقصد بذلك الباحث ألان كيليان(Alain Quellien) في مؤلفه "**السياسة الإسلامية في غرب إفريقيا** " الصادر سنة1910 والذي أشار فيه إلى الإسلاموفوبيا بأنَّها "**التحيز ضد الإسلام**"، وبهذا التعريف أراد المؤلف أن يُبَيّن حجم التحيز وعدم الموضوعية والكراهية ضد الإسلام في الحضارات الغربية والمسيحية "الإسلاموفوبيا كانت موجودة دائماً ولاتزال موجودة من خلال أحكام مسبقة ضد الإسلام تظهر عن شعوب الحضارة الغربية والمسيحية"[3].

---

[1] محمد الطيبي، "الإسلام الأوروبي: إشكاليات مفاهيمية" في: **الإسلام الأوروبي صراع الهوية والإندماج**، تحرير مجموعة باحثين، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث،2010)،ص 83.

[2] عبد الحاكم عطوات، **إشكالية إندماج المهاجرين المسلمين في دول الإتحاد الأوروبي وعلاقتها بتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا: دراسة حالة فرنسا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2020/2019)،ص144.

[3] Alain Qullien, **La Politique Musulmane dans L'Afrique Occidentale Française**,(Paris :Emile Larose,1910),P.133.

وفي نفس السياق تُشير بعض الدراسات الأكاديمية الغربية إلى أنَّ النشأة الأولى لاستخدام مفهوم الإسلاموفوبيا في الأدبيات والكتابات الغربية تعود إلى عشرينيات القرن الماضي من قبل بعض المستشرقين على غرار المستشرق البلجيكي هنري لامينس(Henri Lammens)في كتاب له عن الرسول صل الله عليه وسلم، كما نجد أنَّ هذا المصطلح تمَّ ذكره في أيضاً في كتاب للرسام الاستشراقي الفرنسي إتيان ديني(Alphonse Etienne Dinet) والمعنون ب"الشرق كما يُنظر إليه من الغرب". ومع ذلك فإنَّه من البديهي أن يكون في العادة ظهور المصطلح متأخراً زمنياً عن وجوده الواقعي، وهو أمر تُبرزه مجرد نظرة بسيطة لواجهات كاتدرائية العصور الوسطى تلك التي كانت تصف رسوماتها المسلمين كشياطين، إضافةً إلى احتوائها لتمثال للرسول صل الله عليه وسلم يحمل اسماً لا يخلو من الإيحاء وهو(Baphonet) ويصوره كشيطان في أبشع صورة على الإطلاق[1].

وفي فرنسا يُعتبر كتاب "**الإسلاموفوبيا الجديدة**" لـ فينسان غيسر(Vincent Geisser) الذي نُشِر سنة2003م أحد أهم المحاولات الفرنسية في الكتابة حول هذا الموضوع، والذي تتبع التحليلات المعمقة للإسلاموفوبيا في الإعلام ووسائل الدعاية الفرنسية لتوماس ديلتومب(Thomas Deltombe) الذي سلط الضوء على مسألة ظهور الإسلام كإشكالية انطلاقاً من الثورة الإيرانية1979م إلى بدايات الجدل حول الحجاب سنة2004 [2].

بيْد أنَّ الأبعاد السياسية لمفهوم الإسلاموفوبيا بدأت في التبلور منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي على إثر بروز ما يسمى "**الصحوة الإسلامية**" أو"**صعود الإسلام السياسي**" في العالم العربي والإسلامي، وخاصةً بعد الثورة الإيرانية بزعامة الإمام الخميني سنة1979م وتزايد الاهتمام الغربي بدراسة ظاهرة تنامي الصعود السياسي للتيارات الإسلامية والأصولية وتأثيرات ذلك على الغرب[3]. وببروز الأبعاد الثقافية والحضارية على ساحة النقاش السياسي الدولي، وبزوال الخطر الأحمر- كما سبق وفصلنا في الفصل الثاني- برزت حاجة دول الحضارة الغربية إلى إيجاد عدو جديد، وفي هذا الصدد صرَّح كوفي عنان(Kofi Annan) الأمين العام السابق للأمم المتحدة في اجتماع له بنيويورك سنة2004:"**عندما**

---

[1] عبد الحاكم عطوات، **مرجع سابق**، ص80.

[2] Houd Asal, « Islamophobia: La Fabrique D'un Nouveau Concept »,**Etat des Lieux da La Recherche Sociologie**,Vol.5,No.1,(2014),PP.13-25.

[3] إسماعيل بوقندور، سليم قسوم،"الإسلاموفوبيا: بين الصور النمطية والسياقات المنتجة"، في: **الإسلاموفوبيا في أوروبا : الممارسة والخطاب**، تحرير توفيق بوستي، إسماعيل بوقنور، سليم حميداني، (برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية،2019)،ص35.

يضطر العالم يكون قادراً على ابتكار مصطلح جديد من أجل رؤية تعصبية منتشرة فهذا التطور مضطرب، هذا هو الحال مع الإسلاموفوبيا"، وهي الرؤية نفسها التي يتقاسمها المؤرخ الفرنسي كلود كاهين(Claud Kain) في رده عن تساؤل حول أسباب الخوف من الإسلام حيث:

"إنَّ أحد عوامل الإقبال الكبير على كتابة تاريخ الحروب الصليبية يرجع إلى أنَّه ثمة رغبة متواصلة لدى الغرب في تأكيد ذاته في مواجهة الشرق والعرب والمسلمين، وأنَّ عودة الغرب إلى هوية العصور الوسطى ومنطقها أقوى مما هو الحال في بلدان الشرق الإسلامي، وقد تزايدت هذه العودة بعد زوال المعسكر الاشتراكي وبروز حاجة دول الحضارة الغربية إلى خصم جديد تتهرب من خلاله من حل مشاكلها المزمنة، وهذا الخصم الجديد هو العرب والمسلمون عامةً"[1].

وعلى هذا الأساس حاول الغرب في غمرة "اللانظام العالمي" خلق عدو جديد ووجد في الإسلام وفي الحضارة الإسلامية ضالته المنشودة، وبات الإسلام حسبهم خطراً أخضر يُهدد الكون، والغرب بهذه الفكرة يُكرّس وحدة القطبية في النظام العالمي الجديد*ويؤكد ازدواجية معاييره نحو الآخر. وعليه ارتبط مفهوم الإسلاموفوبيا في الكتابات الغربية بمجموعة من المسلمات المسبقة والسلبية عن الإسلام والمسلمين من خلال الصور النمطية المُميعة التي بدأتها المخابرات البريطانية عبر"**لورانس العرب**"، وأكملتها المخابرات الأمريكية في سياق عملها على رسم القوالب النمطية للأمم والشعوب من أجل تحديد سلوكيات التعامل معهم فيما بعد** *.

قد يكون من المفيد الإشارة إلى تلك المعايير التي تحدد الرؤية الغربية للإسلام، وهي بحسب الدراسة التي أصدرتها مؤسسة The Runnymede Trust والموسومة ب" Islamophobia :A challenge for Us all"كالتالي:

---

[1] محمد عدار، "الإسلاموفوبيا: تحليل نظري معرفي"، في: **الإسلاموفوبيا في أوروبا :الممارسة والخطاب**، تحرير توفيق بوستي، إسماعيل بوقنور، سليم حميداني،(برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية،2019)،ص22.

* هنا نتحدث بمنطق زوال المعسكر الإشتراكي ودخول العالم مرحلة جديدة من القطبية.

** وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ معظم علمان النفس والأنثروبولوجيا الذين صمموا هذا القوالب كانوا من العلماء اليهود المهاجرين من ألمانيا هرباً من النازية.

- اعتبار الإسلام جسماً أحادياً جامداً لا يتأثر بالتغيير.
- النظر إلى الإسلام باعتباره يتسم بالتميز عن "الآخر" وأنَّه ليس له قيم مشتركة مع الثقافات الأخرى، وهو لا يتأثر بها أو يؤثر فيها.
- اعتبار الإسلام عنيفاً وعدوانياً ومصدراً للخطر ومتأصل في الإرهاب ومُحرِض عل الصدام الحضاري.
- النظر إلى الإسلام باعتباره أقل مرتبة ودوني وذا نزعة بربرية وغير عقلانية وبدائية.
- الرفض التام لأي نقد يمكن أن يقدمه الطرف الإسلامي حيال الغرب.
- اعتبار مشاعر العداء تجاه المسلمين أمر طبيعي.
- استعمال العداء تجاه الإسلام لتبرير أي ممارسات تميزية تجاه المسلمين وإبعادهم عن المجتمع وعزلهم أو تهميشهم.
- اعتبار الإسلام مجرد أيديولوجية سياسية لتحقيق مصالح عسكرية وسياسية.

وهو ما يحيلنا إلى رأي بعض الباحثين في أنَّ ظاهرة العداء والخوف من الإسلام تكمن ضمن تأسيس نمطي مسبوق ينطلق من مسلمات تمَّ تأصيلها في الثقافة الأوروبية السائدة-الغرب بصفة عامة-بصورة جعل منها أكثر قُدسية من الأديان نفسها؛ حيث أنَّ أولى هذه المسلمات هي الصلة العضوية بين الإسلام والعنف، أمَّا ثانيها هو التعارض المبدئي بين الإسلام والديمقراطية، وثالثها العداء المطلق بين الإسلام والعلمانية. كما أنَّه لم يكن بالإمكان إبراز هذا النمط إلى السطح دون تمكين فكرة الخطر الأخضر ثم فيما بعد" الحرب على الإرهاب".

وفي هذا السياق، مثّلت أحداث 11سبتمبر2001 وما تلاها من هجمات إرهابية على مختلف العواصم الأوروبية (خاصةً هجمات شارلي إبدو في سنة2015)، ذريعة لشرعنة العنف والإقصاء ضد الإسلام والمسلمين، فالعرب –المسلمين- الذين أُعلن عنهم جناة في الهجمات9/11 جلب معهم تعميم الحكم على كافة المسلمين، وهو ما تؤكده جوسلين سيزاري التي رأت بأنَّه:" لقد واجه المسلمون الأوروبيون والأمريكيون كلاهما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من يربط الإسلام-الذي أصبح يُنظر إليه على أنَّه مصدر تهديد سياسي- والمسلمين بصفةٍ عامة"[1]. وهو أيضاً الوضع الذي اعتبره كريس ألين (Kris Allen)

[1] جولسين سيزاري، ترجمة: أحمد الشيمي،" الهويات الإسلامية في أوروبا شرك الإستثنائية"، في: **الإسلام في أوروبا: التنوع والهوية والتأثير**، تحرير:عزيز العظمة، إيفين فوكاس،(القاهرة: المركز القومي للترجمة،2011)،ص114.

"نوعاً جديداً من التمييز جلب معه توظيفاً جديداً للإسلام والمسلمين كالسلبية والعنف، وإنَّ الهجمات التي تُنفذ باسم الإسلام كانت سبباً في النظر إلى كل فرد مسلم على أنَّه إرهابي محتمل، وهذا بدوره كان مُبَشراً بانطلاق الممارسات الإقصائية ضدهم في كل مجال"، وهو ما يحيلنا إلى ما سمَّاه هانس كولر(Koller Hans) ب" **معضلة التعددية الثقافية**"[1] فمن ناحية يدعو الغرب إلى إيجاد سياسات متنوعة الثقافات ومن ناحية أخرى يدعو إلى إقصاء المسلمين.

الفرع الثاني: أسباب تشكل ظاهرة الإسلاموفوبيا ودور الهجمات الإرهابية في تعميقها

كأي ظاهرة أخرى لا يمكن حصرها ضمن إطار الأحادية السببية، فإنَّ لظاهرة الإسلاموفوبيا أسباب عدة تتفاوت في أهميتها وقوتها، لكنَّ بتضافرها تتشكل هذه الظاهرة على النحو الذي تتجلى فيه، فهناك من يرى أنَّها نتيجة طبيعية ل:

- الإرث التاريخي القائم على الصراع بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية.
- الجهل الغربي بتعاليم الإسلام.
- الانتشار السريع للإسلام في الغرب.
- انتشار حركات "الإسلام السياسي".
- دور الدراسات الاستشراقية في تعميق الظاهرة.
- تضارب المصالح واختلاف المنطلقات القيمية لكل مورث.

في حين يُجمل فندلي بول(Paul Findley) في كتابه "لا سكوت بعد اليوم" الأسباب التي تقف وراء تبني الغرب للصور النمطية المضلِلة عن الإسلام والمسلمين فيما يلي:

1) دور اللوبي اليهودي في تقديم صورة سيئة عن المسلمين وتصوير إسرائيل على أنَّها دولة ضعيفة يهدد العرب والمسلمون أمنها ووجودها.

2) الاقتصار على الحديث عن الأخلاق اليهودية والمسيحية في المجتمع الغربي بوصفها الأخلاق العليا المقبولة والجديرة بالاتباع، مع تجنب الإشارة إلى الأخلاق الإسلامية أو تصويرها بشكل سلبي منفر في حالة الحديث عنها، وعليه أصبحت اليهودية والمسيحية في نظر الغرب نموذجاً للتقدم والحضارة والأخلاق، وأصبح الإسلام تعبيراً عن القوة المتخلفة والخطرة.

[1] Hatem Bazian , " National Entry-Exit Registration System :Arabs,Muslims, and Southeast Asians and Post 9/11 security Measures",Islamophobia Studies Journal, Vol.2,No.1,(2014),PP.82-98.

3) ربط الإسلام بالإرهاب والتعصب واستعباد المرأة، وانعدام التسامح مع غير المسلمين، وانعدام الديمقراطية، وعبادة إله غريب وانتقامي.

4) تخويف الغرب من خطر إسلامي متصاعد وخشيتهم من الحرب الإسلامية –الغربية، وتغذية الهيئات الصهيونية لتلك المخاوف حتى لا يتراجع الدعم الغربي لإسرائيل إزاء فلسطين.

5) تركيز وسائل الإعلام الغربية على تصوير الحركات الإسلامية، خاصة المقاومة على أنَّها حركات إرهابية لا تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

الشكل رقم(15): تمثيل بياني يوضح الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا في الفترة الممتدة(2012-2019)

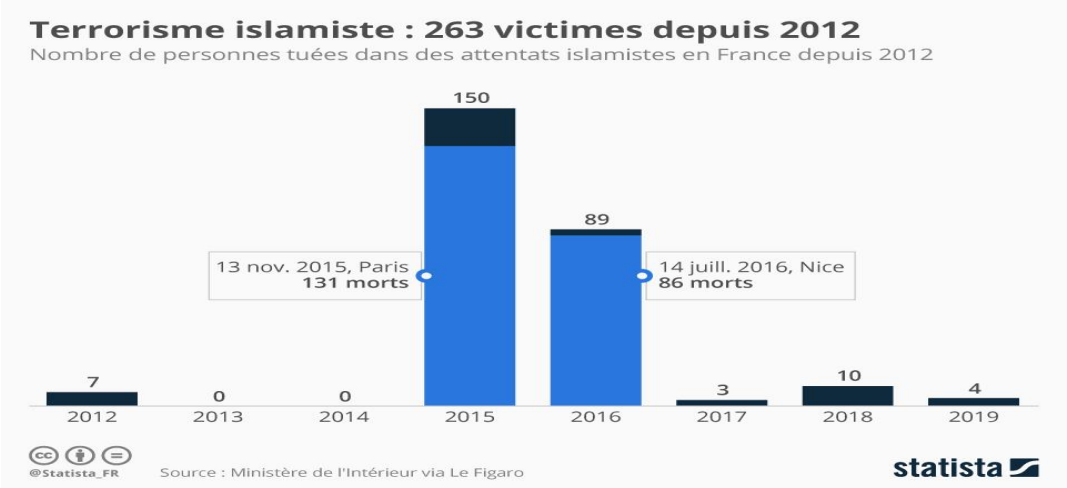

المصدر: https://fr.statista.com/infographie/19947/nombre-de-morts-attentats-islamistes-en-france/

يُبيّن المخطط عدد الهجمات الإرهابية التي تورط فيها "إسلاميون متطرفون" *، حيث شكلت أحداث 13نوفمبر2015 أحد أعنف الهجمات التي تعرضت لها فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي أودت بحياة(131) شخصاً وخلَّفت أكثر من (400) جريح. ومنذ سنة2012 إلى غاية سنة2019 شهِدت فرنسا (18) هجوماً قاتلاً بمجموع(263) شخصاً، حيث أنَّ الغالبية العظمى من هؤلاء الضحايا (بما يعادل83%) قُتلوا خلال الهجومين الكثر دمويةً (13نوفمبر2015 في باريس/14جويلية2016 في مدينة نيس).

[1] إسماعيل بوقنور، سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص41.

* حسب ما تم تداوله في ساحة النقاش السياسي والإعلامي الفرنسي، حيث تم توصيف الأطراف التي قامت بالهجمات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا بـ "إسلاميون متطرفون"، 'إسلاميون أصوليون"، "إسلاميين فاشيين"...

كانت أحداث شارلي إيبدو بمثابة "**الحادي عشر من سبتمبر الفرنسي**"، وبتقديم مرتكبي الهجمات على أنَّهم إرهابيون إسلاميون متطرفون ومسلمون أصوليون وجهاديون مسلمون في وسائل الإعلام الفرنسية وفي الخطابات السياسية لبعض السياسيين-أبرزهم مارين لوبان وإريك زمور- والمثقفين، أدى هذا إلى بروز رأي عام مماثل تمَّ في ظله وضع هذه الأقلية موضع شك وريبة وأصبحت تُنسب لها الأعمال الغير إنسانية والوحشية من خلال توصيفها على شاكلة الثنائية(مسلم/إرهابي).

وفي هذا الشأن تكشف عدة أسئلة على مقياس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان(CNCDH) عن التصورات السائدة في المجتمع الفرنسي تجاه الأقليات الثقافية والدينية (يهودي، مسلم، شمال أفريقي، آسيوي، أسود...)من خلال الأسئلة التي تركز على الاعتراف بالمواطنة(جزء من الشعب الفرنسي كأي مواطن آخر**French People like Everyone**)، درجة اندماجهم في المجتمع(أنَّها لا تُشكل مجموعات منفصلة؟ ? **Do they from a Separate groups**)، التصورات الإيجابية والسلبية لدينهم، والحاجة إلى عقوبات قانونية أقوى للإهانات التي تستهدفهم على وجه التحديد.

عبر جميع الانتماءات الاجتماعية والسياسية، كانت الأقلية اليهودية إلى حدٍ بعيد الأكثر قبولاً في فرنسا بينما الأقلية المسلمة كانت الأكثر رفضاً، حيث اعتبر87% من الأشخاص الذين تمَّ استجوابهم أنَّ اليهود الفرنسيين **فرنسيين مثل أي شخص آخر french People like everyone else** بينما13% اعتقدوا نفس الشيء عن المسلمين الفرنسيين. كما كانت فكرة أنَّ اليهود يشكلون **مجموعة منفصلة** مشتركة بين 31% من الأشخاص الذين تمَّ استجوابهم، مقابل 53% فيما يتعلق بالمسلمين. كما كانت للديانة اليهودية دلالات سلبية بالنسبة ل19% من الأشخاص الذين تم استجوابهم مقارنةً ب36% للإسلام، وكان الاتفاق حول الحاجة إلى عقوبات قانونية أعلى لإهانات مثل "يهودي قذر Dirty Jew" مقارنةً ب"عربي قذر Dirty Arab" 81%، 78% على التوالي[1].

توضّح هذه الأرقام والنسب كيف أصبح العداء للإسلام مستشري لدى الكثير إن لم نقل معظم شرائح المجتمع الفرنسي، بصورة تطرح العديد من الإشكاليات حول مدى اندماج الأقليات المسلمة في النسيج الاجتماعي الفرنسي، واشكالية تحقيق مفهوم المواطنة في ظل التحديات التي تطرحها البيئة السياسية والاجتماعية الفرنسية.

[1] Nonna Mayer ,"The Font National :still Racist and Xenophobic",**Books and ideas**,(December 2016),P.22.

الفرع الثالث: حزب الجبهة الوطنية وخطاب أمننة الإسلام

بالحديث عن حزب(FN) نجد أنَّ معاداة الإسلام هي السمة الأيديولوجية الثانية المميزة له وهي أكثر وضوحاً من معاداته للسامية، بل أنَّه يُمثل أول حزب استخدم الإسلاموفوبيا في دعايته السياسية وحملاته الانتخابية قصد التخويف من الإسلام والمسلمين، ومثل هذا الخطاب ليس جديد على الجبهة الوطنية، فبالعودة إلى سنوات الثمانينيات من القرن المنصرم كان الخطاب الراديكالي الرائد للحزب يحمل صورة سلبية بشكل خاص عن الإسلام كأساس لما اعتبره جون ماري لوبان" مشكلة هجرة" في المجتمع الفرنسي، إلاَّ أنَّه في ذلك الوقت كانت مثل هذه الآراء تعتبر على هامش الأيديولوجيات السياسية في وقت لم تتوفر البيئة والمناخ المناسبين.

وعليه لم تظهر موجة الاندفاع نحو الخطاب الإسلاموفوبيا في خطابات الحزب من فراغ اجتماعي وثقافي وسياسي، والتي في جوهرها كان حزب(FN) بشكل خاص يعمل على إعادة صياغة المسلمات التي تؤطر الإسلام تأطيراً "أمنياً" من خلال ادعاء التهديد الوجودي للإسلام على بقاء الفرنسيين وهويتهم المسيحية الأورثوذكسية. وبمثل هذا الخطاب تمكن حزب(FN) من إعادة نشر ردود الفعل السلبية التقليدية المعادية للمسلمين القائمة على فكرة الاستعلاء والأفضلية من جهة، وعلى فكرة "الإحلال" أو "الاستبدال" التي روّج لها العديد من الكُتَّاب والمثقفين الفرنسيين والتي دعَّمها حزب(FN) فضلاً عن الاعتماد على ذكريات المواجهة التاريخية المزعومة، بشكل يؤجج من خلاله ردود الفعل السلبية تجاه هذه الأقلية التي تتغذى باستمرار (أي ردود الفعل السلبية) ويُعاد تشكيلها من خلال مخاوف جديدة حول الأمن الوجودي والثقافي والهوياتي.

الشكل رقم(16): تمثيل بياني يوضّح نسبة الاعتداءات ضد المسلمين بسبب دينهم وفقا لنوع الاعتداء لسنة(2019)

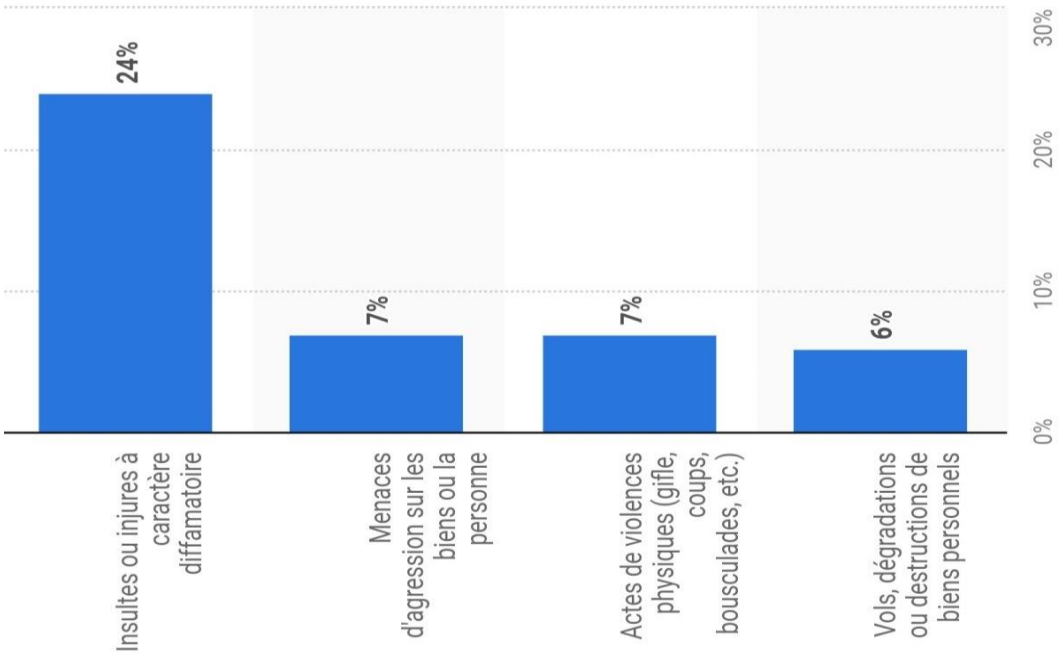

المصدر: https://fr.statista.com/statistiques/1118536/types-agressions-musulmans-france/

تُظهر هذه الأرقام نسبة المسلمين الذين تعرضوا إلى الاعتداء بسب دينهم في سنة2019، وهكذا يُلاحظ أنَّ 7% من المسلمين بفرنسا عانوا بالفعل من أعمال عنف جسدي بسبب اعترافهم بانتمائهم الديني بشكل يوحي إلى حجم التحامل ضد المسلمين والدين الإسلامي بشكل عام.

ومن جهته عمل حزب(FN) على صياغة استراتيجية تهدف إلى تشويه صورة الإسلام مستخدماً في ذلك العديد من الآليات والوسائل من أبرزها:

1) الآلية القانونية:

وذلك من خلال دعمه (أي حزب الجبهة الوطنية) للعديد من الإجراءات القانونية التي تبدو في ظاهرها تنظيمية لكنَّ في باطنها عنصرية وعدائية، على غرار قانون الإرهاب الذي يُطبق على المهاجرين والذي ينصّ على ضرورة تسجيل أنفسهم في مكاتب الهجرة، وما يحمله هذا الإجراء من تعسف وتجاوز في حق الجالية المسلمة. إضافة إلى قانون حظر الحجاب في سنة2004 ومنعه في الأماكن العامة، بحجة تنافيه مع مبادئ وقيم الجمهورية العلمانية وفرض عقوبات على كل من يخالف هذا القانون. وباعتبار أنَّ حزب(FN)

جزء من السلطة التشريعية قد يعمل على الضغط من أجل سن قوانين تعسفية جديدة تجاه الجالية المسلمة والمصادقة عليها.

2) **الآلية الإعلامية:**

يُجمع العديد من الباحثين على الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الفرنسية- الأوروبية والغربية عموماً- في تشكيل صورة المسلمين وتشويهها، وإيحائها على أنَّها-أي الجالية المسلمة- الخطر المحدق بفرنسا وأوروبا عامةً، وفي هذا الصدد أكد روبار سوان(Robar Swan) الأمين العام السابق للرابطة البرلمانية من أجل التعاون الأوروبي في محاضرة له حول "**الإسلام كما يراه الغرب**" أنَّ الصورة التي يرى الغرب من خلالها الإسلام تتوقف بشكل كامل على وسائل الإعلام، هذه الأخيرة التي لا تتحرى بالقدر الكافي ولا تتردد في نشر الأخبار الزائفة بهدف تشويه صورة الإسلام والمسلمين[1].

وفي هذا الشأن، وظَّف حزب الجبهة الوطنية مختلف وسائل **الإعلام المكتوبة** منها كالمجلات والصحف على غرار مجلة Causeur وValeurs Actuelles ومجلة Le Figaro وهي كلّها مجلات تدين الإسلام، وكذا **مو اقع التواصل الاجتماعي** التي لا تتوارى فيها لوبان عن التصريح بشكل مباشر وعلني عن عنصريتها وعدائها تجاه الإسلام ومعتنقيه.

وهو الخطاب نفسه نجده حاضراً لدى العديد من المثقفين والروائيين أمثال رينو كامو(Renaud Camus) والروائي ميشيل ويلبك(Michel Houellebecq) المعروف بكراهية المسلمين وكتاباته السوداوية تجاههم، ففي مقابلة له مع إحدى المجلات اليمينية المتطرفة دعا هذا الأخير إلى نبذ تلك الكراهية تجاه هذه" العناصر" لأنَّها لا تعبر عن مكنون النفس الفرنسية عند السكان الأصلين أي البيض، بل الأمر لابد أن يُترجم ويبرز في التعامل مع المسلمين بأحد الخيارات الثالثة؛ إمَّا تجريدهم من الجنسية، أو تهجيرهم أو معاداتهم فعلياً لأنَّهم لا يتواءمون مع الجمهورية ولا قوانينها، كما أنَّهم ليسوا أهلاً للتعامل الذي يليق بمن له ثقافة يمكن التعايش معها في بلد أوروبي ومسيحي[2].

[1] عبد الحاكم عطوات، "تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا على إندماج المهاجرين المسلمين في الدول العربية"، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد12، عدد01،(2020)،ص ص.198-216.

[2] محمد سي البشير، " في تحول روائي فرنسي إلى العنصرية الفاعلة"، في: https://rb.gy/15hap (2023/05/13)(15:34).

3) <u>الآلية الدينية:</u>

جرى توظيف هذه الآلية من خلال الإشادة بتصريحات المَعلم الديني المسيحي الكاثوليكي بابا الفاتيكان المعادية للإسلام، والذي عبَّر عن امتعاضه الشديد من ارتفاع نسبة الجاليات المسلمة في الدول الأوروبية، وكذا رفضه لحوار الأديان والثقافات وإصراره على صياغة مبدأ عقيدي عنصري قائم على "أنَّ الطريق الوحيد والصحيح إلى الله هو الطريق المسيحي"[1]. وهي تصريحات عمد حزب الجبهة الوطنية على توظيفها توظيفاً سياسياً من أجل إضفاء الصبغة الشرعية على خطاباتها العنصرية.

تماشياً مع ما سبق وفي إطار خصوصية الإسلام في فرنسا في ظل علمانية الدولة، يرى حزب(FN) أنَّ الإسلام يُشكل خطراً على قيم الجمهورية المبنية على أساس فصل الدين عن الدولة فهو لا يحترم هذه الخصوصية، كما أنَّ المسلمين لا يُعَدّون طرفاً في العقد الذي قامت بموجبه العلمانية الفرنسية، فالمؤسسات الدينية والمساجد والأئمة لا تُمثل أيَّ من العناصر المُشكِلة لذلك الاتفاق المفضي إلى العلمانية. وفي هذا الصدد وفي دراسة لاستطلاع آراء الفرنسين نُشرت سنة2015 شكك المواطنين الفرنسيين بنسبة47% في قدرة الإسلام على التعايش مع قيم الجمهورية، مقابل93% للديانة الكاثوليكية و81% للديانة اليهودية، وهي معطيات تجعلنا أمام ثلاث(3) احتمالات أساسية:

- **<u>احتمال الوضع الخاص</u>**: وذلك من خلال وضع قوانين خاصة تكون موَّجهة للأقلية المسلمة تُنظِم من خلالها حياتها السياسية والاجتماعية، وهو أمر مستبعد ولا يمكن أن يتجسد لا من الناحية الدستورية ولا من الناحية العملية.
- **<u>احتمال سياسة استيعابية</u>**: وهي سياسية تحاول دمج جميع الديانات في بوتقة واحدة وجعلها تتفق مع قيم الجمهورية التي تحفظ حقوق الأقليات الدينية عن طريق فرض معايير جديدة لإدماج مسلمي فرنسا مع مراعاة خصوصياتها الثقافية والدينية، وجعل المواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات أداة للاندماج. وهو ما ستعترض عليه التيارات المتطرفة الفرنسية وعلى رأسها حزب الجبهة الوطنية من خلال شعارها" **مسلم ربما ولكن فرنسا قبل كل شيء**".
- **<u>احتمال اللااستيعاب</u>**: يكون عبر فرض معايير اندماجية لا تُعير الاهتمام بالخصوصيات الدينية والثقافية لهذه الأقلية التي تصبح تشعر بالاغتراب في المجتمع، وهو الأمر الذي قد يفضي إلى انسداد واحتدام الصراع الهوياتي بين المسلمين من جهة وبقيه المجتمع الفرنسي من

[1] عبد الحاكم عطوات،(إشكالية...)،**مرجع سابق**، ص ص.129-130.

جهة أخرى (المسيحي الأورثوذكسي)؛ "فالتهميش بسبب الانتماء العرقي والديني يُصعب من عملية اندماجهم في المجتمع المحلي بشكل يعزز من ناحية أخرى الاختلافات المجتمعية والهوياتية التي تهدد الأمن المجتمعي" [1].

وبشكل عام، وانطلاقاً مما سبق يبدو أنَّ الإسلاموفوبيا أو التحامل ضد الإسلام والمسلمين في الوقت الراهن أصبح مرتبط بشكل ظاهر للعيان بالعنصرية البيولوجية والثقافية، وأنَّ فكرة الإسلام اليوم هي مجرد تحديث للخوف القديم بصورة جديدة من الكراهية تعكس النظرة الاستعلائية والتفوّقية التي يحاول حزب(FN) –الغرب عموماً_ تكريسها. وبالموازاة مع الرهانات التي طرحها الإسلام في الحياة السياسية الفرنسية، فإنَّ الجالية المسلمة نفسها وبالنظر إلى تغيُّر السياقات، صارت ممزقة بين قيم المواطنة التي تقتضي التجانس التام مع قيم الجماعة والواقع الذي تفرضه متطلبات العيش الجماعي من جهة، والتحديات التي يفرضها تصاعد التيارات اليمينية المتطرفة التي تؤمن بثنائية (الفوقية/الدونية) و(الإسلام/المسيحية) من جهة أخرى.

[1] حميد رامي، **الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة "فترة ما بعد الحرب الباردة"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2020/2019)،ص140.

المطلب الثالث: قضايا الهجرة واللجوء

تعتبر الدول الأوروبية أكثر الدول استقطاباً للعنصر الأجنبي، وذلك بالنظر إلى ما توفّره من مزايا اقتصادية واجتماعية، ناهيك عن تشريعاتها الداخلية التي تسمح لضحايا الحروب والنزاعات بالإقامة والاندماج في مجتمعاتها الغربية. فالهجرة واللجوء كظاهرة متعددة الأبعاد(اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، أمنية) أصبحت تحتل أهمية كبيرة في الأوساط الأكاديمية والسياسية الأوروبية-سواءً على المستوى المحلي للدول الأوروبية أو على مستوى العلاقات الدولية خصوصاً فيما يتعلق بدول الضفة الجنوبية للمتوسط ونخص بذلك دول المنطقة المغاربية- بالنظر لما تُشكله من تهديدات ورهانات أمنية جعلت منها إحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا[1] خاصةً بعد أحداث ما اصطُلح عليه ب"ثورات الربيع العربي"، هذه الثورات التي أخلَّت بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم بشكل نتج عنها؛ سقوط بعض الأنظمة، الانفلات الأمني والانسداد السياسي، حروب أهلية، وتدخلات عسكرية أجنبية باسم تصحيح المسار الديمقراطي. هذه التطورات صاحبتها موجات هجرة ونزوح لم يسبق لها مثيل بشكل جعل معظم قادة دول الاتحاد الأوروبي يعيدون النظر في وضع استراتيجية لمواجهة هذه الموجة الغير مسبوقة من الهجرة نحو أراضيها.

الفرع الأول: الهجرة والانتقال من المحيط إلى المركز

بالعودة إلى المنطلقات المفسرة لأسباب الهجرات التي عرفتها أوروبا، نجد أنَّه لطالما كان البعد التاريخي والاقتصادي أحد أهم المنطلقات التحليلية وذلك بالنظر إلى الإرث الكولونيالي الذي تمتلكه بعض الدول الأوروبية (فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، البرتغال...) في الضفة الجنوبية للمتوسط. وعليه فتدفقات الجيل الأول من المهاجرين قدِمت من المستعمرات التي كانت تخضع للقوانين الداخلية للدول الاستعمارية[2].

ومن جهةٍ أخرى كان للتحولات الاقتصادية و الديمغرافية التي عرفتها الدول الأوروبية دوراً كبيراً في زيادة موجات الهجرة باتجاهها؛ فمع بدايات الثورة الصناعية لجأت بعض الدول الأوروبية- ونخص بذلك فرنسا- إلى البحث عن يد عاملة خارجية لتحريك عجلة اقتصادها، وحسب دراسة للباحثيْن الفرنسيين دانيال نوان(Daniel Noin) وغيلداس سيمون(Gildas Simon)الصادرة سنة1972 وبالاستناد على إحصائيات المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية(INSSE)، قُدرت العمالة المغاربية

[1] ضياء الدين أوشريف، **مرجع سابق**، ص ص.686-709.

[2] **المرجع نفسه**.

(الجزائر، المغرب، تونس) سنة1968 ب(104.990) عامل مغاربي موزعة على عدد من الدول الأوروبية (بلجيكا، سويسرا، هولندا، وألمانيا الغربية) في حين قُدر عدد المهاجرين بما فيهم الأطفال دون(16) سنة في فرنسا سنة1971 ب (697.316) جزائري، و(170.835) مغربي، و(96.821) تونسي. وهي أرقام كافية للتعبير عن العدد الهائل للمهاجرين نحو فرنسا في ذلك الوقت. كما يُعتبر عامل الخصوبة وتصاعد نسبة كبار السن في المجتمع الفرنسي والأوروبي عامةً من بين أهم العوامل التي دفعت نحو تبني سياسة الباب المفتوح أمام القادمين الجدد.

بإيجاز، يمكن القول بأنَّ ظاهرة حركة الأفراد إلى فرنسا خلال أواخر النصف الأول وبدايات النصف الثاني من القرن العشرين، أخذت الطابع الاقتصادي كما تميّزت بصفتها القانونية والشرعية حتى وإن كانت حقوق المهاجرين منتهكة نتيجة غياب أُطر قانونية تكفل لهم العيش الكريم. إلاَّ أنَّه ومع ظهور الجيل الثاني والثالث من المهاجرين في بدايات وأواخر ثمانينيات القرن الماضي خاصةً بعد استقرار أغلب مهاجري الجيل الأول في فرنسا، أضحى ملف الهجرة يأخذ أبعاداً سوسيو-سياسية ذلك أنَّ الحكومة الفرنسية وكذا أغلب الحكومات الأوروبية أصبحت مرغمة على ادماج واستيعاب جيل جديد ازداد وعاش في أوروبا، لكن بعادات وتقاليد وقناعات غير تلك الموجودة عند الفرد الفرنسي والأوروبي. كما سمحت عمليات التجمع العائلي للنساء والأطفال المتواجدين في الضفة الجنوبية للمتوسط من الالتحاق بالأولياء المتواجدين في فرنسا والإقامة بصورة قانونية، وهو ما سمح لهم بالتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرد الفرنسي، خاصةً الجيل الثاني وفيما بعد الثالث.

اتساقاً وذلك، صاحب البعد الاجتماعي للهجرة ظهور قضايا أخرى شغلت بال المجتمع الفرنسي أهمها الهوية، والاندماج، بشكل ألزمت على الحكومة تبني تشريعات قانونية تحول دون تهديد استقرار النسيج الاجتماعي الفرنسي. كما أصبح الدين هو كذلك وسيلة لإبراز الوجود بالنسبة للجيلين الثاني والثالث الذي حمل هوية هجينة نتاج الثقافة المزدوجة لهذا الفرد المنحدر من أبوين مهاجرين، حيث تكون ممارسة الشعائر الدينية هي في الغالب طقوس توارثها الأبناء من الآباء. وأيضاً في إطار ما يطلق عليه "**سوسيولوجيا المدينة**" بدا جلياً في الأحياء الجديدة للمهاجرين، فالتغير في النمط العمراني من الأحياء المفتوحة إلى التجمعات السكانية والعمارات، صاحبه تغير في البيئة العمرانية لبعض الأحياء الفرنسية،

حيث أصبحت تدل على تواجد جالية مسلمة في تلك المناطق (مساجد، جزارة حلال، اللباس الإسلامي...) "فالدين عند الجالية المسلمة ليس ممارسة دينية وفقط بل هو مكون ثقافي وتاريخي لهويتهم"[1].

الفرع الثاني: الهجرة والإشكاليات المرتبطة بالاندماج

تُمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالفعل 44% من محاولات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي عبر منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط، وتضاعفت المحاولات عبر هذا الطريق خمسة عشر 15 ضعفاً بين عامي 2010 و2011، على هذا النحو تمثل الهجرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي منذ قيام الثورات العربية تحدياً لدول الاتحاد الأوروبي من حيث الأعداد المطلقة (تحدياً يشمل قضايا الأمن الداخلي، التماسك الاجتماعي، والضغط على أسواق العمل المحلية)[2]. ولعلّ الأكثر إثارةً للقلق من أعداد المهاجرين القادمين من المناطق التي حدثت بها ثورات، هو الحالات العديدة التي لا يندمج المهاجرون واللاجئون في محيطهم الجديد، بل وتورطهم في أعمال إجرامية ويصبحون في نهاية المطاف عُرضةً لإغراءات الدعاية "الإسلامية" المتطرفة والقيام بهجمات إرهابية*.

بلغ عدد المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2018 نحو(117) ألف مهاجر ليرتفع هذا الرقم خلال سنة2021 أين تمَّ إحصاء دخول حوالي 2.3 مليون مهاجر إلى أوروبا بزيادة قدرها 18% عن سنة 2020[3]، وأمام هذا العدد الهائل من المهاجرين الغير شرعيين تنامت أفكار التيارات القومية المتطرفة والحركات المناهضة للهجرة على ساحة النقاش السياسي لدول الاتحاد الأوروبي ،والتي ترى في المهاجرين تهديداً أمنياً متعدد الأبعاد (اقتصادي ،ديموغرافي ،مجتمعي) وإمكانية أن تؤدي هذه الهجرة إلى تهديد لوحدة البناء الأوروبي وإلغاء اتفاقية شنغن وإعادة العمل بالمعابر الحدودية بين أعضاء الجماعة الأوروبية[4].

وبالرغم مما يوفّره المهاجرين الغير شرعيين من عمالة رخيصة، غير أنَّ هذا في حدّ ذاته يعد مشكلاً أساسياً من شأنه أن يُحدث خلل في سوق العمل المحلية باعتبارها منافساً قوياً لليد العاملة المحلية، فبانتشار العمالة العشوائية ذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق موازية للعمالة تقبل بأجور زهيدة وكذا

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] European Union Center of North Carolina, « The European Union and the Arab Spring »,**Policy Area** , (June2012),P.1.

* أنيس عمري التونسي الذي نفذ هجوم سوق عيد الميلاد في برلين سنة2016، والإمام المغربي الذي كان وراء هجوم برشلونة في إسبانيا سنة2017. عن: سهام ركينة، **مرجع سابق**، ص52.

[3] Eurostat, « Migration and migrant population statistics », in : https://rb.gy/1749n (22/06/2023) (17:49).

[4] سهام ركينة، **مرجع سابق**، ص52.

شروط عمل قاسية، أدى هذا إلى تفشي ظاهرة البطالة بين السكان الأصلين كنتيجة مباشرة للاعتماد على العمالة الرخيصة[1].

وفي سياق آخر وببروز الأمن المجتمعي كأحد الأبعاد الرئيسية للأمن، تمَّ اعتبار الهجرة عاملاً مهدداً يؤثر على أنماط هوية المجتمعات وثقافتها كونها تُعبِر عن التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة كما أنَّها تأتي ضمن سياق الانتقال من معادلة الصراع (شرق/غرب) إلى معادلة الصراع(شمال/جنوب) أو بالأحرى ضمن التعارض بين قيم العلمانية السائدة في الغرب والقيم الإسلامية ناهيك عن التنافس التاريخي بين الإسلام والمسيحية على حد تعبير باري بوزان (Barry Bozan).

فيما يعتقد الباحث الأمريكي صامويل هنتنغتون(Samuel Huntington) بأنَّ الصدام الحضاري في شكله الحاد والعنيف سيكون نتاجاً للحيوية الديموغرافية في الجنوب مقابل الركود الديموغرافي في الغرب، حيث عدد المسلمين الذين كانوا يشكلون18% من مجموع سكان العالم سيصبحون 31.31% بحلول سنة2025، موضحاً بذلك أنَّ التنامي الكبير خاصةً في شريحة الشباب(16سنة حتى30 سنة) سيُشكل تهديداً لنمط الحياة الغربية والهوية الثقافية والحضارية للشعوب الغربية[2].

ولعلَّه من الموضوعات المجتمعية ذات البعد الديموغرافي التي تُثيرها قضية الهجرة، هي محاولة الربط بين شيخوخة المجتمعات الأوروبية ومعدلات الهجرة الشبابية*، حيث نجد أنَّ معدلات الخصوبة لدى الأوروبيين-المسيحيين-هو حوالي1.55 في مقابل2.7 لدى المهاجرين-المسلمين- المقيمين في أوروبا والمهاجرين الغير شرعيين، وبالتالي لا يمكن الإقرار بصحة الإحصائيات التي تشير إلى تغير سكان أوروبا بحلول سنة2050 لأنَّه سيشكل المسلمون حينها20% من سكان أوروبا مقابل6% حالياً (وهو في الوقت نفسه ليس بالمؤشر البسيط).

وعموماً ترى دول الضفة الشمالية أنَّ الهجرة تُمثل خطراً عليها بناءً على ثلاث(3) أطروحات أساسية هي كالتالي:

---

[1] يوسف يونس، "الإرهاب وتهديدات الأمن الأوروبي"، في: https://rb.gy/ttoea (2023/05/14)(21:14).

[2] محمد بلخيري، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا معطيات ومغالطات"، في: **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة**،تحرير: محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي،(الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع،2014)،ص106.

* كثيراً ما تربط النخب السياسية الأوروبية قضية النمو الديموغرافي لمجتمعاتها -وبالتالي حديثها عن الهوية الوطنية- بين المستويات المتدنية من النمو الديمغرافي ومعدلات الهجرة المرتفعة، متغاضيةً عن حقيقة مفادها توسع مجتمع المثليين في أوروبا.

1. **الإخلال بالبناء الديموغرافي**: في حالة استمرار الهجرة حيث يصبح العنصر المهاجر يشكل أغلبية السكان.
2. **الإخلال بالوضع الأمني**: إذ من المحتمل ارتكاب المهاجرين خاصةً الغير شرعيين منهم العديد من الجرائم وبالتالي زعزعة الأمن بالدول المستقبِلة، ناهيك عن استغلالهم من طرف الجماعات المسلحة للقيام بعمليات إرهابية ليشكّلوا عندها ما يسمى ب"تهديد الطابور الخامس-الإرهاب-"
3. **الإخلال بالوضع الثقافي**: فالهجرة تُحَرِض على تصادم الثقافات بصورة تشكل نوع آخر من الحرب الباردة والتي ستكون مجتمعية بين دول المركز وجزء من دول المحيط، أين ستكون أوروبا في خط المواجهة، فالهجرة تُهدد التركيبة الهوياتية والثقافية من خلال التأثير على الاثنية، الثقافة الدينية، وعلى اللّغة، وعدم مراقبة الهجرة سيؤدي إلى" غُمر الثقافة" على حد تعبير باري بوزان[1].

الفرع الثالث: الجالية المغاربية في خطاب حزب الجبهة الوطنيةـــ دراسة تقييمية في الآثار

كنتيجة للارتفاع المطرد في أعداد المهاجرين في فرنسا(أكثر من سبعة(7) ملايين مهاجر سنة2021)،[2] سعى حزب الجبهة الوطنية إلى صياغة خطابات يُؤمنن من خلالها قضية الهجرة باعتبارها تُمثل تهديداً وجودياً للكيان المرجعي (الدولة الوطنية)، وذلك من خلال تبنيه لمجموعة من المفاهيم الأمنية كالإسلاموفوبيا، الإرهاب، الاستيلاء على الوظائف والغزو الحضاري، وبتنصيب نفسه مدافعاً عن المكونات الثقافية والحضارية للأمة الفرنسيةFrench Nation يسعى الحزب إلى خلق وحدة وطنية قائمة على الخوف والشك من الأجانب في إطار جدلية الأنا والآخر.

[1] أسماء بلاغماس، "البعد الهوياتي في العلاقات الأورومتوسطية: تعاون متوسطي أو هيمنة ثقافية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، مجلد10، عدد03،(جويلية2021)، ص ص.600-617.

[2] Institut national de la statistique et des études économiques, « L'essentiel sur les immigrés et les étrangers »,sur le lien : https://rb.gy/5idbn (18/05/2023)(15:43).

الشكل رقم(17): مخطط يوضّح الارتباط المتكامل بين حزب الجبهة الوطنية وقضية الهجرة

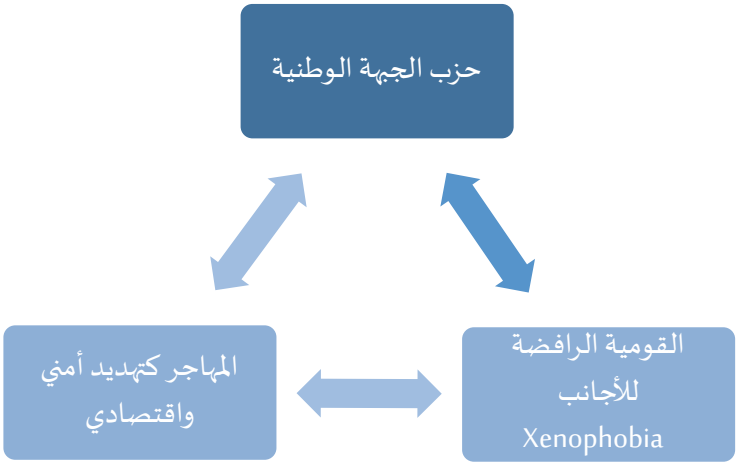

المصدر: من إعداد الطالبة

شرح الشكل:

بتوظيف الجبهة الوطنية لظاهرة الهجرة توظيفاً سياسيًا فإنَّها ستعمل على تعميق القومية الرافضة لكل ما هو عنصر دخيل على مجتمعها من أعداء الجماعة الخارجية، بشكل قد يؤدي بأعضاء الجماعة الأصلية إلى تأسيس حركات مناهضة لأجانب خاصةً المسلمين المهاجرين، الأمر الذي سينعكس سلباً على وضعية المهاجر في فرنسا. ومن جهة أخرى، فإنَّ أمننة قضية الهجرة ستؤدي إلى تصاعد النَزَعات القومية لدى أفراد الجماعة الأصلية بشكل سيعمل على توجيه السلوك الانتخابي باتجاه الجبهة الوطنية باعتبارها المدافع عن الهوية الإثنو-وطنية للجماعة الأصلية.

وتماشياً مع ما سبق، يمكن القول بأنَّ الدور المحوري الذي تضطلع به الجالية المغاربية قياساً بحجمها وقوة تأثيرها مكَّنها من بسط نفوذها وفرض تصوراتها، وهو النفوذ الذي يراه حزب الجبهة الوطنية الفرنسي إمكانية لبروز أقلية مسلمة مستقبلاً قد تُطالب بالانفصال وحق تقرير المصير، أو قد تتمكن هذه الأقليات المندمجة مستقبلاً من قلب المعادلة الديموغرافية في فرنسا بالموازاة مع ارتفاع معدلات الإنجاب في أوساطها في مقابل انخفاضها لدى الفرنسيين. وبناءً على المعطى الديمغرافي-الحضاري يمكن أن نفهم خلفيات خطاب حزب الجبهة الوطنية المتكرر تجاه الجالية المغاربية، فالجاليات المغاربية علاوةً على تفوقها العددي فهي في انتمائها الحضاري تُعبِّر عن امتداد حضاري للدائرة العربية الإسلامية، وبالتالي فالقبول

باندماج هذه الجاليات يعتبر "تهديداً حقيقياً يُعرِض السلالة الفرنسية النقية لخطر التهجين"[1] على حد زعم الجبهة الوطنية.

وفي هذا الصدد يكون من المفيد أن نشير إلى مسألة في غاية الأهمية ألا وهي نظرية "الاستبدال الكبير" –التي سبق وحددنا مضمونها في الفصل الأول- وذلك بالنظر إلى ما تُقدمه لنا هذه النظرية من تفسيرات واضحة عن خلفيات استهداف الجبهة الوطنية للجالية المغاربية-خصوصاً الجزائرية- عبر خطاباتها السياسية، خصوصاً إذا عرفنا أنَّ الحزب متأثر ويدعم أفكار ونظريات الكاتب الفرنسي رينو كامو(Renaud Camus) والكاتب السياسي القومي موريس بار(Maurice Barres) الذي يعد أحد الآباء المفكرين للقومية الفرنسية[2] وكذا كتابات الروائي الفرنسي ميشيل ويلبيك(Michel Houellebecq). وهي النظرية التي عرفت رواجاً كبيراً في أوساط التيارات اليمينية المتطرفة وحتى المحافظة لتمتد لبعض التيارات المعتدلة من اليمين واليسار، كما لا يتوانى المثقفين والصحفيين أمثال إيريك زمور من انتقاد ورفض ما يسميه" حالة الإحلال"، أو "الإغراق البيولوجي" عند رينو كامو، أو "الإغراق الثقافي" حسب ألان فينكلكروت (Finikielkraut)، أو "فكرة الغزو" على حد تعبير مارين لوبان.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نفهم جانب من جوانب خلفيات استهداف الجالية المغاربية بالنظر إلى الافتراض القائم في جوهره على وجود أصل بيولوجي واحد يُحدد الانتماء للأمة الفرنسية(French Nation)، كما يُفسِر لنا هذا التحامل الموَّجه ضد هذه الجالية بصفة متكررة من قبل الجبهة الوطنية –وأحزاب اليمين المتطرف ككل-إلى مفهوم المواطنة الفرنسية التي تعمل هذه التشكيلات السياسية على إعادة تعريفها في دائرة الانتماء العرقي والحضاري، وعليه فهي ترفض إسقاط مفهوم المواطنة كمبدأ للاندماج على أفراد الجالية المغاربية.

تقييم في الأثر:

ثمة عدد من المخاوف التي تُثار حول التداعيات المحتملة لصعود اليمين المتطرف إلى السلطة في فرنسا، وبشكل خاص على وضعية الجالية المغاربية المسلمة فيها وكذا سياسات فرنسا المستقبلية تجاه المهاجرين وعلاقاتها مع دول المنطقة المغاربية، بيد أنَّ المبالغة في تقييم أثر الصعود على تغيير السياسات

[1] Therry de Monbrail, Dominique David, **Un Monde de Ruptures :Terrorisme, Insécurité, Projet Européen**, (France :Institut Française des Relations Internationales ,35éme édition du RAMSES,2017),P.4.

[2] فريدريك جوينوت، ترجمة: أسماء بن حسن، "الاستبدال الكبير نظرية حقيقية أم أوهام عنصرية؟"، في: https://rb.gy/gtoin (2023/05/16)(15:05).

الفرنسية لتأخذ مساراً عنصرياً لا تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات صناعة القرار الفرنسي وتداخل الداخل والخارج فيه، ومعادلة الاستقرار السياسي والأمني وحسابات المصالح الخارجية للدولة الفرنسية، وأيضا مصالح النخب السائدة.

صحيح أنَّه بإمكان اليمين المتطرف أن يخلق بعض المسارات الغير متوقعة كما حصل في التجربة الشعبوية الأمريكية، لكن العلاقات التي تحكم السلطة في النظام الديمقراطي الفرنسي واشتباك السياسة بالاقتصاد، وارتهان بعض المصالح باستقرار المجتمع الفرنسي وتعدديته، هذا فضلاً عن المصالح الحيوية التي تربط فرنسا بدول المنطقة المغاربية [1]-الجزائر خصوصاً-سيجعل من الصعب الإقدام على تغييرات تقلب وبشكل جذري سياسيات الدولة العامة إزاء القضايا الهامة. كما أنَّ التحدي الأمني سيدفع فرنسا، سواءً تحت حكم اليمين المتطرف أو غيره من التيارات السياسية الأخرى إلى الاستفادة من دور الإسلام والمساجد في مواجهة التطرف، والتنسيق مع بعض الدول على غرار الجزائر وطلب دعمها في التأطير الديني والتنسيق الأمني.

وعلى جانب آخر وبالتركيز على التداعيات على المنطقة المغاربية من الناحية وضعية المهاجرين المغاربيين في فرنسا، نجد أنَّهم فعلاً يعيشون أسوء مرحلة وعلى كل المستويات من العنصرية التي تزداد وتيرتها يوماً بعد يوم، كما أنَّه بالإمكان أن تتجه فرنسا تحت حكم اليمين المتطرف إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات التضييقية على هذه الفئة، وربما ستُسفِر عن سنّ قوانين تساعد على التخلص من بعضهم (لاسيما المهاجرين الغير شرعيين) أو تعديل قوانين الجنسية.

لكنَّ سياسات التعاطي مع الهجرة في أوروبا بصفةٍ عامة لا تتعلق فقط بالسياسات الداخلية، بل ثمة أوراق كثيرة تملكها دول المغرب العربي لا تستطيع فرنسا في ظل صعود اليمين المتطرف أن تتحمَّل تكلفتها في حالة الإصرار على انتهاج سياسات عنصرية تجاه المهاجرين[2]، فالدول المغاربية-الجزائر خصوصاً- تقوم بدور مركزي في حماية الضفة الأوروبية من كافة التهديدات اللاتماثلية(الإرهاب، المخدرات، الجريمة العابرة للحدود، الإتجار بالبشر...) ومن الأرجح أن تأخذ فرنسا بعين الاعتبار كل هذه المعطيات؛ مما يعني أنَّ تغيير السياسات بخصوص الهجرة والأمن ليست مسألة قرار سياسي يُترجم أيديولوجية حزب معين، وإنَّما يخضع لحسابات دقيقة يتداخل فيها "**السياسي بالاقتصادي، والسياسي بالأمني، والداخلي بالخارجي**".

[1] بلال التليدي، "اليمين المتطرف في فرنسا"، في: https://rb.gy/ro03j (2023/05/17)(10:23).

[2] **المرجع نفسه**.

المبحث الثاني: الفريكست (Frexit) ومستقبل فرنسا في الاتحاد الأوروبي

تمهيد:

لقد شكَّل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أحد أكبر الأزمات التي عرفها هذا الأخير، ناهيك عن مختلف الأزمات الأخرى التي شهِدها بدايةً من الأزمات المالية وأزمة الديون اليونانية، مروراً بأزمة كورونا، وحالياً أزمة الطاقة كأحد تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وهي كلها انتكاسات وضعت الدول الأوروبية على المحك وعكست صورة حملت معها المزيد من الشكوك الداخلية لهذه الدول حول جدوى استمرارية العمل والبقاء فيه ، بشكل أصبح يدعمُ معه سيناريوهات الخروج والتصدع أو على الأقل إجراء المزيد من الاستفتاءات الوطنية.

من المتعارف عليه، أنَّ حزب الجبهة الوطنية يُمثل أحد أكثر الأحزاب الأوروبية شكوكيةً في مشروع التكامل الأوروبي إلى حد المعاداة والرفض القاطع لبقاء فرنسا فيه، وهو ما تؤكده أيديولوجية الحزب المؤمنة بأولوية الثقافة الوطنية ثم الحضارية القارية وكذا نزعته السيادية، وعلى هذا الأساس فإنَّ تصاعد أدوار الجبهة الوطنية في المشهد السياسي الفرنسي والأوروبي-أي في إطار مؤسسة الاتحاد الأوروبي- قد يشكل أكبر العقبات التي ستواجه مشروع التكامل الأوروبي خصوصاً وأنَّ فرنسا هي قاطرة هذا التكامل وخروجها يعني الانهيار.

وعليه يتوزع هذا المبحث على ثلاث(3) مطالب يتناول فيها كل مطلب مجموعة من العناصر الأساسية؛ حيث يعالج الأول منظور حزب الجبهة الوطنية تجاه البناء الوحدوي الأوروبي، في حين يدرس الثاني موقف الجبهة الوطنية من البريكست، أمَّا الثالث سيحاول إعطاء صور احتمالية لمستقبل فرنسا في الاتحاد الأوروبي في ظل صعود اليمين المتطرف المُمَثل بحزب الجبهة الوطنية.

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي في منظور حزب الجبهة الوطنية

تستدعي الضرورة المنهجية والتحليلية أنَّه قبل التطرق إلى موقف حزب الجبهة الوطنية إزاء البناء الأوروبي لابد من العودة إلى الخلفيات المؤسسة لهذا الكيان والذي مَثَّلت فيه فرنسا-إلى جانب ألمانيا- القاطرة الأساسية لهذا الكيان.

الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي ـــ الإطار المؤسسي والهيكلي

أولاً: خلفيات النشأة والتأسيس

يُمثل الاتحاد الأوروبي الذي نراه اليوم ثمرة جهود عملية انطلقت منذ أكثر من نصف قرن من الزمان والتي تعود بنا إلى لحظة إنشاء "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب". وربَّما لا يَسْهُل في يومنا هذا أن نُقدّر ما كان يعنيه ذلك بالنسبة للدول المؤسسة -فرنسا وألمانيا خصوصاً بعد سنوات من الحروب-إلاَّ أنَّه من المؤكد شكَّل الوسيلة المُثلى لتحقيق الأولوية السياسية الأولى والمتمثلة في تحقيق سبل التعايش في ظل سلام دائم.

وعلى الرغم من أنَّ السلام الدائم كان دافعاً سياسياً أصيلاً وراء تأسيس الجماعة الجديدة، فإنَّها ما كانت لتنجح دون أداء معتبر في الميدان الاقتصادي الذي استقَتْ منه صلاحياتها[1]. هذا ناهيك عن جملة العوامل المتشابكة التي دفعت الدول الست (فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ) إلى الموافقة على إنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب(ECSC) في بداية الخمسينيات من القرن الماضي والتي شكّلت النواة الأولى لقيام الاتحاد الأوروبي[2].

ويمكن إيجاز أهم المراحل المميزة لنشأة الاتحاد الأوروبي، كما يلي:

[1] جون بيندر، سايمون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، **الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2015)، ص11.

[2] Jacques Auger, Benot-Jean Bernard, « L'union Européen et quelques Aspects Institutionnels :Traite de Mastricht », **Télescope**, Vol.04,No.01,(Avril1997),PP .

1) ظهور الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (The European Coal and Steel Community-ECSC-)

أسفرت المفاوضات حول خطة شومان(Schuman)* إلى التوقيع على معاهدة باريس بإقامة "جماعة أوروبية للفحم والصلب" في18 أفريل1951، ثم توالت تصديقات الدول الست الداخلية عليها لتقوم الجماعة بشكل رسمي في23 جوان1952، وكنتيجة لفشل الدول الأوروبية في إقناع بريطانيا بالمشاركة في الوحدة، فقد أخذت فرنسا زمام المبادرة في الدعوة إلى مشروع جديد للتعاون الاقتصادي الأوروبي لهدف سياسي يحول دون تجدد مخاطر الصراع بين كل من فرنسا وألمانيا وذلك بربط العنصرين (إنتاج الفحم وصناعة الصلب) في اقتصاد كِلا الدولتين.

كان الهدف من هذه المعاهدة هو إنشاء سوق مشتركة للفحم والصلب وذلك من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات والتخلص من القيود التجارية، إضافةً إلى تطوير سياسات مشتركة لصناعات الفحم والصلب[1]. وعلى هذا الأساس حققت هذه الجماعة نجاحاً واضحاً في أهدافها الاقتصادية المباشرة وأهدافها السياسية البعيدة المدى؛ من انتظام للسعر المزدوج، وإزالة الحواجز الجمركية أمام بيع الفحم والصلب بين الدول الست الموقعة على المعاهدة، أمَّا على المستوى السياسي فقد مهّدت لتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة1958 بشكل كان له الأثر الكبير في المُضي قُدماً صوب الوحدة الأوروبية التي تعني الولاء للكيان الما فوق قومي.

2) قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية (The European Economic Community-ECC) :

أدى نجاح جماعة الفحم والصلب الأوروبية إلى دفع الدول المؤسِسة إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية بموجب معاهدة روما في25 مارس1957 لتدخل حيّز النفاذ في الأول من جانفي سنة1958 بعد توقيعها من قبل كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ. ولقد كان الهدف من إيجاد هذه الجماعة هو العمل على خلق سوق حرة للتجارة داخل الدول الأعضاء وذلك من خلال التخفيف التدريجي على الرسوم الجمركية وكذا حصص الإنتاج الصناعي من الصادرات والواردات في هذه الدول.

*روبير شومان هو وزير الخارجية الفرنسية والذي كان له الدور الأكبر من خلال أفكاره الوظيفية والإقليمية وكذا اندفاعه في تبني الدول الست لسياسة الوحدة والتكتل.

[1] مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012)،ص100.

وعلى هذا الأساس قامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بوضع مجموعة من الخطوات لتحقيق هذه الأهداف وهي:

- إلغاء الحواجز الجمركية ووضع تعريفة جمركية موحدة.
- التنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية.
- إيجاد سياسات مشتركة في قطاع الزراعة والنقل.
- السماح بحرية الحركة والتنقل للعمال والشركات والبضائع والخدمات.
- إيجاد ظروف اقتصادية مناسبة لاستمرار السوق المشتركة من خلال استحداث صندوق اجتماعي أوروبي يدعم فرص العمل، وكذا إنشاء بنك استثماري يمنح القروض والضمانات ويكفل مساعدة المناطق والقطاعات الأقل نمواً[1].

3) تأسيس الاتحاد الأوروبي (The European Union-EU-):

عكست هذه المرحلة جملة من العوامل التي أعطت دفعة لمشروع التكامل الأوروبي، حيث أثار نجاح السوق الموحدة وتنسيق السياسات فيما بين الدول البيئة المناسبة للتفكير في اتحاد نقدي، كما ساهمت العلاقات العبر أطلسية في تهيئة الظروف المناسبة للتكامل الأوروبي.

فلقد انتهت المؤتمرات الأوروبية التي جرى عقدها منذ سنة1989بإقرار المجلس الأوروبي في اجتماع ماستريخت في10/9 ديسمبر1992 معاهدة للاتحاد الأوروبي تضمنت نصوص الاتحاد السياسي وإقامة اتحاد اقتصادي ونقدي في موعد لا يتجاوز1جانفي1999. وقد جرى التوقيع على هذه المعاهدة التي عُرفت بمعاهدة ماستريخت في7فيفري1992 لتدخل حيّز النفاذ منذ1نوفمبر1993*.

اعتُبرت هذه المعاهدة خطوة هامة في توحيد أوروبا كونها أقامت كياناً جديد يسمى الاتحاد الأوروبي تعدت أهدافه الجانب الاقتصادي لتشمل البيئة والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والتكنولوجيا

[1] **المرجع نفسه**، ص102.

*تشمل معاهدة الاتحاد الأوروبي سبعة أقسام؛ يشمل القسم الأول النصوص العامة التي تتضمن الأهداف والمبادئ الرئيسية للاتحاد الأوروبي، والأقسام الثانية والثالثة والرابعة تتضمن التعديلات في اتفاقيات الجماعة الأوروبية الثلاثة. ويحتوي القسم الخامس النصوص المتعلقة بالسياسات المشتركة للأمن والسياسة الخارجية، أمّا القسم السادس فيتضمن المسائل المتعلقة بالعدالة والشؤون الداخلية. ويحتوي القسم السابع الأحكام الختامية، هذا مع وجود بروتوكولات وإعلانات ملحقة بالمعاهدة. عن: وائل أحمد علام، **البرلمان الأوروبي: دراسة للجهاز الشعبي في الاتحاد الأوروبي**، (القاهرة: دار النهضة العربية،1998)،ص13.

والطاقة والسياحة، ومن ناحية أخرى فقد أنشأت مفهوم مواطنة الاتحاد الأوروبي والتي بموجبها يصبح كل مواطن يحمل جنسية دولة عضو مواطناً في الاتحاد ويتمتع بالحقوق المتضمنة في نص المعاهدة كالحق في التنقل والإقامة داخل حدود الدول الأعضاء. كما أنشأت معاهدة ماستريخت نظام المحقق البرلماني ولجنة المناطق، ونظام أوروبي للبنوك المركزية، وبنك مركزي أوروبي وبنك استثماري أوروبي. ولعلَّ أهم ما جاءت به هو وضع جدول زمني للوحدة الاقتصادية والنقدية وإنشاء عملة أوروبية موحدة بحلول سنة 1999 [1].

ثانياً: تشكيل الاتحاد الأوروبي

بموجب المادة الرابعة من معاهدة الجماعة الأوروبية والمعدلة بمعاهدة الاتحاد الأوروبي، فإنَّه يوجد خمسة أجهزة رئيسية تقوم بتسيير شؤون الجماعة الأوروبية، وهي كالتالي:

1. المجلس الأوروبي (The European Council):

تمّ إنشاءه سنة1974 حيث يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، يحضره كل من رئيس دولة أو حكومة كل من الدول الأعضاء ورئيس المفوضية كما يحضره وزراء الخارجية، ويجتمع الرؤساء مرتين في العام على الأقل. وتضطلع الدولة التي تتولى رئاسة مجلس الاتحاد(CEU) رئاسة هذه الوظيفة، كما تعقد اجتماعات يحضرها وزراء الدول الأعضاء المسؤولين عن القضايا محل المعالجة (الشؤون الخارجية، المالية والقضايا الاجتماعية) [2].

أمَّا بالنسبة لنشاط المجلس الأوروبي، فيتمثل في القيام بالمهام التالية:

- يمد المجلس الاتحاد بالقوة الدافعة الضرورية لتطوره، ويضع خطوط السياسة العامة لهذا الغرض.
- مناقشة الوضع الاقتصادي الأوروبي.
- إقرار الخطوط العريضة الأساسية للاتحاد ومناقشة العلاقات الخارجية وكذا وضع المبادئ العامة لسياسة مشتركة للخارجية والأمن والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية[3].

[1] مخلد عبيد المبيضين، **مرجع سابق**، ص104.

[2] European Commission, **The European Union Explained :How the European Union works,** (Luxembourg: Publications office of the European Union,2014),P.12.

[3] مخلد عبيد المبيضين، **مرجع سابق**، ص136.

2. مجلس الوزراء (Council of Ministers):

يسمى بمجلس الوزراء أو مجلس الاتحاد الأوروبي (وذلك للتمييز بينه وبين المجلس الأوروبي)، يعتبر الجهاز الرئيسي لاتخاذ القرارات وإصدار التشريعات، وهو المؤسسة التي تقوم الدول الأعضاء فيها بالتعبير عن مصالحها القطرية وتحاول الوصول إلى اتفاق فيما بينها. ويتألف المجلس من ممثل عن كل دولة عضو على المستوى الوزاري على أن يكون العضو(الوزير) مخوّلاً بأن يتحدث باسم حكومة دولته. وبناءً على هذا فإنَّ أعضاء المجلس هم أشخاص سياسيون ممَثِلون لدولهم وليسوا أشخاصاً مستقلين كما هو الحال في المفوضية.

تُعقَد معظم الاجتماعات في بروكسل والبعض الآخر في لوكسمبورغ، وتكون رئاسته بشكل تبادلي بين الدول الأعضاء كل ستة أشهر، أما بالنسبة للوظائف التي يقوم بها المجلس فهي كالآتي:

- " يُعد المجلس الجهاز الذي تعبر فيه الدول الأعضاء مباشرةً عن مصالحها وتدافع عن سياساتها، فالمهمة الأساسية للمجلس هي التنسيق بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء وحل الخلفات بينها وبين الأجهزة الأخرى.
- يُعد المجلس الجهاز الرئيسي المنوط به وضع التشريعات للاتحاد؛ حيث يتخذ المجلس وحده القرار النهائي في أغلب التشريعات ويشارك مع البرلمان في إقرار بعضها.
- يقوم المجلس بمنح اللجنة أو المفوضية بخصوص القوانين التي يتخذها سلطات لتنفيذ هذه القوانين.
- يقوم المجلس بعقد الاتفاقيات مع الدول الأجنبية، كما يقوم بإقرار ميزانية الاتحاد" [1].

3. المفوضية الأوروبية (The European Commission):

تعد المفوضية جهاز رئيسي في تسيير شؤون الجماعة وتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وقوانين، كما يملك حق المبادرة وحق مقاضاة المجلس الذي يمثل السلطة المعبرة عن الإرادات القطرية. فالمفوضية هي الجهاز الحكومي(أوالبيروقراطي) للجماعة الأوروبية وكما يقول الباحث عبد الرؤوف هاشم بسيوني: **"المفوضية تمثل دائماً أهم قوة سياسية للتكامل والوحدة، وتحاول دائماً السير للأمام لتحقيق أهداف الاتحاد الأساسية بنشاط منقطع النظيروذلك بهدف الانتقال إلى شكل أوثق من الاتحاد"**[2].

[1] **المرجع نفسه**،ص138.

[2] عبد الرؤوف هاشم بسيوني، **المفوضية الأوروبية: الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي**، (الإسكندرية: دار الفكر الجماعي،2007)، ص 236.

ولا يقتصر دور المفوضية على الدور التنفيذي التقليدي الذي تقوم به الحكومات في النظم السياسية الداخلية، حيث تمارس المفوضية في إطار الاتحاد الأوروبي وظائف وصلاحيات متعددة الأبعاد تشمل المبادرة التشريعية، ضمان تطبيق معاهدات وتشريعات الاتحاد على شكل صحيح فهي الضامن لتنفيذ أحكام المعاهدات، وللمفوضية الحق في رفع دعوى أمام محكمة العدل الأوروبية ضد أي دولة تنتهك التزاماتها طبقاً لمعاهدة أو تشريع، كما تعد المفوضية الجهة المسؤولة عند تنفيذ القوانين أو ما يصدر من قرارات(مهمة المدير والمفاوض)، هذا إضافةً إلى مهمة (التمثيل) تمثيل الاتحاد الأوروبي.

4. البرلمان الأوروبي (The European Parliment):

لقد حرصت الوحدة الأوروبية منذ انطلاقها على أن تتضمن مؤسسات التكامل الأوروبي هيئة تمثيلية عن إرادة الشعوب الأوروبية وتُجسد باستمرار دعم وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة وتضمنُ مشاركتها في عملية صنع القرار، ويتألف البرلمان الأوروبي الحالي من (751) نائباً يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع المباشر وطنياً. ويضطلع البرلمان الأوروبي بأربع وظائف زيادةً عن اختصاصه التشريعي وهي:

- يعد الدور الذي يقوم به البرلمان بمثابة القوة السياسية المحركة للاتحاد فهو يعمل على خلق المبادرات المختلفة من أحل تطوير السياسات الخاصة بالجماعة الأوروبية.
- يمارس البرلمان الأوروبي سلطة اشرافية على تعيين أعضاء المفوضية الأوروبية وإقالتها بناءً على اقتراح يُقدم بأغلبية ثلثي(2/3) عدد الأصوات، كما أنَّه يناقش أعمال المفوضية ويراقب الإدارة اليومية للسياسات الأوروبية عن طريق الأسئلة الشفوية والمكتوبة للمفوضية والمجلس.
- فحص ما يُقَدم له من شكاوى من قبل مواطني الاتحاد ويشكّل لجان تحقيق.
- يُشكّل البرلمان مع المجلس هيئة خاصة بالميزانية، والبرلمان هو الذي يصوت على اعتماد الميزانية ويُراقب تنفيذها.

5. محكمة العدل الأوروبية (The European Court of Justice):

تعد الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي، تلعب دوراً بالغ الأهمية في عملية التكامل والاندماج "**ليس له مثيل أو نظير في أي تنظيم دولي آخر سواءً على الصعيد الإقليمي أو حتى على الصعيد العالمي**"[1]. يتواجد مقرها في لوكسمبورغ وتتكون من قاضٍ واحد لكل دولة عضو إلى جانب ثمانية(8) محامين عاميين تتمثل

[1] حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004)، ص215.

مهمتهم في تقديم آراء مستقلة بخصوص جميع القضايا المعروضة أمام المحكمة، ويمكن إجمال أهم اختصاصاتها كالآتي:

- جميع قضايا التقصير في أداء واجب أو الأضرار التي يرفعها أشخاص طبيعيون على الجماعة.
- النظر في القضايا التي تُرفع إليها من المنشآت أو الاتحادات على المفوضية.
- البث في الخلافات التي تنشأ بين الجماعة والعاملين فيها.

الفرع الثاني: النزعة التشكيكية لحزب الجبهة الوطنية تجاه البناء التكاملي الأوروبي

استكمالاً لما سبق عرضه من خلفيات مؤسِسَة للاتحاد الأوروبي يكون من الضروري في هذا المقام أن نُبرز موقف حزب الجبهة الوطنية الفرنسي منه كمُؤسسة، لاسيما وأنَّ هذا الحزب كما سبق وأشرنا في الفصل الثاني استطاع أيضاً تحقيق اختراق انتخابي كبير في الانتخابات البرلمانية للعهدة الممتدة من(2019-2024) متمركزاً بذلك في المرتبة الأولى وطنياً بما يعادل (21) مقعداً من بين(74) مخصصة لفرنسا في البرلمان الأوروبي.

وفي هذا السياق، نقول أنَّه لطالما ارتبط الاتحاد الأوروبي في عقيدة الجبهة الوطنية بمقولة مؤسسه جون ماري لوبان "**لا لماستريخت، نعم لأوروبا الأوطان**"، ولعلَّها العبارة التي تحدد وبدقة موقف الحزب من مؤسسة الاتحاد الأوروبي، حيث تؤكد الجبهة الوطنية على أنَّ الاتحاد الأوروبي سيقود فرنسا وبقية الدول الأعضاء فيه إلى تشكيل اتحاد فدرالي قائم على التنظيم المفرط وهو ما يعني تلاشي السيادة الوطنية، كما أنَّ **فكرة الأورَبَة** أو **عملية أوروبا** هي مرفوضة تماماً كونها عملية تقوم على تشكيل **مجتمع كسموبوليتاني** متعدد الثقافات وهو ما يعني نهاية وزوال الثقافات المحلية من جهة، كما تقوم باستهداف وإلغاء الهويات العرقية وسيادة الشعوب الوطنية من جهةٍ أخرى، وبالتالي فإنَّ الاتحاد الأوروبي بهذه الصورة يتعارض والطبيعة الأساسية لكل دولة ذات سيادة.

وتظل الرؤية الحدودية للاتحاد الأوروبي متجذرة بعمق في الإدراك الوطني والقومي للجبهة الوطنية، حيث لاتزال صورة المؤامرة والأعداء من النخب العالمية حاضرة في تصور الحزب والتي من خلالها تدين الجبهة الوطنية أي بناء فوق وطني. وعلى هذا الأساس فالاتحاد الأوروبي باعتباره أحد المنتجات الثانوية للعولمة والسياقات النيوليبرلية- بتعبير رونالد إنجلهارت(Ronald Inglehart)- يمثل مؤامرة ضد الشعب الفرنسي وهويته الوطنية، فهو أداة تكنوقراطية تعمل على تشكيل مجتمع متعدد الثقافات

(Multicultural) على حساب إلغاء ومحو الثقافات المحلية الأصلية وهو ما يعني توحيد نمط الحياة الفرنسية مع باقي الشعوب الأوروبية وبالتالي تدمير تراث فرنسا وتقاليدها.

وعلى هذا الأساس فالتكامل المتزايد للاتحاد الأوروبي في نظر حزب الجبهة الوطنية سيؤدي إلى "**التجانس العالمي Cosmopolitan Homogenisation**" وسيُحوّل الدول الأوروبية إلى مقاطعات بسيطة لخدمة "الأقوياء"، وتماشياً مع نظرتها التأمرية التقليدية للعالم فإنَّ الأوربة ليست سوى أكثر من مظهر آخر للعولمة بقيادة الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية وهذا هو السبب في أن يُصبح الاتحاد الأوروبي أداة في خدمة نخب السلطة الفوق قومية.

تماشياً مع ما سبق، وعلى جانب آخر يمثل الاتحاد الأوروبي أحد مصادر مشاكل الهجرة التي لطالما أرّقت فرنسا مالياً، وأمنياً، ومجتمعياً، وبهذا المنظور يكون هذا الكيان هو المسؤول عن جزء كبير من المآسي التي تتخبط فيها فرنسا، وفي هذا الصدد تلعب أيديولوجية الجبهة الوطنية القائمة على معاداة المهاجرين وكراهية الأجانب دوراً في زيادة الغموض بين الهوية الوطنية والأوروبية، كما تُظهِر ازدواجية الحزب في التعامل مع الاتحاد الأوروبي والتي تبرز في رؤيته لأوروبا كمجموعة من المجتمعات العرقية المرتبطة بحضارة أوروبية مشتركة "**أوروبا الوطن**"، ومع ذلك فإنَّ هذه الرؤية مستمدة من الخوف على ضياع خصوصياتها الثقافية والعرقية واللغوية الذي قد ينتجُ عن عمليات الاندماج والتوسع والهجرة غير الأوروبية. ومن جهة أخرى فهي ترفض الاتحاد الأوروبي لأنَّها تخشى على فقدان "الهوية الوطنية النقية" إذا ما تحركت أوروبا نحو إقامة نموذج فدرالي تنصهر في بوتقته جميع الهويات[1].

كما لا يفوتنا أن نشير إلى نقطة في غاية الأهمية والتي تدعم هذه النظرة التشكيكية للحزب تجاه البناء الوحدوي الأوروبي وهي الأزمات التي شهدتها وتشهدها القارة والتي لم تستثنِ فرنسا من تبعاتها، وفي هذا الشأن يرى الحزب أنَّه ما كان لفرنسا أن تتحمل الأعباء الاقتصادية لدول أخرى –اليونان وإيطاليا خصوصاً- دون إملاءات البناء الأوروبي الذي يفرض عليها ذلك، فعوضَ أن توّجِه فرنسا أموالها ومساعداتها إلى الخارج كان من المفروض أن تُوَّجَه للشعب الفرنسي الذي هو أولى بها، وفي هذا الصدد لا يتردد الحزب في إتهام النخب الوطنية بالتواطؤ مع الاتحاد الأوروبي في التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني منه الشعب الفرنسي.

[1] عادل زقاع، سهام ركنية، "مسار التكامل الأوروبي: الضامين الهوياتية للتقدم والانتكاسة"، **مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال**، مجلد04، عدد01، (جوان2021)،ص ص.630-643.

وتجادل نقطة أخرى حول العولمة بأنَّها العملية التي يخسر فيها جزء كبير من السكان المحليين- الخاسرين من العولمة على حد تعبير بيرو- كما أنَّ التطورات الاقتصادية كالتغيرات الهيكلية و التكاليف المرتبطة بها هي نتيجة التكامل الاقتصادي، وعلى هذا الأساس تدين الجبهة الوطنية الاتحاد الأوروبي باعتباره أحد نواقل العولمة، هذه الأخيرة التي تسببت بالكثير من الأزمات المالية والاقتصادية، تراجع التصنيع في فرنسا، ونقل الشركات الوطنية، ناهيك عن الأشكال المختلفة من المنافسة الغير عادلة، ولعل الأهم هو تراجع سيادة فرنسا النقدية والاقتصادية والتشريعية والإقليمية.

الشكل رقم(18): مخطط يلخص الصورة الادراكية للجبهة الوطنية للاتحاد الأوروبي

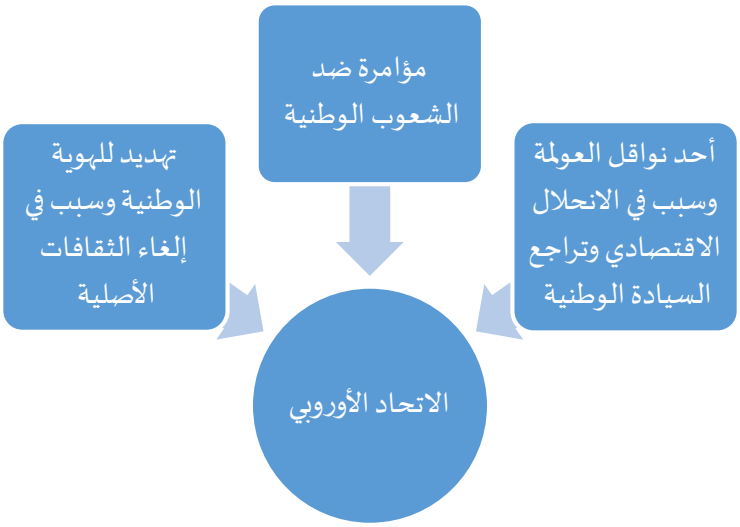

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفرع الثالث: تأثير حزب الجبهة الوطنية على السياسات الأوروبية

وكما أسلفنا سابقاً أنَّ حزب الجبهة الوطنية أصبح يُشكّل أكبر كتلة برلمانية (أكبر تمثيل على المستوى الوطني) في البرلمان الأوروبي، بشكل يمكّنه من المشاركة في أعمال هذا الأخير من مناقشة السياسات وتوجيهها بل والتأثير عليها. وهو ما يبرز جلياً في تلك السياسات المتعلقة بمسألة الهجرة باعتبارها " **المجال السياسي الذي تركز عليه خطط إعادة التوطين الإقليمية بشكل كبير**"[1]. وبالتركيز على خطاب الجبهة الوطنية وبقية الأحزاب اليمينية المتطرفة في البرلمان الأوروبي، نلاحظ كيف يتم ترجمة هذه الخطابات إلى قرارات معادية للأجانب أصبح يتخذها الاتحاد أو يدعمها وهو ما اتضح في التغيير الأخير في لهجة الاتحاد الأوروبي بشأن مسألة الهجرة بصورة جعلت من رئيسة المفوضية أوسولا فون دير لاين(wsula Gertrud

[1] سهام ركنية، **مرجع سابق**،ص223.

Von Der Leyen) المنتمية لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي(CDU) تعكف على تقديم مفوض لحماية القيم الأوروبية تضمّنت أجندته قضية الهجرة، بيْدَ أنَّه تمّ عكس هذا القرار فيما بعد كونُهُ أنذَر بمقاربة جديدة للتعامل مع ملف الهجرة[1].

وعلى هذا الأساس ليس من الغريب أن تقوم "المجموعة اليمينية المتطرفة" –أي حزب الجبهة الوطنية وبقية الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى- والتي تُشكِل(192) مقعداً في البلمان الأوروبي، من إدخال سياسات أكثر راديكالية بشأن مسألة الهجرة تعكِسُ من خلالها أيديولوجيتها القائمة على مناهضة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي.

أمَّا بخصوص السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فقد تبنت الجبهة الوطنية بقيادة مارين لوبان أجندة اقتصادية كينيزية ذات توجه يساري، تدعو من خلالها إلى إعادة توزيع الثروة وتوسيع الخدمات العامة مع تدخل الدولة-اليد الخفية-من جهة، وتُعارض المرونة في سوق العمل واصلاحات المعاشات التقاعدية المتتالية من قبل الحكومة من جهةٍ أخرى. وهي وفق هذا المنطق تعمل على تلبية مطالب الطبقات الاجتماعية الدنيا والتي تشكّل على طرفٍ آخر الجزء الأكبر من دائرتها الانتخابية[2]. كما تعمل الجبهة الوطنية في إطار التحالف اليميني المتطرف في البرلمان الأوروبي- بخصوص سياسات الاقتصاد الكلي- على الدفع نحو تطبيق السياسات الحمائية والدعوة إلى تقليص ميزانية المساعدات الخارجية أو إعادة توجيهها بشكل يُمكّن من احتواء مصادر الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال استغلال هذه المساعدات في تعزيز أنظمة الشرطة والأجهزة الأمنية وقدرات إدارة الحدود، وبالتالي تقييد حرية التنقل بين دول الاتحاد.

وبالحديث عن السياسات الاجتماعية، نخص بذلك أنظمة الرعايا الصحية التي تربطها الجبهة الوطنية ب "**شوفينية الرفاهية**" والتي تعكس في جانب من جوانبها "**العنصرية التفاضلية**"، نجد أنَّ الحزب دعا إلى أنَّه لابد أن تشمل نظم الرعاية الصحية السكان الأصليين وفقط وهو ما تم ملاحظته بشكل ظاهر للعيان في فترة الجائحة، أين ربط الحزب المشكلة الغير متوقعة(كوفيد-19) بمعتقداته الأيديولوجية الأساسية ليُفسّر انتشار(كوفيد-19) بالهجرة، كما اعتمدت أطره التشخيصية على المبادئ الراسخة

[1] Hugo Balnaves and Others, « European Populism in the European Union : Results and Human Right impacts of the 2019 Parlimentary elections »,**Global Campus Human Rights Journal**,Vol.04,(2020),PP.176-200.

[2] Gilles Ivalidi , Oscar Mazzoleni, « Economic Populism and Producerism :European Right-wing Populism parties in a Transatlantic Prespectives »,**Populism**,Vol.02,No.01,(May2019),PP.1-25.

والقائمة على السلطوية والشعبوية لتحديد أصل العدوى(المهاجرين) وإلقاء اللوم في انتشارها على الاتحاد الأوروبي واتفاقية شنغن التي لم تحول دون وضع ضوابط حدودية تُقيد الهجرة وحركة الأفراد.

أمَّا فيما تعلق بالسياسات البيئية ونقصد بذلك اتفاقية باريس للمناخ، فإنَّ حزب الجبهة الوطنية ليس كأحزاب اليمين المتطرف الأخرى المشكِّكَة في المناخ والبيئة*والرافضة لاتفاقية باريس، وهو ما يوضحه تصريح مارين لوبان خلال عرضها لأهدافها الدبلوماسية "**لن أخرج من اتفاق باريس.. أنا أصلاً أؤيد توجهات هذا الاتفاق لأنني أرغب في التخلي عن أكبر قدر من الوقود الأحفوري لصالح الطاقة النووية لأغراض مدنية**" [1].

خلاصة القول، إنَّ تأثير صعود اليمين المتطرف في فرنسا ليس محدودًا فقط على المستوى الوطني، بل يتعداه أيضًا إلى الساحة الأوروبية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤثر تأييد الأحزاب اليمينية المتطرفة لإجراءات مشددة في مجال الهجرة على السياسات الأوروبية للهجرة واللجوء، كما يمكن أن ينعكس تأييد هذه الأحزاب على سياسات التكامل الأوروبي والتعاون الاقتصادي.

وعليه يمثل صعود اليمين المتطرف في فرنسا- المُمثل بالجبهة الوطنية- تحديًا للسياسات الأوروبية في مجالات متعددة، بدءًا من الهجرة والتكامل الاجتماعي وصولاً إلى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. وهو ما بات يتطلب جهوداً مشتركة من السياسيين والمجتمع المدني للتعامل مع القضايا الجذرية التي تعزز صعود اليمين المتطرف ولبناء جسور التواصل والحوار بين الجماعات المختلفة.

*هنا التشكيك في المناخ يعني عدم التصديق فيما يتعلق بالاحترار العالمي البشري المنشأ وأيضاً عدم القبول بخطورة التغير المناخي وعواقبه. عن:

Robert A. Huber, " The role of populist attitudes in explaining climate change skepticism and support for environmental protection", **Environmental Politics**,Vol.29,No.6,(January2020),PP.959-982.

[1] مارثا عزيز،"مارين لوبان لن تخرج عن اتفاق باريس إذا فازت برئاسة فرنسا"،في: https://rb.gy/k1lgg (2023/05/21)(16:39).

المطلب الثاني: موقف حزب الجبهة الوطنية من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)

ارتبط تاريخ العلاقات البريطانية- الأوروبية بالكثير من الصراعات بين دولة تُقدِس مفهوم السيادة والهوية الوطنية وبين مجموع دول تطمح لإرساء نظام فيدرالي يسير نحو اندماج أكثر فأكثر، وعلى الرغم من أنَّ بريطانيا مثّلت أولى الدول التي دعت إلى الوحدة الأوروبية سنة1950م، إلاَّ أنَّه بسبب خوفها من انصهار سيادتها الوطنية لم تنضّم إلى هذا المشروع حتى سنة1973م،وهو الانضمام الذي أمّلته المزايا الاقتصادية التي من الممكن أن يقدمها الاتحاد للمملكة. لتبقى بعدها وخلال فترة انتمائها للاتحاد الأوروبي تُعارض تحول الاتحاد الى قوة سياسية بصلاحيات أمنية وسياسية توحد دولهِ، حيث عكفت عن النأي بنفسها عن ذلك حتى ظهر مفهوم (Brexit) أو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[1].

حيث توّجه البريطانيون بتاريخ23 جوان2016م للإدلاء بأصواتهم حول إمكانية التخلي عن العضوية في(EU) في الاستفتاء الذي دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون(David Cameron) بعد الضغط الكبير الذي مارسه حزب استقلال بريطانيا اليميني المتطرف(UkIP) على الحكومة، والذي صوّت بموجبه-أي الاستفتاء- مانسبته52% من الأصوات أي 17.4 مليون صوت لصالح الخروج من(EU) مقابل48% أي 16.1 مليون ممن صوتوا ضد الخروج. وتبِعَ ذلك مفاوضات طويلة انتهت بمغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي رسمياً في31جانفي2020م، ومن ثَّم دخولها في مرحلة انتقالية انتهت بنهاية سنة2021م، بشكل جعل من أوروبا تفقد ثاني قوة اقتصادية وأكبر قوة عسكرية، ناهيك عن وضعها المميز داخل الاتحاد ودورها السياسي والتاريخي في عديد القضايا[2].

وتجدُر الإشارة في هذا الصدد إلى جملة العوامل والدوافع التي حالت دون استمرار بريطانيا في الاتحاد الأوروبي والتي ارتبطت بالأساس بموضوع الهجرة وحرية التنقل التي لطالما شكلت أهم الموضوعات التي حددت علاقة بريطانيا بأوروبا، والتي عرف حزب(UkIP) كيف يوظفها في دعايته السياسية بشكل أوجد لها اسقاطات في الوسط السياسي والاجتماعي البريطاني، أين أصبح البريطانيون يشعرون حقيقةً أنَّ المهاجرين أثَّروا بصورة كبيرة على تكلفة الاقتصاد وعلى الإيرادات الضريبية كما أنَّ هذا التدفق شكَّل عبئاً كبيراً على أنظمة التعليم والرعايا الصحية والإسكان، ومن جهة أخرى أصبحت هويتهم الوطنية أكثر عُرضةً

---

[1] سماح محسن صبري عبد الفتاح، "البريكست ومستقبل الاتحاد الأوروبي"، **مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية**، عدد01، (أفريل2023)، ص ص . 195-226.

[2] توفيق بوستي، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: قراءة في الأسباب والتداعيات"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، مجلد05، عدد02، (2021)، ص ص.34-54.

للضياع على أساس أنَّ "**القيم البريطانية التقليدية يجري تهميشها من خلال التركيز على تلبية حاجات الفئات الأجنبية وأديانهم ومعتقداتهم**"[1].

كما تعتبر مسألة السيادة الوطنية، أحد المشاكل التي بقيت عالقة من تاريخ انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من دفاعها على فكرة استمرار الوحدة الاقتصادية إلاَّ أنَّها كانت دائماً تُعارض فكرة التكامل السياسي وهي وفق هذا المنطق كانت تدعو إلى نوع من "**التكامل المجزأ(Fragmegration)**" بتعبير جيمس روزنو(James.N.Rosenau).

تماشياً مع ما سبق، لم يؤثر خروج بريطانيا على الاتحاد الأوروبي فحسب وإنَّما شكَّل خطراً مزدوجاً؛ خطراً على المملكة المتحدة وقدرتها على البقاء موحدة بعيداً عن المساعي الانفصالية التي طرحتها مسألتيّ استقلال إسكتلندا والحدود مع إيرلندا من جهة، ومن جهةٍ ثانية التخوف من انتشار المطالب المؤيدة للخروج من الاتحاد لدى دول أخرى كفرنسا، بولندا، المجر، إيطاليا، وبلجيكا، وهولندا ، في إطار ما يسمى في نظريات العلاقات الدولية ب"**تأثير الدومينو**" وذلك من خلال العمل على التنسيق المتزايد بين أحزاب اليمين المتطرف المشككة في التجربة التكاملية والتي تسعى طموحاتها إلى فك الارتباط بين دولها والاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الشأن وإذا ما تحدثنا عن موقف اليمين المتطرف الفرنسي إزاء هذا الانسحاب، نجد أنَّ زعيمة الجبهة الوطنية كانت أوَّل من أيّد البريكست وذكرت بأنَّ لفرنسا أسباباً تفوق بكثير أسباب بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي ومع ذلك فـ "**البريكست سيمنح الشرعية للجبهة الوطنية لإجراء استفتاء مماثل في فرنسا**". وفي نفس السياق لم تتردد في وصف هذا الحدث بأنَّه "**انتصار لحرية الشعوب**" وأنَّها ترى في "**القوى المؤيدة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مؤشراً قوياً لدينامية ربيع الشعوب**".

[1] المرجع نفسه.

المطلب الثالث: حزب الجبهة الوطنية ومستقبل فرنسا في الاتحاد الأوروبي

تكتسي تقنية السيناريو بشكل خاص أهمية بالغة في علم السياسة بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص، وتتجلى هذه الأهمية في تنبيه صُناع القرار بطبيعة المشاكل والنتائج التي قد تترتب عليها في حال اختيار مسار معين من مسارات تطور الأحداث والمساعدة على إعادة توجيه أو تكييف تلك القرارات او التخلي عنها، كما قد يؤدي السيناريو إلى تعبئة صُناع القرار في تخطيط وتقويم عمل ما وفك ارتباطه بالماضي[1].

وتحتاج صياغة السيناريوهات بشكل أساسي إلى كم وافر من المعطيات الظاهرة لكي يتم بناءً عليها تحديد التداعيات المترتبة عن كل سيناريو من السيناريوهات وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء صورة مستقبلية لعضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي، بناءً على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات الكمية والكيفية التي من شأنها تدعيم السيناريوهات التي سنقدمها ولإضفاء نوع من العلمية والمصداقية عليها.

الفرع الأول: السيناريو الاتجاهي أو الخطي(الاستمرار)

هو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة في المستقبل، وهو ما يستلزم الاستمرار في نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي(Projection Linéaire) لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل[2].

وفي هذا الشأن، يفترض هذا السيناريو استمرار فرنسا كعضو مؤسِس وأساسي في الاتحاد الأوروبي، حيث سيعمل صانع القرار على **تكريس اندماج و انصهار فرنسا في الاتحاد الأوروبي**، ولكي يستمر هذا التصور في إيجاد إسقاطات له على أرض الواقع يتطلب الحيلولة دون وصول الجبهة الوطنية –أو أي زعيم يميني متطرف- إلى سدة الحكم في فرنسا، إضافة إلى غياب وجود أي مطالب بإجراء استفتاء وطني على شاكلة الاستفتاء البريطاني. ويقوم بناء هذا السيناريو على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية التي تقف دون خروج فرنسا من الاتحاد الأوروبي نذكر منها ما يلي:

---

[1] فيروز مزياني، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، عدد07، (جوان2016)، ص ص.471-487.

[2] **المرجع نفسه**.

المزايا الاقتصادية التي توفّرها منطقة اليورو، من خلال تبني التعرفة الجمركية الموحدة، إلغاء بعض الرسوم الجمركية على السلع والخدمات، حرية حركة الأفراد وتنقل رؤوس الأموال، تشجيع الاستثمارات الكبيرة والصغيرة في دول الاتحاد.

الشكل رقم(19): تمثيل بياني يوضح حجم التجارة البينية داخل الاتحاد الأوروبي سنة2022

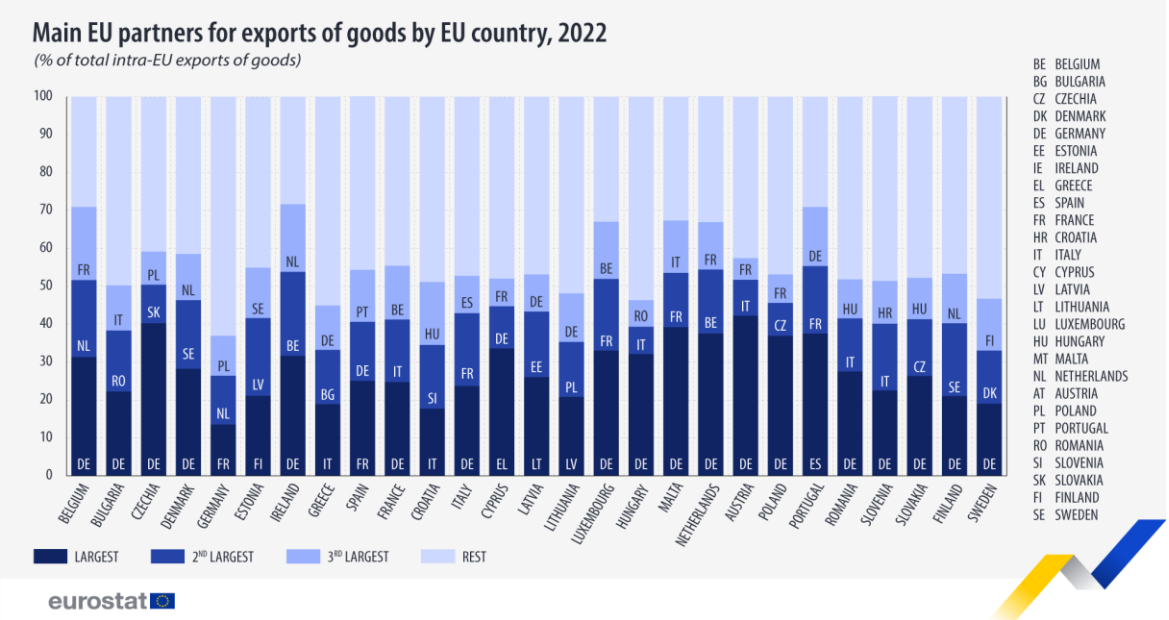

المصدر:https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/DDN-20230502-1

يوضح الرسم البياني أنَّه في سنة2022م، بالنسبة لـ 21دولة في الاتحاد الأوروبي شكَّل الشركاء الثلاثة (ألمانيا، تليها فرنسا، ثم إيطاليا) أكثر من نصف إجمالي الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي، حيث شكل هذا الثلاثي ما بين40% و50% من الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي؛ بلغاريا50% وليتوانيا48% والسويد47% والمجر46% واليونان45%. وباعتبار أنَّ فرنسا تمثل الشريك التجاري الثاني للدول الأوروبية يجعلها هذا تتميز بثقل ومكانة اقتصادية كبيرة في الاتحاد الأوروبي.

حجم الصادرات والواردات الفرنسية من وإلى دول الاتحاد الأوروبي:

الشكل رقم (20): دائرة نسبية تمثل نسبة صادرات فرنسا سنة2021

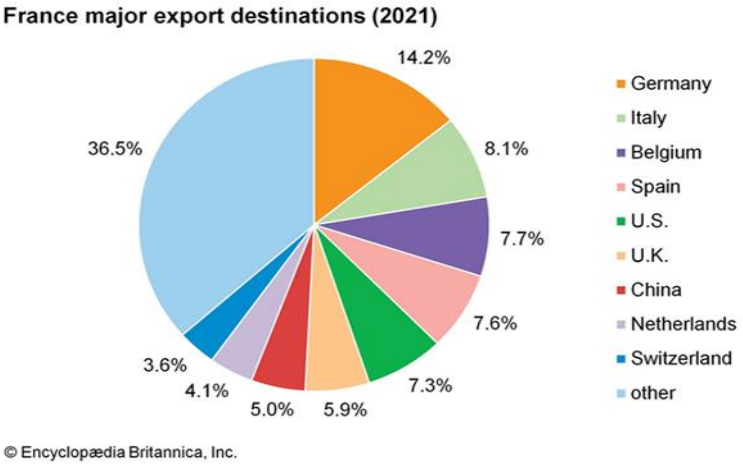

المصدر:https://www.britannica.com/place/France/Trade

الشكل رقم(21): دائرة نسبية تمثل واردات فرنسا2021

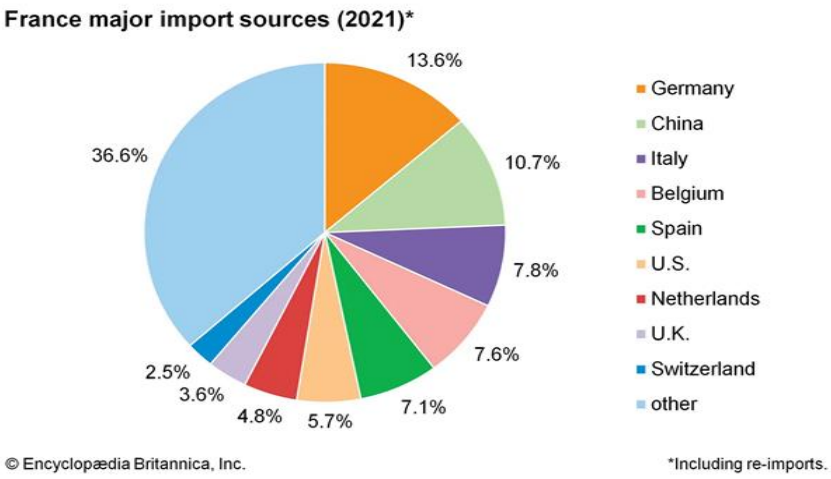

المصدر:https://www.britannica.com/place/France/Trade

بناءً على الشكلين(20) و(21)، تعبّر هذه النسب والأرقام الاعتمادية التجارية المتبادلة بين فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي حيث تمثل العمليات التجارية الفرنسية داخل الاتحاد الأوروبي ما نسبته54% من الصادرات الفرنسية نحو كل من ألمانيا14.2%، وإيطاليا8.1%، وإسبانيا7.6%، وبلجيكا7.7%، بينما تذهب7.3% خارج الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة و7.6% للمملكة المتحدة. أمَّا من حيث الواردات

تأتي ما نسبته66% من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ألمانيا13.6%، وإيطاليا7.8%، وإسبانيا7.1%، بينما تأتي5.7% من الولايات المتحدة، و3.6% من المملكة المتحدة.

الدعم المالي والقروض التي يوَّفرها الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء لاسيما المميزة منها كفرنسا، حيث كانت فرنسا من الدول التي حصلت على ثاني أكبر مبلغ من التمويل الممنوح من قبل بنك الاستثمار الأوروبي في سنة2022 مع مايقارب10 مليار دولار في شكل تمويل طويل الأجل موجه للقطاع الخاص والسلطات الإقليمية، مع استثمار1.5 مليار دولار في القطاع الأخضر والتحول البيئي من خلال دعم الشركات الصغيرة(الخضراء) التنافسية والرقمية وذلك في إطار استراتيجية أشمل تتمثل في مساعدة فرنسا على تحقيق الانتقال الطاقوي.

وفي مجال الصناعة قدَّم البنك الاستثماري الأوروبي حوالي85 مليون دولار من التمويل لشركة إيموتورز(Emo Tours) للبحث وتطوير المحركات الكهربائية وإنتاجها مستقبلاً، وفي قطاع الرعاية الصحية واصل البنك بمنح تمويل إجمالي قدره165 مليون دولار سنة2022، ليرتفع هذا الرقم إلى300 مليون دولار موَّجهة لتعزيز البنية التحتية الرقمية. كما ويدعم صندوق الاستثمار الأوروبي (جهاز تابع للبنك الاستثماري الأوروبي) بشكل مباشر أو غير مباشر ما يقارب47000 شركة صغيرة ومتوسطة في فرنسا مما يساعد على حماية 520000 وظيفة في سنة2022. الأمر الذي يبرِز جلياً دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في الدفع بعجلة الاقتصاد الفرنسي*.

التحديات القانونية والدستورية الأوروبية والفرنسية التي تحول دون محاولة فرنسا للخروج من منطقة اليورو، فمن جهة كرَّس الدستور الفرنسي مبدأ مشاركة الجمهورية في الاتحاد الأوروبي في مادته (88-1)، ومن جهة ثانية إذا سعت فرنسا إلى الانسحاب من جانب واحد من اليورو، فهي بهذه الحالة تُقدم على انتهاك للتعهدات الدولية بموجب معاهدات الاتحاد الأوروبي والتي ستترتب عليها المسؤولية الدولية تجاه فرنسا.

*خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو الاخر شكَّل عاملاً إيجابياً بنسبة لفرنسا، بحيث أدى البريكست إلى انتقال البنوك الدولية الكبرى ورؤوس الأموال والشركات الكبرى التابعة لمنطقة اليورو إلى الاستقرار في فرنسا.

الفرع الثاني: السيناريو الإصلاحي

على خلاف السيناريو الأول (الخطي) الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإنَّ هذا السيناريو يُركز على حدوث تغييرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تُحدث كذلك ترتيباً جديداً في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة وكل ذلك يؤدي في النهاية إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة[1].

بالنظر إلى الأعباء المالية الكبيرة التي يتكبدها الاقتصاد الفرنسي جراء اللوائح الملزمة للاتحاد الأوروبي بشأن؛ نظام الحصص إذا ما تحدثنا عن قضية الهجرة واللجوء، مساعدة الاقتصاديات المتضررة أو الضعيفة للدول الأعضاء، الأزمات المتتالية التي شهدتها منطقة اليورو، الخلافات مع ألمانيا بشأن بعض القضايا، نجد أنَّ السيناريو الراديكالي أقرب منه للتحقيق على أرض الواقع. غير أنَّه إذا مأخذنا بعين الاعتبار المزايا الاقتصادية والسياسية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لفرنسا، يمكن أن تُرجحَ الكفة هنا إلى السيناريو الأول (الاتجاهي).

يفترض هذا السيناريو أنَّه في حال فوز مارين لوبان في الاستحقاق الرئاسي القادم المعزم إجراءه في سنة2027، وبالرغم من نزعتها التشكيكية الصلبة تجاه المشروع الوحدوي فإنَّه القيود الدستورية ستدفعها إلى **التفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاق شراكة خاصة** وهذا أيضاً إدراكاً منها للأهمية الاقتصادية والسياسية لفرنسا ضمن هذا التكتل، وقد تقوم هذه الشراكة على عدم التخلي عن الاتحاد الأوروبي مع بعض الإجراءات التي قد تشمل؛ **إعادة الحدود الفرنسية** أي **إيقاف العمل باتفاقية شنغن**، على أن تقتصر الحركة بين الحدود على الحركيات الاقتصادية منها والتجارية، إضافةً إلى **التخلي عن نظام الحصص** فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين، وهي الملفات التي ستركز عليها مارين لوبان في إطار استراتيجية القضاء على مصادر التهديدات الخارجية باعتبارها حجر الأساس لاستمرار فرنسا في الاتحاد الأوروبي (أي البقاء في منطقة اليورو).

[1] المرجع نفسه.

الفرع الثالث: السيناريو التحولي أو الراديكالي

يقوم هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة الدولية، وهي المتغيرات التي تُحدِث تمزقاً أو قطيعة(Rupture) مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، وفي هذه الحالة تُؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال لكنَّها عندما تَحدث فإنَّها تغيّر المسار العام للظاهرة تغييراً جذرياً[1].

يفترض هذا السيناريو خروج فرنسا من الاتحاد الأوروبي وهو ما يعني بصورة أخرى انهيار الاتحاد الأوروبي، كنتيجة لخروج أحد قاطراته الأساسية التي لا يمكن لألمانيا أن تُغطي غياب فرنسا وثقلها في الاتحاد، ولا حتى تعويضها بإيطاليا أو أي دولة أخرى من الدول الأعضاء. وهذا السيناريو تدعمه مجموعة من المتغيرات هي كالتالي:

وصول مارين لوبان إلى سدة الحكم في فرنسا –أو أي زعيم يميني متطرف شكوكي تجاه أوروبا-التي تعهدت أنَّه في حال فوزها برئاسة قصر الإليزيه ستعمل على إخراج فرنسا من الاتحاد الأوروبي* واستعادة السيادة الوطنية (النقدية، الاقتصادية، التشريعية...). وإضافةً لخطاباتها الشعبويّة المؤجِجَة لمشاعر الانفصال عن الكيان الأوروبي، فإنَّها ستعتمد على تكريس خطاب يبدو في ظاهره عقلاني ويدعّي أنَّ الاتحاد الأوروبي هو مؤسسة غير ديموقراطية باعتبار أنَّ المفوضية الأوروبية هي مؤسسة غير منتجة لم يتم التصويت عليها في البرلمانات الوطنية، كما أنَّها تُمارس احتكار كل تشريعات الاتحاد الأوروبي هذا إضافةً إلى قدتها على إصدار اللوائح الملزمة تلقائياً لجميع الدول الأعضاء. بهذا الشكل فإنَّ عضوية الاتحاد الأوروبي تنطوي على التخلي عن السيادة الوطنية في السيطرة على الشؤون الخاصة للدول الوطنية من جهة، ومن جهة ثانية إنَّ هذه العضوية هي السبب في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها فرنسا.

عدم الثقة في الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، كنتيجة لتنامي الإيمان بفكرة القومية في الوسط السياسي والاجتماعي الفرنسي، وبعدم جدوى التكامل الأوروبي كونه يعبّر أولاً عن كيان غير متجانس يضم عدد من الأمم المختلفة، وسبب في المآسي التي تعيشها الشعوب الوطنية جرّاء السياسيات الأوروبية الغير محوكمة.

---

[1] **المرجع نفسه.**

* وفي هذا الصدد أطلقت مارين لوبان على نفسها اسم "سيدة الفريكست".

الشكل رقم(22): تمثيل بياني يوضح نسبة ثقة الفرنسيين في الاتحاد الأوروبي سنة2021

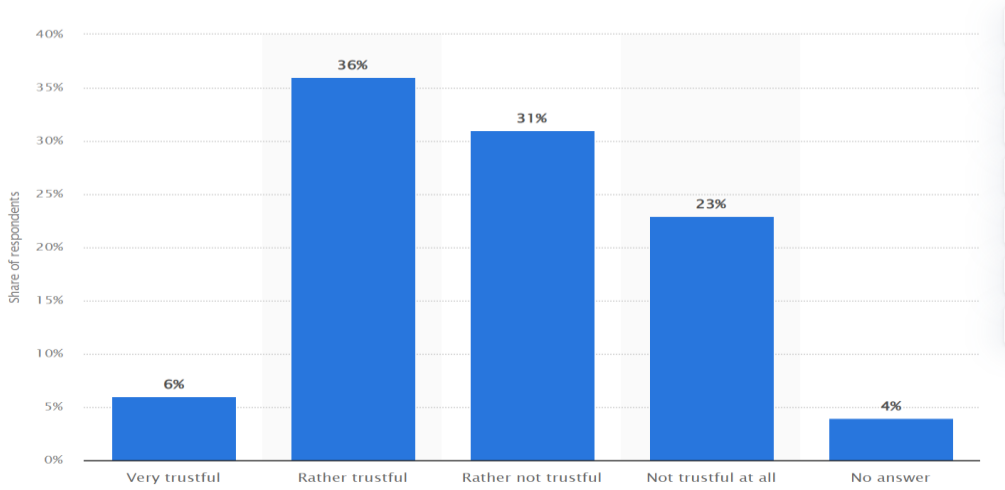

المصدر: https://www.statista.com/statistics/1081749/trust-european-union-france/

يوضح هذا الرسم البياني مستوى الثقة المواطن الفرنسي في الاتحاد الأوروبي في سنة2021، حيث أنَّه في تلك السنة أعرب ما يقرب من ربع الفرنسيين أنهم لا يثقون في الاتحاد الأوروبي على الإطلاق. الأمر الذي بات يؤكد على أنَّه إذا ما تم إجراء استفتاء وطني على شاكلة البريكست فإنَّه سيُسفِر بالضرورة إلى نتائج مماثلة له.

استمرار الخلافات بين فرنسا وألمانيا بشكل بات يطرح أسئلة حقيقية بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي كتكتل سياسي-اقتصادي وازن في إطار العلاقات الدولية الراهنة؛ حيث برز إلى السطح في الفترة الأخيرة تأزم في العلاقات الفرنسية-الألمانية على خلفية أزمة الطاقة، هذه الأخيرة التي تقدمت على كافة الأزمات في القارة في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها، الأمر الذي أصبح يُنذر بإمكانية انهيار الاتحاد الأوروبي وتفككه خاصةً وأنَّ كليهما (أي فرنسا وألمانيا) تملكان أكبر اقتصاديين في الاتحاد، ومع استمرار التناقضات فيما بينهما من شأنه العودة إلى بناء علاقات فردية للدول الأوروبية مع دول العالم[1].

غياب سياسة أوروبية موحدة تعبّر عن وجود نظام إقليمي يتعامل مع العالم الخارجي كوحدة واحدة، فالاتحاد الأوروبي بصورته الحالية يؤكد على وجود اختلافات في مسارات التعامل بشكل يحول دون التوصل إلى توجهات سياسية موحدة تُعبّر عن موقف الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد يرى مستشار الأمن

[1] ماريا معلوف، "مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل خلافات فرنسا وألمانيا" ، في: https://rb.gy/8v063 (2023/05/23)(14:48).

القومي الأمريكي زبيغينو بريجنسكي (Zbigniew Brzeziński)"**إنَّ غياب سياسة خارجية أوروبية موحدة يرجع إلى اختلاف الأولويات السياسية لدى الاتحاد الأوروبي**"[1]. فغياب سياسة خارجية موّحدة قد يعود إلى غياب مصالح مشتركة، كما أنَّ مفهوم التكامل في حد ذاته منعدم في الاتحاد الأوروبي؛ فهناك من يريد تحقيق دور إقليمي وأخرى تسعى إلى تحقيق دور عالمي، ولكن ليس تحقيق التكامل في حد ذاته.

الفرع الرابع: تقييم السيناريوهات

على الرغم من عدم اليقين الواضح حول مستقبل فرنسا في الاتحاد الأوروبي، إلاَّ أنَّه لا يمكن تجاهل إمكانية فوز مرشح بالرئاسيات القادمة على أساس أجندة الخروج من الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فإنَّ تنفيذ هذا البرنامج قد يبدو بعيداً إلى حدٍ ما وذلك بالنظر إلى التحديات القانونية التي قد تنشأ في حال إقدام فرنسا على انتهاج الفريكست. وإذا ما افترضنا حدوث الفريكست ففي هذه الحالة يمكن أن نتوقع ما قد يُشكِله خروج فرنسا من منطقة اليورو أو الاتحاد الأوروبي.

ومن جهة أخرى لا يمكن تصوّر الانسحاب من الاتحاد الأوروبي بهذه البساطة، ولعلّ أهم العقبات التي ستقف في وجه هذا القرار هي كالتالي:

أولاً: معاهدات الاتحاد الأوروبي

وفقاً لمعاهدات الاتحاد الأوروبي، نقلت الدول الأعضاء في الاتحاد والتي اعتمدت اليورو (أي أعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي أو منطقة اليورو) صلاحياتها في المجال النقدي إلى البنك المركزي الأوروبي ونظام اليورو، مع احتفاظ البنوك المركزية الوطنية بسلطات محدودة. كما وينص البروتكول رقم(10) المرفق بمعاهدة ماستريخت على:

"**تُعلن الأطراف المتعاقدة السامية الطابع الذي لا رجعة فيه لحركة الجماعة إلى المرحلة الثلاثة من الاتحاد الاقتصادي والنقدي من خلال التوقيع على أحكام المعاهدة الجديدة بشأن الاتحاد الاقتصادي والنقدي**"

وبالتالي فإنَّ اعتماد "**اليورو لا رجعة فيه**" يؤكد عدم وجود أي آلية تسمح بالانسحاب بجانب واحد من منطقة اليورو، وعلى هذا الأساس ستحتاج فرنسا للخروج من منطقة اليورو(Eurozone) الشروع في

[1] هيبة غربي، "ارتباط أفكار الأحزاب اليمينية بالهجرة غير الشرعية"، في: **مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية**، تحرير محمد عربي لادمي،(برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)،ص115.

مراجعة معاهدات الاتحاد الأوروبي بهدف إيجاد إمَّا إجراء عام للخروج من منطقة اليورو أو بروتكول محدد يحكم انسحاب فرنسا من منطقة اليورو. ومع ذلك فإنَّ أي إجراء من هذا القبيل يتطلب موافقة بالإجماع من الدول الأعضاء الأخرى ولن تُصبِح سارية المفعول حتى تُصادق عليها جميع الدول الأعضاء وفقاً للقواعد المعمول بها، وهو ما يُعبّر عن عملية طويلة مع نتائج غير مؤكدة.

وإذا سعت فرنسا للانسحاب من جانب واحد من(Eurozone) من خلال اعتماد قانون إعادة تقييم العملة (Redenomination Law) * قبل المصادقة بالإجماع من قبل الدول الأعضاء، سيترتب في هذه الحالة انتهاك لتعهداتها أمام الاتحاد الأوروبي والتي يمكن أن تؤدي إلى الشروع في إجراء انتهاك ضدها من قبل الدول الأعضاء الأخرى أو المفوضية الأوروبية. وعملاً بالنصوص القانونية للاتحاد الأوروبي وكذا القانون الفرنسي يمكن لفرنسا أن تتحمل المسؤولية عن أي أضرار قد يتكبدها لأفراد أو الكيانات القانونية نتيجةً لهذا الانتهاك. علاوةً على ذلك يمكن الطعن في أي قانون لإعادة تقييم العملة أمام المحاكم الفرنسية لانتهاك قانون الاتحاد الأوروبي الذي له أسبقية على القوانين الفرنسية.

ثانياً: الدستور الفرنسي

بموجب الدستور الفرنسي، تقع المسائل المتعلقة بالعملة ضمن اختصاص المُشرع، ونتيجةً لذلك فإنَّه لا يمكن اعتماد استبدال اليورو بعملة فرنسية جديدة عن طريق المراسيم أو الأوامر الحكومية، بل يتطلب قانوناً تشريعياً يُعدّل المادة(111-1) من القانون النقدي الفرنسي (الذي بموجبه عملة فرنسا هي اليورو)، كما يتطلب على نطاق واسع إصلاح شامل للقواعد التي تُحدد صلاحيات ومسؤوليات البنك المركزي الوطني وتنظيم إصدار عملات وأوراق نقدية جديدة، وإعادة تسمية العقود بالعملة الجديدة.

لكن اعتماد مثل هذا القانون التشريعي يتطلب اولاً وجود أغلبية برلمانية بالرغم من أنَّه يمكن تجاوز هذا الشرط من خلال اللجوء إلى الاستفتاء بموجب المادة(11) من دستور الجمهورية الخامسة، وإلغاء المبدأ الذي بموجبه تكون فرنسا طرفاً في معاهدات الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك المعاهدات المتعلقة بمنطقة اليورو والمنصوص عليها في المادة(88-1) من الدستور)** .

* إعادة تقييم العملة أو إعادة التسمية قد يحدث في حالات التضخم في بلدٍ ما، وقد يحدث في حالات التقسيم العشري أو الانضمام إلى اتحاد نقدي وذلك من خلال تحويل القيمة الاسمية الثابتة بعملة واحدة إلى قيمة اسمية ثابتة بعملة أخرى.

** "تُشارك الجمهورية في الاتحاد الأوروبي الذي يتشكل من دول اختارت بحرية ان تُمارس مجتمعة بعض اختصاصاتها بموجب معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المتعلقة بعمل الاتحاد الأوروبي مثلما انبثق عن المعاهدة الموقعة في لشبونة يوم13 ديسمبر2007".

وعلى الرغم من أنَّ المحكمة الدستورية رفضت تقليدياً مراجعة امتثال القوانين الفرنسية للمعاهدات الدولية، إلاَّ أنَّه وبالإقدام على إعادة تقييم العملة يمكن للمحكمة الدستورية إلغاء هذا القانون باعتباره مخالفاً للمادة(88-1). كما أنَّه وفقاً للمادة(89) من الدستور الفرنسي فإنَّ أي مراجعة للمادة(88-1) تتطلب تصويت أغلبية البرلمان الفرنسي (ثلاثة أخماس الجمعية الوطنية)، وحتى إذا ما حصل الاجماع لصالح خروج فرنسا من منطقة اليورو فإنَّ مثل هذا التصويت الإيجابي في البرلمان الوطني سيؤدي إلى خرق فرنسا لالتزاماتها تجاه الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد يبرز تساؤل عمَّا إذا كان الاستفتاء بموجب المادة(11) سيسمح بتجاوز الرئيس للبرلمان ليس فقط فيما يتعلق باعتماد قانون إعادة تقييم العملة، ولكن أيضاً فيما تعلق بتعديل المادة(88-1) من الدستور؟

وعليه نقول أنَّ تقديم الاستفتاء من قبل الرئيس سيكون بناءً على مشروع قانون مقترح إما من رئيس الوزراء أو من خلال اقتراح مجلسي البرلمان، فإذا لم يكن لحزب الرئيس أغلبية في الجمعية الوطنية فمن المحتمل أن يكون رئيس الوزراء منتمياً لحزب آخر غير الحزب الحاكم (وهو ما يسمى بالتعايش) وفي هذه الحالة من غير المرجح أن يتم الاستفتاء. وفي حال نجاح اجراء الاستفتاء قد تعترضه صعوبة أخرى هي أنَّه قد ترفض المحكمة الدستورية الاشراف عليه.

وبناءً على ما سبق ذكره يتضح أنَّ عملية الانسحاب هي عملية معقدة جداً قياساً بالتحديات التي تطرحها، إلاَّ أنَّه وعلى جانبٍ آخر يمكن لفرنسا أن تُقدم على خروج كامل من الاتحاد الأوروبي وذلك بموجب المادة(50) من معاهدة الاتحاد الأوروبي*، على غرار عملية انسحاب بريطانيا التي أطلقتها تيريزا ماي (Theresa May) في29 مارس2017، وعلى عكس الخروج من منطقة اليورو فإنَّ هذه العملية لا تتطلب موافقة بالإجماع من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني في هذه الحالة تجنب العقبات القانونية الأوروبية والتحديات الدستورية الفرنسية المذكورة أعلاه.

وإجمالاً لما تم تناوله في هذا المطلب، نرى بأنَّ بقاء فرنسا أو انسحابها من الاتحاد الأوروبي يتوقف على الضمانات التي سيقدمها الاتحاد لفرنسا أولاً، وعلى إدراك صانع القرار الفرنسي المنفعة المتوقعة من بقاء فرنسا أو خروجها من الاتحاد الأوروبي ثانياً، وعليه فإنَّ النموذج العقلاني هو وحده من سيحدد المسارات المختلفة التي قد تسلكها فرنسا مستقبلاً، والتي يمكن نمذجتها على الشكل التالي:

المنفعة المتوقعة = f(x) ؛ f(frexit) < f(frstill) = still ؛ f(frexit) > f(frstill)=Exit

أي إذا كانت المنفعة المتوقعة من الخروج من الاتحاد الأوروبي أكبر من المنفعة المتوقعة له من البقاء فإنَّ في هذه الحالة إدراكاً للمكاسب والخسارة (التخمين العقلاني) سيكون الخروج أفضل خيار والعكس صحيح.

---

* L'article 50 dispose :

« 1. Tout État membre peut décider, conformément à ses règles constitutionnelles, de se retirer de l'Union.

2. L'État membre qui décide de se retirer notifie son intention au Conseil européen. À la lumière des orientations du Conseil européen, l'Union négocie et conclut avec cet État un accord fixant les modalités de son retrait, en tenant compte du cadre de ses relations futures avec l'Union. Cet accord est négocié conformément à l'article 218, paragraphe 3, du traité sur le fonctionnement de l'Union européenne. Il est conclu au nom de l'Union par le Conseil, statuant à la majorité qualifiée, après approbation du Parlement européen.

3. Les traités cessent d'être applicables à l'État concerné à partir de la date d'entrée en vigueur de l'accord de retrait ou, à défaut, deux ans après la notification visée au paragraphe 2, sauf si le Conseil européen, en accord avec l'État membre concerné, décide à l'unanimité de proroger ce délai.

4. Aux fins des paragraphes 2 et 3, le membre du Conseil européen et du Conseil représentant l'État membre qui se retire ne participe ni aux délibérations ni aux décisions du Conseil européen et du Conseil qui le concernent. La majorité qualifiée se définit conformément à l'article 238, paragraphe 3, point b), du traité sur le fonctionnement de l'Union européenne.

5. Si l'État qui s'est retiré de l'Union demande à adhérer à nouveau, sa demande est soumise à la procédure visée à l'article 49. » . de : European Union, « L'article 50 du traité sur l'Union européenne », sur : https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/glossary/withdrawal-from-the-european-union.html ,(05/06/2023)(20:17).

خلاصة الفصل:

بناءً على ما تم التطرق إليه أنفاً يخلص هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج التي نجملها فيما يلي:

- أنَّ الشعبوية في حد ذاتها لا تُمثل تهديداً للقيم الديمقراطية الليبرالية، بقدر ما تُمثله الأغراض التي يُغذيها الخطاب والأسلوب الشعبوي الذي تتعمد الجبهة الوطنية في توجيهه ليس ضد السياسات السائدة فحسب، بل ضد المؤسسات والهياكل القائمة من جهة و"الآخر المتخيل" من أعداء الجماعة الوطنية من جهةٍ أخرى.

- أنَّ الإسلاموفوبيا أو التحامل ضد الإسلام والمسلمين في الوقت الراهن أصبح مرتبط بشكل ظاهر للعيان بالعنصرية البيولوجية والثقافية، وأنَّ فكرة الإسلام اليوم هي مجرد تحديث للخوف القديم بصورة جديدة من الكراهية تعكس النظرة الاستعلائية والتفوّقية التي يحاول حزب(FN) –الغرب عموماً_ تكريسها. وبالموازاة مع الرهانات التي طرحها الإسلام في الحياة السياسية الفرنسية، فإنَّ الجالية المسلمة نفسها وبالنظر إلى تغيُّر السياقات، صارت ممزقة بين قيم المواطنة التي تقتضي التجانس التام مع قيم الجماعة والواقع الذي تفرضه متطلبات العيش الجماعي من جهة، والتحديات التي يفرضها تصاعد التيارات اليمينية المتطرفة التي تؤمن بثنائية(الفوقية/الدونية) و(الإسلام/المسيحية) من جهة أخرى.

- إنَّ خلفيات استهداف الجبهة الوطنية للمهاجرين واللاجئين - ذوي الأصول المغاربية والشمال إفريقية خصوصاً- مؤسَسَة على افتراض قائم في جوهره على وجود أصل بيولوجي واحد يُحدد الانتماء للأمة الفرنسيةFrench Nation، كما يُفسَّر هذا التحامل الموَّجه ضدهم بصفة متكررة من قبل الجبهة الوطنية –وحتى التيارات السياسية الأخرى-استناداً إلى مفهوم المواطنة الفرنسية، التي تعمل هذه الأخيرة على إعادة تعريفها في دائرة الانتماء العرقي والحضاري.

- ثمة عدد من المخاوف التي تُثار حول التداعيات المحتملة لصعود اليمين المتطرف إلى السلطة في فرنسا على وضعية الجالية المغاربية المسلمة فيها، وكذا سياسات فرنسا المستقبلية تجاه المهاجرين وعلاقاتها مع دول المنطقة المغاربية، بيد أنَّ المبالغة في تقييم هذا الأثر لا يأخذ بعين الاعتبار تعقيدات صناعة القرار الفرنسي وتداخل الداخل والخارج فيه، ومعادلة الاستقرار السياسي والأمني وحسابات المصالح الخارجية للدولة الفرنسية، وأيضاً مصالح النخب السائدة.

- تظل الرؤية الحدودية للاتحاد الأوروبي متجذرة بعمق في الإدراك الوطني والقومي للجبهة الوطنية، تماشياً مع صورة المؤامرة والأعداء من النخب العالمية التي لا تزال حاضرة في تصور الحزب والتي من خلالها تُدين الجبهة الوطنية أي بناء فوق وطني يقوّض مفهوم السيادة الوطنية.
- إنَّ تأثير الجبهة الوطنية في إطار التكتل اليميني المتطرف في البرلمان الأوروبي قد يكون أكثر تجلياً في سياسات الهجرة والمسائل الاجتماعية أكثر منه في المجالات الاقتصادية.
- وحدها التجربة التاريخية من ستُثبت بقاء أو انسحاب فرنسا من الاتحاد الأوروبي، ولعلَّ المؤكد هو أنَّ النموذج العقلاني وحده من سيُحدّد المسارات المختلفة التي قد تسلكها فرنسا مستقبلاً.

الخاتمة

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة ومن خلال فصولها الثلاثة، معالجة وتحليل موضوع "**تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا: دراسة حالة فرنسا (2002-2022)**"، لتخلص في الأخير إلى إثبات صحّة بعض الفرضيات التي تمَّ صياغتها من أجل فحص الإشكالية التي عالجتها هذه الأخيرة، وقد سمح ذلك بتحديد مفاهيم الدراسة فضلاً عن تتبع مسارات تصاعد اليمين المتطرف الفرنسي في المشهد السياسي الوطني والأوروبي، وتداعيات ذلك على كل من الواقع السياسي الفرنسي والدولي.

وبناءً على ما تمَّ ذكره سلفاً، يتضح لنا:

1. يتميّز حزب الجبهة الوطنية بمرجعية فكرية وفلسفية راسخة الجذور في الفكر السياسي الفرنسي، والتي يستمدها من الطروحات الشوفينية المرتكزة على مفهوم "القومية النقية" وتمجيد الذات الفرنسية. وتُعتبر الجبهة الوطنية بزعامة جون ماري لوبان وابنته مارين لوبان قوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية الفرنسية.

وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن هو الطابع الاستمراري في مسار العمل السياسي لقادة الحزب، فمنذ تولي مارين لوبان قيادة الحزب واصلت هذه الأخيرة في نفس الخط السياسي لوالدها-خصوصاً ما تعلق منها بمسألتي الهجرة والسيادة الوطنية- مع بعض التغييرات الطفيفة من التوجه نحو "إزالة الشيطنة" ومحاولة "تشبيب الحزب" وتغيير اسمه، في خطوة استراتيجية لتطبيع الحزب وجعله يبدو على شاكلة الأحزاب الأخرى المعتدلة بشكل يسمح بتوسيع دائرتها الداعمة لسياسات الحزب وتوجهاته. كما وسعت لوبان إلى الاستثمار في الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي شهدتها فرنسا لصالح حملاتها الانتخابية في إطار "استراتيجية الاستقطاب والاستمالة " التي عرف الحزب كيف يوّظفها.

وتأسيساً على هذا يمكن القول أنَّه يتعين عادةً على الأحزاب القومية –كحزب الجبهة الوطنية- أنْ تُعدّل الكيفية التي تروّج بها لأجندتها السياسية تماشياً مع التغير في السياقات والمعطيات الداخلية والدولية من أجل الحفاظ على شعبيتها بل وتوسيعها، وهو ما يؤكد **صحّة الفرضية الأولى** القائلة بـ" **بقدرما تمكّن حزب الجبهة الوطنية الفرنسي من تكييف أجندته مع سياقات البيئتين الداخلية والخارجية، استطاع أنْ يُؤسس مستقبلاً لمكانة اليمين المتطرف الفاعل في الخريطة السياسية والحزبية الفرنسية** ".

2. يمكن إثبات صحّة الفرضية الثانية التي تُقّر بأنَّه "**بِزيادة ترسيخ مو اقف وتوجهات حزب الجبهة الوطنية في الوسط السياسي والاجتماعي الفرنسي، يزداد تأثيره على المشهد السياسي الداخلي**"،

وفي هذا الصدد نشير إلى أنَّه قد بدا بشكل واضح للعيان تأثر الوسط السياسي في فرنسا بكل أطيافه ومشاربه بأفكار وطروحات الجبهة الوطنية، فلقد نجح الحزب في فرض بعض الأجندات والأيديولوجيات المتطرفة على مستوى ساحة النقاش السياسي في فرنسا ليشمل هذا التأثير تيارات اليمين واليسار المعتدلة الأخرى على الطيف السياسي، بل أنَّ تجليات هذا التأثير يمكن أن نلمسها في مراكز صنع القرار الوطنية منها والأوروبية وحتى في إطار التحالفات التي يعقدها مع تيارات اليمين المتطرف الأخرى، وكذا في حشد الجماهير وتعبئتها للتصويت مع/ ضد سياسات حكومية معينة.

كما وأصبح يمكن لحزب الجبهة الوطنية أن يُمارس تأثيره في السياسات الحكومية من خلال الضغط على صُنّاع القرار، نظراً لأنَّه بات يشكّل كتلة برلمانية معتبرة داخل الجمعية الوطنية بشكل سيسمح له من المشاركة الفعلية في مناقشة جدول أعمال السياسات العامة، ما يعني قدرته على فرض مواقفه وتصوراته الأيديولوجية وبتالي ترسيخ تأثيره في المشهد السياسي الفرنسي.

3. أمَّا بخصوص الفرضية الثالثة القائلة بـ" **كلما ابتعد حزب الجبهة الوطنية عن الشعبوية ورؤيته التبسيطية للواقع السياسي والاجتماعي، كلما استطاع أن يعبر عن أيديولوجية ذات توجه سياسي بعيد المدى**"، فإنَّه **لا يمكن الإقرار بصفة مطلقة بصِحّة هذه الفرضية**، وفي هذا الشأن نقول أنَّه عادة ما يُميّز الأحزاب القومية هي شعبوية هذه الأخيرة، وبما أنَّ هدف أي حزب سياسي هو الوصول إلى السلطة، فإنَّ هذه التيارات تجد في الخطاب الشعبوي وسيلة لتوسيع قاعدتها الشعبيّة من خلال شحنه بصورة تعمل على تجييش مشاعر الإيمان بمصداقيته، وهو ما يُحقق لهذه الأحزاب في النهاية "استدارة" الجماعات وإعادة توجيه سلوكاتها الانتخابية والسياسية تجاه تيارات اليمين المتطرف.

وعلى هذا الأساس ولمَّا كانت الشعبوية تُشكّل الأداة المُثلى لتحقيق استمالة الجماهير، فإنَّه من غير الممكن أن تتخلى أحزاب اليمين المتطرف عنه هذه الآلية. إلاَّ أنَّه ومن جهةٍ أخرى تُثبت تجارب أوروبية عديدة أنَّه بمجرد وصول التيارات اليمينية إلى السدة الحكم فإنَّ هذه الأخيرة تعمل على تعديل مواقفها الشعبوية التي لطالما جذبت التفاف الناخبين حولها. وفي هذا السياق وإن كان من الصعب تفسير هذا التغيّر في توجهات هذه القوى، إلاَّ أنَّه وبصورةٍ ما قد يُعبّر عن وجود نوع من العقلانية لدى هذه التيارات، حيث تبقى المصلحة القومية دائماً فوق كل الاعتبارات.

ومن خلال مراجعة صحّة الفرضيات المذكورة أنفاً خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالتالي:

❖ عرفت السنوات الأخيرة صعوداً واضحاً لأحزاب اليمين المتطرف في معظم الدول الأوروبية وهو ما انعكس جلياً في نتائج الاستحقاقات الانتخابية والتي كُلّلت بتمكن بعض هذه القوى من الوصول إلى سُدة الحكم في بعض هذه الدول ودخولها البرلمان الأوروبي، ويمثل هذا التنامي تهديداً شديداً للممارسة السياسية الأوروبية خاصةً ولمنظورات النظام الدولي عامةً، حيث تتبنى هذه الأحزاب رؤى وتصورات استراتيجية سياسية واقتصادية قد تُغيّر إلى حدٍ ما توازن المصالح الذي عرفته القارة منذ أكثر من ثلاثة عقود.

❖ تطبيع صورة أحزاب اليمين المتطرف؛ حيث باتت أحزاب التيار السائد التقليدية تجد صعوبة شديدة في تجاهل هذا الصعود اليميني المطرد الذي أصبح يحول دون تحقيقها لأغلبية مستقرة كما جرت العادة، وعلى الرغم من تفاوت النتائج التي أحرزها اليمين المتطرف الأوروبي؛ بين الوصول إلى الحكم أو المشاركة في تشكيل الحكومات الائتلافية، أو على الأقل المنافسة الجديّة والاقتراب من تحصيل الرهان السلطوي، فإنَّها تمكّنت بلا شك من خلق حالة من الفوضى ضمن الأنظمة السياسية الأوروبية التي لطالما تميّزت بالاستقرار.

❖ يُعبّر تصاعد اليمين المتطرف وخطاباته الشعبوية في أوروبا عامةَ وفرنسا خاصةً، عن أزمة مستحكمة داخل التيارات المعتدلة، كما يمثل انتكاسة للنموذج الديمقراطي الليبرالي وقيمه الراسخة في الحياة السياسية.

❖ تُظهر النجاحات التي حققها حزب الجبهة الوطنية تغيّر في سلوك الناخب الفرنسي الذي يبدو وكأنَّه وجد مشروعاً سياسياً بديلاً كفيلاً بتحقيق ما عجزت عنه أحزاب التيار السائد، والذي يوحي من جهةٍ أخرى على تكلس الطبقة السياسية الحاكمة وتراجع ثقة الفرنسيين فيها.

❖ استطاع حزب الجبهة الوطنية أن يُقنع الناخب الفرنسي بسياساته ومواقفه، ليصبح التصويت لصالح الحزب ينّمُ عن قناعة راسخة لدى الناخب الفرنسي وليس على أساس ما يُعرف ب "التصويت الاحتجاجي أو العقابي".

❖ يستمد حزب الجبهة الوطنية مرجعيته الفكرية والأيديولوجية من النظريات القائمة على التمايز الثقافي والحضاري كنظريات الصدام الحضاري ونظريات الاستشراق.

❖ تُعبر النظرة الوحدوية والطعن في التجربة التكامل الأوروبي، عن رد فعل ثقافي يرفض القيم التقدمية والعالمية، ومفاهيم التعددية الثقافية، ويدعو إلى العودة إلى مبدأ القومية ومفهوم السيادة الوطنية والدولة القطرية.

❖ إنَّ الانغلاق الثقافي أضحى ظاهرة عامة (مستشرية) في الوسط السياسي والاجتماعي الفرنسي وعلى كل المستويات وهو ما يؤكد تأثرها بسياسات اليمين المتطرف.

❖ إنَّ التحامل والعداء الموّجه صوب المهاجرين -المسلمين من أصول مغاربية- يستند في جوهره على افتراض أساسي يؤمن بوجود أصل بيولوجي واحد يُحدد الانتماء للأمة الفرنسية قائم على مفهوم العنصرية التفاضلية. كما ويعكس تعامل حزب الجبهة الوطنية مع قضية الهجرة منظوره الأمني البحت من خلال ربطها بمختلف التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب والجريمة المنظمة.

❖ إنَّ مناهضة الهجرة وكيفية إدارتها انتقلت من حيّز خطاب يعمل على استمالة جمهور الناخبين إلى حرب وجودية، من خلال الايمان بخطر الإسلام أو ما عُرف ب "أسلمة أوروبا"، وأنَّ سيطرة مثل هذه السرديات من "الخوف من الأسلمة" و"الاحلال الكبير" و"الإغراق الثقافي" تساعد على تعميق أمننة الهجرة ليس فقط من قبل تيارات اليمين المتطرف بل حتى بقية التيارات الأخرى المشكلة للمشهد السياسي الأوروبي عامةً والفرنسي خاصةً.

❖ يَنظُر حزب الجبهة الوطنية للإسلام كقوة جيوسياسية توسعية وللمسلمين باعتبارهم تحدياً ديمغرافياً وحضارياً، كما أنَّ فكرة معاداة الإسلام اليوم هي مجرد تحديث للعداء السابق والخوف القديم بصورة جديدة من الكراهية التي تُعبّر في جانب من جوانبها هن النظرة الاستعلائية والتفوقية الحضارية التي يحاول الغرب عموماً تكريسها.

❖ يتجلى تأثير اليمين المتطرف في المجتمع الفرنسي من خلال التلاعب بالرأي العام الفرنسي عن طريق ربط المشاكل التي يُعاني منها، بمشكلة الهجرة التي يُصوّرها في ثلاثية أساسية؛ الهجرة كتهديد للهوية الوطنية، كمرادف للبطالة وانعدام الأمن، النظرة الشوفينية للرفاهية (أي أنَّ المهاجرين يستغلون بسوء ما توفره دولة الرفاه).

❖ إنَّ وصول اليمين المتطرف الفرنسي إلى السلطة أو حتى في ظل وضعيته الحالية التي تسمح له بالمشاركة في صنع القرارات السياسية، يمكنه أن يؤدي إلى حالة من اللااستقرار السياسي والاقتصادي

وبالتالي تعريض المؤسسات الديمقراطية إلى أزمات حادة قد تؤدي إلى تقويض عملها، وتقويض منظومة القيم الأوروبية القائمة على أساس الديمقراطية والتعددية وأسس التكامل.

- ❖ أنَّ الشعبوية في حد ذاتها لا تمثل تهديداً للقيم الديمقراطية الليبرالية، بقدر ما تُمثله الأغراض التي يغذيها الخطاب والأسلوب الشعبوي.

- ❖ يعتبر انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بمثابة نموذج لتيارات اليمين المتطرف وخاصة حزب الجبهة الوطنية الذي يسعى إلى إجراء استفتاء مماثل في فرنسا، بشكل يُنذر بحدوث فريكست(Frexit) ما يعني بعبارة أخرى تعثر المسار الوحدوي الأوروبي.

- ❖ تنامي النزعة التشكيكية تجاه الاتحاد الأوروبي يجعلنا نقرأ تداعياتها ليس فقط على المستوى العملي والتطبيقي، بل أيضاً على المستوى النظري كونها تضع النظرية الليبرالية المؤسساتية، موضع شك ومساءلة حول مدى قدرتها ومحدوديتها في تفسير الواقع التكاملي.

- ❖ وحدها التجربة التاريخية من ستُثبت بقاء أو انسحاب فرنسا من الاتحاد الأوروبي، ولعلَّ المؤكد أنَّ النموذج العقلاني هو من سيحدد المسارات المختلفة التي قد تسلكها فرنسا مستقبلاً.

- ❖ كل هذه الاحتمالات والاستنتاجات ليست حصرية وهي قابلة للتغيير بتغير المؤشرات والمعلومات التي يمكن أن تُساق للباحثين، وبالنظر إلى تغير الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في فرنسا.

تأسيساً على ما سبق عرضه من نتائج، يمكن القول أنَّ ما يفسّر تصاعد اليمين المتطرف في فرنسا خلال الفترة المذكورة وفي ظل التداعيات والتحديات المحتملة على النظام السياسي من جهة والسياسة الفرنسية الدولية من جهة أخرى، هي **أولاً** جملة العوامل الداخلية المرتبطة بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني الذي ميّز فرنسا في السنوات الأخيرة، حيث شكَّل تأثير هذه الظروف بيئة مناسبة استطاع فيها اليمين المتطرف من تحديد أجندات سياسية واجتماعية التفّ حولها الناخبون، كما ولعبت الظروف السياسية والمؤسساتية دور بارز في تفسير الاختراق الأولي والصعود الانتخابي لهذه القوى. أمَّا **ثانياً**، فتتجلى في إفرازات العولمة والمرحلة النيوليبرالية، وكذا السياقات الدولية والتحولات الراهنة في النسق الدولي الذي تعتبر فرنسا جزءاً منه وتتفاعل معه -من تصاعد اليمين المتطرف في مختلف أنحاء أوروبا وتنسيق العمل فيما بينها، الدعم الذي تتلقاه هذه القوى من قبل دول كبرى في النظام الدولي، الحرب

الروسية الأكرانية وتداعياتها على الأمن الأوروبي، تنامي النزعات الانفصالية في القارة الأوروبية تماشياً مع تنامي النزعة التشكيكية تجاه الاتحاد الأوروبي- .

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أنَّه لا يمكن المبالغة في تصوّر تأثير تصاعد اليمين المتطرف في فرنسا على السياسات الفرنسية مادام لم يصل بعد إلى سُدة الحكم، وبالرغم من كونه فاعل سياسي مؤثر في صناعة القرار الفرنسي إلاَّ أنَّ تأثيره على السياسات الحكومية سيظّل محدوداً، نظراً لتعقيدات صناعة القرار الفرنسي وتداخل الداخل والخارج فيها وبالنظر أيضاً لحسابات المصالح-الرؤية البراغماتية-. كما أنَّه وفي الوقت نفسه لا يمكن أن نغفل حجم التأثير الذي أضحى يمارسه هذا التيار السياسي من خلال توجهاته الفكرية والسياسية التي استطاعت أن تجد لنفسها إسقاطات على أرض الواقع وبين مختلف الأوساط السياسية والاجتماعية في فرنسا.

ولعلَّ السّؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق ويفتح مجالاً واسعاً أمام الباحثين والمهتمين بالدراسات الاستشرافيّة هو؛ هل سيُشكّل تنامي الأيديولوجيات المتطرفة في أوروبا مرحلة أوليّة تمهد إلى المزيد من التفكك والفوضى في المشهد الأوروبي بشكل يعيدنا إلى الحتميات التي استحكمت المشهد الأوروبي خلال النصف الأول من القرن العشرين؟ وهل سيؤدي تصاعد اليمين المتطرف وانتشاره في الدول الأوروبية إلى العودة إلى مفهوم الدولة القطرية ما يعني تفكك البناء الأوروبي؟ وعندئذٍ كيف سيكون مصير أوروبا المفككة؟ وبالعودة إلى حزب الجبهة الوطنية -التجمع الوطني- يعترضنا التساؤل التالي: ما الذي سيُميّز المسار السياسي لهذا الحزب اليميني المتطرف في ظل الزعامة الجديد بقيادة جوردان باردیلا (Jordan Bardella)؟.

قائمة المصادروالمراجع

أولاً باللّغة العربية:

أ/ الكتب:

1. أبو النصر مدحت، **مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية**،(القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017).

2. إيه ألموند جابريال، باويل إبنليك جي بنجهام، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ترجمة: هشام عبد الله، (عمان: دار الأهلية لنشر والتوزيع،1998).

3. إيه جيه هوبزبوم، ترجمة: مصطفى إبراهيم علي حجاج، **الشعوب والقوميات منذ عام 1780: المنهج والخرافة والحقيقة**، (أبو ظبي: دار الكتب الوطنية، 2013).

4. بسيوني عبد الرؤوف هاشم، **المفوضية الأوروبية: الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي**، (الإسكندرية: دار الفكر الجماعي،2007).

5. بشارة عزمي، **في الإجابة عن السؤال: ما الشعبوية؟**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019).

6. بشارة عزمي، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2007).

7. بشلاغم جيلالي، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف(2002-2010)**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2016).

8. بلخيري محمد، "الهجرة المغاربية إلى أوروبا معطيات ومغالطات"، في: **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر استراتيجية المواجهة**، تحرير: محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع،2014).

9. بوقندور إسماعيل، قسوم سليم،"الإسلاموفوبيا: بين الصور النمطية والسياقات المنتجة"، في: **الإسلاموفوبيا في أوروبا: الممارسة والخطاب**، تحرير توفيق بوستي، إسماعيل بوقنور، سليم حميداني، (برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية،2019).

10. بيندر جون، أشروود سيمون، ترجمة: خالد غريب علي، **الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2015).

11. حمادي الدلمي حافظ علوان، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**، (عمان: دار وائل الطباعة والنشر،2001).

12. خطير نعيمة، "في مفهوم التطرف"، في: **مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية**، تحرير محمد عربي لادمي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية،2018).

13. زغوني رابح، "صعود اليمين المتطرف في أوربا: تعبير عن عداء سياسي أم مجتمعي للإسلام؟"، في: **الإسلاموفوبيا في أوروبا: الممارسة والخطاب**، تحرير توفيق بوستي، إسماعيل بوقنور، سليم حميداني، (برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية،2019).

14. سيزاري جولسين، ترجمة: أحمد الشيمي، " الهويات الإسلامية في أوروبا شرك الإستثنائية"، في: **الإسلام في أوروبا: التنوع والهوية والتأثير**، تحرير: عزيز العظمة، إيفين فوكاس، (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2011)

15. الطيبي محمد،"الإسلام الأوروبي: إشكاليات مفاهيمية" في: **الإسلام الأوروبي صراع الهوية والاندماج**، تحرير مجموعة باحثين، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث،2010).

16. عباسي محمد ملا، هراندي سجاد صفار، تعريب: حسن علي مطر، **اليمين واليسار: رؤية ابستيمولوجية نقدية للمفهوم**، (بيروت: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية،2017).

17. عبيد المبيضين مخلد، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012).

18. عدار محمد، "الإسلاموفوبيا: تحليل نظري معرفي"، في: **الإسلاموفوبيا في أوروبا: الممارسة والخطاب**، تحرير توفيق بوستي، إسماعيل بوقنور، سليم حميداني، (برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية،2019)

19. علام وائل أحمد، **البرلمان الأوروبي: دراسة للجهاز الشعبي في الاتحاد الأوروبي**، (القاهرة: دار النهضة العربية،1998).

20. غربي هيبة، "ارتباط أفكار الأحزاب اليمينية بالهجرة غير الشرعية"، في: **مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية**، تحرير محمد عربي لادمي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018).

21. لكمين خيرة، "ظاهرة اللجوء في أوروبا ثنائية التهديد والأمن: دراسة في تنامي الإسلاموفوبيا"، في: **الإسلاموفوبيا في أوروبا: الممارسة والخطاب**، تحرير توفيق بوستي، إسماعيل بوقنور، سليم حميداني، (برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية،2019).

22. محمود مصطفى نادية، **حوار الحضارات على ضوء العلاقات الدولية الراهنة**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث،2016).

23. مود كاس، روفيرا كالتواسر كريستوبل، ترجمة: سعيد بكار، محمد بكار، **مقدمة مختصرة في الشعبوية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020).

24. نافعة حسن، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004).

25. النعيمي محمد عبد العال، البياتي عبد الجبار توفيق، غازي جمال خليفة، **طرق ومناهج البحث العلمي**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014).

26. نوري شاكر، **اللوبي الصهيوني في فرنسا: من ثكنة عسكرية إلى كواليس الإليزيه**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،2014).

ب/ المجلات والدوريات:

1. أوشريف ضياء الدين، "انعكاسات صعود اليمين المتطرف على بناء سياسة أوروبية موحدة للهجرة واللجوء"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مجلد12، عدد01، (أفريل2021).

2. بشارة عزمي،" الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية"، **سياسات عربية**، عدد40، (سبتمبر2019).

3. بشارة عزمي، "فيما يسمى التطرف"، **مجلة سياسات عربية**، عدد 14، (ماي 2015).

4. بلاغماس أسماء، "البعد الهوياتي في العلاقات الأورومتوسطية: تعاون متوسطي أو هيمنة ثقافية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، مجلد10، عدد03، (جويلية2021).

5. بوستي توفيق، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: قراءة في الأسباب والتداعيات"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، مجلد05، عدد02، (2021).

6. بولعراس فتحي، "تأثير صعود اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي"، **مجلة السياسة الدولية**، مجلد52، عدد214، (أكتوبر2018).

7. ثابت زهرة، "أيديولوجيا التطرف الديني في المنطقة العربية: أسبابها، مظاهرها، وطرائق علاجها من خلال دراسة مقارنة بين تونس وليبيا"، **مجلة مدارات تاريخية**، مجلد 01، عدد02، (جوان2019).

8. الجابري ستار جابر، "أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي"، **دراسات دولية**، مجلد10، عدد35، (جانفي2008).

9. خرباشي حنان، "محددات السلوك الانتخابي الفرنسي: دراسة في رئاسيات2017"، **مجلة السياسة العالمية**، مجلد02، عدد02، (ديسمبر2018).

10. دريسي حنان، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة مدارات سياسية**، مجلد05، عدد02، (2021).

11. ركينة سهام، زقاع عادل، "أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الغربية: من التهميش إلى الصعود (حزب الجبهة الوطنية)"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مجلد15، عدد03، (ديسمبر2022).

12. رواجبه ماجد محمد، "هل ساهمت أزمة اللاجئين في الصعود الأخير لحزب ديموقراطي السويد اليميني المتطرف"، **مجلة قضايا التطرف و الجماعات المسلحة**، المجلد03، عدد09، (نوفمبر2022).

13. زغوني رابح،"الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقاربة سوسيوثقافية"، **المستقبل العربي**، عدد421(مارس2014).

14. زقاع عادل، ركنية سهام، "مسار التكامل الأوروبي: الضامين الهوياتية للتقدم والانتكاسة"، **مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال**، مجلد04، عدد01، (جوان2021).

15. شاهر إسماعيل شاهر، ماينغ جيغ سعيد جمال الدين، "قراءة في محددات الفكر الأصولي وأسس الخطاب الديني السياسي المعاصر"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، مجلد 03، عدد02، (أكتوبر2019).

16. صفوت سهير، "التغير في القيم والأمن الوجودي: تحليل نظرية تغير القيم بين الأجيال لرونالد إنجلهارت"، **المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية**، عدد04، (أكتوبر2021).

17. طالة لامية، "حوار ثقافات أم صراع حضارات: دراسة تحليلية لكتاب صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي لصامويل هنتينجتون ونهاية التاريخ والرجل الأخير لفرنسيس فوكوياما"، **مجلة مقاربات**، مجلد06، عدد02، (أكتوبر2020).

18. عطوات عبد الحاكم، "تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا على اندماج المهاجرين المسلمين في الدول العربية"، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد12، عدد01، (2020).

19. فكري مروة، "مسلمو أوروبا وتجدد صعود اليمين"، **فصيلة قضايا ونظرات**، عدد01، (مارس2016).

20. فوجيلي سيد أحمد، "فهم الأمننة: مقاربة نقدية للدراسات الأمنية"، **مجلة شؤون الأوسط**، مجلد 26، عدد154، (سبتمبر2016).

21. محسن صبري عبد الفتاح سماح، "البريكست ومستقبل الاتحاد الأوروبي"، **مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية**، عدد01، (أفريل2023).

22. مزياني فيروز، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، عدد07، (جوان2016).

ج/ القواميس:

1. ابن المنظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3 ،1999).

2. أندريه لالاند، ترجمة: خليل أحمد خليل، **موسوعة لالاند الفلسفية**، (بيروت: منشورات عويدات،2001).

3. البعلبكي منير، **المعجم الوسيط**، (القاهرة: دارالنهضة،1994).

د/ المذكرات والرسائل الجامعية:

1. رامي حميد، **الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة "فترة ما بعد الحرب الباردة"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2020/2019).

2. ركنية سهام، **الاتحاد الأوروبي والمسائل الأمنية في ظل صعود التيارات السياسية اليمينية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة باتنة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2023/2022).

3. عطوات عبد الحاكم، **إشكالية اندماج المهاجرين المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي وعلاقتها بتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا: دراسة حالة فرنسا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2020/2019.

4. لقريعي هشام، **الجالية الجزائرية في الخطاب السياسي لليمين المتطرف الفرنسي حالة: الجبهة الوطنية-التجمع الوطني-(2001-2018)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 03 :كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2022/2021).

ه/ المواقع الإلكترونية:

1. بن عنتر عبد النور، "فرنسا: جبهة جمهورية في مواجهة الجبهة الوطنية"، في: https://www.alaraby.co.uk، (2023/05/03)(20:22).

2. التليدي بلال، "اليمين المتطرف في فرنسا"، في: https://rb.gy/ro03j (2023/05/17)(10:23).

3. الجزيرة، "الفساد السياسي بفرنسا..ملفات مغلقة وأخرى مفتوحة"، في: https://rb.gy/empsu ، (2023/05/02)(23:42)

4. الجزيرة،" في تاريخ العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية"، في: https://rb.gy/754hg (2023/05/07)(21:00).

5. جوينوت فريدريك، ترجمة: أسماء بن حسن، "الاستبدال الكبير نظرية حقيقية أم أوهام عنصرية؟"، في:https://rb.gy/gtoin (2023/05/16)(15:05).

6. سي البشير محمد، " في تحول روائي فرنسي إلى العنصرية الفاعلة"، في: https://rb.gy/15hap (2023/05/13)(15:34).

7. شرارة صلاح، رومي شتراسنبورغ، "اليمين الفرنسي المتطرف: جيل جديد وخطاب أكثر اعتدالاً"، في: https://p.dw.com/p/1C3tY (2023/05/04)(16:48).

8. عزيز مارثا، "مارين لوبان لن تخرج عن اتفاق باريس إذا فازت برئاسة فرنسا"، في: https://rb.gy/k1lgg (2023/05/21)(16:39).

9. المركز الديمقراطي العربي، "قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية: الجمهورية في مواجهة اليمين الشعبوي"، في:https://democraticac.de/?p=81788 ، (2023/05/02)(15:30).

10. معلوف ماريا، "مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل خلافات فرنسا وألمانيا"، في: https://rb.gy/8v063 (2023/05/23)(14:48).

11. الموقع الرسمي لحزب "الاسترداد"، في:https://www.parti-reconquete.fr ، (2023/04/12)(21:23).

12. يونس يوسف، "الإرهاب وتهديدات الأمن الأوروبي"، في: https://rb.gy/ttoea ، (2023/05/14)(21:14).

و/ المحاضرات العامة:

1. البحري حسن مصطفى، محاضرة بعنوان: النظم السياسية المقارنة، جامعة الشام الخاصة، كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية، دمشق، سوريا، السنة الجامعية(2021/2020).

2. تيغزة زهرة، محاضرة في مقياس منهجية العلوم السياسية بعنوان: منهج دراسة الحالة، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، السنة الجامعية(2021/2020).

ثانياً: باللّغة الأجنبية

A/ Books :

1. Camus Renaud, **Le Grand Remplacement**, (Paris :Neuilly-sur-Seine, 2011).

2. Carvalho Joao, **impact of extreme right parties on immigration policy comparing Britain, France and Italy**, (London and New York: Routledge, 2014).

3. De Monbrail Therry, David Dominique,**Un Monde de Ruptures :Terrorisme, Insécurité, Projet Européen**, (France :Institut Française des Relations Internationales ,35éme édition du RAMSES,2017).

4. Delwit Pascal, **Le Front National Mutations de l'Extrerme Droite Francaise**, (Bruxelles : Universite de Bruxelles,2012).

5. Duverger Maurice, **The french political system**, Translated by Barbara and Robert North, (Chicago: the university of Chicago Press,1958).

6. Freeden Michail, **Ideology studies: New Advances and Interpretations**, (New York: Routledge, 2022).

7. Georg Betz Hans, **Radical Right-wing populism in Westren Europe**, (London: The macmilan press, 1994).

8. Hyber.D. John, **Rationalizing parliment: Legislative institutions and party politics in France** ,(New York: Cambridge university press1966,).

9. Ignazi Piero, **Extreme Right Parties in Western Europe**, (New York: Oxford University Press,2003).

10. Ingelhart Ronald, **The Silent Revolution changing values and political styles among western publics**, (New Jersey: princton university press1977).

11. Kallis Aristotle,**The Radical Right in Contemporary Europe**,(Istanbul: Foundation for political Economic and social Research ,2014).

12. Langenbacher Nora, Schellenberg Britta, **Is Europe on the Right Path? Right-Wing Extremism and Right-Wing Populism in Europe**, (Berlin: behalf of the Friedrich-Ebert-Stiftung, 2011).

13. Maurras Charles, **Enquete sur La Monarchie Nouvelle**, (Paris :Librairie Nationale,1924) .

14. Mayer Nonna, « De Jean-Marie à Marine Le Pen : l'électorat du Front national a-t-il changé ? », dans : **Le Front National Mutations de l'Extrerne Droite Francaise** , Pascal Delwit (Editeur), (Bruxelles : Universite de Bruxelles,2012).

15. Michalon Thierry, **Dix Lessons sur La Vie Politique en France**, (Paris: Hachette Education,1997).

16. Mudde Cas and Rovira Kaltwasser Cristóbal, **Populism A Very Short Introduction**, (Oxford:Oxford university press,2017).

17. Mudde Cas, **On Extremism and Democracy in Europe**, (New York: Routledge studies in extremism and democracy, 2016).

18. Mudde Cas, **The ideology of the Extreme Right Parties**, (Manchester: Manchester University Press, 2000).

19. Mudde Cas, **The populist radical right: A reader**, (New York: Routledge studies in extremism and democracy,2017).

20. Norris Pippa, Ingelhart Ronald, **Cultural Backlash: Trump, Brexit and authoritarian populism**, (New York: Cambridge University press,2019).

21. Nylander .F.Sullet and others, **Political Dixourses at the Extremes: Expressions of populism in Romance Speaking countries**, (Stochholm:STochholm university press, 2019).

22. Qullien Alain, **La Politique Musulmane dans L'Afrique Occidentale Française**, (Paris :Emile Larose,1910).

23. Rama José and others, **VOX :The Rise of the Spanish Populist Radical Right**,(New York: Routledge, 2021).

24. Rémond René, translated by James.M.Laux, **The Right-Wing in france from 1815 to Degaulle**, (Philadelphia: university of Philadelphia press, 2nd American Edition,1969).

25. Rodriguez Cesareo, De Part Aguilera, **Europhobia and Eurocriticism : The Radical Parties of the Right and Left Vis-a-Vis the European Union**, (Brussels:P.I.E.Peter lang,2013).

26. Stockemer Daniel, **The Front National in France: Continuity and Change Under Jean-Marie Le Pen and Marine Le Pen** ,(Ottawa: Springer International Publishing,2017).

27. Tasci Deniz, **The Rise of Right-Wing Populism In Europe: What are the Primary reasons for the rise of right-wing populism In Europe?** ,(Ankara :Hacettepe University Faculty of Economics and Administrative Sciences Department of International Relations ,2019).

28. Van Dervalk Ineke, « youth engagement in right wing extremism: comparative cases from the Netherlands », in: **Extreme Right Wing Political Violence and Terrorism**, ed.Max Taylor, Pm Currie, Donald Halbrook, (London:Bloom Sbury,2013).

B/ Periodicals:

1. Asal Houda, « Islamophobia : La Fabrique D'un Nouveau Concept », **Etat des Lieux da La Recherche Sociologie**,Vol.5 ,No.1,(2014).

2. Auger Jacques, Bernard Benot-Jean, « L'union Européen et quelques Aspects Institutionnels : Traite de Mastricht », **Télescope**, Vol.04,No.01,(Avril1997).

3. Balnaves Hugo and Others, « European Populism in the European Union: Results and Human Right impacts of the 2019 Parlimentary elections », **Global Campus Human Rights Journal**, Vol.04, (2020).

4. Bazian Hatem, «National Entry-Exit Registration System: Arabs, Muslims, and Southeast Asians and Post 9/11 security Measures», **Islamophobia Studies Journal**, Vol.2,No.1,(2014).

5. Burni Aline, «Extreme right parties in Europe to day: definition and electoral performance», **Revista estudos politicos** ,vol.9,No.1,(octobre2019).

6. Docekalava Pavala, « Radical Right-wing parties in central Europe: mutual contacts and coopration », **Politics in central Europe**, vol.2,No.2,(2006).

7. Frigoli Gilles, Ivalidi Gilles, « L'Extreme droite at L'Islam :Facteures Ideologiques et Stratégies électoral »,**Open Edition Journals**, (Mars2017).

8. Froio Caterina, «Race, Religion, or Culture? Framing Islam between Racism and Neo-Racism in the Online Network of the French Far Right», **Perspectives on Politics**, Vol.16,No.3 ,(2018).

9. Hbdoul Armiyaou Gombo,Bagui , « Media and the rise of right-wing populism :ganging the role of CNEWS in promoting far-right ideology in France » ,**open Journal of political science**,Vol.11,No.4(october2021).

10. Huber.A. Robert, «The role of populist attitudes in explaining climate change skepticism and support for environmental protection» , **Environmental Politics**, Vol.29, No.6, (January2020).

11. Ignazi Piero, « The Re-emergence of the extreme right in Europe », **Institut für Höhere Studien Reihe Politikwissenschaft**, No.21,(March1995).

12. Ivaldi Gilles, Evans Jocelyn, «Building a local powerbase? The Rassemblement National in the 2020 municipal elections in France«, **Cevipof : Sciences Po Paris** ,(November 2020).

13. Ivalidi Gilles, Mazzoleni Oscar, « Economic Populism and Producerism: European Right-wing Populism parties in a Transatlantic Prespectives »,**Populism**,Vol.02, No.01 ,(May2019).

14. Jaskiernia Jerzy, «The Development of the Polish Party System: a Perspective of the Parliamentary Elections Results», **Polish Political Science Yearbook**, vol. 46,No.2,(2017).

15. Kallis Aristotle, « The Radical right and Islamophobia », **Oxford HandBooks online**, (April2018).

16. Latta Claude, « Histoire de l'Extreme Droite en France », **Center Social de Montbrison**, (Mars1998).

17. likava Lilia, Tushev Andrew, « right-wing populisim in central Europe :Hungarian case(Fidesz,Jobbik) »,**utopia praxio latinono Americana**,Vol.25,No.12,(2020).

18. Maillot Agnès, «Setting the Agenda? The Front National and the 2017 French Presidential Election», **Irish Studies in International Affairs**, Vol. 28 (2017).

19. Mayer Nonna, «The Font National: still Racist and Xenophobic», **Books and ideas**,(December 2016).

20. Milkov Hristo, « Origin and Roots of French Anti-Semitism Jewish Genocide in France (1940-1944) » , **SOSYAL BILIMLER DERGISI** ,Vol.18,No.29 ,(2015).

21. Milza Pierre, « Le Front National Crée-t-il une Culture Politique ? », **SciencesPo University Press**, No.44, (Decembre1999).

22. Mohammdi Mohmmad Javad, Nourbakhsh Sayed Nader, « Examining the social basis of the far right parties in Europe», **Journal of world socio political studies**,Vol.1, No.1,(july2017).

23. Murphy Rob, « France's War on terror: a domestic or foreign threat ? », **politics review**, vol 25, No.04,(April2016).

24. Nelson Austin, « The Rise of Neo-Nationalism and the Front National in France », **SUURJ:Seatlle university undergraduate Jouranal**,Vol.4,No.14,(2020).

25. Nourbakhsh Seyed Nader and others, «Rise of the Far Right parties in Europe: from Nationalism to Euroscepticism», **Geopolitics Quarterly**, Vol.18, No.4, (April 2021).

26. Pytlas Bartek, «Party Organisation of PiS in Poland: Between Electoral Rhetoric and Absolutist Practice», **Politics and Governance**, vol.9, No.4, (November2021).

27. Rauta Radu Vladmir, « why are extreme right parties so popular in Europe», **the Agora:Political science undergraduate journal**,Vol.3,No.1,(2013).

28. Rouban Luc, « LA MUTATION DU RASSEMBLEMENT NATIONAL », **Cevipof : Sciences Po Paris** , (juillet 2022).

C/ Dictionary :

1. Webster Merriam, **Webster's new dictionary of synonyms** , (The United State :Merriam Webster,9th Edition,1983).

D/ Theses:

1. Dewulf Naomi, **L'évolution du discours d'un parti populiste de droite radicale : Le cas du Front national français sous la présidence de Marine Le Pen** ,Thése de Master en Sciences politiques(université catholique de Lauvain : Ecole des Sciences Politiques et Sociales (PSAD),2016/2017).

2. Jeanson Samuel, **Nous sans L'Autre : Néo Racisme et Médiatique de Marine Le Pen sur l'enjeu Migratiore Automne 2015**, Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle de la Maitrise en Science Politique, (Université du Québec a Montreal : Faculté de science politique et de droit,2017/2018).

3. Martines Nathalia, **Anti-immigrant rhetoric western Europe :the role of integration policies in extreme right populism**, athesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of Arts,(university of central Florida,in the department of political science,2012).

E/ Reports:

1. European Commission, (**Report: The European Union Explained How the European Union works**, Publications office of the European Union, 2014).

2. European Union Center of North Carolina, (**Report: The European Union and the Arab Spring**, Policy Area , June2012).

3. La République Française, Le Conseil constitutionnel, **Conctitution de La République Française**, 1 janvier 2015).

4. Mudde Cas, The Study of Populist Radical Right Parties: Towards a Fourth Wave, (**C-REX Working Paper Series**, no. 1, 2016).

F/ Web sites:

1. European Parliament, « European election results of2014 in Denmark »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/denmark/2014-2019/constitutive-session/0020.png (12/03/2023)(18:36).

2. European Parliament, « European election results of2019 in Austria »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/austria/2019-2024/0020.png (12/03/2023)(15:22).

3. European Parliament, « European election results of2019 in Belgium »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/belgium/2019-2024/0020.png (12/03/2023)(19:22).

4. European Parliament, « European election results of2019 in Denmark »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/denmark/2019-2024/0020.png (12/03/2023)(18:22).

5. European Parliament, « European election results of2019 in Hungary »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/hungary/2019-2024/0020.png (12/03/2023)(21:08).

6. European Parliament, « European election results of2019in Germany »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/germany/2019-2024/0020.png (12/03/2023)(12:34).

7. European Parliament, « European election results of2019in Italy »,in : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/en/national-results/italy/2019-2024/0020.png (12/03/2023)(16:45).

8. European Union, « L'article 50 du traité sur l'Union européenne », sur : https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/glossary/withdrawal-from-the-european-union.html ,(05/06/2023)(20:17).

9. Eurostat, « Migration and migrant population statistics », in : https://rb.gy/1749n (22/06/2023) (17:49).

10. Institut national de la statistique et des études économiques, « L'essentiel sur les immigrés et les étrangers »,sur le lien : https://rb.gy/5idbn (18/05/2023)(15:43).

11. Institut national de la statistique et des études économiques, « L'essentiel sur les immigrés et les étrangers »,sur le lien : https://rb.gy/5idbn(18/05/2023)(15:43).

12. Ministère de L'interieur, Résultats de l'élection présidentielle2022 ,sur le lien : https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Lesresultats/Presidentielles/elecresult__presidentielle-2022/(path)/presidentielle-2022/index.html ,(11/04/2023)(15:20).

13. Ministère de L'interieur, Résultats de l'élection présidentielle2017 ,sur le lien : https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Lesresultats/Presidentielles/elecresult__presidentielle-2017/(path)/presidentielle-2017/index.html ,(02/05/2023)(15:23).

14. Ministère de L'interieur, Résultats des élections législatives 2022 ,sur le lien : https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Lesresultats/Legislatives/elecresult__legislatives-2022/(path)/legislatives-2022/index.html (11/04/2023)(16:15).

15. Ministère de L'interieur, Résultats des élections régionales 2021, sur le lien : https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Lesresultats/Regionales/elecresult__regionales-2021/(path)/regionales-2021/44/44.html (11/04/2023)(16:07).

16. Science Po, « L'Europe est-elle menacee par les parties d'extreme droite ? », in: https://www.sciencespo.fr/actualites/actualit%C3%A9s/leurope-est-elle-menac%C3%A9e-par-lespartis-dextr%C3%AAme-droite/2839 (13/05/2023)(14:26).

17. vie-publique, « Partis politiques : publication de l'état des comptes 2021 »,sur le lien : https://rb.gy/ltyqv (04/05/2023)(00:08).

فهرس الجداول والأشكال

1. فهرس الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): أهم التيارات السياسية لليمين المتطرف في أوروبا	**64**
الجدول رقم (02): أهم الأحزاب السياسية الفرنسية	**76**
الجدول رقم (03): تطور نتائج الجبهة الوطنية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية (1973-1998)	**108**
الجدول رقم (04): نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية لسنة 2012	**117**
الجدول رقم (05): نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية لسنة 2022	**122**
الجدول رقم (06): الآثار الإيجابية والسلبية للشعبوية في الديمقراطية الليبرالية	**139**

2. فهرس الأشكال:

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01): رسم توضيحي للطيف السياسي	**24**
الشكل رقم (02): تمثيل بياني يمثل عدد الدراسات التي تناولت موضوع أحزاب اليمين المتطرف (1970-2010)	**26**
الشكل رقم (03): تمثيل بياني يوضح الانتخابات التشريعية للحزب النازي (1924-1933)	**35**
الشكل رقم (04): مخطط للموجات المميزة لتطور أيديولوجية أحزاب اليمين المتطرف	**38**
الشكل رقم (05): المفاهيم المرتبطة بالشعبوية	**41**
الشكل رقم (06): تمثيل بياني يوّضح نسبة الأصوات التي تحصلت عليها الأحزاب اليمينية المتطرفة الفرنسية في مختلف الاستحقاقات الانتخابية (2002-2022)	**90**
الشكل رقم (07): تمثيل بياني يوّضح ثقة/ عدم ثقة الفرنسيين في مؤسسة الاتحاد الأوروبي (2007-2018)	**106**
الشكل رقم (08): خريطة توّضح نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية لسنة 2002	**111**
الشكل رقم (09): خريطة توّضح نتائج الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية لسنة 2002	**112**
الشكل رقم (10): تمثيل بياني توّضح نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي على المستوى الوطني في فرنسا للعهدة (2009-2014)	**115**
الشكل رقم (11): خريطة توّضح نتائج الدور الأول من الانتخابية الرئاسية الفرنسية لسنة 2022 حسب الأقاليم	**121**
الشكل رقم (12): خريطة توّضح نتائج الدور الأول من الانتخابات الجهوية لسنة 2015	**123**
الشكل رقم (13): تمثيل بياني يوّضح نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي على المستوى الوطني في فرنسا للعهدة (2019-2024)	**125**

الشكل رقم (14): تمثيل بياني يوّضح نتائج التي حققها حزب الجبهة الوطنية(2002-2022)	**126**
الشكل رقم (15): تمثيل بياني يوّضح الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا (2012-2019)	**147**
الشكل رقم (16): تمثيل بياني يوّضح نسبة الاعتداءات ضد المسلمين بسبب دينهم وفقاً لنوع الاعتداء لسنة 2019	**150**
الشكل رقم (17): مخطط يوّضح الارتباط المتكامل بين حزب الجبهة الوطنية وقضية الهجرة	**159**
الشكل رقم (18): مخطط يلخص الصورة الإدراكية للجبهة الوطنية للاتحاد الأوروبي	**171**
الشكل رقم (19): تمثيل بياني يوضح حجم التجارة البينية داخل الاتحاد الأوروبي سنة 2022.	**177**
الشكل رقم (20): دائرة نسبية تمثل نسبة صادرات فرنسا سنة 2021	**178**
الشكل رقم (21): دائرة نسبية تمثل نسبة واردات فرنسا سنة 2021	**178**
الشكل رقم (22): تمثيل بياني يوضح نسبة ثقة الفرنسيين في الاتحاد الأوربي لسنة 2021.	**182**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
إهداء	-
شكروعرفان	-
قائمة المختصرات	-
ملخص الدراسة	-
خطة الدراسة	-
مقدمة	**15-1**
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لليمين المتطرف الأوروبي	**67-17**
تمهيد الفصل	**17**
المبحث الأول: البناء المفاهيمي المعرفي لليمين المتطرف	**18**
تمهيد	**18**
المطلب الأول: مفهوم التطرف السياسي	**19**
الفرع الأول: التطرف لغةً	**19**
الفرع الثاني: التطرف اصطلاحاً	**20**
الفرع الثالث: التطرف والمفاهيم المتداخلة معه	**21**
المطلب الثاني: تحديد الطيف السياسي	**24**
الفرع الأول: اليمين في مقابل اليسار	**24**
المطلب الثالث: الوعاء الحزبي لليمين المتطرف	**26**
الفرع الأول: اليمين المتطرف والمصطلحات المتداخلة معه	**27**
الفرع الثاني: ماهية أحزاب اليمين المتطرف	**30**
المبحث الثاني: البناء الفكري والنظري لليمين المتطرف الأوروبي	**34**
تمهيد	**34**
المطلب الأول: محطات تطور أيديولوجية أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا	**35**
المطلب الثاني: المنطلقات الفكرية والأيديولوجية لليمين المتطرف الأوروبي	**39**

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة لتصاعد اليمين المتطرف وعلاقته بالمد القومي	**44**
الفرع الأول: مدخل الاقتصاد السياسي	**44**
الفرع الثاني: مدخل المؤسسات السياسية	**46**
الفرع الثالث: المدخل القومي	**47**
الفرع الرابع: المدخل الثقافي والحضاري	**48**
الفرع الخامس: مقاربة الأمن المجتمعي ونظرية الأمننة	**49**
الفرع السادس: نظرية الاستبدال العظيم	**50**
المبحث الثالث: الخريطة السياسية لليمين المتطرف في أوروبا	**51**
تمهيد	**51**
المطلب الأول: عوامل وخلفيات تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا	**52**
الفرع الأول: العوامل المتعلقة بسياقات المرحلة النيوليبرالية	**52**
الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية	**53**
الفرع الثالث: العوامل السياسيّة	**54**
الفرع الرابع: العوامل الأمنيّة	**55**
المطلب الثاني: التيارات السياسية لليمين المتطرف في أوروبا	**56**
الفرع الأول: التيار اليميني المتطرف في ألمانيا	**56**
الفرع الثاني: التيار اليميني المتطرف في هولندا	**57**
الفرع الثالث: التيار اليميني المتطرف في النمسا	**58**
الفرع الرابع: التيار اليميني المتطرف في إيطاليا	**59**
الفرع الخامس: التيار اليميني المتطرف في إسبانيا	**59**
الفرع السادس: التيار اليميني المتطرف في السويد	**60**
الفرع السابع: التيار اليميني المتطرف في الدنمارك	**60**
الفرع الثامن: التيار اليميني المتطرف في بلجيكا	**61**
الفرع التاسع: التيار اليميني المتطرف في هنغاريا	**62**
الفرع العاشر: التيار اليميني المتطرف في بولندا	**63**

خلاصة الفصل	**67**
الفصل الثاني: توجهات التيارات اليمينية المتطرفة في فرنسا (2002-2022)	**132-69**
تمهيد الفصل	**69**
المبحث الأول: موقع اليمين المتطرف في الحياة السياسية الفرنسية	**70**
تمهيد	**70**
المطلب الأول: الخريطة السياسية والحزبية في فرنسا	**71**
الفرع الأول: النظام السياسي الفرنسي بوصفه نموذجاً للنظام المختلط	**72**
الفرع الثاني: المؤسسات الدستورية في ظل دستور الجمهورية الخامسة	**73**
الفرع الثالث: النظام الحزبي الفرنسي	**75**
الفرع الرابع: النظام الانتخابي في فرنسا	**77**
المطلب الثاني: التوجهات اليمينية في الحياة السياسية الفرنسية	**78**
الفرع الأول: جذور وأيديولوجيات التيارات اليمينية المتطرفة في فرنسا في القرن التاسع عشر	**78**
الفرع الثاني: اليمين المتطرف الفرنسي خلال القرن العشرين (1905-1945)	**81**
الفرع الثالث: من نظام فيشي إلى اليمين المتطرف في الجمهورية الرابعة (1946-1958)	**84**
المطلب الثالث: التيارات اليمينية المتطرفة الفرنسية	**86**
المبحث الثاني: حزب الجبهة الوطنية في الخريطة الحزبية الفرنسية	**91**
تمهيد	**91**
المطلب الأول: نشأة حزب الجبهة الوطنية-التجمع الوطني حالياً-	**92**
المطلب الثاني: أيديولوجية حزب الجبهة الوطنية	**94**
الفرع الأول: معاداة السامية	**94**
الفرع الثاني: معاداة الإسلام	**95**
الفرع الثالث: معاداة الهجرة	**98**
الفرع الرابع: النزعة السيادية	**100**
الفرع الخامس: الشعبوية ومناهضة المؤسسة	**102**

المطلب الثالث: حزب الجبهة الوطنية من الهامش السياسي إلى المنافسة على السلطة السياسية	**103**
الفرع الأول: من الهامش إلى السياسة الحزبية	**104**
المبحث الثالث: دورنمط الزعامة في الصعود السياسي لحزب الجبهة الوطنية	**109**
تمهيد	**109**
المطلب الأول: الانتشار السياسي والانتخابي لحزب الجبهة الوطنية في عهد المؤسس جون ماري لوبان	**110**
1- الانتخابات الرئاسية لسنة 2002	**110**
2- الانتخابات الرئاسية لسنة 2007	**113**
3- الانتخابات الجهوية	**113**
4- انتخابات البرلمان الأوروبي	**114**
المطلب الثاني: الصعود السياسي والانتخابي لحزب الجبهة الوطنية في عهد مارين لوبان	**116**
1- الانتخابات الرئاسية لسنة 2012	**116**
2- الانتخابات الرئاسية لسنة 2017	**117**
3- الانتخابات الرئاسية لسنة 2022	**120**
4- الانتخابات التشريعية	**122**
5- الانتخابات الجهوية والبلدية	**123**
6- انتخابات البرلمان الأوروبي	**125**
تقييم النتائج التي تحصل عليها حزب الجبهة الوطنية(2002-2022)	**126**
المطلب الثالث: معالم التحول في خطاب الجبهة الوطنية-التجمع الوطني-	**128**
خلاصة الفصل	**131**
الفصل الثالث: التداعيات السياسية لتصاعد أدوار الجبهة الوطنية في الحياة السياسية الفرنسية	**134-195**
تمهيد الفصل	**134**
المبحث الأول: تصاعد أدوار الجبهة الوطنية وانعكاساتها على الواقع السياسي الفرنسي	**135**
تمهيد	**135**

المطلب الأول: الممارسة الديمقراطية الليبرالية في فرنسا في ظل تنامي أدوار الجبهة الوطنية	**136**
الفرع الأول: العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية	**136**
الفرع الثاني: العلاقة بين الديمقراطية والشعبوية	**138**
المطلب الثاني: تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا وتعميق الصور النمطية عن الإسلام والمسلمين	**142**
الفرع الأول: الإسلاموفوبيا مفهوم قديم-متجدد	**142**
الفرع الثاني: أسباب تشكل ظاهرة الإسلاموفوبيا ودور الهجمات الإرهابية في تعميقها	**146**
الفرع الثالث: حزب الجبهة الوطنية وخطاب أمننة الإسلام	**149**
المطلب الثالث: قضايا الهجرة واللجوء	**154**
الفرع الأول: الهجرة والانتقال من المحيط إلى المركز	**154**
الفرع الثاني: الهجرة والإشكاليات المرتبطة بالاندماج	**156**
الفرع الثالث: الجالية المغاربية في خطاب حزب الجبهة الوطنية ـــ دراسة تقييمية في الآثار	**158**
المبحث الثاني: الفريكست (Frexit) ومستقبل فرنسا في الاتحاد الأوروبي	**162**
تمهيد	**162**
المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي في منظور حزب الجبهة الوطنية	**163**
الفرع الأول: الاتحاد الأوروبي ـــ الإطار المؤسسي والهيكلي	**163**
الفرع الثاني: النزعة التشكيكية لحزب الجبهة الوطنية تجاه البناء التكاملي الأوروبي	**169**
الفرع الثالث: تأثير حزب الجبهة الوطنية على السياسات الأوروبية	**171**
المطلب الثاني: موقف حزب الجبهة الوطنية من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	**174**
المطلب الثالث: حزب الجبهة الوطنية ومستقبل فرنسا في الاتحاد الأوروبي	**176**
الفرع الأول: السيناريو الاتجاهي أو الخطي (الاستمرار)	**176**
الفرع الثاني: السيناريو الإصلاحي	**180**
الفرع الثالث: السيناريو التحولي أو الراديكالي	**181**
الفرع الرابع: تقييم السيناريوهات	**183**
خلاصة الفصل	**187**

الخاتمة	195-190
قائمة المراجع	212-197
فهرس الجداول والأشكال	216-214
فهرس المحتويات	223-218